AL - HADAF

الهدف

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

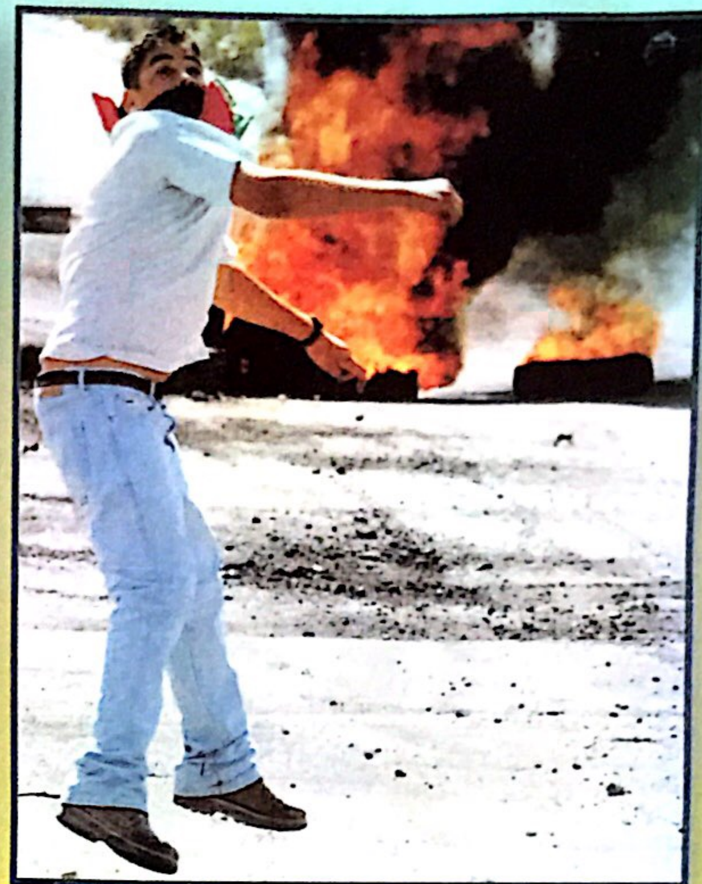
العدد السنوي ٢٠٠١



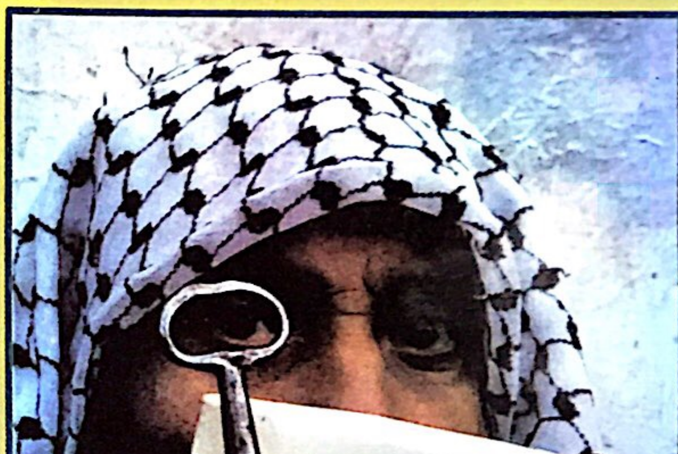
فلسطين ٢٠٠١
الانتفاضة تجدد الأمل..

العدد ١٣١٤ / ٣١ كانون ثاني ٢٠٠١ السنة الثانية والثلاثون - الثمن ٤٠ ل.س / ٢٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1314 - 31/1/2001









الانتفاضة مستمرة...

الهدف

AL - HADAF

«الهدف» ٣١ كانون ثاني ٢٠٠١ ـ العدد ١٣١٤

السنة الحادية والثلاثون ـ الثمن ٤٠ ل.س/ ٢٠٠٠ ل.ل

AL - HADAF - No. 1314 - 31/1/2000

سياسية عربية - تصدر مؤقتا كل أسبوعين



رئيس التحرير
جواد عقل

سكرتير التحرير
خليل جنداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهدي العدوي

ثمن النسخة

لبنان ٢٠٠٠ ل.ل — تونس ٢,٥ د.ت
سوريا ٤٠ ل.س — صنعاء ٣٠ ريالاً
الأردن ١٠٠٠ فلساً — السودان ١٢ جنيهات
العراق ٢٠ د.ع — المغرب ٢٢ درهم
الإمارات ٢٠ دراهم — أمريكا وكندا ٦ دولار
الجزائر ٣٠ ديناراً — ألمانيا ١٠ ماركات
ليبيا ديناران — أسبانيا ٦٠٠ بيزيته

الأشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي بما فيها اجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س
لبنان والأردن ٣٠ دولار
بقية الدول العربية ٥٠ دولار
أوروبا ١٢٥ دولار
أسيا وافريقيا ١٠٠ دولار
الامريكتين واستراليا ١٥٠ دولار

يتم الاشتراك بارسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية.
شتورا ـ لبنان، رقم الحساب:
AC. No. 220094
أو بارسال شيك بنكي باسم «الهدف»
دمشق/ص.ب: ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢
دمشق: ٦٣٢٨٢٦٧ ـ ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠/ عمان: ٦٩٦٣٤٠
الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ ـ ٣٨٤٣٠٤
بغداد: ٧١٩١٦٢٢ ـ ٧١٧٤٧١٠
صنعاء: ٢٠٥٨٤٩
البريد الإلكتروني alhadaf@mail.sy

• التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

• التوزيع في المغرب:
الشركة الشريفية للتوزيع والصحف.

في هذا العدد

مفاوضات طابا بين خيار الانتفاضة وخيار النخبة السياسية

ثمة أسئلة عديدة تجابه الرأي العام الفلسطيني هذه الأيام بمناسبة استمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي يراد منها أن تضع حداً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على نحو شامل ونهائي..هذه المفاوضات التي لم تتوقف منذ كامب ديفيد الثانية إلى يومنا هذا عبر القنوات السرية والعلنية والرسمية وغير الرسمية، تارة في الحضن الأمريكي، وتارة لا يتسع حضن العالم كله لها..

الرأي العام الشعبي يعيش حالة ذهول واستغراب وحيرة من استمرار هذه المفاوضات الماراثونية وتنطلق أسئلته المستهجنة من الحقائق التي أفرزتها التجربة مع الاحتلال خلال كفاحه الطويل، لماذا هذه المفاوضات وأمامنا الحقائق التالية...

○ منذ أكثر من أربعة أشهر وانتفاضة الأقصى مستمرة، سقط فيها مئات من الشهداء وآلاف من الجرحى، ولا يزال يتكبد الشعب الفلسطيني خلالها ويلات وشرور الاحتلال بأقصى مستويات القمع والحصار والجوع، وتدمير البيوت، وقلع للمزروعات والأشجار، وتخريب متعمد للاقتصاد الفلسطيني على نحو مبرمج وشامل طال كل قطاعاته وفق سياسة ومنهجية عنصرية احتلالية تستهدف إضعاف مقاومة الشعب الفلسطيني، وكسر شوكة انتفاضته، وإضعاف همة وعزيمة نشطائها، وحمل الجانب الفلسطيني المفاوض على الرضوخ لمطالب الاحتلال عبر رسالة واضحة للشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية... محتواها «إذا أردتم الانتفاضة.. عليكم أن تدفعوا فاتورتها العالية».

○ والحقيقة الثانية هي أن الوعي العام الفلسطيني والعربي يدرك أن هذه السياسة الإسرائيلية القمعية والعنصرية في مواجهة الانتفاضة وقادتها يقف على رأسها الإرهابي رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك المستقيل والذي يخوض الانتخابات الإسرائيلية في مواجهة إرهابي آخر هو شارون صاحب مجازر صبرا وشاتيلا.

○ وحقيقة ثالثة تتمثل في أن الرأي العام الفلسطيني يدرك أن الراعي الأمريكي طيلة السنوات الماضية من احتضانه للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لم يكن محايداً إنما كان يشكل مع الطرف الإسرائيلي طرفاً واحداً في أفكاره ومقترحاته وضغوطاته على الجانب الفلسطيني وأن جُلَ همه ومراميه دفع الجانب الفلسطيني إلى توقيع اتفاق نهائي مع الجانب الإسرائيلي لإنهاء القضية الفلسطينية بكل أبعادها السياسية والتاريخية والإنسانية من الواقع السياسي العالمي.

○ وثمة حقيقة أخرى تتمثل في إدراك ووعي فلسطيني عام بأن القادة الصهاينة على مختلف مشاربهم السياسية لازالوا يحملون لاءاتهم وخطوطهم الحمر في مواجهة الموقف الفلسطيني..وأهم هذه اللاءات هي «لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم»...

○ وحقيقة أخيرة وهي أن هناك إدراك ووعي عام فلسطيني وعربي بأن الانتفاضة على رغم فاتورتها العالية التي يدفعها الشعب الفلسطيني من دمه ولحمه وجسده وقوته..إلا أنها قد أفسحت الفضاءات المحلية والعربية والدولية للقضية الفلسطينية مجدداً،

ووضعتها في سلم اهتمامات الراي العام العالمي... وما من سبيل لإضعافها إلا عبر تبهيت دورها ووظيفتها، واختزالها في دعم المفاوض الفلسطيني بذات الرؤية والأفكار والمرجعية السابقة التي رسمت في أوسلو...

إذا كانت الأمور بهذا الوضوح عند الراي العام الفلسطيني إزاء هذه الحقائق الماثلة أمامه فإن المنطق يعطي تداعي الأسئلة الاستنكارية مشروعيتها، ويعطي الاستغراب والذهول مبرراته ودلالاته.

لماذا تستمر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على رغم وضوح الهدف الإسرائيلي والأمريكي..؟! لماذا تقبل السلطة الفلسطينية الاستجابة للدعوات الأمريكية والإسرائيلية والعربية أيضاً.. لاستمرار التفاوض دون تغيير في أسس التفاوض.. وعلى الرغم من الفشل الذي رافق كل الجولات السابقة..والتي لم يتمخض عنها أي اتفاق..؟!

كيف يقبل المفاوض الفلسطيني استمرار التفاوض وهو يعلم أن الرئيس الأمريكي كلينتون الراعي الحالم والمثابر يغادر البيت الأبيض إلى غير رجعة..وأن إدارة أمريكية جديدة قادمة..؟

لماذا يقبل الطرف الفلسطيني التفاوض مع رئيس وزراء إسرائيلي مستقيل وأثبتت التجربة أنه لم يعطِ شيء حتى اللحظة من رصيد لاءاته للفلسطينيين.. كما أن كل المؤشرات السياسية واستطلاعات الرأي العام تقول أنه مغادر، وغريمه شارون الإرهابي الآخر قادم على رأس السلطة ..؟ أهكذا يقبل الفلسطيني التفاوض لأجل التفاوض..! أم أن وراء الأكمة ما وراءها..وما وراء السياسة ما هو مخفي...!

أسئلة محيرة، لكنها مشروعة تبحث عن الحقيقة الضائعة وسط هذا الازدحام من اللا معقولية.. بيد أن التركيز والتامل يدفعنا إلى القول بأن هناك قضية واحدة لاخلاف عليها بين الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي.. وهي «قدسية استمرار التفاوض» رغم كل العثرات السياسية والأحداث العنفية الطارئة عند هذا الطرف أو ذاك التي تقف حائلاً دون العملية التفاوضية...

أي أن خيار التسوية وخيار السلام هو الذي تحدث على سطحه كل مفردات الفعل والحركة السياسية وحتى العنفية.

وعليه فإن المرء لا يعتقد أن هذه المفاوضات الجارية والتي ستتوقف قبل الانتخابات الإسرائيلية لأسباب داخلية إسرائيلية مهمتها الوصول إلى اتفاق نهائي.. بقدر ما هي عملية سياسية تفاوضية لها أهدافها الواضحة التي تضمن استمرار تدفق الدم في شرايين التسوية السياسية برمتها..ومن هذه الأهداف...

أولاً ـ الوصول إلى اتفاقات وتفاهمات ضمنية حول بعض النقاط موضع الخلاف والتي مازالت عالقة وهي عديدة وتفصيلية والقفز عنها قد يعرض الاتفاق النهائي إلى انفجارات متتالية..

ثانياً ـ تقليص مساحة الخلاف القائمة على أكثر من مستوى، سواء فيما يتعلق بالأرض أو الحدود أو السيادة أو المستوطنات أو تبادل الأراضي، أو القدس أو اللاجئين..وهي عناوين شائكة، يصعب حلها دفعة واحدة..

ثالثاً ـ ترصيد وتركيم نقاط الاتفاق، والتفاهم إلى أن يصل الطرفين إلى الاتفاق النهائي على كافة العناوين المثارة.. وبعدها يظهر على العلن المولود الجديد في أبهى صورة.. «الاتفاق التاريخي»

رابعاً ـ الطرف الفلسطيني يستهدف وضع أي حكومة إسرائيلية قادمة أمام استحقاق أو ما يمكن أن يسمى «عهده» جوهره حدود الاتفاق مع الحكومة السابقة تحت الرعاية الأمريكية أو المصرية.. أي ضمان عدم العودة إلى المفاوضات مع الحكومات القادمة من نقطة الصفر..

خامساً ـ استمرار خلق أجواء ومناخات الثقة المتبادلة بين المتفاوضين وعدم إحداث عملية قطع نهائية بين الطرفين تعرض الخيار الاستراتيجي للدمار...

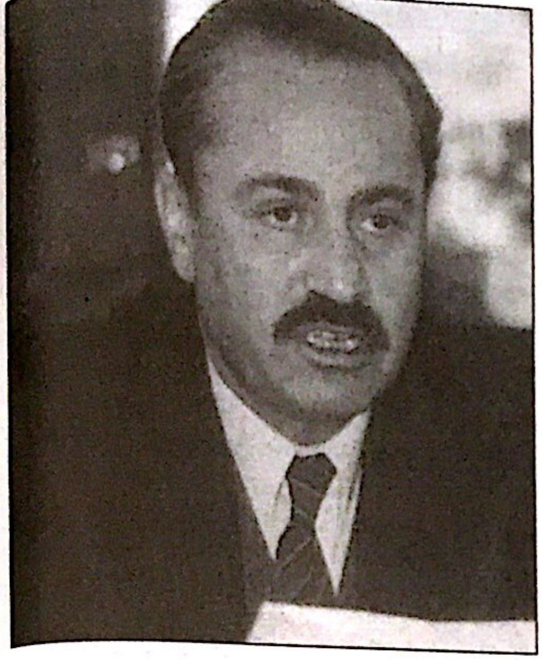
سادساً ـ استخدام هذه المفاوضات من قبل رئيس الوزراء المستقيل ايهود باراك وحزبه وأنصاره في العملية الانتخابية الإسرائيلية، لإظهاره وحزبه بأنهم وحدهم القادرين على صنع السلام مع الطرف الفلسطيني.. ولعل مبادرة الليكود وشارون في اللقاء مع مستشار عرفات خالد سلام في السويد للبحث في قضايا تفاوضية قادمة، ليس إلا محاولة من شارون للاستفادة من مناخ المفاوضات في العملية الانتخابية لصالحه..وصفها غريمه ايهود باراك «باللا أخلاقية»

على هذا النحو فنحن أمام محاولات تفاوضية لتعبئة الكلمات المتقاطعة حتى تستكمل كافة العناوين مضامينها في التسوية القادمة. وهذا يعني أن روزنامة التسوية النهائية لم تنتهِ ولم تفشل بعد.. كما كامب ديفيد الثانية التي أسست لخطوات يجري اليوم التفاوض عليها..

ومن نافل القول أن هذه المفاوضات ستظل تجري على قاعدة خيار التسوية وخيار السلام الذي التزم به فلسطينيو وعرب هذا الزمان...

وإذا كانت الانتفاضة تمثل خيار المواجهة مع الاحتلال حتى دحره.. فإنها خيار الرأي العام الفلسطيني الذي يحمل أسئلته المستهجنة، والذي لم يستطع أن يستوعب المعادلة السياسية والتفاوضية وفك تعقيداتها وطلاسمها..

وما بين الخيارين بعد شاسع في الرؤية والأهداف والبرامج والحركة.. حتى وإن توازى العمل بالخيارين.. فخيار الشعب ليس هو خيار النخبة السياسية.... ●●



خيار المقاومة .. استجابة موضوعية لعملية صراعية لم تنته بعد

أبو علي مصطفى

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
رام الله ـ فلسطين

انطوى العام الماضي عن ثلاثة أحداث مميزة وهامة، هي ليست بمعزل عن تراكمات السابق، بل هي درجة متقدمة في الفعل والتفاعل ما بين الكم والنوع، مع تفاوت في الدور ما بين الأول والثاني والثالث الأهم.

أولها: كشفت التسوية عن مازقها الصارخ فلسطينيا، اسرائيلياً ، أمريكياً، والتي تجلت عن شعور الأطراف الرسمية الثلاثة بأنهم يركضون وراء أوهامهم بانقاذ مشروعهم البائس جداً ، والذي لم تنقذه كل محاولات الإنعاش وفرق الإسعاف بسبب من أنها تجاوزت الجوهر الأساسي وركضت بكل سيقانها الطويلة والقصيرة نحو المكان اعتقاداً منها أنها تقترب من الهدف / هدف التسوية المأزومة .

بينما هربت من الحقيقة التي باتت واضحة أكثر من أي وقت، وهي أن الخلاص لا يمكن أن يكون إلا بوضع نهاية للاحتلال كي يحظى الشعب الفلسطيني بالحدود الدنيا من حقوقه، والتي هي بالأصل أوسع مساحة من وضع نهاية للاحتلال والاستيطان بكل المعايير السياسية والأخلاقية والتاريخية .

ارتباطاً بالحال المأزوم جاء في تلاحقه بالوجه الثاني للحدث عند عقد قمة كامب ديفيد في تموز من العام الماضي، حيث سعى التحالف الأمريكي – الصهيوني لجذب الطرف الفلسطيني إلى المصيدة التي كانت تعول على مالديها من تقارير مشجعة، باتجاه الدعوة لاصطياد الفريسة، وهذه المرة كانت الأخطر، كونها صاغت لعبتها على نحو أشد خطورة بطلب التوقيع على وثيقة نهايةُ نزاع " أو صراع كما نقول" باعتقادها أن الفرصة التاريخية سانحة لإغلاق الملف .

إن فشل الرهان على أن تكون جولة كامب ديفيد تموز، مسألة هامة ليس لأنها غاية الغرض بل لأنها أفسحت المجال للوطنين في درء المخاطر عن القضايا الأساسية والكبرى بالنسبة للشعب الفلسطيني، والسبب هنا ناتج عن تقدير حجم المخاطر التي كانت أو كادت أن تؤثر على الواقع الفلسطيني والناشئة عن الانحدار بالبرنامج الوطني الفلسطيني إلى مستوى متدني في مسار التسوية السياسية التي سعت لاختزال الآمال الفلسطينية إلى حدود سقف الحكم الإداري الذاتي، في هذا المناخ الذي اتضحت معالمه عن (المأزق والفشل في الخروج من المأزق) جاء الحدث الثالث والأهم، والذي هو الانتفاضة الشعبية المتجددة، والتي راهن البعض سواء من مناخات الهزيمة وتأثيراتها، أو من تقدير قوة الروادع الناشبة أظافرها في عنق الشعب (سلطوية أو احتلالية) أو كلاهما بوقائع التنسيق والانسجام الأمني المؤسس على استهداف القوة الفلسطينية الحية، ويمنع فعلها المقاوم منعاً لها (أو هكذا قدروا) عن إعادة الاعتبار للخيار المقاوم، وفتح صفحة جديدة في الصراع، بدلاً من إغلاق صفحة الصراع كما سعى أهل كامب ديفيد في تموز العام 2000.

الانتفاضة المتجددة استكمال مهام ..أم وضع مهام جديدة ؟

لماذا نجعل من هذا السؤال البديهية في الحديث عن الحدث الثالث؟ لأن هناك من قامت مفاهيمه على القطع بين مراحل الكفاح الوطني الفلسطيني؟ من جهة، من جهة ثانية لأن هناك من يعتقد أن مرحلة أوسلو وما تلاها من اتفاقات أغلقت الطريق عن إدامة الحالة الصراعية مع العدو الصهيوني، وأسست لمرحلة لا علاقة لها بالقرار الكفاحي المتراكم جهداً تضحوياً للشعب الفلسطيني .

والحقيقة برأينا أن مسافة القطع التي امتدت على مساحة زمنية تجاوزت الأعوام السبعة ما بين الانتفاضة الكبرى، والانتفاضة المتجددة، لم تقطع أو تحدث القطع (الذي تمناه أهل التسوية) مع الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، بل هي إن جاز الوصف تحولت إلى حالة كمون،، اختبأت فيه الآمال ناراً تحت الرماد إلى حين تمظهرت فيه معالم العجز والمأزق والفشل عن أن يكون طريق التسوية السياسية طريق الحقوق الوطنية .

إذاً يمكن القول إن قطع الطريق القسري الذي أحدثه أوسلو وأهله في المسار الوطني الكفاحي الفلسطيني ، مسار الانتفاضة الكبرى وتحويله عن مراكمة فعله (بل تبديده) من شعار الحرية والاستقلال بالانتقال من أن تكون



الدولة الفلسطينية إمكانية تاريخية، بل إمكانية واقعية، لاختزاله عبر حكم ذاتي، وكانتونات وتحويل الحلم إلى مناطق أ ـ ب ـ ج، لم يتسامح معه الشعب الفلسطيني، وبقيت حالة اليقظة الوطنية العارمة، ظاهرة عامة قوية التأثير في الشارع الفلسطيني متحفزة عند اللحظة المناسبة بجاهزية المواجهة.

إذاً هي استكمال لما بدأت به الانتفاضة الكبرى وبذات الأهداف النبيلة يضاف لها ماراكمته الجماهير من خبرة ومعرفة في أولوياتها مثل خيار التسوية بل من السقوط السياسي والأخلاقي للسلطة من حيث الأفعال ونشر مناخات الفساد والإفساد، وتبديد المؤسسة وفي المقدمة منها تغييب منظمة التحرير الفلسطينية التي هي عنوان وحدة الشعب الفلسطيني الرمزية والمعنوية والسياسية.

وهنا فقط تتمحور مهمة الانتفاضة الأولى بإعادة الأمور إلى نصابها من حيث هي خيار مواجهة ومقاومة ضد الاحتلال، ومن حيث إعادة الاعتبار لتجليات الوطنية الفلسطينية كمكانة نضال، وللبعد القومي في إدارة صراع طويل الأمد، وللبعد الدولي كونها (أي قضية فلسطين) قضية شعب يتوق للحرية والاستقلال، ويعمل من أجل أن يحظى بكيان وطني وسيادة وبحق عودة يفوق كل الحقوق.

هل تتساوى الآمال مع الإمكانات والأعمال؟

مثلما هي حالة فعل صراعي (الانتفاضة المتجددة) كما برزت بقوة النيران المستخدمة في الاتجاهين المتضاربين، فهي تحمل في يومياتها حالة توتر وقلق لا يتبدد بالخطابة، حالة قلق ناشئة عن قول إن التضحيات الجسام التي يقدمها الشعب بكل قواه السياسية الوطنية والديمقراطية والإسلامية، يهددها خطر الازدواجية السياسية المتمثلة أساساً بالسلطة ففي الوقت الذي يكون فيه الخطاب السياسي للقوى المؤتلفة في الميدان واضحاً وجلياً تجاه مسائل/ من الرد على المفاوضات العبثية، إلى الحديث عن اللقاءات السياسية إلى التنسيق الأمني والتي بدأت منذ قمة شرم الشيخ الاحتوائية.

الآمال الكبيرة المعلقة على الانتفاضة الشعبية منطلقها الشعور الذي ساد الحال الفلسطيني خلال السنوات الماضية، شعور الإخفاق والخيبة، هذه الآمال لا يجب أن تغيِّب الاشتراطات الضرورية للنجاح كي تتحقق.

الاشتراطات بما تعنيه هي المرتكزات الأساسية، إن توفرت فهي بجوهرها امتلاك الإمكانية وفي مقدمتها، تحصين الموقف السياسي الفلسطيني من الاختراق وتوحيد مرجعيته، وتحصين الجانب الاقتصادي والاجتماعي التداعي في ظل حالة الحصار وبناء اقتصاد مقاوم، كما يتطلب الأمر تعميق المشاركة الشعبية من حيث هي أساس البنية المجتمعية عبر نظم أدواتها، والأمر المهم في ترقية العمل المقاوم الهادف لطرد الاحتلال من خلال عمل متواصل ضد جنوده ومستوطنيه ووصولاً لفرض انسحابهم دون قيد أو شرط.

هنا وعند هذه وعليها تتوقف الواحدة على الأخرى باقتراب الآمال من الإمكانات والأعمال.

السؤال الآن هل الزمن... زمن تسويات أم زمن صراع ؟

باستقراء بسيط لكل معطيات العقود الماضية وقراءة أكثر بساطة في فكر وعقل كل من طعن في مسيرة الكفاح الوطني المسلح واستهان بنتائجه وبالوقائع المعاشة على مدى حوالي عقد من زمن التسوية السياسية الرديئة، يتبين لنا وللجميع أننا لازلنا في زمن الصراع موضوعياً، هذه هي الحقيقة ولا جدوى من تغطيتها بغربال التسوية الجارية، حتى لو هبط طموحنا إلى حد الإمساك والمطالبة بتنفيذ القرارات الدولية ذات التأثير في القضية، فهي أيضاً بعيدة المنال في ظل ميزان قوى مائل لصالح الاحتلال.

والمسألة أصبحت أكثر من أي وقت تتطلب الإمساك وبقوة بحلقات الفعل المباشر والطويل الأمد وبالسير قدماً على طريق تعديل متدرج في المعادلة، مباشر في إدامة العمل المقاوم، والطويل الأمد بتوفير أبعاده الاستراتيجية وطنياً من خلال قراءة ممعنة بمخطط وسياسات العدو وكيفية المجابهة وتكيفها مع الإمكانات، وعربياً من خلال بعد قومي صراعي يبنى على مشروع نهضوي شعبي عربي.

والأمر هنا لا يكمن في الإبداع اللفظي بتحميل الانتفاضة الشعبية مسؤولية إنجاز الأهداف الاستراتيجية بل في أن تكون البداية المتجددة لإعادة وضع هذه القضايا على جدول الأعمال وطنياً وقومياً، وبكل الأحوال فإبداعات الذات الوطنية وجهة بوصلتها ستبقى العامل الحاسم والرافعة لكل الأعمال الجادة، والقادم من الاحتمالات ينبئنا بأننا جميعاً أمام جولات ساخنة من الصراع ولنعد أنفسنا جيداً لقادم الأيام والسنين●●

الانتفاضة على أبواب شهرها الخامس

هل تنجح بوضع حدٍ فاصل بين مرحلتين؟

د. ماهر الطاهر
مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الخارج

في الثامن والعشرين من أيلول عام ٢٠٠٠، وفي ظل أجواء عالمية وعربية رسمية وإقليمية مجافية إلى حدٍ بعيد، وضمن إطار وضع فلسطيني داخلي معقد يتسم بالأزمة وتسوده حالة من الانقسام والارتباك اندلعت في الأراضي المحتلة وعلى امتداد الأرض الفلسطينية انتفاضة الأقصى كرد مباشر وتعبير عن حالة غضب شديد وصل إليها الشعب الفلسطيني جراء استمرار الاحتلال والممارسات الإسرائيلية التي استهدفت مصالح الشعب الفلسطيني ومحاولة الدوس على كرامته، خاصة بعد اتضاح نتائج قمة كامب ديفيد الثانية التي كشفت حقيقة الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية لنتائج ما يسمى بمفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية، هذه النتائج التي تتلخص حسب فهم إسرائيل بضرورة إرغام الجانب الرسمي الفلسطيني على توقيع اتفاق ينص على إنهاء حالة الصراع المستمر منذ بداية هذا القرن دون أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية.

وهذه النتيجة، كانت اتفاقات أوسلو ستقود إليها كما كان متوقعاً لأنه بعد أكثر من سبع سنوات من المفاوضات تم تقطيع أوصال الضفة الفلسطينية إلى مناطق تسيطر إسرائيل سيطرة احتلالية كاملة على 60% منها وتسيطر على ما يزيد عن 20% سيطرة أمنية وعسكرية.

لقد تعاملت إسرائيل مع اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو باعتباره مدخلاً وطريقاً لنسف وتبديد المشروع الوطني الفلسطيني وتمزيق وشل منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها، ومن هنا انفجر الشارع الفلسطيني بعد كامب ديفيد الثانية ليوجه رسالة حازمة وذات دلالة بالغة يقول فيها بأن استمرار لعبة التفاوض الزائفة على أساس المرجعية الأمريكية والإسرائيلية يجب أن تتوقف ويعاد النظر جذرياً بأسسها ومرجعياتها وإلا فإن الشعب الفلسطيني يستطيع أن يقلب الطاولة رأساً على عقب من خلال مواصلة المقاومة رغم اختلال موازين القوى وقساوة الظروف المحيطة لفرض حقائق ومعادلات جديدة على الأرض ترغم إسرائيل والولايات المتحدة على إعادة النظر بحساباتهما، كما تفرض على المفاوض الفلسطيني وقف مسلسل التنازلات المتواصل الذي دفع ثمنه الشعب الفلسطيني غالياً.

اندلعت الانتفاضة بزخم كفاحي كبير واستعداد للتضحية لا حدود له، ورغم الخسائر البشرية والاقتصادية الباهظة فقد دخلت الانتفاضة شهرها الخامس محاولة الوصول إلى تأكيد الاقتناع بضرورة وضع حدٍ فاصل بين مرحلتين: مرحلة ما قبل 28 أيلول/2000 وما بعدها.

وفي الجهة المقابلة سعت إسرائيل ولا زالت وبذلت كل ما بوسعها لإجهاض الانتفاضة ومحاولة وقف تفاعلاتها بالإرهاب والقمع الدموي والاغتيالات والقصف وهدم البيوت وحرق الأشجار والحصار والتجويع ولكنها اكتشفت وستكتشف أكثر حدود استخدامها للقوة فلجأت إلى أساليب المناورة والترغيب حيث قدم الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون ما سمي بالمقترحات الأمريكية، وهي في جوهرها مقترحات إسرائيلية بلسان أمريكي استهدفت وبوسائل ضغط شديد ومتنوع محاولة توقيع اتفاق قبل رحيل الرئيس الأمريكي من البيت الأبيض مع العلم ان مقترحات كلينتون لم تختلف في مضمونها عما طرح في قمة كامب ديفيد الثانية مع بعض التلاعب في الصياغات والكلمات لكن هذه المقترحات وما أعقبها من مفاوضات استهدفت تحقيق عدة أغراض أبرزها:

- محاولة إرباك الصف والساحة الوطنية الفلسطينية لإضعاف الانتفاضة ومحاولة إجهاضها من خلال إدراك الإدارة الأمريكية بأن القيادة الرسمية الفلسطينية لن تقول «لا» حازمة وواضحة لهذه المقترحات، بل ستمارس سياسة الـ«لعم» وإبداء التحفظات لكن على قاعدة استمرار التفاوض على ذات الأسس السابقة.

- نسف قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وتكريس الاستفراد الأمريكي ومرجعيته الأمريكية - الإسرائيلية البعيدة كل البعد عن قرارات ومبادئ الشرعية الدولية وهو ما أرادت الانتفاضة التصدي له ووضع حد لاستمراره.

- تسويق سياسة تقويض وتمزيق مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم التي هجروا منها عام 1948 وتوجيه رسالة واضحة للشعب الفلسطيني وللعالم بأن الحل المراد فرضه سيقوم على قاعدة حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في العودة والبحث عن صفقات تقوم على أساس نكران هذا الحق واستبداله بمشاريع التوطين والتهجير والتعويض وتسويق فكرة إجراء استفتاء في أوساط الشعب الفلسطيني حول هذا الموضوع، وهو الأمر الذي ينبغي التحذير منه ورفضه من حيث المبدأ، لأن حق عودة الإنسان إلى أرضه ووطنه حق لا يخضع للاستفتاء ولا يخضع لأية مساومة أو مقايضة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تدركان تمام الإدراك أن موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة يمثل جوهر ولب القضية الفلسطينية وأساسها وبالتالي

يسعيان لصفقة تقوم على أساس إعلان دولة فلسطينية متفاوض عليها وتخضع عملياً للسيطرة الإسرائيلية مقابل نسف حق العودة وتصفية القضية الفلسطينية.

هذه المقترحات الأمريكية كان من غير الممكن تمريرها وتوقيع اتفاق على أساسها حيث غادر كلينتون سدة الرئاسة دون تحقيق هدفه في توقيع اتفاق يحقق ما تحلم إسرائيل في تحقيقه.

- رغم إدراك الإدارة الأمريكية عدم إمكانية توقيع اتفاق على أساس مقترحات كلينتون إلا أنها استهدفت من خلال الترويج الواسع النطاق لهذه المقترحات محاولة جعلها سقفاً لتحرك الإدارة الأمريكية الجديدة بزعامة جورج بوش الابن الذي اعتلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض والذي ستوضح الأيام القادمة عما إذا كان سيتخذ موقفاً أكثر توازناً من الإدارة الأمريكية السابقة أم سيمارس ذات السياسة التي مارسها سلفه والتي في حال استمرارها لن تؤدي إلّا إلى المزيد من التوتر في المنطقة.

- كذلك سعى الرئيس كلينتون من خلال مقترحاته لجرالجانب الفلسطيني للعودة إلى المفاوضات لمحاولة تقوية مواقع إيهود باراك الانتخابية وتسويقه لدى الرأي العام الإسرائيلي بعد أن قدم استقالته وقرر إجراء انتخابات جديدة حيث يواجه تحدياً جاداً من قبل أرييل شارون الذي تشير الاستطلاعات الإسرائيلية إلى تقدمه على باراك.

ومن الواضح أن محاولة تسويق باراك وتقوية مواقعه في مواجهة شارون لم تقتصر على إدارة كلينتون، بل يبدو أن السلطة الفلسطينية تعمل بذات الاتجاه وإلاّ ما الذي يفسر الموافقة الفلسطينية على العودة إلى طاولة التفاوض رغم عدم وجود أي تغيير جوهري في الموقف واللاءات الإسرائيلية المعروفة.

لا شك أن الانتفاضة الفلسطينية الراهنة وهي على أبواب شهرها الخامس تواجه مخاطر حقيقية وتطرح أمام كافة القوى السياسية الفلسطينية تحديات وتساؤلات كبيرة.

هل ستنجح الانتفاضة بوضع حدٍ فاصلٍ بين مرحلتين وتضع حداً لنهج أوسلو وما ترتّب عليه من نتائج؟

هل ستنجح القوى المعادية بإجهاضها وإيقاف تفاعلاتها؟

هل ستنجح بعض الاتجاهات في السلطة الفلسطينية بتحويل الانتفاضة إلى ورقة مساومة لتحسين شروط التفاوض على ذات الأسس السابقة؟

أسئلة كثيرة وعديدة جادة ومقلقة تدور على الصعيدين الفلسطيني والعربي.

من الواضح أن هناك في السلطة الفلسطينية من يتعامل مع الانتفاضة كهبّة جماهيرية وظيفتها تحسين شروط العودة للمفاوضات على قاعدة المشروع الأمريكي - الإسرائيلي الذي طُرِحَ في قمة كامب ديفيد الثانية مع السعي لإدخال تحسينات شكلية وخاصة فيما يتعلق بموضوع القدس نظراً لحساسية هذا الموضوع وأبعاده الدينية ويتبنى هذا الاتجاه رموز في السلطة وشرائح اجتماعية تكونت لها مصالح اقتصادية بعد اتفاقات أوسلو وتحرص على استمرار هذه المصالح.



وهناك اتجاه آخر يتعامل مع الانتفاضة كما لو أنها قادرة علي تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني مبالغاً في قدراتها وطاقاتها ومحملاً إياها أكثر مما تحتمل في ظل الظروف الموضوعية المحيطة.

صحيح أن الانتفاضة قد خلقت معطيات جديدة وتفتح الآفاق لتحولات كبيرة، ولكن ينبغي التعامل معها على أساس ضرورة بلورة رؤية وبرنامج ملموس لتحقيق هدفها في الحرية والاستقلال ودحر الاحتلال وإرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس كخيار كفاحي للشعب الفلسطيني دون المقايضة أو المساومة على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ارضهم وفق قرارات الشرعية الدولية.

لا شك أن الانتفاضة قد وضعت المجتمع السياسي الفلسطيني وكافة قواه السياسية والاجتماعية أمام تحديات كبيرة لم يتم التعامل معها حتى اللحظة كما ينبغي وكشفت الانتفاضة عمق الأزمة والإشكالات البنيوية والفكرية والبرنامجية التي تعيشها القوى السياسية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها في تحديد آفاق الانتفاضة ومستقبلها، فالسلطة الفلسطينية لا زالت تعيش حالة ارتباك وازدواجية في رؤيتها السياسية ولا زالت تفاوض على ذات الأسس السابقة والقوى الديمقراطية لا زالت غير قادرة على بلورة برنامج يجمع طاقات الاتجاه الديمقراطي العريض وقوى المعارضة بشكل عام، إسلامية ووطنية وديمقراطية لم تستطع التوافق على برنامج قواسم مشتركة تجمع طاقات الجميع في مواجهة الاستحقاقات الراهنة.

ومن هنا فإن استمرار الانتفاضة وتواصلها وتصعيدها لخلق واقع جديد يضع حداً فاصلاً بين مرحلتين يتطلب وقفة جادة للعمل على إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها ومؤسساتها على أساس بناء سياسة فلسطينية جديدة ترتكز لثوابت البرنامج الوطني الفلسطيني وتوفير قيادة جماعية للشعب الفلسطيني من خلال الإعداد الجاد لانتخاب وتشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد يضم كافة القوى والاتجاهات في الساحة الفلسطينية لتقييم المرحلة السابقة واستخلاص دروسها ورسم آفاق المرحلة الجديدة في ظل الانتفاضة لتوفير ركائز ومقومات استمرارها على المستويات السياسية والتنظيمية والاقتصادية والكفاحية وفق برنامج عمل ملموس ينظم كامل طاقات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ويضع العرب أمام مسؤولياتهم في تقديم الدعم المطلوب لهذه الانتفاضة حتى تحقق هدفها في الحرية والاستقلال وتنجح في وضع حدٍ فاصلٍ بين مرحلتين ●●

رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف الأخ أبو اللطف لـ «الهدف» :

استمرار الانتفاضة أمر ضروري لأنها تكلف إسرائيل الخسائر المادية والبشرية التي لايمكن أن تتحملها لفترة طويلة

حاوره جواد عقل



الأخ أبو اللطف مسؤول الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأحد أبرز قيادات فتح التاريخية الذين مازالوا على قيد الحياة. هذا القائد الذي قال لا لاتفاق أوسلو وحذر قيادة منظمة التحرير من مخاطر الانجرار وراء أحابيل القيادات الإسرائيلية الهادفة إلى الانفراد بالأطراف العربية من خلال موافقتها على الحلول الجزئية المنفردة مما يفقد قضيتنا بشكل رئيسي بعدها القومي ويعطي مبرراً للعديد من الأطراف العربية للتنصل من مسؤولياتها القومية نحو قضية العرب المركزية الأولى قضية فلسطين وقد جاءت انتفاضة الأقصى بعد سنوات المرارة لتضع حداً لهذا المنطق ولتعيد لقضيتنا وجهها وبعدها العربي الأصيل.

بمناسبة العام الجديد والذكرى ٣٦ لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، كان لـ «الهدف» حوار مع الأخ فاروق القدومي «أبو اللطف» وفيما يلي نصه:

• ما هي برأيكم انعكاسات الانتفاضة على مؤسسات م.ت.ف؟

×× الانتفاضة الفلسطينية هي انتفاضة شعب بكامله، بعد أن مر بسنوات عجاف، وأجرى الجانب الفلسطيني خلال هذه السنوات مفاوضات عقيمة، ولهذا أحدثت ردة فعل عنيفة لدى المواطن الفلسطيني الذي كان ينتظر الأمن والسلام بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وهذا مما لاشك فيه سيؤثر على المؤسسات الفلسطينية ليعزز فاعليتها ونشاطها وحسن إدارتها وانضباط العاملين فيها، كما أن الانتفاضة قد خلقت وحدة وطنية من خلال ممارسة جميع فصائل المقاومة للعمل النضالي بشكل دائم، كما رفع من معنويات الجماهير الفلسطينية وعزز قدراتها وإمكانياتها للاستمرار في الانتفاضة حتى تحقق الانجاز السياسي المطلوب.

لقد وجدّت الانتفاضة العمل اليومي للمسؤولين بانخراطهم مع الانتفاضة لتلبية طلباتها وحاجياتها، والسعي الدؤوب للتماس المباشر مع الجماهير بهدف التفاعل وإعطائها التوجيهات اللازمة، وتلقي الانجازات التي تحققها الجماهير لتصوغها بشكل سياسي.

لقد بدلت الانتفاضة إلى حد ما الاهتمامات اليومية للقيادة والمؤسسات الاقتصادية والتجارية، فلم يصبح واجب هذه الفعاليات السياسية والاقتصادية، التنمية الاقتصادية بقدر ما هو خلق موارد رزق للعمال الذين تحولوا من العمل إلى ممارسة النضال اليومي.

• كونكم وزير خارجية فلسطين حسب قرارات المجلس الوطني الفلسطيني نرجو أن تحدثونا عن دور الدائرة السياسية في زمن الانتفاضة؟

×× إن من واجبات الدائرة السياسية صياغة القرارات السياسية التي تعبر عن أهداف الثورة والانتفاضة في جميع مراحلها واستقطاب الأصدقاء والمناصرين لهذه الأهداف السياسية، ونقل ما يصلها من معلومات إلى الأوساط الشعبية بهدف حثها وتشجيعها على الاستمرار في المقاومة والانتفاضة من خلال ما تشرحه الدائرة السياسية وسفراؤها ومفوضوها من إنجازات في المجال الدولي مما يشجع المواطنين ويشحذ هممهم، كما أنه لابد من استقطاب وإقناع الحكومات والدوائر والوكالات العالمية بعدالة القضية الفلسطينية وبكفاح الشعب الفلسطيني لتأكيد هذه العدالة ولتحقيق أهدافها السياسية في تحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

إن الدائرة السياسية تسوق دعواتها بشكل مقبول للأوساط الدولية ولوسائل الإعلام لكي تتبنى القضية الفلسطينية العادلة وتدافع عنها وتقدم للشعب الفلسطيني ما أمكن من دعم ومناصرة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية. الدائرة السياسية هي التي توصل أهداف الشعب ومطالبه العادلة إلى الأوساط الدولية من خلال سفرائها ومفوضيها ومدراء مكاتبها المنتشرون في جميع أنحاء العالم.

• باعتباركم عضواً في اللجنة العربية للمتابعة ما هي الخطوات التي أنجزتها اللجنة على صعيد تنفيذ قرارات القمة العربية الخاصة بدعم الانتفاضة في وقت يجري فيه الحديث عن بطء الآليات وعدم قدرتها على التجاوب مع الاحتياجات الحقيقية لشعبنا؟

×× بدأت لجنة المتابعة اجتماعها الثاني في دمشق لتنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربية للتأكد من قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ووقف التطبيع العربي مع إسرائيل، كما أنها تتابع أعمال لجنة تمثيل للتحقيق لكي تكون توصياتها لمضمون قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢ الذي أدان الاستفزازات الإسرائيلية،



ومن أجل وقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني من خلال الضغط الدولي على إسرائيل،كما أن اللجنة تتابع من خلال المجموعة العربية أعمال مجلس الأمن الذي يناقش مشروع قرار لإرسال قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني من الأعمال العدوانية الإجرامية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، كما أن هذه اللجنة تحضر البرامج السياسية ليقوم موفدوها بشرح قرارات القمة للدول والحكومات الأجنبية، كما أن هذه اللجنة تعمل على حث الدول العربية لزيادة دعمهم المالي للانتفاضة الفلسطينية والإسراع في صرف هذه الأموال لمستحقيها، كما أن هذه اللجنة تقوم بدراسة الأوضاع المستجدة من أجل معالجة وتقديم الاحتياجات المطلوبة للانتفاضة في حالة تصاعدها، والمعروف أن لجنة المتابعة والتحرك على تماس مباشر مع اللجنة المالية المشكلة من وزراء المالية العرب لحثهم على وضع آليات سريعة لتوفير الاحتياجات المطلوبة للانتفاضة الفلسطينية.

● برأيكم ما حقيقة ما تنشره وسائل الإعلام عن المحادثات السرية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي؟ وأثر هذا الأمر على مستقبل الانتفاضة وما أفرزته من حقائق حول ضرورة تغيير الأسس التي قامت عليها عملية السلام والتي ثبت بالملموس عقمها؟

×× هناك اتصالات مستمرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بشكل علني وبشكل مستور، وتقوم الدول الأوروبية بمثل هذه الاتصالات مع الطرفين، كما أن مصر تلعب دوراً هاماً بهذه الاتصالات بهدف وقف العنف وفك الحصار عن الشعب الفلسطيني من أجل توفير أجواء الثقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتتعمد الحكومة الإسرائيلية تقديم مقترحات من آن لآخر لإقناع الرأي العام العالمي أن إسرائيل مازالت راغبة في السلام والتوصل إلى اتفاق قبل مغادرة الرئيس بيل كلينتون البيت الأبيض في ٢٠٠١/١/٢٠، لعل الرئيس الأمريكي يختم مدة حكمه بإنجاز سياسي مرموق، وقد قيل أن إسرائيل على استعداد أن تسلم الفلسطينيين السيادة الكاملة على الحرم الشريف، على أن تؤجل المفاوضات حول قضية اللاجئين والمستوطنات الإسرائيلية لسنوات ثلاث، كما أن الدول الأوروبية تعمل على أن يقر مجلس الأمن قراراً بإرسال مراقبين من الأمم المتحدة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف وقف الصدامات والاعتداءات الإسرائيلية وحماية الشعب الفلسطيني من الإجراءات الإسرائيلية مثل الحصار وعزل المدن والقرى عن بعضها البعض، واستمرار اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على الشعب الفلسطيني.

لاشك أن إسرائيل تود تحميل المسؤولية بفشل المفاوضات على الطرف الفلسطيني إذا ما رفض إجراء هذه الاتصالات التي تتم من خلال وساطات أمريكية وأوروبية وعربية، ولكننا نعتقد أن هذه الاتصالات المكثفة واللقاءات المتعددة لا يمكن أن تصل إلى عقد اتفاقات هامة دون تنازلات، سوى تهدئة الأوضاع في الأرض الفلسطينية وإنقاذ إسرائيل من الحصار السياسي الدولي والنقد اللاذع الذي بدأت أجهزة الإعلام الدولية توجيهه لممارسات إسرائيل وفشلها في إنقاذ المسيرة السلمية، ولكن الرأي العام العالمي يضغط على الأطراف المعنية بما فيها الدول العربية وإسرائيل للقبول بتسوية يتنازل الطرفان من خلالها عن أشياء من ثوابتهم السياسية.

● كيف ترون حقيقة الموقف الأوروبي اتجاه الانتفاضة والقضية الفلسطينية؟

×× الموقف السياسي للدول الأوروبية أمر معروف، لقد أصدرت القمة الأوروبية في ٢٥/ ١٩٩٩/٣ بياناً أكدت فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وخياره في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية قادرة على الاستمرار، مسالمة، ذات سيادة، ولا يحق لأحد استخدام الفيتو ضدها، وأوضحت في بيانها أن إقامة هذه الدولة هي أفضل ضمان لأمن إسرائيل، وحتى تعيش إسرائيل نداً للدول الأخرى في المنطقة، وأبدت استعدادها للاعتراف بالدولة بعد عام من تاريخه، وقد مضى هذا العام.

وفي تاريخ ١٤-٢٠٠٠/١١/١٦ عقد مؤتمر الأورو متوسطي في مرسيليا، وامتنع الاتحاد الأوروبي عن إصدار بيان يدين الممارسات الإسرائيلية، وعدم اتخاذ أي إجراء للضغط على إسرائيل، وكان موقفها سلبياً بالنسبة للأعمال العدوانية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وهكذا نلاحظ أن الدول الأوروبية تحاول تطوير موقفها السياسي بشكل بطيء، ولكنها في نفس الوقت تمتنع عن اتخاذ إجراءات عملية تسهم في ردع إسرائيل وإقلاعها عن الممارسات الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني،

إننا ننتظر من الدول الأوروبية بحكم جوارها لمنطقة الشرق الأوسط أن تتخذ موقفاً حازماً ضد إسرائيل لتقلع عن ممارساتها العنصرية ضد المواطنين الفلسطينيين لكي تسهم في بناء الأمن والسلام في المنطقة، ولتجبر إسرائيل على الإذعان للتوجهات الدولية لإقامة السلام الشامل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والإنسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة.

● في ضوء متابعتكم لتطورات الانتفاضة عربياً ودولياً. ما هو تقديركم في مدى استمرارية الانتفاضة في ظل الظروف المحيطة بها فلسطينياً، عربياً، دولياً. وما هي توقعاتكم لقدرتها على تحقيق هدفها في الحرية والاستقلال..؟!

×× يعلم العالم أن الفلسطينين انتظروا سبع سنوات من المفاوضات العقيمة التي لم تحرز إنجازاً سياسياً مرموقاً، بل كانت عبارة عن لقاءات على مختلف المستويات بما في ذلك عقد قمم ثلاثية مع الرئيس الأمريكي كلينتون. ولذلك أدرك الشعب الفلسطيني عقم هذه المفاوضات، وعدم رغبة إسرائيل في إقامة سلام عادل وشامل، بل إنها تريد ثمناً لاحتلالها للأراضي العربية، فمازالت المسارات العربية تراوح في مكانها، ولم تتحقق فيها الانجازات المنتظرة طبقاً للاسس والمبادئ التي قامت عليها المسيرة السلمية. وتخلل هذه الفترات الماضية إضافة إلى المماطلة وعدم التنفيذ بناء أكثر من ٣٣٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية، ومرت المنطقة في أيام وأسابيع من الحصار والإغلاق والممارسات الإسرائيلية الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني، وفي النهاية قامت حكومة باراك بالتواطؤ مع شارون باستفزاز الشعب الفلسطيني في ٢٠٠٠/٩/٢٨، عندما انتهك شارون الحرم الشريف، وفي اليوم التالي، زاد على ذلك قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق الرصاص عمداً على المصلين في الحرم الشريف، وهم يؤدون صلاة الجمعة، وهكذا وصل الغضب الفلسطيني إلى حد الانتفاضة بعد صبر طويل. حيث لم يلمس إنجازاً وتقدماً في المسيرة السلمية بل أوصلته إلى حد اليأس بسبب المرونة الزائدة التي كان يتصف بها الوفد الفلسطيني المفاوض مما أفقدها الثقة بالمسيرة السلمية. ولا أعتقد أن هذه الانتفاضة ستتقف عند هذا الحد. إنها انتفاضة شعبية عامة وعارمة لها أسبابها المتراكمة التي يعترف بها العالم، ويقر بصحة موقف الشعب الفلسطيني بعد ما أبدته القيادة الفلسطينية في الداخل من مرونة متزايدة لتسهيل إقامة سلام واستقرار في المنطقة ظناً منها أن الجانب الإسرائيلي سيبادلها المثل.

إن القاعدة الشعبية لكل فصائل المقاومة بلا استثناء ترى أن الانتفاضة هي الطريق السليم لاسترداد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وتصفية الاحتلال الإسرائيلي وإخلاء المستوطنات من قطعان المستوطنين لأنهم يمثلون في نظر العالم العقبة الأساسية في سبيل السلام، وعلى إسرائيل أن تقوم بالعمل على إخلاء هذه المستوطنات بأسرع وقت حتى تتوفر الأجواء الملائمة للتوصل إلى اتفاق سلام مع الشعب الفلسطيني. وهذا حتماً سيكون من أولى إنجازات الانتفاضة.

وهكذا فالشعب الفلسطيني يوجه مقاومته بشكل خاص إلى المستوطنين الإسرائيليين الذين صادروا أرضه وبنوا مستوطناتهم عليها. وبدأت في هذا الوقت دعوات إسرائيلية إلى المستوطنين للرحيل منها، وقد نشر عدد من الكتاب الإسرائيليين مقالات وجهوا فيها حديثهم إلى المستوطنين، فها هو يوري افنيري يقول في مقال بعنوان إعصار في غابة السلام نشر في معاريف: «عندما يضرب إعصار غابة، تكون كل شجرة قيد الاختبار. الأشجار العفنة تجتث من جذورها وتطير مع الريح، أما الأشجار القوية، الضاربة جذورها في الأرض فستبقى صامدة».

«نظريتنا كانت أنه لن يكون سلام طالما لم يحظ الفلسطينيون بتجسيد مطلبهم العادل بإقامة دولتهم، حدودها الخط الأخضر، والقدس عاصمة للدولتين والمستوطنون يعودون إلى الوطن. قلنا أن إقامة وتوسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وبناء الطرق الإلتفافية في كل الضفة ـ تخلق غضباً جماً في المدن والقرى. قلنا أنه إذا يأس الفلسطينيون من «المسيرة السلمية» سيكون الانفجار. وكل هذا يتحقق الآن أمام ناظرينا ولكنهم يقولون أن هذا بالذات يؤكد نظريات اليمين. كيف هذا؟ عندما تدوي المدافع يغيب العقل عن الوعي».

وكتب عميران غولدبلوم أيضاً في جريدة هآرتس بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٨، مقالاً بعنوان تفكيك المستوطنات الآن ورد فيه ما يلي:

«يتوجب على إسرائيل أن تبدأ في إنهاء الاحتلال من جانب واحد والفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتفكيك المستوطنات، وبدلاً من رفع راية السلام يتوجب الآن رفع راية الفصل التي ستجمع حولها المؤيدين، وإلا سيتواصل الاحتكاك اليومي في المناطق بين آلاف الفلسطينيين مع الجيش والمستوطنين الأمر الذي سيزيد من الكراهية فقط حتى المجابهة القادمة. الوضع الأمني يتدهور وقد نواجه منذ الآن نشوء وتطور متلازمة (سندروم)، لبنان من سفك دماء غزيرة، ولكنه سيكون في المناطق هذه المرة».

فهل هناك مخرج من هذا الوضع؟ أو لم تحن الساعة لإعادة النقاش للقضية الأساسية الأخلاقية وهي الاحتلال، بدلاً من الاعتماد على عملية لا يعرف أحد إذا كانت ستنتهي بنجاح؟

إنهاء الاحتلال لايتطلب الاتفاقيات، ومن الممكن القيام به بشكل أحادي الجانب، من أجل إنهاء الاحتلال يتوجب الخروج من كل المناطق والفصل بشكل مطلق بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعيشون هناك، خط الفصل يجب أن يشمل كل التجمعات الفلسطينية بما فيها الأحياء العربية في القدس. ويجب أن يتيح للفلسطينيين إقامة دولتهم في مناطق متصلة مترابطة قريبة من حدود١٩٦٧».

وكتب بيلين أيضاً في جريدة معاريف مقالاً بعنوان: «المستوطنات ليست مواقع سكانية إسرائيلية» قال فيه:

«المستوطنات ليست قرى لإسرائيليين وليست قرى إسرائيلية. والخيار الذي سيبقى أمام ٢٠ في المائة من المستوطنين في النهاية هو البقاء هناك تحت سيادة فلسطينية كاملة أو التعويض والمغادرة».

إن استمرار الانتفاضة هي العامل المركزي الذي يقنع إسرائيل بالإنسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، إلى ٤ يونيو وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية، وتتقبل الدول الأوروبية وشعوب العالم قاطبة بالرضا هذه المطالب الفلسطينية، وكم من التصريحات الرسمية التي صدرت عن الدول الأوروبية حول هذه المستوطنات بالقول أنها غير شرعية وعقبة في سبيل السلام. (مجموع تصريحات).

إن استمرار الانتفاضة أمر ضروري لأنها تكلف إسرائيل الخسائر المادية والبشرية التي لايمكن أن تتحملها لفترة طويلة من الزمن فحرب الاستنزاف عامل أساسي جربه الزعيم الخالد المغفور له جمال عبد الناصر التي كانت مقدمة لجيش مصر الباسل في تدمير خط بارليف وتحرير سيناء وبالرغم من التضحيات البشرية التي قدمها الشعب والجيش المصري. ان حرب المقاومة هي التي تخلق الإرباك والاضطراب داخل المجتمع الإسرائيلي، وتدفع هذا المجتمع إلى المطالبة بالإنسحاب من الأراضي العربية وتفكيك المستوطنات وعودة اللاجئين إلى ديارهم والحفاظ على السيادة الكاملة على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية ●●

أضواء على الهبّة الشعبية لعرب ٤٨ .. خلفية وأبعاد

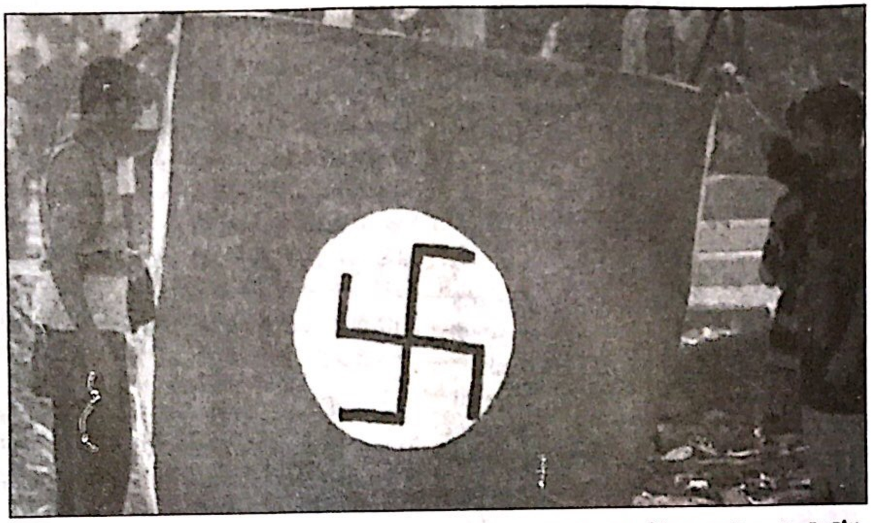
عوض عبد الفتاح*

لم تكن ترغب الدولة العبرية أن تنفضح سياستها الجهنمية خاصة المضمرة منها تجاه من تبقى من شعب فلسطين ضمن حدود الـ ٤٨ بهذه الدرجة من الوضوح والاحراج بعد ٥٢ عاماً من قيامها وقطعها لخطوات واسعة نحو التطور المادي والسياسي. كانت رغبتها الدائمة أن تواصل ترسيخ مشروعها الصهيوني بأقل ثمن ومستوى من المعارضة والمقاومة والإحراج على المستوى العالمي.

من خلال هبّتهم العظيمة والمهورة بالدماء دماء الشهداء والجرحى، أزال الفلسطينيون في الجليل والمثلث والنقب ما بقي من مساحيق عن وجه الدولة اليهودية من داخل موقع أو تجمع جهله أو تجاهله الكثيرون في أوساط الرأي العام العالمي، المحايدة والمتعاطفة مع إسرائيل. وبقدر ما عبّروا عن وضعهم الحقيقي داخل إسرائيل من خلال هذه الهبّة فقد عبّرت الدولة الإسرائيلية من خلال ردّها الدموي عن موقفها الحقيقي تجاههم.وكذلك عن فشل سياستها في هدم هويتهم وارتباطهم مع شعبهم وأمتهم العربية وثقافتها.

الأرض كانت دائماً هدف إسرائيل المركزي، ولكن كون هذه الأرض يسكن عليها أناس آخرون، أصحاب الوطن الأصليون، كان لابد من أن تعتمد سياسة موازية تستهدفهم باعتبارهم عقبة أمام المضي قدماً لتحقيق هذا الهدف المركزي، ونتيجة لميزان القوى المختل لصالح الدولة العبرية، وتوفر كل أسباب القوة المادية نجحت في معركة الأرض حيث قفزت بنسبة الـ ٧٠٪ من الأرض التي كان يمتلكها اليهود عشية التقسيم إلى ٩٧٪ حتى الآن. غير أنها أخفقت في هدم الهوية العربية الفلسطينية «لمواطنيها العرب» والطاقات الكامنة في هذه الهوية باعتبارهم جزء من شعب فلسطين رغم نجاحها في تهميشهم وإقصائهم عن الحياة السياسية والاقتصادية في إسرائيل.

الهبّة الشعبية العارمة المهورة بالدماء التي فجرها اشتعال الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع، منذ أواخر أيلول الماضي، هي بمثابة هزة حقيقية زلزلت العلاقة المركبة بين «الأقلية الفلسطينية» والدولة العبرية، وهزت كيان هذه «الأقلية» كجماعة وأفراد، بل هي أيضاً رسالة إلى بقية الشعب الفلسطيني وقواه وإلى الأمة العربية وقواها السياسية. ويمكن القول أنه لأول مرة تساهم الهبّة الشعبية لعرب ٤٨ ولو بمستوى متواضع إلى جانب الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع في تحريك الشارع العربي، وبكلمات أخرى لأول مرة منذ وفاة جمال عبد الناصر، وعلى الرغم من الجوانب السلبية للتحولات العميقة التي مرت فيها هذه



«الأقلية» تحت الحكم وتأثير الحياة الإسرائيلية. يتحقق التواصل الكفاحي وإن لفترة قصيرة مع هذا الجزء من الأمة العربية. وبفضل هذه الهبّة اكتسبت الجماهير العربية الفلسطينية مزيداً من الاحترام في أوساط الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، ولكن في نهاية المطاف فإن المستفيد الرئيسي حالياً من هذه الهبّة هم الفلسطينيون أنفسهم خاصة في مجال تعزيز هويتهم الوطنية والحد من ظاهرة الأسرلة التي يتعرضون لها.

لم تتصرف هذه الأقلية باندفاع و«تهور» على مدار وجودها تحت الحكم الإسرائيلي، بل بالعكس، وباعتراف أرباب المؤسسة الإسرائيلية، كانت أكثر الأقليات هدوءاً في العالم رغم الظروف الصعبة التي تعيشها. وقد عزا إيان لوستيك الباحث اليهودي الأمريكي في بحثه عن العرب في إسرائيل أصدره عام ١٩٧٥، أسباب هذا الهدوء acquiesence إلى نظام السيطرة المحكم الذي اعتمدته إسرائيل ضد المواطنين العرب، خاصة من ١٩٤٨-١٩٦٦.

والحقيقة أيضاً أن القوى السياسية التي ناضلت باسم العرب ضد التمييز العنصري والحفاظ على اللغة والثقافة العربية، وحظيت بشرعية العمل السياسي مباشرة بعد ٤٨ لاعترافها بإسرائيل، تخلفت في تفكيرها السياسي عن استخدام كل الطاقات الكامنة في المواطنة الإسرائيلية رغم تبنيها الدفاع عن هذه المواطنة والتمسك بها. وقد تجنبت تحديد مضمون شعار المساواة ومعنى الحقوق القومية،مما عنى تغليب السعي إلى الاندماج والأسرلة، على إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية. لم يكن بالضرورة خاصة بعد تجاوز فترة الحكم العسكري أن تظل عملية التفكير السياسي داخل النخب السياسية من عرب الـ ٤٨ وكذلك الفعل الشعبي الكفاحي، مرهونين فقط بتوازن القوى بين إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج. ولكن على ما يبدو لم يتم التوصل إلى ضرورة تجديد التفكير السياسي إلا بعد تفاعلات سياسية، واجتماعية ـ اقتصادية في بنية المجتمع الفلسطيني وبتأثير التطورات الداخلية للحياة السياسية والقانونية والاقتصادية الإسرائيلية بعد عدوان ١٩٦٧. وقد تخلل العقدين (السبعينيات والثمانينيات) تطورات نوعية تمثلت في بروز طبقة عربية وسطى وتطور التعليم مما أدى إلى ظهور وعي في صفوف المواطنين العرب لمكانتهم في الدولة اليهودية باعتبارهم «مواطنين» في دولة إسرائيل، وجزء من الشعب الفلسطيني، يطمحون للمساواة ولتجسيد هويتهم الوطنية، خاصة في مرحلة يوم الأرض الذي مثل تتويجاً للنهوض الوطني بين الفلسطينيين في إسرائيل.

ولكن هذين المسارين لم يسيرا بالضرورة من خلال معادلة متوازنة، إذ تحرك أحدهما على حساب الآخر في أكثر من فترة.

ويمكن القول إن الفترة الممتدة على مدار النصف الأول من التسعينيات، شهدت تراجعاً حاداً وخطيراً في مجال الوعي الجماعي، الوعي بالهوية الوطنية وساد خلالها تفاقم عملية الأسرلة التي تجلت ظاهرياً في «التزين» في الأعلام الإسرائيلية والاحتفال باستقلال إسرائيل والارتداد إلى الانتماءات الضيقة كالعائلية والطائفية، والانتساب الجماعي للأحزاب الصهيونية، مهدت لها دون قصد الأحزاب العربية الممثلة في الكنيست آنذاك (الجبهة، والحزب العربي الديمقراطي) في تغليبها البعد المدني للنضال على البعد القومي.

بطبيعة الحال، ساعد في حالة الردة الاجتماعية والسياسية، إلى جانب التحولات الاجتماعية - الاقتصادية في بنية المجتمع العربي، الانهيارات العربية والفلسطينية في الخارج، خاصة تدمير العراق آخر الآمال القومية العربية، وانتهاء الانتفاضة الفلسطينية الأولى دون تحقيق أهدافها، وتوقيع اتفاق اوسلو الذي أخرج الفلسطينيين في إسرائيل من دائرة حمل القضية الفلسطينية.

تفكير سياسي جديد

في ظل هذه الأجواء، كانت قيادات ومفكرو الحركة الوطنية الفلسطينية داخل إسرائيل التي فاقمت أوسلو من أزمتها وكاد يجردها عن جماهيرها وعن برامجها الوطنية، ترصد التحولات الناجمة عن ذلك والمنعكسة على سلوك الجماهير الفلسطينية في إسرائيل، واستطاعت أن تستقرئ الخطر الداهم على وضع هذه الجماهير جراء هذه التحولات الخطيرة، وكان عليها أن تعمل العقل وتبذل الجهد الفكري والتنظيمي لوقف هذا التدهور أو لجمه.فقد كانت تدرك تماماً أن قطاعات واسعة من الناس، ومعها الجزء الأكبر من القيادات والنخب، انجرفت وراء الوهم القائل بأنه بالإمكان الآن بعد أوسلو إنزال عبء القضية الوطنية عن كاهلها، والتقدم بنجاح نحو المساواة في إسرائيل، وقد جسد ذلك قصر نظر سياسي وجهلاً بمتطلبات وشروط تحقيق الأقليات القومية لذاتها، بما فيها الأقلية الفلسطينية، لنيل المساواة.هكذا كانت النخب السياسية التقليدية، والتي لعب بعضها في السابق دوراً كفاحياً ضد التمييز، بقصد أو عن جهل تريد حصر القضية الوطنية في الضفة والقطاع، وكأنه ليس للعرب في إسرائيل قضية وطنية وحقوق قومية تتمثل في الحفاظ على هويتهم وخصوصيتهم الثقافية وكذلك في حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً بما فيها حق اللاجئين في العودة.

في هذه الأثناء صعدت الحكومة الإسرائيلية مخططات مصادرة الأراضي ومواصلة تهويد الجليل وبناء المناطق اليهودية إلى جانب إقامة دوائر رسمية للثقافة يديرها عرب، ظاهرها الاهتمام بتطوير الثقافة العربية. لكن جوهرها تشويه هذه الثقافة وترويض ما أمكن من الأدباء والشعراء العرب. ساعد على ذلك نشر أجواء انفراج نسبي من جانب الحكومة الإسرائيلية (حكومة رابين ١٩٩٢) التي زادت الميزانيات للمجالس المحلية العربية ولكن دون أن تغير جوهر السياسة الرسمية تجاه العرب وتعترف بحقهم الجماعي رغم اعتراف رابين العلني بالظلم اللاحق بهم. وقد راهنت بعض القيادات والنخب السياسية العربية، ومنها رؤساء سلطات محلية، على نية رابين وحكومته بتغيير السياسة، فراحت تهادن هذه الحكومة وتبتعد أكثر وأكثر عن الخلفية القومية للتمييز - وتعاملت مع الخلاف بين تيارات حزب العمل والليكود وأحزاب اليمين الأخرى وكأنه خلاف حول أسس التعامل مع العرب.

باختصار افتقدت القيادات السياسية رؤية سياسية قومية متماسكة وفهماً عميقاً وصحيحاً لبنية القرار السياسي في إسرائيل فيما يتعلق بضرورة الحفاظ على المشروع الصهيوني والذي يعني إبقاء العرب خارج المشاركة «المتساوية» في الوطن مع ضرورة التجاوب مع بعض مطالبهم لتفادي خطرهم وتمردهم.

في مواجهة هذا الوضع، وغياب الرؤية السياسية الملائمة، وشيوع الكسل الفكري لدى الأحزاب التقليدية وعلى رأسها قيادة الحزب الشيوعي والجبهة، والتي عجزت عن تطوير دورها المميز السابق في حياة العرب في إسرائيل، كان على أقطاب الحركة الوطنية، حركة أبناء البلد الهام، الفئات القومية التي خرجت من الحزب الشيوعي بقيادة عزمي بشارة والحركة التقدمية وحركات قومية محلية، أن تتنادى لدراسة الحالة الجديدة.

وقد كان للإسهام الفكري السياسي المميز للدكتور عزمي بشارة دوراً أساسياً في بلورة التصور النهائي للرؤية السياسية الجديدة مضافاً إلى ذلك دور حركة أبناء البلد في فكرة تجميع أقطاب الحركة الوطنية تحت اسم اقترحته وهو التجمع الوطني الديمقراطي.

لقد استفاد التجمع الوطني الديمقراطي من فشل عملية الأسرلة، في ملء الفراغ السياسي الذي خلفته أزمة الأحزاب السياسية، بل أزمة أطراف الحركة الوطنية كلها، بل بنى مشروعه على الحاجة لملء هذا الفراغ أو جزء منه والتحول إلى مصدر الهام سياسي وطني لجماهير الحركة الوطنية وتجنيدها للنضال ضد سياسة السلطة الإسرائيلية المعادية للعرب. لقد تجاوز ممثلو أطياف الحركة الوطنية عُقَد الماضي والحساسيات السابقة ولم يتوقفوا عند الفاصلة والنقطة. وكان هذا عاملاً هاماً في نجاح المشروع رغم الصعوبات الحادة التي واجهت بناءه في المرحلة الأولى. لقد انتصرت المسؤولية والنضوج الفكري والوطني على ضيق الأفق والتقوقع في الماضي.

ليس بالإمكان التفكير موضوعياً وفهم التطورات السياسية اللاحقة التي شهدتها وتشهدها الآن الأقلية الفلسطينية بدون فهم دور إحياء الحركة الوطنية (التيار القومي) على أساس التجربة السياسية الماضية لمجمل القوى السياسية بإيجابياتها وسلبياتها.

لقد ركز التجمع على إعادة بعث التمسك بالهوية القومية باعتبارها عنصراً أو شرطاً أساسياً لتطور العرب كجزء من شعب وتحقيق المساواة على اعتبار أننا جزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية وجزء من الثقافة والحضارة العربية. ولا يعني هذا أن التجمع يؤمن بإمكانية تحقيق المساواة الحقيقية في إسرائيل مادامت هذه الدولة تعلن عن نفسها وتمارس حياتها كدولة يهودية، فهو يطرح ذلك كبوصلة للعمل السياسي. ولكن لم يكن بالإمكان إحياء الحركة الوطنية وبلورتها دون ربط ذلك بالحياة اليومية للمواطنين العرب. والسعي لتحقيق بعض المطالب اليومية وانتزاعها من بين أسنان السلطة الإسرائيلية، من خلال النضال الجماهيري والشعبي والنضال البرلماني الذي كان محرماً في السابق من بعض أطراف الحركة، مثل حركة أبناء البلد، وقد أثبتت التجربة حديثة العهد للتجمع أنه بالإمكان إقامة حركة قومية عربية في ظروف المواطنة الإسرائيلية رغم التناقضات التي تنطوي عليها هذه المعادلة، إن مشروع التجمع الداعي إلى إلغاء يهودية الدولة وإلى المساواة الكاملة يعني إبقاء المعركة مفتوحة مع الصهيونية وتجنيد وتعبئة المواطنين العرب على ذلك.

كان لابد من توجيه الناس العادين وخاصة الأجيال الشابة الطالعة، إلى أن التنازل عن الكرامة القومية وإخفاء مشاعر الانتماء الوطني لا يؤدي إلى المساواة التي ينشدونها ولا إلى الكرامة الفردية والجماعية على السواء، بل أنه يؤدي إلى ظهور أفراد مشوهين، وانهيار الجماعة التي تنتمي إليها، وبالتالي فقدان عنصر القوة الرئيس فينا - ألا وهو الهوية القومية وضرورة تعزيزها وتقويتها والسعي إلى تجسيدها في أحزاب سياسية. ومؤسسات قومية قطرية - قيادية وثقافية وتربوية واقتصادية، فضلاً عن بناء علاقة منهجية تفاعلية مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

لقد عبّر التجمع الوطني الديمقراطي عن أمله في رؤية تكرار هذه التجربة في بقية الساحة الفلسطينية - خاصة في الضفة والقطاع، وبناء إطار وطني ديمقراطي واحد يضم مختلف القوى الفلسطينية الوطنية الديمقراطية. هذا وقد مرّت فترة طويلة قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الحالية، دون طرح مبادرات نوعية في هذا الاتجاه، ولذلك عادت حركة فتح رغم ما لحق بها من ضرر بسبب وضع السلطة الفلسطينية الداخلي وارتباطها بها، لتتبوأ قيادة النضال من جديد منذ الاحتلال الإسرائيلي.. وإن كان بمشاركة كافة القوى الوطنية.

بعث المشاعر القومية

لم تمر فترة قصيرة من العمل والنشاط، حتى انتشر خطاب التجمع الوطني، «خاصة المتعلق بإلغاء يهودية الدولة»، وشعار دولة كل مواطنيها باستثناء شعار الحكم الذاتي الثقافي وبناء قيادة قومية عربية الذي ترفضه الجبهة (الحزب الشيوعي) بحجة أنه يؤدي إلى عزلنا عن الدولة والمجتمع اليهودي والتأثير فيه.

مع تبلور شعارات التجمع القومية وتحولها إلى عامل جذب لأوساط واسعة من الناس، من خلال الممارسة الكفاحية الميدانية للتجمع والأداء البرلماني والإعلامي الناجح والذي يعرض فيه موقفه باعتزاز وكبرياء في مواجهة المؤسسة الإسرائيلية، أصبح التوجه القومي محط منافسة من قبل القوى السياسية الأخرى بما فيها الجبهة على الرغم من أنها تعتبر قيام حزب قومي عربي بين العرب في إسرائيل أمراً زائداً بل ضاراً. ويمكن القول إن لهذا التنافس مع التجمع الوطني الديمقراطي مردوداً إيجابياً بالنسبة للجماهير الفلسطينية إذ ساهم في تصعيد الخطوات والنشاطات الوطنية المتقدمة والصدامية مع قوات القمع الإسرائيلية سواء فيما يتعلق بمصادرة الأرض أو بهدم البيوت أو بحجب الميزانيات عن السلطات المحلية العربية وذلك في الثلاثة أعوام الأخيرة، التي يمكن اعتبارها فترة استعادت فيها الأحزاب السياسية العربية بعض

عافيتها ونشاطها، وتصعيد وتطوير مقاومتها للسياسة الإسرائيلية.

من خلال سعي الأحزاب الأخرى للتنافس مع التجمع الوطني الديمقراطي «عناصر المخابرات وأقطاب في الحكومة الإسرائيلية اتهمت الأحزاب الأخرى بمحاولة تقليد التجمع في إثارة التطرف القومي»، ارتفع مستوى الفعل الشعبي وبدأ ينضم المزيد من الأشخاص إلى النضال في ضوء ازدياد الوعي بمكانتهم من جهة وبالأخطار المتزايدة والملموسة لنتائج السياسة الإسرائيلية وسد الباب أمام مستقبل عشرات آلاف الشباب العرب العاطلين عن العمل، والكثير من الأزواج الشابة التي لم تعد تجد بيتاً تسكن فيه أو أرضاً تبني عليها بيوتاً، والباحثة عن الهوية ومستقبل أفضل.

هذا التطور في مستوى الشعور بالخطر الداهم وتحول أوساط من الطبقة السياسية وجزء من جمهورها إلى ترجمة هذه المشاعر بمواجهات محدودة في حالة هدم بيت أو مصادرة قطعة أرض أو بناء مستوطنة على أرض عربية مثل عملية تهيئة واختمار لعوامل الانفجار. كل ذلك لم يكن بعيداً عن أعين المخابرات والأجهزة الأمنية.. إذ كانت المؤسسة السياسية تحذر باستمرار من مغبة انفجار شعبي طيلة السنين الأخيرة، إلا أن تحرك المؤسسة السياسية كان بطيئاً وجزئياً باتجاه تلبية بعض المطالب العربية بهدف منع الانفجار. في حين كانت مشاريع المصادرة والتطوير لصالح اليهود وتهويد الجليل وبقية المناطق العربية تسير بوتيرة متسارعة خاصة بعد أوسلو بحيث لم يبق أي معنى للفتات الذي تقدمه السلطة للمواطنين العرب.

خروج العرب على الهامش

لم تكن الهبّة الشعبية لعرب ٤٨ إنقلاباً فجائياً، بقدر ما كانت تعبيراً عن عملية تراكمية من الوعي الوطني وتفاقم حالة الحرمان والتمييز، أما الرد الإسرائيلي فقد كان أيضاً تتويجاً للارتفاع التدريجي لمنسوب القمع الذي ميّز تصرف إسرائيل تجاه المواطنين العرب في السنوات الثلاث التي سبقت الهبّة.

ليست المرة الأولى التي يخرج فيها المواطنون العرب متضامنين مع أبناء شعبهم ويصطدمون مع قوات القمع الإسرائيلية، غير أن ما ميّز هذه الهبّة هو خروجها من حالة التضامن المحدود إلى تفاعل حقيقي مع الانتفاضة الفلسطينية، بمعنى تفجير الطاقات الحقيقية الكامنة في الجماهير الفلسطينية وفي وجودها الموضوعي داخل الدولة اليهودية والتشويش على مسار الحياة اليومية في إسرائيل، تمثل ذلك في إغلاق الشوارع الرئيسية لعدة أيام وتعطيل حركة السير، كذلك ميّزها عنفوانها ومدتها الزمنية واتساعها وشموليتها.

كان ذلك تعبيراً حقيقياً وصادقاً عن وجع الفلسطينيين في إسرائيل، الناجم عن استمرار حالة الاحتلال والتشرد التي يعيشها أبناء شعبهم خاصة بعد انهيار أوهام أوسلو وتكشف النوايا الحقيقية لإسرائيل الهادفة إلى تكريس هذه الحالة تحت مظلة ما يسمى بعملية السلام من جهة، وعن انسداد الأفق أمامهم كمواطنين في وطنهم بسبب التمييز العنصري ونهب الأرض العربية من جهة أخرى.

نوع الرد الإسرائيلي على مظاهرات المواطنين العرب، كان مبيتاً ومتعمداً فقد كان يخطط الإسرائيليون إلى إعادة المواطنين العرب إلى الدائرة الضيقة التي أرادوهم أن يتحركوا بها، وكانوا ينظرون بقلق إزاء نجاح العرب مؤخراً بتوسيع هذه الدائرة باستمرار، وتحديهم للهامش المرسوم. وقد ثار نقاش قبل ذلك بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الأمنية بما فيها قيادة الشرطة حول كيفية الرد على مظاهر تطور مقاومة الإقليمية الفلسطينية للسياسة الإسرائيلية. فقيادة الشرطة ومسؤولون من اليمين المتطرف طالبوا بإطلاق يد أفراد قوات الأمن بحرية لقمع أهالي البيوت المهدومة والمتضامنين معهم عندما يعاد بناء هذه البيوت من قبل آلاف المواطنين العرب في تحدي واضح للمؤسسة الإسرائيلية. وكذلك في حالة الاعتصام في أرض مهددة بالمصادرة أو الوقوف بوجه الجرافات لفتح شارع من أرض فلاح عربي لبناء مستوطنة مجاورة.

وفي هذه الهبّة بالفعل تجاوب الطاقم السياسي الحكومي لطلب قيادة الشرطة في قمع المتظاهرين العرب، وبدأ يسقط الشهداء منذ اليوم الأول. حيث اعتمدت الشرطة الإسرائيلية أسلوب القنص للشباب البارزين في قيادة المظاهرات، مما يعني تنفيذ حكم الإعدام بحقهم وقد جرى إعدام الشهيد إميل عاصلة (١٧ عاماً) من عرابة الجليل بعد أن كان بالإمكان اعتقاله. أما الشهداء الآخرون فقد قتلوا عمداً على يد قناصين.

لم يشكل اعتماد أسلوب الاعدام رادعاً للمتظاهرين العرب بقدر ما كان سبباً في تأجيج الغضب ومواصلة المظاهرات والمواجهات مع قوات القمع لأيام أخرى، وتحطيم حاجز الخوف تماماً.. الأمر الذي أدى إلى سقوط المزيد من الشهداء ومئات الجرحى.. بعضهم سيعاني من عاهات مستديمة، هذا فضلاً عن مئات المعتقلين، ولم تتوقف المظاهرات إلا بعد أن قررت لجنة المتابعة العليا (الهيئة القطرية لجميع عرب ٤٨) وقف الإضراب العام.

ويمكن تلخيص نتائج الهبّة كالتالي:

١ـ انهيار خيار الاندماج الفردي «للأقلية الفلسطينية» في الدولة الإسرائيلية، وسقوط النظريات الأكاديمية الإسرائيلية حول حتمية تغلب الأسرلة على تيار الفلسطنة.

٢ـ انكشاف الموقف الإسرائيلي الرسمي تجاه العرب، ويتلخص في اعتبارهم أعداء يجب التحفظ معهم، وأن كل تبدل طفيف في السياسة الرسمية لصالحهم نابع من الحاجة لاحتواء خطرهم والهائهم عن حقوقهم الأساسية ـ الأرض والهوية.

٣ـ الهبّة الشعبية نسفت الأوهام حول التعايش الذي دأب اليسار الصهيوني على ترويجه، لأن هذا التعايش مفروض وقائم على أساس التبعية.

٤ـ ساهمت الهبّة في اكتشاف عشرات الآلاف من الأجيال الشابة لهويتهم، ووفرت لهم الهبّة دروساً حية في فهم مكانتهم وهويتهم وعلاقتهم مع شعبهم.

٥ـ أعاد الفلسطينيون اكتشاف إمكاناتهم الذاتية كأفراد وكشعب، والطاقة الكامنة في وجودهم الموضوعي على أرضهم وداخل الدولة اليهودية، والوعي الناجم عن ذلك بأهمية وضرورة تنظيم أنفسهم على أساس جماعي ـ قومي.

٦ـ لم يعد بالإمكان فصل جوانب القضية الفلسطينية الثلاثة عن بعضها، اللاجئون والضفة والقطاع وعرب ٤٨ حتى وإن كانت الحلول مختلفة مرحلياً وغير متشابهة، أي انه ليس بمقدور أحد بعد الآن تجاهل التفكير على الأقل بوضع مليون فلسطيني داخل إسرائيل تعرضوا لمذبحة من دولتهم، لكونهم جزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

ولكن في الوقت ذاته، كشفت هذه الهبّة ضعف البنى القطرية لدى العرب في إسرائيل وعدم أهليتها لاستيعاب هذه الهبّة ونتائجها. وتعتبر لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب العنوان الرسمي للمليون فلسطيني في إسرائيل، وقد سعى التجمع الوطني بعد تأسيسه بفترة قصيرة إلى طرح مبادرة لإعادة بناء هذه الهيئة لتصبح قيادة قومية موحدة يجري انتخابها مباشرة من الجماهير العربية وتشكيل دوائر مهنية مختصة، كبديل عن البنية الهشة والتوفيقية القائمة الآن وتكون للأحزاب السياسية الثقل الأساسي فيها. وهي تتألف من أعضاء الكنيست العرب الذين ينتخبون بقانون إسرائيلي، ورؤساء السلطات المحلية الذين انتخبوا على أساس محلي وفي الغالب ضمن أطر عائلية وبقانون إسرائيلي أيضاً، بالإضافة إلى سكرتيري الأحزاب السياسية.

إن هذه البنية الهزيلة للجنة المتابعة وغياب مركز قومي سياسي موجه حتى الآن، يعتبر عائقاً رئيسياً أمام عملية تنظيم العرب قومياً، إذ سهل غياب هذا المركز على السلطة الإسرائيلية ممارسة الضغط والإغراء على العديد من رؤساء السلطات المحلية في التراجع عن الخط الكفاحي الذي تجلى أثناء الهبّة وعن «العناصر المتطرفة» من بين قيادات الجماهير العربية الفلسطينية وهذا أيضاً ينطبق على بعض قيادات أحزاب سياسية بدأت في تخفيف حدة خطابها التعبوي.

غير أن محاولات تفريغ الهبّة الجارية من جانب السلطة الإسرائيلية وأعوانها وتراجع بعض القيادات، ستواجه عقبة جدية هي التجمع الوطني الديمقراطي الذي حظي بشعبية ومصداقية كبيرة بسبب موقفه القومي والواضح وثباته على خطه، الأمر الذي عرضه لتحريض مباشر من جانب المؤسسة الإسرائيلية حيث كان الحزب الوحيد الذي صدر بحقه بيان رسمي من المخابرات الإسرائيلية لدروه المنظم في هذه الهبّة حسب قولها. غير أن التحدي كبير والمهمة دقيقة أمام شعبنا وحزب التجمع، الذي سيبقى يحتاج إلى مضاعفة جهده لتوسيع التحالفات الكفاحية والدفع بإعادة بناء المؤسسات القومية والاستمرار بمقاومة الصهيونية وفكرها العنصري والمساهمة في نضال شعبنا من أجل دحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال وعودة اللاجئين ●●

(*) نائب الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي (فلسطين ١٩٤٨). رئيس تحرير جريدة «فصل المقال» التي تصدر في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م.

الانتفاضة.. وإزدواجية السياسات والمؤسسات

عبد الرحيم ملوح

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

دولة فلسطين

لقد كشفت الانتفاضة المتجددة أكثر فأكثر عن مكامن الخلل الكبيرة في السياسة والواقع الفلسطيني معاً. ومع أنه جرى التنبيه في الماضي لهذا الخلل، والتحذير من عواقبه الوخيمة، إلا أنه تم القفز عن هذه التحذيرات، واتهم أصحابها بشتى التهم، وجاء سبر الوقائع في سياقها المنطقي ليعمق من مكامن الخلل، وربما يحولها إلى أزمات، تتطلب معالجتها جهوداً مضاعفة. وتحول بعضها إلى ازدواجيات متوازية ومتتالية في أحيان كثيرة، يحتاج إيجاد مركز التفاعل الإيجابي بينها إلى جهود مضنية وربما تضحيات مكلفة.



إن الجميع يعرف جيداً، ان الانتفاضة انطلقت بسبب تراكم وتفاعل مجموعة عوامل، في مقدمتها، استمرار الاحتلال وممارسته، وفشل الرهان على اتفاقات أوسلو ومرجعيتها، أو عقم المفاوضات المستندة لها، وبسبب تفاقم المشكلات الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، والعجز عن معالجتها، وكان من البديهي والمنطقي، أن تتخذ السياسات الخارجية والداخلية لترتقي إلى ماطرحته الانتفاضة، ولتستجيب لمتطلبات الخروج من المأزق الذي كان السبب في انطلاقتها. وهذا ما حاولت القوى الوطنية والإسلامية، مجتمعة ومنفردة، وفئات وشخصيات اجتماعية أخرى طرحه والعمل على أساسه، وبرغم النوايا الحسنة والجهود المبذولة، إلا أنها لم تتمكن من إيجاد الحلول الكافية لعدد من المشكلات، والإزدواجيات، بل التناقض قائم في الواقع السياسي، سياسة ومؤسسات.. الخ، وبات من الملح، وضع الحلول لعدد من القضايا وبما يخدم مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني، وتطوير نضاله من أجل تحقيقها، وتطلعاته من أجل بناء دولته ومؤسساتها على أسس ديمقراطية وعلمية حديثة، في مقدمتها:

أولاً: الازدواجية في السياسية، بين انتهاء المرحلة الانتقالية، والحكم الإداري الذاتي، والعمر الافتراضي لاتفاقات أوسلو، واستمرار البعض وبخاصة من النافذين في مركز القرار السياسي الفلسطيني، بالتمسك به وبمرجعيته للتسوية، وبالمفاوضات على أساسه وبالرعاية الأمريكية المنفردة لهما. في حين أن حقائق السياسة والحياة، وما عبرت عنه الانتفاضة ومواقف القوى الوطنية والإسلامية والجماهير الفلسطينية، إن الضرورات الوطنية والسياسية، تملي عدم الاستمرار بالعمل على لوي عنق الوقائع من قبل البعض. والاستجابة لضرورة وإمكانية، العودة للشرعية الدولية ومرجعيتها وإطارها، وتنفيذ قراراتها ذات الصلة، كأساس للتسوية السياسية، وضرورة وإمكانية فرض التراجع على الاحتلال وصولاً لانسحابه الكامل من الأرض المحتلة بما فيها القدس، ضرورة وإمكانية، استمرار الانتفاضة والمقاومة والمفاوضات في آن واحد. لقد فرضت الانتفاضة معادلة سياسية جديدة، مختلفة كلياً عن المعادلة التي كانت قائمة قبل انطلاقتها وإذا استطعنا المحافظة على تطوير الانتفاضة إلى انتفاضة جماهيرية ومقاومة معاً، وحصنّاها بمشاركة جميع فئات الشعب بها، وخلّصناها من المثالب والثغرات.. الخ.

وهذا ممكن وجزء منه يجري العمل على أساسه، عندها يصبح تعديل ميزان القوى حقيقة بأيدينا، تقربنا من تحقيق أهدافنا الوطنية.

ثانياً: الإزدواجية بين هيئات اتخاذ القرار السياسي وما يترتب عنها من تناقض أو التغيب المتعمد لبعض هذه الهيئات ولدورها. فمن الزاوية الرسمية فإن هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، وهي أعلى هيئات صاحبة القرار في الشأن الوطني والسياسي الفلسطيني، ورغم التحسن النسبي في أدائهما في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠، إلا أنه لم يعقد سوى اجتماعين للجنة التنفيذية طوال أشهر الانتفاضة الثلاث رغم الحاجة الملحة لذلك، لأسباب غير مبررة أو مقنعة، والاجتماع الأخير الذي عقد في غزة كانت له قيمة سياسية كبيرة، حيث تقرر فيه رفض المشروع الأمريكي. كذلك لم يعقد أي اجتماع للمجلس المركزي، رغم المطالبة من عدد من القوى السياسية وممثليها لانتظام

اجتماعات هاتين المؤسستين. المؤسسة الثانية هي، القيادة الفلسطينية وتتشكل من أعضاء من ل.ت ومجلس وزراء السلطة، ورئاسة المجلس التشريعي وأحياناً الوطني، ومن مسؤولي الأجهزة الأمنية، وأعضاء في لجنة المفاوضات، ويصعب تصور اتخاذ قرار سياسي، أو رسم سياسة جماعية، اتجاه أي من الموضوعات السياسية الخارجية أو الداخلية في ظل هذه التركيبة التي تضيع فيها الفواصل بين المؤسسات وصلاحيات كل منها. والمؤسسة الثالثة اللجنة العليا للمفاوضات، وتتكون من عدد لايتجاوز أصابع اليدين الاثنتين من القيادات الفلسطينية المعنية مباشرة بملف المفاوضات، ويمكن اعتبارها عملياً أهم جهة تستحوذ على القرار السياسي - التفاوضي. والمؤسسة الرابعة، مجلس الأمن القومي، ويتشكل من أمين عام الرئاسة ومسؤولي الأذرع الأمنية المختلفة، وعدد من المستشارين في هذا المجال، ويعنى أساساً بالشأن الأمني الداخلي، وفي علاقات التعاون والتنسيق الأمني والعسكري مع الإسرائيليين وغيرهم. ويقود ويرأس جميع هذه المؤسسات الأخ الرئيس أبو عمار شخصياً. وهناك القوى الوطنية والإسلامية. وهي هيئة تشارك فيها جميع القوى السياسية الوطنيةوالإسلامية، على مستوى الصف القيادي الأول [أربعة عشرة قوة]، وبرز دورها أكثر فأكثر منذ انطلاقة الانتفاضةالمتجددة، وتحولت تدريجياً كقيادة للانتفاضة على المستوى العام وعلى مستوى المحافظات، وهي الهيئة الأقرب للتعبير عن مزاج الشارع الفلسطيني وتطلعاته. وباستثناء القوى الوطنية والإسلامية الذي تتخذ قراراتها بشكل جماعي، فإن القرار السياسي في باقي الهيئات مرجعه الرئيس عرفات وعدد قليل من المسؤولين المحيطين به. ومع ذلك فإن التداخل في الصلاحيات وازدواجية السياسات وتناقضها، وضبابية الاستراتيجية الواحدة، وما يترتب عنها من فوضى عارمة، وتجاوز الصلاحيات وعدم القيام بالوظائف المخصصة لكل مؤسسة، وما يرتبط بهذا، وما ينجم عن ذلك من مراكز قوى ومصالح سياسية وشخصية هو المظهر الحاضر دائماً.

وبرز بوضوح أكثر من أي وقت مضى، الإزدواجية بل التناقض أحياناً في عمل هذه الهيئات في فترة الانتفاضة، فعلى المستوى السياسي مثلاً، حدث تناقض في الخطاب السياسي، حيث دعت القوى الوطنية والإسلامية إلى إدامة الانتفاضة، وعدم العودة إلى طاولة المفاوضات على الأسس والمرجعيات السابقة والذي ثبت عقمها، في ظل التفرد الأمريكي بالعملية السياسية، واستمرار الحصار والتجويع والقتل الجماعي ضد شعبنا، في حين اتخذت قيادة السلطة قراراً بالعودة للمفاوضات على ذات الشروط والمرجعية السابقة، رغم مطالبتها بتغييرها، مما دفع القوى الوطنية والإسلامية لإصدار سلسلة نداءات تدعو فيها لعدم العودة للمفاوضات وتطور الأمر للدعوة إلى الاضراب يوم ١٩/ ٢٠٠٠/١٢، احتجاجاً على العودة للمفاوضات وعلى مستوى المفاوضات ذاتها، لمسنا الخلل والارتباك في الأداء التفاوضي، والتنافس بين رموز هيئة المفاوضات على إطلاق التصريحات والمواقف، والتسابق على إيجاد موطئ قدم تفاوضي سري أو علني. وكأن الأمر لا يتجاوز لدى البعض منهم، التواجد في الصورة والحضور الشخصي، مهما كان الثمن السياسي المدفوع من أجل ذلك، وكشفت الانتفاضة كذلك عجز وترهل مؤسسات السلطة عن القيام بوظائفها، باستثناء الجهاز الصحي والتعليمي الذين قاما بدورهما، مع وجود بعض الثغرات والنواقص، فإن باقي المؤسسات وأهمها الجهاز القضائي، عجزت عن القيام بواجباتها ودورها، وما ينطبق على مؤسسات السلطة، طال بهذا القدر أو ذاك المؤسسات الأهلية والمدنية، التي تعنى بتقديم الخدمات للمجتمع وإن بدرجة أقل، حيث تعطلت هذه المؤسسات عن تقديم كامل طاقاتها، بسبب تضارب الأولويات، والترهل لدى بعضها والانسداد في آليات مؤسسات السلطة وغيابها أحياناً، ولارتباط آليات وقنوات الخدمة التي تقدمها هذه المؤسسات الأهلية [بلديات، مجالس قروية، اتحادات شعبية ومنظمات أهلية أخرى..] إلى حد بعيد بمدى فاعلية مؤسسات السلطة، وتعطل دور مؤسسات السلطة عكس نفسه مباشرة على حجم ونوعية الخدمة التي تقدمها هذه المؤسسات.

إن الاستنتاج من كل ما سبق، يشير إلى أن بنية السلطة ومؤسساتها غير مؤهلة للعمل وتحمل الأعباء والمسؤوليات، في ظل الوضع السياسي الجديد وبخاصة في ظل الانتفاضة، ومقدمات ذلك، كانت موجودة قبل الانتفاضة، لأنه تم تركيب هذه المؤسسات للقيام بوظائفها في مرحلة سياسية أخرى، مضى زمنها، وكشفت الحياة عن عدم القدرة على الاستمرار بها وبالمؤسسات المركبة لخدمتها.

والأهم من هذا كله، إن استمرار هذا الوضع سيترتب عنه سلسلة من التناقضات، الداخلية والسياسية التي في حال عدم حلها ستضر بالوضع الوطني والسياسي بالانتفاضة وبمتطلبات إدامتها، وبدور ووظائف مؤسسات السلطة وبما تقدمه من خدمات للجمهور. وحل هذا التناقض، يتطلب تكييف سياسات مؤسسات السلطة وبنيانها وتركيبتها مع متطلبات المرحلة السياسية الجديدة، ومرحلة الانتفاضة والمقاومة والنضال من أجل الاستقلال الوطني، وبما يمكنها من خدمة الشعب الفلسطيني بقطاعاته المختلفة، والتي أوجدت هذه المؤسسات لأدائها ومن مسؤولية القوى السياسيةوالاجتماعية، المقتنعة بهذه الرؤية السياسية، أن تعيد بناء شبكة علاقاتها الداخلية، لدفع هذا التغيير المطلوب في السياسة والبنية معاً إلى الأمام.

يعتقد البعض، أن السيولة في القرار السياسي، والتداخل في هيئات اتخاذ القرار، فيما بينها، وعجز وانكفاء معظم مؤسسات السلطة عن القيام بدورها، وإبقاء هذه الوضعية دون حسم رغم معرفتها، ومعرفة مخاطرها، ناجم عن قرار سياسي واعي، من أجل أن يتحلل الممسك بالقرار من أية ضوابط عند الضرورة. والبعض الآخر يعتقد انه ناجم عن بنية هذه المؤسسات والتضخم البيروقراطي، وبنائها على أساس أن التسوية والاتفاقات ستطبق بدون عقبات كبرى.. وبالتالي جاء بنائها ليستجيب لمتطلبات هذه النظرة، والبعض الثالث يرى أن المشكلة تكمن في طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها، وبالواقع الناجم عن التناقض بين مؤسسات الثورة والدولة.. الخ. وأياً كانت الأسباب الكامنة وراء هذا فالنتيجة واحدة، وهي غياب المؤسسة وجهة اتخاذ القرار بشكل جماعي، مما يلحق الضرر الفادح بمنجزاتنا وبمصالحنا الوطنية الداخليةوالخارجية. وهذا الوضع يملي علينا القيام بمهام وطنية وسياسية ثلاث في آن واحد هي:

١- التمسك بالأهداف السياسية لشعبنا، العودة وتقرير المصير وبناء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، والشرعية الدولية وبتنفيذ قراراتها ذات الصلة كأساس لأي تسوية.

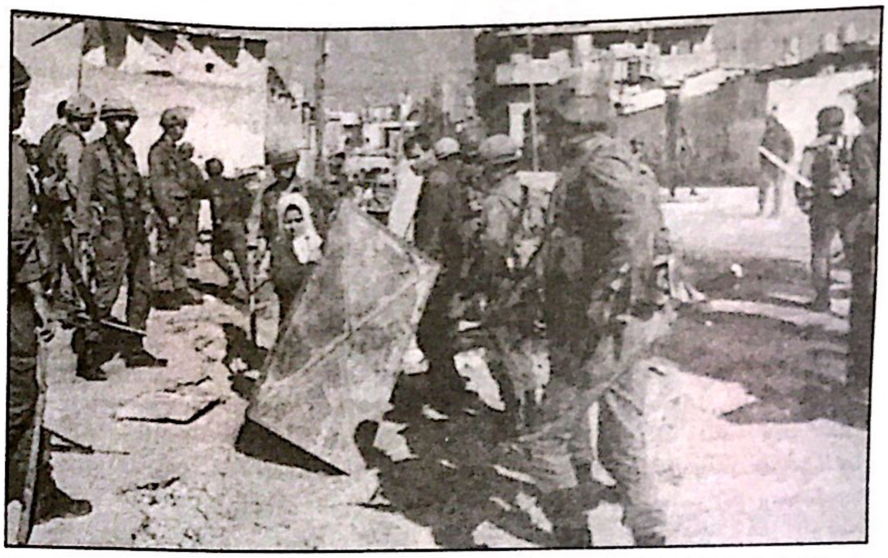
٢- إدامة الانتفاضة والمقاومة كعامل أساس في الوصول لهذه الأهداف وتطويرها وتخليصها من أية ثغرات ونواقص، وتعزيز وحدة القوى والفعاليات الوطنيةوالإسلامية، باعتبارها ضرورة لذلك.

٣- إعادة بناء مؤسساتنا السياسية وهيئاتنا القيادية على أسس ديمقراطية وعلمية حقيقية، وبما يؤمن مشاركة الجميع في القرار الوطني.

إن تداخل ووحدة هذه المهام الثلاث، تتطلب وحدة معظم القوى الوطنية والإسلاميةوالفعاليات الشعبية، إن لم نقل جميعها، والتفاف جماهير الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات حولها، ووضع الآليات المناسبة في كل موقع وتجمع من أجل تحقيقها. وهذا الأمر [أي وحدة القوى والجهود] يقتضي اهتماماً خاصاً من القوى السياسية والفعاليات السياسية والجماهيرية ●●

الانتفاضة الشعبية.. فتحت آفاقاً جديدة لاستعادة الحقوق والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة

خالد عبد المجيد
الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني



تتواصل الانتفاضة الشعبية الباسلة، ويتصاعد النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني والعدوان المستمر على شعبنا الذي يتصدى ببسالة نادرة لهذا العدوان الوحشي الذي يستهدف النيل من إرادته وخياره الوطني الذي حدده بالانتفاضة الشعبية وخيار المقاومة والمواجهة للمحتلين الصهاينة. ووصلت ذروة العدوان الصهيوني إلى أوجها من خلال القصف الوحشي والتدمير المبرمج للبنى التحتية الفلسطينية والاغتيالات المستمرة لناشطي المقاومة والانتفاضة. إضافة إلى الحصار المستمر للقرى والمدن الفلسطينية في محاولة يائسة لإخضاع الشعب الفلسطيني وفرض الحلول الإسرائيلية والتي تستهدف استمرار الاحتلال للقدس ورفض حق العودة وإحكام السيطرة على مناطق الحكم الذاتي وإبقاء المستوطنات الصهيونية.. الخ.

كل ذلك يحدث على مرأى العالم الذي تقود سياسته الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة للكيان الصهيوني، وكل هذه الجرائم ترتكب يومياً ضد أبناء الشعب الفلسطيني على مرأى الحكومات والحكام العرب الذين اجتمعوا في قمة القاهرة واتخذوا القرارات والتوصيات لدعم الشعب الفلسطيني والتي لم يصل منها إلا النذر القليل من المواد التموينية والطبية. هذه القمة التي خذلت الشعب الفلسطيني وخذلت الشعوب العربية التي هبت من المحيط إلى الخليج لدعم الانتفاضة الشعبية ودعم صمود الشعب الفلسطيني.

لقد أصبحت مشاهد الانتفاضة الشعبية في الفضائيات العربية عند البعض مشاهداً عابرةً أو مسلسلاً يومياً لا يحرك عند هذا البعض أية مشاعر وطنية وقومية وكأن ما يجري على أرض فلسطين والجرائم التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني يعني الشعب الفلسطيني وحده ولا يعني الأمة العربية جمعاء.

إن التطورات الراهنة والمتلاحقة للإنتفاضة الشعبية وتفاعلاتها الفلسطينية والعربيةوالدولية، أدت إلى إسقاط حكومة باراك، كما أدت إلى زلزال كبير في المنطقة تجاه المشاريع والترتيبات والوجود والمصالح الأمريكية، وما حدث للمدمرة «كول» في خليج عدن رفع مستوى الاستنفار إلى درجته القصوى عند القوات الأمريكية في الخليج والمنطقة يوضح حجم القلق الذي يساور الإدارة الأمريكية والغرب عموماً من التفاعلات التي أحدثتها الانتفاضة الشعبية تجاه التسويات المطروحة وتجاه السياسة الأمريكية في المنطقة، إضافة غلى كنس ما كان يسمى بثقافة التسوية والاستسلام والتطبيع التي حاولت الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني وبعض الدول العربية وبعض المستسلمين من المثقفين العرب أمثال مجموعة كوبنهاغن. وجمعية السلام وغيرها من المؤسسات التي حاولت نشر ثقافة التسوية والاستسلام في المنطقة. كل ذلك حصل بفعل الانتفاضة الشعبية حيث قلبت معادلات كثيرة وكبيرةوأصبحت الثقافة السائدة في مجتمعاتنا هي ثقافة الصمود والمواجهة والمقاومة، وبهذا ضربت ركائز التسوية السياسية التي جرى تسويقها منذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد مروراً باتفاقات أوسلو ووادي عربة. وبدأت تتغلغل لدى الأوساط الصهيونية شكوكاً باستمرار هذه التسويات خاصة بعد أن كنست الانتفاضة اتفاقات أوسلو وبعد أن ارتفعت أصواتٌ من هيئات ومنظمات وأحزاب ونواب من داخل حكومتي مصر والأردن تطالب بإلغاء المعاهدات التي وقعت مع العدو الصهيوني.

إن هذه الوقائع والتطورات توضح حجم الفعل والتفاعلات التي أحدثتها الانتفاضة الشعبية في الواقع الفلسطيني والعربي. وما أدت إليه من أزمات ومآزق لدى حكومة العدو الصهيوني وما وصلت إليه الإدارةالأمريكية

والغرب عموماً من حالة القلق والخشية من التفاعلات التي تنذر بمخاطر حقيقية على المصالح والمشاريع والترتيبات الأمريكية في المنطقة.

هذا الوضع لم يرتقِ لغاية الآن بمستوى تطور الموقف القومي العربي سواءً على الصعيد الرسمي أم الشعبي حيث لاحظنا في بداية الانتفاضة مدى التجاوب والتضامن الشعبي من خلال المظاهرات والمسيرات والخطوات الشعبية العربية التي عبرت عن إلتفافها حول الانتفاضة ودعمها لنضال الشعب الفلسطيني الذي أعاد المعادلة إلى حالة من التوازن بعد أن اختلت في المفاوضات التي جرت منذ مدريد لغاية الآن. كما عبرت عن سخطها للسياسة الأمريكية في المنطقة.

والآن نشهد محاولات حثيثة لوقف الانتفاضة عبر مساعي أمريكية ودولية وعربية تمارس ضغوطات على الطرف الفلسطيني الذي يبحث كذلك عن مخرج مشرف له بعد أن تجاوزت الإنتفاضة الشعبية وخيار الشعب الفلسطيني حدود التوظيف الذي كان يسعى إليه لتحسين شروط التسوية السياسية، والعودة إلى طاولة المفاوضات.

تجرى هذه المحاولات لإخراج حكومة العدو من مأزقها ولحماية الترتيبات والمصالح الأمريكيةوالغربية في المنطقة. ولحمايةالأنظمة العربية التي تخشى من استمرار الانتفاضة على وضعها بعد أن تحولت بعض العواصم العربية إلى ثكنات عسكرية لحماية السفارات الإسرائيلية والأمريكية لمنع الحركة الشعبية العربية من النهوض، لأن في نهوضها إسقاطاً لهذه الحكومات التي تستمر بحكم الرعاية والحماية الأمريكية والصهيونية لها.

إن الأبعاد والدلالات والتفاعلات التي أحدثتها الانتفاضة الشعبية كبيرة، ولا زال الصراع مستمراً بين إرادتين إرادة الصمود والمواجهة والمقاومة التي حددتها الانتفاضة بخيار الشعب الفلسطيني بكل فصائله وقواه وهيئاته وفعالياته الوطنية، مدعوماً بخيار الأمة العربية وإرادتها القومية ممثلة بمواقف الصمود والمواجهة لعدد من الدول العربية والقوى والأحزاب الشعبية العربية. وبين إرادة الاستسلام والتسويات التي تبحث عن حلول لأزماتها ومآزقها التي زادت بفعل الانتفاضة الشعبية. وهذا الصراع بين الإرادتين سيتواصل لأمد ليس بقريب في ظل سياسة الغطرسة والتعنت والعدوان والصهيونية وحتى لا تجهض الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بفعل محاولات الالتفاف الجارية عليها. والمؤامرات التي تستهدفها، لا بد من تحرك وطني فلسطيني وعربي فعّال يستند إلى رؤيا واضحة واستراتيجية موحدة لحماية الحقوق الوطنية الفلسطينية والقومية العربية.

وفي هذا الإطار نرى أن الانتفاضة الفلسطينية لها أهدافاً وطنية فلسطينية ولها أهدافاً قومية وعربية. ومن هذا المنطلق أعادت الترابط الوطني والقومي بعد أن اختل بفعل سياسات عربيةوجدت فيما جرى في المرحلة الماضية فرصة للتنصل من مسؤولياتها وترابطها. وهذا ما فرضته للأسف صيغة مؤتمر مدريد وأوسلو وما تلاها من سياسات وشروط للإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني. والآن عاد هذا الترابط في المسارات وفي النضال وفي المصالح وفي الحقوق الوطنيةوالقومية. وبالمقابل لازالت الجهود الأمريكية والغربية والصهيونية تسعى لإعادة تفكيك هذه المعادلة التي أحدثتها انتفاضة الشعب الفلسطيني وتفاعلاتها في العالم العربي.

إن قضية فلسطين غاد لها عمقها القومي العربي، وإن قضايا الأمة العرية عادت للترابط بفعل الانتفاضة الشعبية التي فتحت آفاقاً لاستعادة الأراضي والحقوق الفلسطينية والعربية في فلسطين والجولان ومزارع شبعا.

فهل يتم إدراك الآفاق التي فتحتها الانتفاضة الشعبية فلسطينياً وعربياً؟ وهنا تقع المسؤولية على كل المخلصين في أمتنا لتعزيز وتطوير الموقف القومي العربي رسمياً وشعبياً بما يؤدي غلى خلق معادلات جديدة تسهم في استعادة الحقوق العربية والفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحق شعبنا في العودة إلى وطنه فلسطين.

وخلاصة القول أنه إذا استطاعت القوى المعادية والكيان الصهيوني إجهاض الانتفاضة وكسر حلقة الصمود الفلسطينية وفرض الحل الأمريكي الصهيوني على الفلسطينيين، فإن انعكاس ذلك على الوضع العربي والحقوق العربية سيكون خطيراً، وبالمقابل فإنه في حال استمرار الانتفاضة وتحقيق الانتصار الفلسطيني فإن ذلك سيفتح آفاقاً لانسحاب شامل وكامل من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. إضافة إلى رفع مستوى شان وكيان الأمة العربية وحماية مصالحها وحقوقها وتحرير إرادتها بعد أن كبلتها سياسات أدت إلى كوارث كثيرة في المرحلة الماضية ●●

السيد عبد الحليم خدام يستقبل وفداً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين



استقبل السيد عبد الحليم خدام، نائب رئيس الجمهورية العربية السورية قبل ظهر اليوم ٢٠٠١/١/٨ وفداً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ضم الرفاق ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي مسؤول قيادة الخارج، وأبو أحمد فؤاد وأبو علي حسن ومروان الفاهوم أعضاء المكتب السياسي للجبهة.

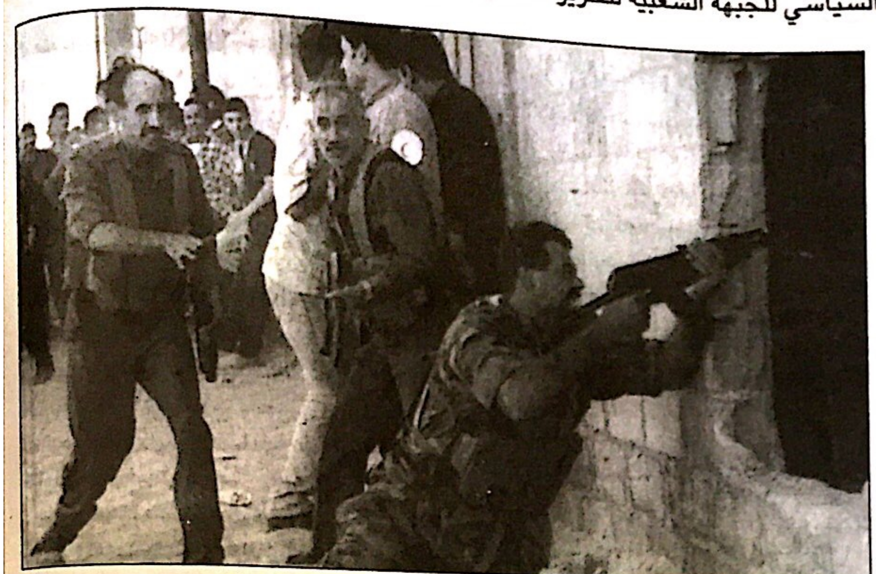
دار البحث خلال اللقاء حول التطورات السياسية على الصعيدين الفلسطيني والعربي، وقد أكد وفد الجبهة رفض الشعب الفلسطيني، بكافة قواه واتجاهاته السياسية للمقترحات الأمريكية التي تستهدف تصفية قضية فلسطين وإجهاض الانتفاضة المتواصلة ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما أكد الوفد أن حق العودة للاجئن الفلسطينين إلى أرضهم وديارهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨ يمثل جوهر وأساس القضية الفلسطينية،وهو الحق الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى تصفيته والقفز عنه بمختلف الأشكال والمناورات والخداع.

ومن جانبه، أكد السيد عبدالحليم خدام دعم سوريا ووقوفها الكامل إلى جانب الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني لاستعادة كامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وقد ثمن وفد الجبهة مواقف سوريا الثابتة في دعم انتفاضة الأقصى، ودعم الكفاح المتواصل للشعب الفلسطيني لدحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال.

كيف يمكن؟ وكيف لا يمكن؟
استمرار حالة المقاومة و«السلطة» معاً

علي جرادات
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - دولة فلسطين



لقد مثل وجود السلطة الفلسطينية فارقاً أساسياً في معطيات واقع المقاومة الفلسطينية الراهنة، عن تلك الانتفاضة للعام ٨٧، ولما كانت حالة المقاومة التي تجددت بزخم وسعة منذ ٩/٢٩/ ٢٠٠٠، خروجاً من الزاوية العملية عن طاعة اتفاق أوسلو (المشترط تعاقداً الكف عنها)، فيما السلطة الفلسطينية وليد لهذا الاتفاق ومشروطة الوجود بالالتزام به منهجاً، فإن التناقض بين هاتين الظاهرتين كامن في سبب الوجود، وليس في لاحق النمو واكتمال التطور فقط، وبالتالي فإن استمرار عيشهما معاً (كظاهرة دائمة) بما هما مضمون لإرادة سياسية ومنهجية فكرية، أمر يقترب من صعوبة الاحتمال، إن لم نقل استحالته، إلا إذا أريد تهميش إحداهما حد إلغاء مضمونها واستبقاء شكلها الذي يغدو مضموناً للأخرى. أما عن سؤال: أيهما يكون ذلك، فهذا لا محالة مرهون أساساً بحسم إزدواجية (التوقف في الرقعة الرمادية) القرار السياسي الرسمي للقيادة الرسمية الفلسطينية، ويتجلى سلوكاً سياسياً وفق صيغة «اللعم» بمنطوق (عين على هذه وأخرى على تلك). وتفرضه حالة الوقوع بين فكي كماشة اشتراطات أوسلو والخروج الشعبي عليها، خروجاً طال عمره إلى حد أن يكون ظاهرة، لا محالة ستتجدد حتى وإن تراجعت مؤقتاً، نظراً لاتصال هذا التجدد وارتباطه بوجود الاحتلال القائم.

هذه الحالة (وجود السلطة واشتراطات تكبيلها) أضافت لواقع المقاومة الراهن، ما لم يكن كائناً يوم ولادة الانتفاضة الكبرى، وبرأينا أنه لا يتوجب الانسياق بالاستعجال والإجابة على السؤالين عنوان هذه العجالة، أي بتأكيد الإمكانية الواقعية للجمع بين الظاهرتين معاً، والاستناد في ذلك على سريان هذا الجمع حتى الآن، إذ عدا عن انطواء هذا الاستعجال على قدر كبير من التضليل (سواء واعي أو غير واعي) فإنه غير دقيق وذلك لسببين أساسيين، الأول: كون هذه الإمكانية (الجمع حتى الآن) تتغذى وجوداً، وتحميها ازدواجية (رمادية) الموقف الرسمي الفلسطيني، يعيها القرار السياسي للعدو، ويعالجها بازدواجية مقابلة، فيضرب شقها المؤذي أمنياً، ويتشابك معها سياسياً، بعدم الإعلان عن فرط التعاقد (لأوسلو)، ويحاول إعادة التفاوض على أساسه، وإجراء الاتصالات بما يمهد لذلك، ومعالم ذلك، وإن كانت قمة شرم الشيخ أبرزها متواصلة كاتصالات سياسية أمنية سراً وعلانية. أما السبب الثاني: لعدم دقة هذا الاستعجال فتعكسه حقيقة أن هذا الجمع يتم حتى الآن على حساب اكتمال الشرط الناظم لإحداهما (حالة المقاومة) أي إعلانها كسياسة رسمية صريحة ومعلنة تتم التعبئة بها لمن اختطها من جماهير شعبية، وإعلانها للعالم أجمع باعتبارها سياسة بديلة لسياسة السلطة وخالفها «اتفاق أوسلو». إن التردد في إعلان ذلك حتى الآن بما يفرزه من جمع لسياستين متناقضتين في آن، لم يكن بدون متاعب إضافية لحالة المقاومة الراهنة (قياساً بما كان عليه الحال لانتفاضة عام ٨٧)، تنعكس إرباكاً على مستوى تمتين وتقوية واكتمال نضج مرتكزاتها الأخرى، تنظيمياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً ونضالياً.

هذه المتاعب الإضافية، والإرباكات التي تعيق اكتمال الركائز، أي شروط الاستمرار، عكست نفسها وتجلت على غير مستوى وصعيد:

١ـ سياسياً:

تجلى ذلك باستمرار تعويم الهدف السياسي الناظم لفعل حالة المقاومة على مستوى القيادة الرسمية، بكل ما يولده ذلك من عدم ثقة وقلق شعبي، بسؤال جماهيري مشروع مفاده «إلى أين نسير»؟! هذا عدا عن خلق حالة من التناقضات داخل شبكة علاقات القوى السياسية والاجتماعية المنظمة، تجد صداها سلباً على مجرى الحركة الانتفاضية ولم تجد ضالة الخلاص منها، ولن تحلها، صيغة التوافق الاضطراري على إدامة الانتفاضة والتوحد الميداني في خندقها، لهيئة القوى الوطنية والإسلامية التي اعتبرت وبشكل أدق كما قد يراها البعض جسراً لنسبة كبيرة من الافتراق السياسي الذي ولده أوسلو، فيما حقائق الأمور ليست كذلك كونها كصيغة تنسيقية كانت قائمة قبل الانتفاضة رغم انضمام فصائل أخرى إليها بعد اندلاعها، وهي ليست المعتمد السياسي الرسمي (دولياً وإقليمياً)، وهي ليست المالك لقرار ممكنات الشعب الفلسطيني ومقدراته (المالية، العسكرية، القانونية) هذا عدا عن كونها صيغة تجميع ميكانيكي لسياسات (لاحظوا لا نقول تكتيكات) متباينة، ولا يحل ذلك اقتراب من يمثلوا الأحزاب المشاركة في السلطة من تلك التي ترفض المشاركة سياسياً بها بفعل مواقف الأفراد والاتجاهات داخل هذه

الأحزاب والقوى، أي أنها وبرغم ذلك ليست هيئة ترتكز لاتفاق حد أدنى سياسي مع اختلاف البرامج، كحال القيادة الوطنية الموحدة لعام ٨٧. باختصار وتكثيف، فإن المسافة الفاصلة بين كراسي جلوس ممثلي قواها المختلفة في اجتماعاتها، هي ليست مسافة جغرافية فحسب، بل سياسية أيضاً، اضطرت لرفع وتيرة التنسيق فيما بينها لمعالجة وتسيير ووضع فعاليات (الانتفاضة) الدروية، التي تستمر بنسبة عالية بمعزل عنها وتوجيهها، ويبقى دوام فرط عقدها، مرهون بذاك الطرف المهيمن على القرار السياسي الفلسطيني (السلطة) ويعوّم هدف الانتفاضة بوعي انعكاساً لعدم الحسم بين أيهما الخيار النهائي، الانتفاضة كشكل من أشكال تجدد المقاومة أم السلطة والسياسة التي أنتجتها (أوسلو)؟ وأيهما الاستراتيجي كخيار، وأيهما التكتيكي الذي يخدمه؟

٢ـ تنظيمياً:

بما أن أي بناء مؤسسي، لا يعدو كونه إطاراً وشكلاً لمضمون ومحتوى سياسي، انطلاقاً من أن أي جهاز تنظيمي ائتلافي، ليس هدفاً بحد ذاته، بل يأتي استجابة لتنفيذ سياسة مجمع عليها، فإن الحاصل سياسياً في واقع حالة المقاومة (التعويم الرسمي لهدفها السياسي)، انعكس تلقائياً، على المرتكز التنظيمي، لنجد أنفسنا أمام ثلاث مستويات تنظيمية متشابكة ومتضاربة الصلاحيات والأدوار، أجهزة السلطة، والقوى الوطنية والإسلامية، والتنظيم الميداني المحلي، هذه المستويات بقدر ما يتجلى تكاملها بتواصل حالة المقاومة (حتى الآن)، إلا أن ديمومته، رهن بحسم حالة الإزدواجية السياسية لمستواه الأول المقرر في السياسة ومالك قرار الإمكانيات، أي تنظيم السلطة الذي ما لم يحسم لغير صالحه وفي صالح المقاومة، سيظل تحقيق هدف تقوية وتمكين المرتكز التنظيمي لها، مسألة في غاية الصعوبة، إن لم نقل الاستحالة، بقدر استحالة السير بالمقاومة قدماً بدون توفر هذا الشرط (التنظيمي) الضروري.

٣ـ اقتصادياً واجتماعياً:

لأن الثورة عموماً، وحالة المقاومة الفلسطينية الراهنة، تجلّي وتجسيد عملي لها، من غير الممكن الاستمرار بها ما لم ترتكز لنمط اقتصادي اجتماعي، يخدم بلوغها لأهدافها، وتسعى هي بذات الوقت لتعزيزه وإعادة انتاجه تطويراً في خدمة الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية، الأكثر التصاقاً بها وحملاً لأعبائها وتضحياتها، من هذا المنظور الذي يربط بين التحرر بمعناه السياسي الوطني والديمقراطي الاجتماعي، يصعب تخيل، والاقتناع أن ظاهرة سياسية كالسلطة الفلسطينية بمقدورها أن تكون حاملاً لظاهرة تجدد المقاومة التي اندلعت في ٢٠٠٠/٩/٢٩، إن لم نقل أنها متضادة كمبنى وفلسفة اقتصادية واجتماعية مع هذه الظاهرة، وذلك لجملة من الأسباب، لعل أبرزها مصادر تمويلها واشتراطات صرفها، عدا عن كونها صممت منذ البداية على قاعدة ترى أن البناء الاقتصادي الاجتماعي وفق فلسفة السوق الحرة (وبعضهم أوغل حد تخيل انتاج سنغافورة جديدة) بدون تحقق شرطي الاستقلال السياسي والارتباط بالبعد العربي، ودون الأخذ بعين الاعتبار ممكنات تجدد المقاومة، أو افتراض أنها لا زالت الحلقة المركزية، مادام الاحتلال قائماً، الأمر الذي أنتج حالة من تنامي وتعزيز شبكة من المصالح لفئات وشرائح اجتماعية بيروقراطية وكمبرادورية، لها ممثلين سياسيين نافذين في قرار هذه السلطة، ويرون فيها مشروعاً لتنمية مصالحهم، وليس مشروعاً لاستكمال تحقيق مفردات البرنامج الوطني عبر المقاومة، بل عبر التفاوض والتوافق مع العدو، وبالتأكيد إن إعادة تأهيل وبناء هذا المبنى الاقتصادي الاجتماعي الفاسد والمفسد في آن معاً الذي تعزز على مدار سبع سنوات ونبشت حالة تجدد المقاومة، ضرورات إعادة بنائه، وكشفت مثالب ومخاطر إنتهاجه كفلسفة ورؤية لشعب لا زال يرزح تحت الاحتلال، بما يبقي عوامل تجدد المقاومة قائمة في الواقع، حتى وإن نفاها العقل البيروقراطي القائم على السلطة. نقول إن (إعادة البناء والتأهيل) هذه تتطلب فيما تتطلب مواجهة الفئات التي انتفعت من هذا المشروع عوضاً عن حسم القرار السياسي للسلطة، الذي مازال ورغم مرور شهرين ونصف على اندلاع حالة المقاومة، يترنح تحت ثقل ازدواجية السلوك السياسي، وعليه فإن استمرار المقاومة والطموح لتطويرها، بالجمع بينها وبين السلطة، بما هي عليه من سياسات اقتصادية واجتماعية، إنما يعني استمرار الاختناقات التي نشهدها، علماً أن العدو يضغط بثقلهِ على هذا الشريان بسياسات مبرمجة وواعية من الحصار والتجويع والخنق الاقتصادي بهدف تركيع الانتفاضة وإيقافها، مستخدماً «كعب أخيل» أي مبنى السلطة الاقتصادي الاجتماعي الفاسد، الذي ساهم باشتراطاته في خلقه على هذه الشاكلة، وهذا برهان آخر على عدم إمكانية الجمع بين المقاومة والسلطة بما هي عليه كرؤية وسياسات اقتصادياً واجتماعياً.

٤ـ نضالياً:

إن من بين دوافع خطة أوسلو من زاوية العدو كانت وقف جحيم الانتفاضة الكبرى، والرد عليها كتطوير نوعي في مسار النضال الفلسطيني من حيث اتساع نطاق المشاركة الشعبية فيها، خلافاً لاقتصاره قبلها على طلائع سرية منظمة وفي أحسن الأحوال أطر جماهيرية شبه علنية ترعاها القوى السياسية الوطنية المنظمة، هذا الدافع تجلى حين كان وقف المقاومة (وتكتيكها البارز في حينه الانتفاضة) من أولى شروط الموافقة على توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو، فيما جوهر حراك الموقف الإسرائيلي الشكلي، كان إخراجاً لجيشه من التجمعات السكانية الكبيرة للمدن، ليعاد انتشاره تموضعاً على بواباتها أو قريباً منها بما يكفل إبطال مفعول جوهر التطور النوعي الذي جاءت به الانتفاضة كفعل نضالي شعبي واسع ومتصل، وتَمكِين الجيش الإسرائيلي من مواجهته في حال تجدده بعدد أقل قواتاً وكلفة بشرية، وهذا ما نشهده واقعاً في مجرى الانتفاضة الراهنة، لكن ولأن في كل شيء نقيضه، فإن هذا الواقع بما فرضه من حشر لتجمعات سكانية كبيرة في معازل متجاورة ومنفصلة. قد اضطرها مع تجدد الانتفاضة الراهنة، إلى انتهاج أسلوب آخر هو الأسلوب المسلح، ليغدو تلقائياً وبالتدريج لنمط سائد، فيما كان «كإسناد بالنار» ثانوياً قياساً بالرئيسي أي النضال الشعبي الديمقراطي، فترة الانتفاضة الكبرى، وهذا ما حصل فعلاً، ولمسنا تناميه بعد الأسبوع الثالث للانتفاضة الراهنة، وهو مرشح للتنامي والاتساع لعوامل أخرى أهمها توفر السلاح أكثر كما ماهي استخدامه، عوضاً عن وحشية الردود العسكرية والاقتصادية للعدو. إزاء ذلك يعود سؤالنا عنوان هذه المقالة ليطرح نفسه من جديد: هل بمستطاع السلطة الفلسطينية باشتراطاتها والتزاماتها الأمنية كشروط أساسية لنشوئها وبقائها أن تعيش مع هذه الظاهرة (طغيان المسح) بشكل دائم؟ باعتقادنا أن من السذاجة قبول الإجابة بنعم، إلا إذا حسمت سياسياً وغادرت دائرة الازدواجية المؤقتة لصالح المقاومة كخيار دائم، أي إلغائها لنفسها بما هي عليه وفقاً للاتفاقات. من هذا يتبدى مرة أخرى أن الجمع بين المقاومة الضرورية لمقاومة الاحتلال الباقي والسلطة القائمة وفقاً لتعاقد مع هذا الاحتلال ليس أمراً صعباً فحسب بل يكاد يكون مستحيلاً.

٥ـ أمنياً:

إن من أخطر الأوهام التي يمكن أن تقع فيها (وللأسف بعضها وقع) حوامل الفعل الكفاحي المؤذي جدياً للاحتلال هو ذاك الوهم، الذي يعتقد أن شرعية السيادة الأمنية للسلطة الفلسطينية المستندة للتعاقد السياسي مع هذا الاحتلال في المناطق التي تسيطر عليها كلياً بإمكانها حماية فعل مقاوم جدي وموجع له، كما لو كانت مناطق آمنة يمكن الانطلاق منها والعودة للاحتماء فيها، فيما كل ما يدور فيها علني ومعروف للاحتلال وأجهزته، وهذا لمسنا عواقبه لا في قصف مقرات السلطة وحسب بل وفي حملة التصفيات والاغتيالات لطلائع ونشطاء الانتفاضة الأكثر كفاحية وجسارة، ولم ينجُ من ذلك إلا من كان لديه نفاذ بصيرة سياسية أمنية ولم يقع في شرك هكذا أوهام،

ومن ذلك نرى أن السلطة كمنهج أمني لم تبنِ (ولم يكن بمستطاعها أن تبني) نفسها على احتمالية المواجهة، وبالتالي توفير حد عالي من الأمن للفعل المقاوم من داخل مناطقها أو غيرها، ومرة أخرى تتضح صعوبة الجمع بين السلطة والمقاومة بالمعنى الأمني هذه المرة، ما لم يصار لإعادة بنائها بما يستجيب لذلك، ولا محالة أن ذلك مرهون أيضاً بحسم القرار السياسي للسلطة لصالح المقاومة والمواجهة.

استخلاص

إن كل ما تقدم يشير بجلاء إلى أن القيادة الرسمية للمنظمة، أمام سؤال مفصلي ومفتاحي، وبذات الأهمية التي عكسها سؤال: ننخرط في مجرى التسوية الأمريكي أم نجابهه أيام بداية الحلقة الثانية لهذه التسوية (مؤتمر مدريد عام ٩١)؟ والذي في أحد جوانبه كان، نواصل المقاومة كسياسة أم نقبل بالكف عنها وملاحقة من يمارسها تلبية للاشتراط الأمريكي الإسرائيلي؟ وبصورة أخرى نرتكز للمقاومة ودور شعبنا لإحراز حقوقنا المشروعة أم نستجديها من مفاوضات عبثية وعقيمة حدد طابعها ونتائجها ميزان قوى راجح بسفور لصالح عدونا وأضمر بتفوقه من ورائها إلى خلق حقائق على الأرض تبطل مفعول تكتيك الانتفاضة وجوهره ضرب جند الاحتلال ومستوطنيه من الغالبية الساحقة لشعب يعيش في وسطها ومسؤول رسمياً أمام العالم عنها، وبالتالي ليس بمستطاعه ممارسة كامل تفوق قوته اقتصادياً وعسكرياً؟ واليوم بعد اتضاح نتائج هذا الرهان الذي أخذ حظه في التجربة والحياة لمدة تسع سنوات وجاءت على مقاس ما أضمره العدو على كافة الصعد، وبعد خروج شعبنا على هذا الرهان وأوهامه والتزاماته واشتراطاته انتفاضة ومقاومة منذ ٢٠٠٠/٩/٢٩، وبعد بروفتي أيلول والنفق ١٩٩٦، وأيار النكبة والأسرى ٢٠٠٠ ووضوح استحالة الجمع بين استمرار هذه المقاومة، بما هي سياسة رسمية معلنة وصريحة، وبين السلطة وكيفما نص على مضمونها اتفاق ولادتها، يدق سؤال كبير باب القيادة الرسمية للمنظمة والسلطة، فحواه، ما العمل؟ أيّهما نختار برنامجاً السلطة أم المقاومة؟ هذا يعني نستمر في أوسلو سياسة وآلية وبالتالي نبقي على السلطة، أم نعود للمنظمة برنامجاً وأساليب نضال لبلوغ أهداف شعبنا؟ إنه سؤال كبير حقاً، لا تكفي الإجابة عليه بالاستمرار في المساحة الرمادية حتى الآن، بما يشي برجحان لصالح استبقاء السلطة، التي أصبحت كاستمرار وجود عائق أمام ترسيم قرار المواجهة والمقاومة، فيما يمكن استثمار ايجابيات ما أحرزته على علاتها، وتوظيفها في معركة تدشين مرحلة لاستراتيجية سياسية جديدة. جاءت الانتفاضة وحالة المقاومة الراهنة ورسمت معالمها على الأرض. قد يقول قائل، ولماذا نحشر أنفسنا بين فكي كماشة، هكذا أسئلة من طراز الأبيض والأسود؟ والحقيقة أن الأمر ليس كذلك من زاويتنا الفلسطينية، بل هو مفروض بهذه الصيغة من قبل أعدائنا كسياسة، وتسع سنوات تفاوض أغدق فيها الطرف الفلسطيني في المضمون (الاعتراف بوجود دولة العدو، والكف عن المقاومة رسمياً)، لم تسفر إلا عن تحريك في الشكل من قبلهم (الاعتراف بإطار سياسي بمضمون حكم إداري ذاتي، وليس بحق الشعب في تقرير المصير، مع تواصل محموم لتنفيذ برنامج احتلالي على الأرض تهويداً واستيطاناً وربطاً اقتصادياً وبطشاً). وعليه فإن هكذا أسئلة حادة، هي ليست من وليدة رغبات ذاتية أو تحليق ذهني مجرد، بل ضرورة لإجابات فكرية سياسية على أسئلة تناقضات واقع مرير، تحت ثقل تناقضاته انفجر الشعب، بعد احتقان متراكم، ولد ما ولد من خشية وقلق على مصيره وحقوقه المشروعة، وقناعة بسياسات وآليات بديلة لإحراز هذه الحقوق، وفقدان أمل وثقة بسياسات جُربت وأثبت الواقع والحياة زيف افتراضاتها وعقم وعبثية الاستمرار فيها، عوضاً عن مخاطر هكذا استمرار. أجل لقد غلى شعبنا كما المراجل على مدار سنوات تسع خلت، لينفجر تجديداً للمقاومة، شاء من شاء وأبى من أبى، بحاجة لترسيمها كسياسة. هذه إرادة شعبنا، تتشبث بحقوقه وأهدافه، وتدفع ثمن ذلك تضحيات جسيمة عن طيب خاطر، أما التسويف والمماطلة وعدم الاستجابة الرسمية لذلك فلن تكون إلا تأجيلاً لاستحقاق لا يؤجل، وإن أي تأجيل له سيكلف شعبنا المزيد من تبديد الزمن الفلسطيني لصالح الزمن الصهيوني يخلق حقائقه الاحتلالية على الأرض تحت ساتر سلام مزعوم، دون أن يدفع ثمن ذلك خسارة تكبده إياها مقاومة مشروعة، ومفروضة ضرورة على شعبنا، وليست زائدة، ولا بإمكان شعبنا تجنبها.

هذه المقاومة ضرورة استحث تجددها الراهن اتصالاً بجذر تفجرها الباقي في بقاء الاحتلال، وستتجدد إن هي أجهضت قسراً كيوميات واكتمال شروط تصعيد لصالح معيقها الداخلي غير القادر على حملها كسياسة وأعباء (السلطة). هذا هو جدل العلاقة بين السلطة والمقاومة كظاهرتين، ترتبط كل منهما كسياسة بطابع متناقض مع ظاهرة أخرى هي استمرار الاحتلال، تراهن الأولى كإرادة سياسية على حسن نواياه، وترى الثانية في ذلك وهماً، وتغييب الأولى كمنهج فكري دور الشعب من الصراع، بينما تراه الثانية صانعاً للانجازات وقاطرة للتغيير، وتتشابك الأولى كتعبير سياسي أكثر مع مصالح فئات وشرائح اجتماعية بيروقراطية وكمبرادورية تنتفع من وجود الاحتلال وضاقت ذرعاً من مواصلة الكفاح وتبعاته، فيما تعكس الثانية مصالح الطبقات والفئات الشعبية الأكثر أصالة والتصاقاً ببرنامج الثورة ومشروعها التحرري، وتستكين الأولى وتعتقد بممكنات حل تناقض ذو طابع تناحري بمجرد الجلوس على طاولة المفاوضات والعمل الدبلوماسي الرتيب، في ما ترى الثانية استحالة في ذلك ما لم يتحول مشروع قطبه الاحتلال لمشروع خاسر، وتستبقي الأولى المبادرة لصالح سياسة الاحتلال، في ما تجاهد الثانية لانتزاع زمامها، وبينما ترجح الأولى وزن الضغط الإقليمي والدولي المجافي في صياغة قراراتها النهائية، تراه الثانية ثانوياً قياساً بالشعبي الداخلي، وفيما تنطلق الأولى من مقولة (آه يا وحدنا) تراها الثانية قصوراً فكرياً وتطرح بديلها (آه يا تكاملنا مع عمقنا العربي وكيفية لعب دينمو تحريكه) والخ.. من تناقضات في رؤى الظاهرتين، بكل ما يعكسه ذلك من صعوبة للجمع بينهما كتوجهات فكرية وبرامج سياسية وأساليب نضالية، الأمر الذي لن يكون إلا بانتفاء مضمون إحداهما لصالح الأخرى، وفي هكذا حال نكون أمام ظاهرة واحدة، ولعل حالة المقاومة المتجددة في فلسطين، في إحدى مستويات قراءتها ديمقراطياً لصالح انبعاثها وتطويرها ونتائجها، هي جولة أخرى في صراع هاتين الظاهرتين على السيادة كسياسة لشعبنا في صراعه مع الاحتلال، أيضاً التناقضات الداخلية تتجلى تشديداً نضالياً ضد الاحتلال لاجم تفجرها صراعاً داخلياً، فحالة المقاومة الدائرة هي سياسة بلغة أخرى (كاي حرب) ليس بمعنى أنها تصبو لهدف سياسي وحسب، بل بمعنى أنها آلية وسياسة أخرى شعبية بديلة لسياسة السلطة في مواجهة الاحتلال، وبتكثيف إنهما سياستان، منهجان، طريقان، خياران، والجمع بينهما لا محالة مؤقت ما دام ما تهدفان لبلوغه مهمة منتصبة وهدفاً لم ينجز وديناً لا يؤجل. أي دحر الاحتلال، وكل فشل محتوم للسياسة الأولى (السلطة) سيكون لصالح الثانية (المقاومة) تجدداً وإعادة اندلاع وانفجار، وواهم كل من اعتقد أو يعتقد سوى ذلك، مادام يستخرج استنتاجاته واعتقاداته لا من قراءة تناقضات الواقع كما هي، بل من متواليات ذهنية يحاول فرضها عليه لتبرير ما ينتهج من سياسات قاصرة وعاجزة، رفضها الشعب ودفنها واقعاً باندلاع مقاومته وتواصلها، ولم يتبقَ سوى ترسيم ما اختارته إرادة هذا الشعب، والكف عن محاولات إحياء العظام وهي رميم، أي أوسلو ومولوده الكسيح السلطة الفلسطينية، التي لا يمكن جمعها بما هي عليه حتى الآن من سياسة مع المقاومة، إلا في المؤقت، وفي إعاقة التطور واكتمال شروط التصعيد واستعجال استثمار المنجزات، وعدم الحسم لصالحها في مغزاها السياسي العميق مادامت مشتعلة، ونخشى ما نخشاه، العودة لملاحقة من يمثل إرادة استمرارها حتى بلوغ أهدافها، في طرد الاحتلال وانجاز الاستقلال الوطني وضمان حق العودة للاجئي ونازحي شعبنا ●●

انتفاضة الأقصى

نحو نقلة سياسية متوازنة في الموقف الفلسطيني

صابر محي الدين

الانتفاضة على أبواب شهرها الرابع، والعنف الإسرائيلي لا يزال على أشده، والجرائم التي يرتكبها الجيش وقطعان المستوطنين تتوسع وتتنوع وتتخذ أشكالاً جديدة، والهستيريا التي أصابت الحكومة وقادة الجيش والأجهزة الأمنية، تبلغ مستويات جديدة غير مسبوقة. فآلة الحرب الصهيونية لم تتوقف على مدار الأيام والأسابيع والأشهر الماضية عن سفك دماء المزيد من المواطنين الفلسطينيين، وتدمير الكثير من المقرات والمباني والمراكز السكنية والحكومية والمؤسسات الاقتصادية، واقتلاع الآلاف من الأشجار المثمرة، التي أودع فيها الفلاحون الفلسطينيون خلاصة جهدهم وكدهم وعرقهم وجنى عمرهم. واللافت أن المذابح، تطال البشر والمؤسسات والمزروعات وكل مرافق الحياة والبنى التحتية، ولا من رقيب أو حسيب. فقد افتقدت الساحتين العربية والدولية، التحركات الجدية لحماية الفلسطينيين من بطش المحتلين الإسرائيليين، وخلت من أي ضغوط جدية ملموسة على الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، لدفعها إلى التحرك لوقف الاعتداءات الإسرائيلية والمجازر الوحشية التي يجري ارتكابها، بدم بارد، جهاراً نهاراً، تحت سمع وبصر العالم وعدساته الكاشفة. ويتجاهل الجميع في الأمم المتحدة وخارجها، المواثيق والمعاهدات الدولية التي تكفل حماية المدنيين في ظل الاحتلال. ويتناسى الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي عنان، الجهود الكبيرة التي بذلها لتزيين سياسة «التدخل الإنساني» في مناطق أخرى من العالم المعايير مزدوجة في كل شيء وسياسة الكيل بمكيالين تُلقي بظلالها الثقيلة على المنطقة. وتراكم مفاعيلها وإن كان ببطئ شديد. بينما حركت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا قوات حلف شمال الأطلسي في العام الماضي للتدخل في كوسوفو «بدواعي إنسانية»، نجد واشنطن تتمادى في منع مجلس الأمن الدولي من إدانة إسرائيل على جرائمها، واتخاذ أي قرار جدي بتوفير الحماية الدولية التي يطلبها الفلسطينيون والعرب مجتمعين، بل وتتمادى في منع المجلس من اتخاذ قرار بإرسال مراقبين دوليين، مادامت إسرائيل ترفض مبدأ الحماية والرقابة على أفعالها وممارساتها، والمخالفة لأبسط الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية. ونجد الاتحاد الأوروبي بالرئاسة الفرنسية يمارس انحيازاً لإسرائيل متستراً بانتهاج سياسة محايدة، لا علاقة لها بالحياد من



قريب او بعيد، ولا بالحد الأدنى من المعايير الأخلاقية والإنسانية.

رغم كل ذلك يواصل الشعب الفلسطيني صموده، وتضميد جراحه، متسلحاً بعدالة قضيته الوطنية، بمواجهة انفلات الممارسات الفاشية الإسرائيلية، وإمعان الجيش وسوائب المستوطنين، باسترخاص الدم الفلسطيني، وإحكام أطواق الحصار العسكري، الاقتصادي، التمويني والطبي على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، لفرض التراجع والاستسلام على المنتفضين دفاعاً عن المقدسات، من أجل إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة، وفي المقدمة منها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.ليس هذا فحسب، بل نجد الشعب الفلسطيني بقيادة قواه الوطنية بمختلف اتجاهاتها وميولها السياسية وانتماءاتها الفكرية، يسعى لتطوير الانتفاضة وتصعيد فعالياتها، وإظهار كل العزم والتصميم والإرادة اللازمة، لمواصلة الكفاح، رغم ضخامة الصعوبات، لبلوغ هدف الحرية والاستقلال. فقد أكدت المعارك والمواجهات التي وقعت خلال الشهور الثلاثة الماضية، أن الانتفاضة بلغت نقطة اللاعودة، وأنه لم يعد ممكناً وقفها بالعنف الدموي الإسرائيلي المتمادي، أو بتوسيع وتصعيد إجراءات وتدابير الحصار والخنق الاقتصادي والطبي والتمويني. فانتفاضة الأقصى المباركة، كالانتفاضة الشعبية الأولى، أخذت تشق طريق تحولها إلى نمط حياة وأسلوب عيش، بثباتٍ وبقدرٍ كبير من التحدي، بالنسبة للغالبية الساحقة من الجماهير الفلسطينية، ومشروع جماهير الانتفاضة بالتكيف مع متطلبات المواجهة والإرتقاء بالانتفاضة إلى طور أعلى، ينبع من وعي عميق، أن الإسرائيليين يراهنون على إخضاع الفلسطينيين بالحديد والنار، من خلال إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بالشعب، على المستويين البشري والاقتصادي، لإجباره على وقف الانتفاضة وجرَّ القيادة الفلسطينية للجلوس إلى طاولة المفاوضات مجدداً، وإرغامها هناك، على قبول الصفقة التي رفضتها في كامب ديفيد. وبعبارة أخرى فإن الصراع بين الإرادتين الفلسطينية والإسرائيلية هو الآن على أشده، فالحكومة الإسرائيلية بجيشها وسوائب مستوطنيها وأجهزتها الامنية، تواصل استخدام كل ما بحوزتها من وسائل القتل والدمار لكسر إرادة الفلسطينيين. والشعب الفلسطيني بتجربته التاريخية والكفاحية الغنية والمتميزة، يدرك أنه لا بديل عن المواجهة بعد سبع سنوات عجاف، ذاق خلالها الفلسطينيون مرارة الذل والمهانة، والشعور العميق بفداحة الظلم والغبن واللاجدوى، بعد أن تبخرت كل الأوهام التي أشاعها أصحاب اتفاقات أوسلو، عن قرب انسحاب الجيش

المحتل ووقف الاستيطان وتحقيق الحرية والاستقلال والازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ولأنه يدرك هذه الحقيقة، إدراكاً عميقاً، تفجر الغضب الفلسطيني، انتفاضة عارمة، تظهر كل يوم عزماً وإصراراً أشد على مواصلة السير قدماً، بخطى ثابتة، لتعميق التفاعلات العربية والإسلامية والدولية مع مجريات الانتفاضة وتطوراتها، وإدراكه الإنجازات على طريق تحقيق الهدف المنشود: كنس الاحتلال وإجلاء المستوطنين وتفكيك المستوطنات وإقامة الدولة ذات السيادة.

ومع استمرار الانتفاضة وتصاعدها، وتحولها إلى نمط حياة، أخذت شكل ملامح مرحلة سياسية جديدة، تجعل من إمكانية العودة لطاولة المفاوضات على ذات الأسس السابقة، أمراً يكاد يكون مستحيلاً. فقد أقفل مئات الشهداء والآلاف من الجرحى كل الطرق، أمام معاودة المفاوضات على أساس اتفاقات أوسلو، التي يتفق الجميع على أنها أصبحت «شيئاً من الماضي» أو «أثراً بعد عين».

وبالانطلاق من هذه الحقيقة، يمكن القول بقدر كبير من الثقة، إن الانتفاضة شرعت بتدشين مرحلة نوعية جديدة في مسار النضال الوطني والعربي المعاصر. ويمكن تكثيف احتياجات الانتفاضة الأساسية لمتابعة مسيرتها والقيام بدورها إسهاماً ببلورة العناصر والمكونات الأساسية في هذه المرحلة بالنقاط التالية:

١- صدور قرار رسمي فلسطيني واضح ومحدد بتجاوز اتفاقات أوسلو والعودة بملف القضية الوطنية إلى الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، ومقاومة الضغوط الأمريكية والأوروبية والعربية لوقف الانتفاضة والعودة إلى استئناف المفاوضات على أساس تلك الاتفاقات التي أثبتت تجربة السنوات الماضية مدى عقمها وعجزها عن إيجاد حلول سياسية للقضية الفلسطينية.

٢- تأمين الحاضنة الوطنية العربية للانتفاضة، وتوفير مستلزمات استمرارها وتصاعدها، والانتقال بها إلى أطوار نضالية أعلى. فقد أكدت تجربة الانتفاضة الأولى (عام ١٩٨٧) مدى حاجتها للدعم والمساندة العربية الرسمية والشعبية على كل المستويات: السياسية أولاً، والمادية والمعنوية ثانياً.

٣- تطوير مواقف الأنظمة العربية باتجاه الاستجابة لنبض الشارع العربي ومواقفه ومطالبه، التي ترتكز في هذه المرحلة، على ضرورة التنديد بالمواقف الأوروبية والممارسات الصهيونية الوحشية، وعلى أهمية تحديد مواقف الدول العربية من الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، على ضوء مواقفها من قرارات الشرعية الدولية والممارسات الإسرائيلية المنفلتة والمتمادية في تنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني ولعله من نافل القول التأكيد على أن الظروف الذاتية والموضوعية الفلسطينية والعربية، تسمح بتلبية تلك الاحتياجات المتواضعة، بعد أن جرب الفلسطينيون والعرب «الرهان على السلام»، والاتفاقات المعقودة، وبعد أن احتجزوا نوايا العدو الصهيوني واستهدافاته القريبة والبعيدة، وإصراره على إعادة نشر قواته، وليس سحبها من الأراضي المحتلة.. الخ. وعلى العكس من ذلك، ينبغي أن يكون معلوماً، أن مشاعر الغضب والمرارة التي فجرتها الانتفاضة، على المستويين الفلسطيني والعربي، تتجاوز إمكانيات إخمادها بالقمع الدموي الإسرائيلي، أو بالقرارات السياسية الرسمية الفلسطينية، التي يدرك المنتفضون أن مصالح بعض المسؤولين الفلسطينيين تدفع باتجاه إخماد الانتفاضة والعودة إلى طاولة المفاوضات، ضمن سقف اتفاقات أوسلو. وبدون الغوص في التفاصيل فإن ما يجب التحذير منه والتأكيد عليه، هو أن أية محاولة لإجهاض غضب الشعب الفلسطيني وإرادته، ستكون ضرباً من المغامرة والمقامرة والعبث بالتضحيات الكبيرة والدماء الطاهرة، التي أُريقت على مذبح النضال لإزالة الاحتلال والتخلص من كل أشكاله ومظاهره السياسية والمادية وسيدفع ثمنها عاجلاً أم آجلاً أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية التي تمت وتبلورت وتوسعت خلال السنوات القليلة الماضية، ارتباطاً بالعملية السياسية وافرازاتها، وعلى حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة. إن الشعب الفلسطيني مستنداً إلى تجربته التاريخية الغنية وخبرته السياسية المديدة، يشعر دائماً بالخوف والقلق كلما ازدادت وتائر الاتصالات والتحركات السياسية العربية والدولية، وكلما التقى مسؤولون فلسطينيون على أي مستوىً كان مع نظرائهم الإسرائيليين فالهدف من مثل هذه الاتصالات والتحركات واللقاءات كان دائماً ولا يزال: اجهاض الانتفاضة وإيقاف مفاعيلها وتداعياتها. ولأن الأمر كذلك ترتفع أصوات الغالبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني مدوية، في المسيرات والمظاهرات، وفي كل أشكال الاحتجاج والصدام والاشتباك مع الاحتلال، مطالبة برفض استئناف المفاوضات على أساس اتفاقات أوسلو، ومؤكدةً على مواصلة النضال لبلوغ أهداف الشعب بالحرية والاستقلال.

لكن رغم وضوح هذا الموقف الشعبي المعمد بالدماء الزكية، ووضوح المواقف الصادرة عن القوى الوطنية والإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الاجتماعية. المُعبر عنها بالبيانات والنداءات المنفردة والجماعية. لم تتخذ القيادة الرسمية الفلسطينية ممثلة بالسلطة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حتى هذه اللحظة، قراراً سياسياً واضحاً ومحدداً من عملية أوسلو ومرجعياتها وأطرها. وظلت المواقف الصادرة عن العديد من المسؤولين متأرجحة ومتذبذبة، تتراوح بين التأكيد على عدم العودة للمفاوضات على أساس أوسلو. وبين ربط العودة للمفاوضات بوقف العنف والاعتداءات الإسرائيلية وعودة جيش الاحتلال إلى المواقع السابقة قبل اندلاع الانتفاضة، ورفع الحصار وبدء لجنة تقصي الحقائق بنشاطاتها.. ومن غير شك فإن هذه المواقف الملتبسة، تثير الكثير من القلق في الأوساط السياسية والشعبية الفلسطينية والعربية على حد سواء، وتسبب في إحداث قدر كبير من الإرباك والحيرة والبلبلة، فهي بتضاربها وتناقضها وتعمدها الخلط بين الوضوح والغموض، تريد إبقاء الباب مفتوحاً أمام احتمال التوصل إلى صيغة تجعل ممكناً طي صفحة الانتفاضة، والعودة مجدداً إلى طاولة المفاوضات على ذات الأسس السابقة، وكثيرة هي المرات التي كنا نجد فيها أنفسنا أمام الشيء ونقيضه. ومما يثير الريبة والشك في النوايا والتوجهات، أن هذه المواقف المتناقضة تترافق مع جملة من الممارسات الغير منطقية بنظر الأوساط السياسية الفلسطينية، والإطارات الشعبية الفلسطينية. وتأتي في مقدمة هذه الممارسات، إقدام السلطة الفلسطينية على قبول إجراء الاتصالات وعقد اللقاءات على جميع المستويات السياسية والعسكرية والأمنية مع الجانب الإسرائيلي، وموافقتها على عودة مكاتب التنسيق والإرتباط إلى العمل المشترك، بعد أن قام الإسرائيليون بطرد الفلسطينيين العاملين فيها، وإبقائها على بعض المعتقلين الفلسطينيين من حماس والجهاد والجبهة الشعبية في السجون الفلسطينية، على خلفية تنفيذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل. ويجري كل ذلك رغم أن الصراع في القرون الراهنة يدور بين إرادتين الأولى تمثلها الانتفاضة بقواها السياسية الاجتماعية والنقابية، وتؤكد على مواصلة النضال لتحقيق أهداف الشعب كما أقرتها الشرعية الدولية والثانية تمثلها إسرائيل والإدارة الأمريكية وبعض الأنظمة العربية، وتؤكد على ضرورة وقف الإنتفاضة وتنفيذ قرارات قمة شرم الشيخ والتحضير لاستئناف المفاوضات على أساس الاتفاقات المعقودة والموقعة.

هذه الوقائع والحقائق تثير الإحساس بالخوف من احتمال نجاح محاولات وقف الانتفاضة وإجهاضها وعودة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات، ويعزز هذا الإحساس أن القيادة الفلسطينية لم تحسم كما ذكرنا موقفها، ولا تزال تنتهج سياسة انتظارية مترددة، تجعلنا نستنتج أنها تسعى لتحسين شروط المفاوضات، وتحقيق بعض المكاسب في إطار العملية السياسية التي بدأت مشوارها في مدريد وأوسلو، وأنها لا تريد الاستمرار بالانتفاضة، لقلب الطاولة ومراكمة الانجازات، وصولاً إلى قبول الجانب الإسرائيلي بالتفاوض على أسس جديدة تنطلق من قرارات الشرعية الدولية وضمن أطرها. والسؤال الذي يتردد على نطاق واسع، ويطرح نفسه بقوة يدور حول الأسباب التي تجعل القيادة مترددة في حسم توجهاتها والعمل بجدية على توفير متطلبات تطوير الانتفاضة والإرتقاء بها إلى مستويات أعلى. هل هي عدم الثقة بإمكانات الانتفاضة والآفاق المقترحة أمامها، أم هي محددات وضغوط السياسة التقليدية، التي تسعى لاستثمار الانتفاضة، بشكل متسرع لتحقيق سياسة تكتيكية ضيقة، كما جرت إبان تجربة الانتفاضة الأولى؟!

ارتباطاً بما تقدم، بات ضرورياً، بل وملحاً جداً، التحرك لممارسة كل الضغوط الكفيلة بحسم الموقف من غير تردد، بعيداً عن الحسابات السياسية التكتيكية الضيقة. فقد آن الأوان لاستخلاص

الدروس والعبر، بعد أن أكدت وقائع الحياة والتجربة الحسية الملموسة أن المفاوضات بمفردها غير كافية لاستعادة الحقوق، خاصة في ظل الاختلال الفادح في موازين القوى، وغياب المرجعيات الدولية للعملية التفاوضية. ونحن نتطلع جميعاً إلى مبادرة الجهات المسؤولة على كل صعيد ومستوى، إلى الاقتراب من نبض الشارع الفلسطيني والعربي، والإعلان رسمياً عن التمسك بأهداف الانتفاضة وشعاراتها السياسية. وإدارة الصراع على أساس رؤية سياسية استراتيجية واضحة ومحددة، والتخلي نهائياً عن سياسة المراوحة، التي تنبئ باحتمال الرضوخ للضغوط والعودة لطاولة المفاوضات وكأن شيئاً لم يحدث.

إن الامكانات الذاتية والظروف الموضوعية، تسمح بالإصرار على متابعة النضال، لتجاوز اتفاقات أوسلو وأطرها ومرجعياتها، واعتماد أسس جديدة للعملية السياسية، تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية واستبدال «الرعاية الأمريكية» بإطار دولي متوازن يعمل لتطبيق قرارات المنظمة الدولية، وإحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة والمشروعة. فالانتفاضة اندلعت وتواصلت وقدمت الكثير من التضحيات، لأن الغالبية الساحقة من الجماهير الفلسطينية مقتنعة تماماً، بأن المفاوضات على أساس اتفاقات أوسلو، باتت عقيمة، وتحولت إلى مساجلات، وجولات «للعصف الفكري» هدفها تقطيع الوقت وترسيخ المزيد من الحقائق الإسرائيلية على الأرض. فالاحتلال جاثم على الأرض وعلى صدور الناس بقوة بعد مرور سبع سنوات على اتفاق أوسلو. وسياسة التمييز العنصري المترافقة مع كل أشكال القهر والقمع والإذلال ظلت على حالها. والقرارات الحكومية بمصادرة المزيد من الأراضي وتوسيع الاستيطان وشق الطرق الالتفافية وتهويد القدس لم تتوقف، بل تضاعفت.-وبدت وكأنها في سباق مع الزمن. لهذه الأسباب مجتمعة فإن الجماهير الفلسطينية بحاجة في هذه الظروف لمواقف وقرارات رسمية فلسطينية واضحة، وخطاب سياسي متوازن، يزاوج بين الحزم والواقعية السياسية. خطاب يصدر عن مصداقية وطنية وقومية، يتمسك بأهداف الانتفاضة، ويسعى لتوفير متطلبات صمودها، ويعمل للانتقال بها لأطوار نضالية أعلى تسمح بتوسيع نطاق مفاعيلها السياسية المحلية والعربية والدولية، وتعميق مأزق الاحتلال وفتح الباب واسعاً أمام تحقيق أهداف الشعب، وهذا يستند ليس فقط لتراث كفاحي متميز، بل لعناصر قوة رئيسية، أكدت عليها مجدداً أحداث وتطورات الشهور الثلاثة الماضية، تستطيع القيادة الفلسطينية الاعتماد عليها لصياغة خطابها ومواقفها السياسية الجديدة المأمولة، وهي أكثر ثقة بالمستقبل وبقدرة الشعب الفلسطيني على الصمود، ومواكبة الانجازات، وصولاً إلى قلب حقائق الأمر الواقع تدريجياً. ويمكن تلخيص هذه العوامل بالنقاط التالية:

أولاً: تأكيد الانتفاضة مجدداً على حجم الطاقات الهائلة والكامنة التي يختزنها الشعب الفلسطيني، وعلى استعداداته النضالية العالية لمواصلة الكفاح للتخلص من الاحتلال فالانتفاضة باستمرارها وتواصلها، وبأشكال المقاومة التي ابتدعتها وطورتها، جسدت من جديد إيمان الشعب الفلسطيني بعدالة قضيته الوطنية، واستعداده لاقصى درجات البذل والعطاء لاحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية، وفي المقدمة منها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس. كما عكست مدى تعمق الوعي والإحساس الشعبي الفلسطيني بإمكانية كنس الاحتلال، الأمر الذي يتجلى بالثقة العالية بالنفس وبالإمكانات، وتنامي الشعور بالعزة والكرامة الوطنية والقومية، وبانكسار حاجز الخوف من الاحتلال، وسيادة مفاهيم الشجاعة والتضحية. إن الصور التي تناقلتها شاشات التلفزة والفضائيات العربية والأجنبية، للشباب والرجال والنساء والشيوخ والأطفال، وهم يواجهون الدبابات الإسرائيلية، ورصاص المحتلين والمستوطنين بصدورهم العارية، مُعلنين العزم والإصرار على الدفاع عن الأقصى والقدس والمقدسات وعن كل ذرة تراب من الوطن. إن هذه الصور ليست سوى تأكيد جديد على صلابة الشعب الفلسطيني، وتمسكه بحقوقه، وتمرسه بالنضال، وتصميمه على متابعة النضال، لإجلاء الاحتلال والمحتلين مهما بلغت التضحيات. فاللجوء إلى المقاومة بالحجر والمقلاع وقنابل المولوتوف وكل أشكال المقاومة والاحتجاج الأخرى، هو دليل يتجدد كل يوم، يُظهر مدى استعداد الشعب للمواجهة بكل أشكالها وسبيلاً لاحقاق الحق.

ثانياً: تأكيد الانتفاضة الشعبية المباركة على متانة الوحدة الوطنية في صفوف الشعب، وبين مجموع قواه السياسية بمختلف اتجاهاتها السياسية والفكرية، وتحولها إلى حلقة مركزية في مواقف وممارسات جميع القوى ومؤسسات المجتمع المدني، واعتبارها المرتكز الأساس لاستمرار الانتفاضة، وتوفير متطلبات تصعيدها وتطويرها، لبلوغ أهداف الشعب في الحرية والاستقلال. فقد أوجدت الانتفاضة، خلال الشهور الثلاثة، المناخات الضرورية والمناسبة لتكثيف الحوار والتفاعل بين مجموع فصائل الثورة وقواها الأساسية، وعلى مختلف المستويات القيادية والكادرية والقاعدية، وبهدف تنظيم أعمال المواجهة والارتقاء بأساليب العمل والعلاقات الجبهوية الميدانية، وتكريس روحية العمل الجماعي والقيادة الجماعية، ومن أجل حماية الانتفاضة وصونها، وتوفير مستلزمات النهوض بالمهام الملقاة على عاتقها. وقد كشفت المواقف والبيانات الصادرة عن اجتماعات قيادة القوى الوطنية والإسلامية في الضفة والقطاع، عبر وجود رؤية سياسية مشتركة إزاء قضايا أساسية ومفصلية، يأتي في مقدمتها، إجماع هذه القوى، علمانية وإسلامية، يمينية ويسارية ووسطية، على أهمية استمرار الانتفاضة وتطوير فعالياتها، ورفض العودة لطاولة المفاوضات على أساس اتفاقات أوسلو، ورفع مستوى اليقظة إزاء المناورات الأمريكية الإسرائيلية الساعية لإجهاض الإنتفاضة، كما أظهرت هذه القوى مواقف وتقييمات موحدة، إزاء لقاء باريس وقمة" شرم الشيخ والاستهدافات الأمريكية الإسرائيلية الكامنة وراء هذه اللقاءات. وقد تجلت الوحدة الوطنية بأبهى صورها، بانتظام صدور البيانات والنداءات والتوجيهات المشتركة عن قيادة القوى الوطنية والإسلامية، متضمنة تحديد الفعاليات والأنشطة الانتفاضية.وقد ساهمت هذه الوحدة، بظهور الانتفاضة أمام العالم وأمام الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة العربية، كتيار شعبي وطني واسع، يضم مختلف الفئات الشعبية بأطيافها السياسية المختلفة. كما أنها قوت وعززت مواقع القيادة الفلسطينية أمام الضغوط الإسرائيلية والعربية والدولية المتعددة الأهداف والمرامي. ولعله بديهياً القول أن عاملين أساسين لعبا دوراً مركزياً في بروز مظاهر الوحدة الوطنية على النحو الذي أشرنا إليه، أولهما حجم المخاطر والتحديات التي فرضها ويفرضها العدو على الشعب، ومجموع قواه السياسية، من خلال تصعيد اعتداءاته الوحشية وتوسيع نطاق عمليات القتل والتدمير التي يمارسها ضد الناس وممتلكاتهم وبناهم التحتية ومؤسساتهم الاقتصادية وثانيهما مشاركة السلطة الفلسطينية بفعاليات الانتفاضة، الأمر الذي أفسح المجال لنشوء أشكال متعددة من التلاحم بين السلطة من جهة وبين الشعب ومجموع القوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية من جهةأخرى.

ثالثاً: إعادة الإعتبار للعلاقة بين العاملين الوطني والقومي، بعدما أيقظت الانتفاضة المشاعر القومية الكامنة، وأعادت الحياة لطبيعة الصراع، بعد سنوات طوال، استبد خلالها اليأس والإحباط بقطاعات واسعة من الجماهير العربية، التي استكانت للقهر والقمع وسياسة كم الأفواه، وارتكنت لإمكانيات السلام التي روج لها بعض القادة والحكام العرب. وبمواكبة اندلاع الانتفاضة المجيدة، هبت الجماهير العربية، معلنة عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني، ومُعبرة عن استنكارها للجرائم الصهيونية والانحياز الأمريكي للمواقف والممارسات الإسرائيلية المتمادية في فاشيتها وعنصريتها. فقد اندفع الآلاف من الشبان والشابات والرجال والنساء إلى الشوارع، بشكل عفوي وتلقائي، في العواصم والمدن العربية، مرددين الهتافات القومية، التي تحمل الكثير من المعاني والدلالات العميقة الأثر، والتي تنطوي على تمسك هذه الأمة بروابطها القومية والأخوية وبوشائج الدم والتاريخ واللغة والمصالح المشتركة، وبأهدافها في الوحدة والحرية والعدالة وتحرير فلسطين. بموازاة التعبير عن المشاعر والمواقف المنددة بالممارسات الصهيونية والانحياز الأمريكي والداعمة لانتفاضة الشعب وكفاحه العادل، انفتحت الآفاق أمام إمكانيات مراكمة الخطوات التي من شأنها إعادة الاعتبار لشعار قومية المعركة ووضع العلاقة بين العاملين الوطني والقومي في إطارها الصحيح.

فقد شهدت البلدان العربية، بدرجات متفاوتة، حملات واسعة لتقديم مختلف أشكال الدعم

السياسي والمادي والإعلامي للشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة،لمقاطعة البضائع الأمريكية، والتصدي لكل أشكال ومظاهر التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي مع إسرائيل، كما شهدت بعض العواصم والمدن العربية، بداية قيام افراد وتنظيمات سياسية عربية بمبادرات لتهديد الوجود والمصالح الأمريكية في المنطقة، كان ابرزها تدمير المدمرة الأمريكية كول، وضرب السفارة البريطانية في صنعاء. وقد انتشرت ظاهرة تشكيل لجان لدعم الانتفاضة والشعب الفلسطيني في كثير من العواصم والمدن العربية الأخرى. وقامت الأحزاب السياسية والمنتديات الديمقراطية والثقافية ومؤسسات المجتمع المدني، بتنظيم المظاهرات والمسيرات، وعقدت الندوات والمهرجانات والملتقيات الفكرية والسياسية، للتنديد بالمذابح الإسرائيلية والمواقف الأمريكية خاصة والأوروبية عامة. وهذه النشاطات والمواقف تمثل بمجملها مؤشرات ومظاهر اولية لأشكال إعادة الاعتبار للبعد القومي للصراع العربي-الصهيوني، يمكن ان تتطور وتتعمق مع استمرار الانتفاضة، بما يفضي إلى توليد المزيد من الضغوط على الإدارة الأمريكية وإسرائيل لإجبارهما على التسليم بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني. فالانتفاضة باستمرارها وتصاعدها، تثير المخاوف الأمريكية والإسرائيلية، وتشكل كابوساً حقيقياً، بعد ان ادت مفاعيلها في أقل من شهرين إلى الكثير من الخطوات الهامة، لكن والمزعجة، للحليفين الاستراتيجيين في واشنطن وتل ابيب، فقد اسهمت الانتفاضة في إزالة العقبات أمام انعقاد القمة العربية المؤجلة منذ ست سنوات، وفتحت الطريق أمام مشاركة العراق باعمالها، وتنقية الأجواء العربية-العربية، وتوفير المناخات الملائمة لحد ادنى من التضامن، ودفعت باربع دول عربية لإغلاق مكاتب الاتصال والتبادل التجاري في إسرائيل وبلدانها، وجعلت مصر تسحب سفيرها من تل ابيب والأردن يجمد إرسال سفيره إلى هناك.

رابعاً: تاكيد الانتفاضة المجيدة باستمرارها وتواصلها، على مدى قدرتها على إرباك العدو، وإحداث هزات سياسية اجتماعية، وعسكرية امنية على كل المستويات في المجتمع الإسرائيلي. وتتجلى اولى تاثيرات الانتفاضة بتعميق ومفاقمة الأزمة الحكومية الإسرائيلية وبلوغها مستويات جديدة دفعت برئيس الوزراء ايهود باراك لتقديم استقالته والدعوة لانتخابات مبكرة فيما تشهد الأحزاب السياسية الإسرائيلية بمختلف اتجاهاتها السياسية وخاصة الكبيرة منها، ازمات وانقسامات داخلية تنذر بانشقاقات وتشرذمات جديدة، تعكس نفسها على استقرار الحياة السياسية في الكيان الصهيوني. اما على مستوى الجيش، فقد شهدت الشهور الثلاثة الماضية بروز بعض الظواهر التي رافقت اتساع نطاق المواجهات مع شبان الانتفاضة، كان اهمها رفض بعض المجندين الإسرائيليين الخدمة في الضفة والقطاع، وارتفاع معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات، وازدياد مظاهر خرق قواعد النظام والانضباط، كما تشير لذلك الصحف الإسرائيلية. كما اضطرت المواجهات بما تستنزفه من طاقات وإمكانات وبما تعكسه من سلبيات على استعداد الجيش وجاهزيته العسكرية،رئيس اركان الجيش الإسرائيلي شاؤول موفاز، إلى الإعلان عن دعوة جزء من قوى الاحتياط ،للحلول محل الوحدات التي عليها متابعة تدريباتها واستعداداتها وفق البرامج المعدة لها،وعلى الرغم من القوات الكبيرة التي دفعها الجيش الإسرائيلي لحماية المستوطنين في مستوطناتهم واثناء تنقلاتهم على الطرق الالتفافية، فإن خسائر لا يستهان بها، تقع في صفوفهم، جراء المواجهات الجارية وإزاء الشعور بفقدان الأمن والطمانينة، فإن أعداداً متزايدة غادرت الضفة والقطاع إلى الداخل، فيما تراجعت معدلات الهجرة من الخارج، واصيب القطاع السياحي بخسائر كبيرة.

اما اهم الانعكاسات السلبية تاثيراً على إسرائيل، فقد تمثلت بالمظاهرات الواسعة والحاشدة التي انطلقت في المدن والقرى والبلدات الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨م، وترافقت مع اشتباكات ومواجهات دامية، اوقعت ثلاثة عشر شهيداً ومئات الجرحى والمعتقلين والمطاردين.

وإلى ذلك كله فقد تحول الصراع الدائر في الضفة والقطاع مجدداً، إلى ازمة كبيرة تعم الدولة العبرية، تطرح نفسها للبحث والنقاش على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية: في اجتماعات الحكومة والكنيست وقيادات الأحزاب والتجمعات الاستيطانية، وفي اوساط الجيش وهيئة الأركان وقيادات المناطق العسكرية والأجهزة الأمنية، كما ان المجتمع الإسرائيلي بكافة مؤسساته وشرائحه الاجتماعية، يرى في الانتفاضة خطراً كبيراً ويرى ان استمرارها وتواصلها سيؤدي إلى تركيم مفاعيل سلبية، تلحق ضرراً كبيراً بإسرائيل محلياً وعربياً ودولياً. وعلى العموم، فإن احداً لا يناقش، ان الانتفاضة في حال تواصلها، تستطيع الحاق خسائر كبيرة بالعدو، من شانها التاثير على الراي العام الإسرائيلي تدريجياً، باتجاه تحويله إلى قوة ضاغطة للتسليم بالحقوق الوطنية الفلسطينية وقد بدات ترتفع في الشارع الإسرائيلي اصوات تطالب بالانسحاب، وتدين اعمال القمع والقتل والإرهاب، وتهديم البيوت والمؤسسات الاقتصادية. ورغم ان هذه الأصوات تعتبر نشازاً في الإطار الإسرائيلي او محدودة في حجمها ومستوى تاثيرها، فإنها البداية التي يمكن أن تتسع مع مرور الوقت وتواصل الكفاح.

ان عناصر القوة المشار إليها أعلاه، والتي تستطيع القيادة الفلسطينية الاستناد لها، هي عناصر هامة ومهمة في مجرى الصراع الدائر، يمكن الاعتماد عليها، لمتابعة النضال، بهدف تغيير اسس العملية التفاوضية، والعودة بملف القضية الوطنية إلى أطر الأمم المتحدة، للعمل على وضع قرارات الشرعية الدولية موضع التنفيذ. وهذه النقلة في الموقف السياسي الفلسطيني يفرضها الواقع القائم، وتفرضها تجربة السنوات السبع الماضية، ومجمل الحقائق التي فرضتها الانتفاضة، واكدت عليها في مدار الأشهر الثلاثة الأخيرة وهذه النقلة لا تنطوي على اي مبالغة في فهم الواقع، وفهم الدروس والعبر المتوجب استخلاصها من المعاني والدلالات التي انطوت عليها احداث الانتفاضة ومجرياتها. ولا يستطيع كائناً من كان الإدعاء بان الفلسطينيين ينتهجون سياسات متطرفة او مغامرة، طالما يجري التاكيد على التمسك بقرارات الشرعية الدولية واطرها لتسوية الصراع الدائر. على العكس من ذلك، فإن هذه النقلة في الموقف، في ظل استمرار الانتفاضة ومجمل التداعيات التي ترتبت على تواصلها وتركيم مفاعيلها، هي نقلة سياسية متوازنة جداً بكل المعايير والمقاييس، لأنها تراعي بدقة معطيات الواقع ومحدداته المحلية والعربية والإسلامية والدولية.

إن هذه الحقيقة الموضوعية، باتت تستوجب توجيه القيادة الفلسطينية، دونما إبطاء لصياغة خطة وطنية متكاملة، تحظى بموافقة وإجماع القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها وميولها السياسية والفكرية. خطة تنطلق من التاكيد على الاستمرار بالانتفاضة، وتصعيد فعالياتها اولاً وتؤكد على التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني ثانياً، وتحدد كل الخطوات اللازمة لتجسيد إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس ثالثاً، إن تقدم القيادة الفلسطينية نحو الإمساك بزمام المبادرة، لتكريس إنجازات الانتفاضة وتطوير مفاعيلها وفعالياتها، وتوفير متطلبات إدامتها، ومعالجة المشكلات الاجتماعية الناشئة عن الاعتداءات الوحشية الإسرائيلية، اصبح أمراً لا يحتمل التأجيل.

ونحن فيما نذهب إليه، لا نطالب القيادة الفلسطينية بتحقيق المعجزات، ولا نحمل الانتفاضة اكثر مما تحتمل، ولا نبالغ في تقدير إمكاناتها وطاقاتها وندرك انها عملية كفاحية جماهيرية طويلة المدى، تحتاج إلى التحلي بالصبر وطول النفس، لمراكمة الإنجازات، من خلال مشروع وطني سياسي نضالي، يجابه المشروع الاحتلالي ويكون نقيضاً له. مشروع يتسم بالوضوح والثبات، ويضع القضية الوطنية الفلسطينية في إطارها الصحيح؛ وينطلق ببساطة من بديهية جوهرها:

إننا شعب ارضه محتلة، يقاوم عسف المحتلين وقهر الجلادين، ويسعى انطلاقاً من الشرعية الدولية لتحرير ارضه المحتلة، بعد ثلاثة وثلاثين عاماً على احتلالها، وسبع سنوات من المفاوضات الماراتونية، أظهرت أن الإسرائيليين لا يريدون سلاماً ولا انسحاباً، ولا تفكيكاً للمستوطنات، بل يسعون لتكريس الاحتلال؛ وإلقاء معظم تبعاته على كاهل سلطة فلسطينية لا تتمتع باي سيادة على الأرض والمعابر والحدود، والأجواء والمياه الاقليمية ■■

حقائق كادت أن تُنسى

حنين نمر*

أخطر مظهر من مظاهر تراجع حركة التحرر الوطني العربية التي بدأت مع الصلح الساداتي - الإسرائيلي.. هي السموم الفكرية التي عمت الأجواء العربية، وروح اليأس والإحباط التي أشاعها هذا الصلح، فتغلف بالواقعية تارة، وأفصح عن نفسه على الكشوف، تارة أخرى.

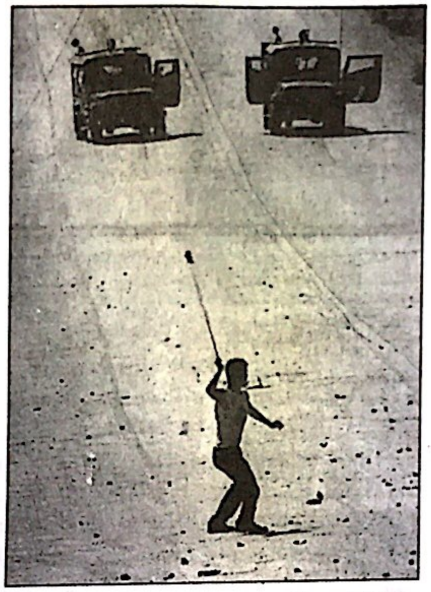
ومع انهيار المعسكر الاشتراكي، وبداية ما سُمي بالنظام العالمي الجديد، وهيمنة الإمبريالية الأمريكية على العالم، جاءت اتفاقية أوسلو، لتكمل ما بدأه صلح السادات، فبدا وكأن دورة الهزيمة والاستسلام، وغسل الدماغ، قد اكتملت.

لقد انتشرت المفاهيم الساداتية، على نطاق واسع، وظهر وكأن الشطارة السياسية وحدها، كفيلة باسترجاع الحقوق الوطنية والعربية، وجلس المدافعون الجذريون عن هذه الحقوق في الصفوف الخلفية، وعوملوا بصفتهم مغامرين ومتطرفين.. وغير واقعيين.

لقد عمَّ المناخ الفكري لـ أوسلو، أرجاء الأرض العربية، وأصبحت مفرداته ونهجه، أسلوباً مطلوباً تعميمه لحل كافة القضايا المتفرعة عن الصراع العربي الإسرائيلي، وامتد ليشمل جبهات الاقتصاد والفكر والسياسة، ومفاده أننا أمام عالم جديد تسيطر عليه أمريكا، وما علينا إلا الرضوخ لقوانين الواقع، وهكذا، كان على الفلسطينيين أن يقبلوا الاتفاقات المنفردة ويتعاملوا معها بوصفها نصراً فلسطينياً مؤزراً، وعلى السوريين أن يتخلوا عن سيادتهم الكاملة على الجولان، واللبنانيين عن جنوبهم، وأن تنخرط الاقتصاديات العربية في العولمة الإمبريالية، وأن تقدم حركات التحرر والتقدم العربية الاعتذار، للرجعية العربية وللاستسلاميين العرب، عن كل النضالات التي خاضتها في الماضي من أجل تحرير الأراضي العربية، وبسط سيادتها الوطنية عليها، وبناء دولها الوطنية المستقلة، ومباشرتها التنمية الاقتصادية والتحولات الاجتماعية فوقها، وعن الدخول في تحالفات سابقة مع الاتحاد السوفييتي.

لقد استندت هذه المدرسة الانهزامية في بنائها لهذه الأفكار، إلى فهم خاطئ للواقعية السياسية. فنظرت إلى الواقع بجموده وثباته في لحظة معينة، أو في مرحلة محددة من الزمن، وليس بديناميته، وحركته، وتطوره،.. كما وليس برؤية علاقاته الجدلية مع مختلف العوامل والظاهرات المكونة له.

سرعان ما تبين أن اتفاقية أوسلو قد اختنقت



بتناقضاتها، وأن ما يجري ليس صناعة للسلام أو لتسوية متوازنة، بل تأسيس لحرب جديدة ضد العرب، كما سارت الأحداث على الجبهة السورية على غير ما توقع واشتهى منظرو الاستسلام والواقعية الانهزامية، فقد صمدت سورية التي بدت في فترة من الفترات أنها وحيدة في المعركة وأصبح موقفها، فيما بعد، موقف كل العرب، بل جهد الكثيرون بمن فيهم بعض هؤلاء للتمسح بهذا الموقف وضرب المثل به. وتألقت المقاومة الوطنية اللبنانية وتجوهرت، وأعادت أمجاد ومُثل المقاومة الفيتنامية.. إلى أن طاردت وطردت جنود الاحتلال الإسرائيلي من أرضها كالجرذان.. وعاد لبنان حراً.

وفي العالم كله، بدت الشعوب وكأنها استوعبت الصدمة.. وانتشرت الحركات الشعبية المناهضة للعولمة الأمريكية، وبدأت الدول المختلفة تعيد ترتيب موازنات جديدة، وظهرت استقطابات وتحالفات دولية جديدة أساسها الحيلولة دون بناء عالم وحيد القطب. واستعادت الكثير من الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والعمالية والتحررية، بعضاً من مكانتها خلال فترة قصيرة من الزمن، وتعيد الكثير منها الآن صياغة نفسها، على أسس جديدة، للتعلم من دروس الماضي، والإعداد لانطلاقة مستقبلية أكثر صحة وقوة.

الانتفاضة الفلسطينية الجديدة، الملتهبة حتى الساعة، ليست شيئاً جديداً في علم السياسة، بل إعادة اعتبار لمقولة إن الظواهر ليست بسكونها وجمودها.. بل بحركتها وتطورها.. وأن من بنى حساباته على أن الشعب الفلسطيني قد رضخ للاحتلال وهو في طريقة للتأقلم والتكييف معه، هو خاطئ بالمطلق. ومن كان يظن أن دولة إسرائيل، هي كيان يمكن أن يتحول من اصطناعي إلى طبيعي بفعل القوة والقوة الهمجية وحدها، هو خاطئ في ظنه.. والقوى السياسية الوطنية والتقدمية التي تبني سياستها واستراتيجيتها على أن عالم المستقبل هو عالم أمريكي أو إمبريالي بالضرورة، هي قوى فاقدة للإحساس بالتاريخ، ولجدلية قوانين الطبيعة والمجتمع.

من كان يتوقع، في عتمة الإحباط واليأس، مظاهرات المليون في شوارع المغرب واليمن، وإحراق السفارات الأمريكية في العواصم العربية، وتحرك الشوارع الخليجية لأول مرة، وانتفاضات الطلاب والناس في القاهرة وعمان.. وكاد الكثيرون من شدة اليأس، أن يعلنوا طلاقهم مع مقولة الأمة العربية، ووحدة مصالحها ونضالها، ومع المسألة القومية واستمرار مشروعيتها إلى أن تنجز مهامها.. فكانت الانتفاضة واحدة من الروافع التي أعادت الاعتبار إلى واقعية هذه الفكرة، وأهمية هذه المسألة.

ليست لدينا أية أوهام، فنتائج هزيمة حزيران، وصلح السادات، وحرب الخليج، والمتغيرات الدولية الكارثية، لا تزال تضرب عميقاً في الواقع العربي تجزئة وتفككاً، وتخلفاً.. لكن، من يتجرأ، بعد الانتفاضة، إلى التفريط بالقدس وبحق العودة والدولة والحدود، وغيرها..

تعلمنا الانتفاضة أن القوة لاتكتسي شكلاً واحداً، هو شكل الجيوش الجرارة المدججة بأعتى أنواع الأسلحة، حتى الذري منها،.. فقوة الموقف السياسي وصحته، وجبروت الرفض، والكبرياء القومية... قد تكون أقوى من هذه جيوش.. أوَليس للعمق القومي العربي للحجر الفلسطيني، قوة بمثابة السلاح الذري الإسرائيلي؟؟..

تُعلم الانتفاضة أيضاً، أنك وإن كنت تخوض الصراع مع العدو على الجبهة السياسية، وتفاوض من أجل انتزاع الحد الأدنى أو المتوسط من الحقوق، فاذهب لها وأنت متملك لناصية القوة.. القوة المتاحة، والقوة الكامنة التي يجب أن تستنهض وتتفجر من أعماق الأمة ●●

(*) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري

تقويم دعم الأمة لانتفاضة الأقصى

أحمد صدقي الدجاني*

انتفاضة الأقصى مستمرة في مطلع عام ميلادي جديد وقرن جديد وألفية جديدة لتعبِّر عن ولادة جديدة أخرى لشعب عربي فلسطيني تمتد جذوره إلى فجر التاريخ مع شعوب أمته العربية التي شيدت مع أمم أخرى الحضارة العربية الإسلامية، واحدة من أعظم حضارات الإنسان.

وبينما تجري المعارك على أرض فلسطين بين «المقاومة» و«الصهيونية العنصرية» التي يشن كيانها الإسرائيلي حرباً إجرامية لإنهاء الانتفاضة، لا تزال الإدارة الأمريكية تحاول فرض حل عنصري لقضية فلسطين وضع رئيسها بيل كلينتون توقيعه عليه وقدمه في صورة مقترحات تستهدف الالتفاف على انتفاضة الأقصى ووأدها. وقد كشفت هذه المقترحات عن عملية خداع سياسي لا تجوز على «المقاومين»، وأكدت حقيقة صهيونية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بكل ما في الصهيونية من عنصرية وعداء للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وحقد على الحضارة العربية الإسلامية. وسيتحدد مصير هذه المقترحات نهائياً يوم انتهاء ولايته في ٢٠٠١/١/٢٠. وعندها تكون وقفتنا في تقويم عهد هذا الرئيس الأمريكي الصهيوني من منظور الصراع العربي الصهيوني.

ما يهمنا اليوم في المقام الأول هو استمرار الانتفاضة حتى تحقق هدفها المرحلي بتحرير الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكي تستمر الانتفاضة لابد لها، فضلاً عن العطاء السخي الذي يقدمه أهلنا، دعم الأمة في الدائرتين العربية والإسلامية. ومن هنا تتجه أنظارنا إلى الاجتماع القادم للجنة المتابعة الوزارية لمقررات القمة العربية الأخيرة، وتنفيذ هذه المقررات بعامة، وتحرك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على هذا الصعيد.

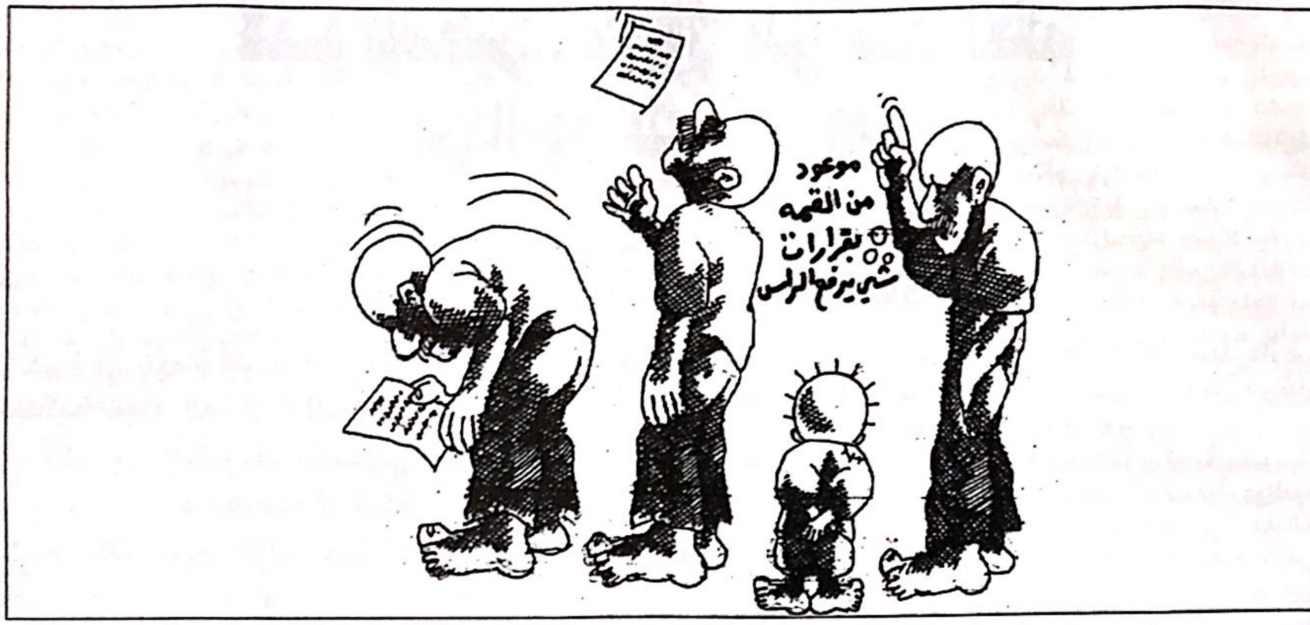
لقد سبق أن حددنا «المعيار الموضوعي» لتقويم القمة العربية، وقلنا إن عناصر التقويم تتضمن سياق الانعقاد، والاستجابة لدعوة المشاركة، وخطابات رؤوساء الوفود، والقرارات التي صدرت، ثم وهذا هو الأهم تنفيذ هذه القرارات.وفيما يخص سياق الانعقاد وضح لنا أن هذا العنصر يجعل انعقاد هذه القمة العربية حدثاً عظيماً في تاريخ النظام العربي والعمل العربي المشترك، لأنها أعادت للنظام العربي اعتباره من خلال المشاركة الجماعية لأعضائه فيها، والتمسك به، ومقاومة نطاق الشرق الأوسط الاستعماري الصهيوني الذي حاول هذا التحالف فرضه منذ مؤتمر مدريد بعد زلزال الخليج بديلاً عن النظام العربي. وتتداعى إلى الخاطر فصول هذه المقاومة على مدى تسعة أعوام التي استهلها نفر من المفكرين العرب حملوا لواءها، ثم كانت قمة الاسكندرية الثلاثية علامة بارزة فيها آخر عام ١٩٩٤، ثم قمة القاهرة في مطلع صيف ١٩٩٦ بدون العراق علامة بارزة أخرى، وصولاً إلى هذه القمة بعد انتفاضة الأقصى. وكم كان أمراً عظيماً أن تخصص القمة ربع قراراتها لإعادة الحيوية للنظام العربي وإحكام آليته.

فيما يخص استجابة الدول الأعضاء للمشاركة، رأينا كيف كانت استجابةً رائعة وعلى أعلى مستوى في الغالب الأعم. وهي استجابة كان للانتفاضة دور خاص فيها، وقبل ذلك لاستشعار أعضاء النظام حاجتهم الماسة إليه، وقد أكد كل واحد منهم هذه الحاجة الماسة أثناء فترة الجمود الذي حل بالنظام. وأعلى من شأن هذه الاستجابة خطابات رؤساء الوفود في جلسة الافتتاح، حيث تضمنت هذه الخطابات معانٍ كريمة ومواقف جيدة، وتجلى فيها تأثير روح الانتفاض والاستشهاد من قدرة على الإحياء، انطلاقاً من حقيقة أن الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون. ومن هؤلاء الشهداء الصبي محمد الدرة، الذي كانت صورته ماثلة وهو في حضن أبيه، أمام كل متحدث في القمة. وتستحق هذه الخطابات أن تحلل بنظرة نقدية موضوعية في حديث خاص.

جاءت قرارات القمة العربية لتعبّر عن الجامع العربي المشترك بين الدول الأعضاء في النظام العربي، ولتصوغ موقفاً عربياً واحداً تجاه الصراع العربي الصهيوني وتسويته، وتجاه انتفاضة الأقصى ودعمها، وتجاه مقاومة تغلغل العدو الإسرائيلي ومعاقبته على جرائمه، فضلاً عن إحكام آلية النظام العربي. وهكذا اعتمدت القمة العربية بالنسبة للصراع استراتيجية السعي للسلام العادل والشامل، وكانت قبل ذلك قد اعتمدت استراتيجية السعي للسلام بدون تحديد لمواصفاته الأمر الذي أُسيء فهمه، واتخذت قرارات لدعم الانتفاضة بعد أن أدانت العملية الحربية الإسرائيلية، وجاءت قراراتها لمقاومة التغلغل الصهيوني ومعاقبة العدو على جرائمه لتسير إلى تطور صمود في مواجهته. وكذلك جاءت قراراتها بشأن تقوية النظام العربي واعدةً بتوفير قوة دافعة له.

جميع هذه العناصر في معيار التقويم الموضوعي للقمة العربية،دللت على أن هذه القمة حققت إلى حد ليس بالقليل ما كان متوقعاً منها، وإن لم يبلغ ما حققته، طموح الأمة، وذلك على غير ما عمّمه إعلان العدو الصهيوني الغربي الذي عمد إلى تيئيس أبناء الأمة من جدوى أي عمل عربي مشترك، والحق أن ما أوجزناه في تطبيق المعيار لتقويمها يستحق تفصيلاً في مجال آخر لأن ما نركز عليه في هذا الحديث هو العنصر الأهم الباقي وهو تنفيذ قرارات القمة في أقسامها الأربعة. وهذا ما يجعل أنظارنا تتجه إلى الاجتماع القادم للجنة المتابعة الوزارية لمقررات القمة العربية التي ذكر انها ستجتمع في تونس يوم ٢٠٠٠/١/١٠.

لقد سبق لهذه اللجنة أن اجتمعت في دمشق يومي ١٠-٢٠٠٠/١٢/١١. ويوم ذلك حرص المعنيون بتقدم النظام العربي وبدعم الانتفاضة أن يتابعوا نتائج اجتماعها ليروا إلى أي مدى حدث تقدم على صعيد تنفيذ قرارات القمة. وبخاصة أن تصريحات كثيرة كررت الحديث عن تأخر في التنفيذ وقصور فيه. وقد



أحسنت وكالة الأنباء السورية حين عممت توصيات اللجنة، بعدما ذكر أنها لن تعلن، لأن الإعلان ضروري والمساءلة واجبة.

كان من بين توصيات اللجنة التي درست تفعيل مكتب المقاطعة العربية ضد إسرائيل، أن تدعو الدول العربية لعقد اجتماع طارئ لمكاتب المقاطعة العربية في دمشق لهذا الغرض، والسعي لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني. فماذا تم بشأن الأمرين؟ وبخاصة وأن العدو ماض في حصاره ونود أن يُعرَّف الرأي العام بخطوات هذا السعي، وأن نسمع عن عودة الفعالية لمكاتب المقاطعة على الصعيد الرسمي، وعن متابعة المقاطعة التي تمت على الصعيد الشعبي بتلقائية.

لقد تحدثت توصيات اللجنة عن «دعوة الدول والهيئات والمؤسسات الدولية للعمل على إنهاء سياسة الحصار التي تنتهجها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وتسهيل دخول البضائع والمنتجات الفلسطينية إلى الدول العربية بأسرع وقت ممكن، ودعوة وزراء التجارة والاقتصاد العرب لعقد اجتماع على مستوى نواب الوزراء لبحث الإجراءات العملية لتقديم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الأجنبية الأخرى لوقف الإجراءات الإسرائيلية لحرية مرور السلع والمنتجات الفلسطينية». والتوصية إذا نظرنا إليها باعتبارها خطوة أولى، توصية جيدة، وأبناء الأمة يتطلعون إلى أن يعرفوا ماذا تمَّ بشأن تنفيذها. فهل تمت دعوة الدول والهيئات والمؤسسات الدولية للعمل على إنهاء سياسة الحصار؟ ومن هي هذه الدول؟ وماذا كان جواب كل منها؟ ماذا قال الاتحاد الأوروبي بالذات الذي أرسل مندوبه ليحث منظمة التحرير على قبول اقتراحات كلينتون العنصرية؟ ماذا قالت الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال تتمسك بزعم كونها «راعي عملية السلام».. وماذا قال آخرون! وهكذا.. لأن من الضروري معرفة هذه المواقف، وحفظها في سجل تاريخ الصراع، وأخذها بعين الاعتبار في العلاقة بهذه الدول على الصعيدين الرسمي والشعبي. والأسئلة نفسها تدور بالنسبة للإجراءات العملية التي تتخذها دولنا لتقديم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية ومثيلاتها لوقف الإجراءات الإسرائيلية المتخذة لتعطيل حرية مرور السلع والمنتجات الفلسطينية.

اننا نتطلع إلى أجوبة تصدر عن اجتماع اللجنة القادم، وحبذا لو أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية انتظمت في اصدار تقرير شهري عما تم تنفيذه عملياً من قرارات القمة العربية، فهذا من مهامها، وهو أيضاً سبيل لتعزيز الثقة الشعبية بالنظام العربي وبها، وهو مطلوب كي يستنير به العمل الشعبي العربي. وقد تطرقت توصيات اللجنة الوزارية في اجتماعها السابق إلى تنفيذ قرار الدعم المالي للانتفاضة «وضرورة التزام الدول العربية بتحويل ما أعلنته من إسهام في صندوقي الانتفاضة والقدس»، و«تنفيذ ما قررته القمة بتقديم الدعم المالي للبنان لمساعدته في إعادة الإعمار». وما أكثر ما تدين به الأمة للبنان الغالي ومقاومته العظيمة. وكذلك أوصت اللجنة «بتقديم ورقة عمل للخطوات التنفيذية المطلوبة لتشكيل لجنة من خبراء القانون الدولي لمتابعة قرار القمة العربية بشأن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين وملاحقتهم». فما الذي تمَّ بشأن هذه التوصيات المباركة؟

الإجابات التي نتطلع إلى معرفتها من خلال اللجنة والأمانة تمكننا من تقديم الدعم الرسمي العربي للانتفاضة بغية تأمين استمرارها حتى يحقق نضال شعبنا هدفه المرحلي. ويبقى أن نولي موضوع الدعم الشعبي للانتفاضة عناية خاصة، ونفرد له حديثاً خاصاً، لنحيط أولاً بأشكاله وحجمه مادياً ومعنوياً انطلاقاً من كون الأمة تخوض معركة أخرى في هذا الصراع العربي الصهيوني الممتد. ولتقوم المنظمات الشعبية ثانياً بوضع خطة شاملة لتوفير انتظام هذا الدعم الشعبي. ولافت أن الحديث بهذا الشأن تردد في عدد من الأقطار العربية في وقت واحد. وقد أقرت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في اجتماعها يومي ١-٢/١٢/٢٠٠٠ اقتراحاً «بتشكيل هيئة عربية عليا للمتابعة والتعبئة الشعبية لتنسيق النشاطات العربية الداعمة للانتفاضة في فلسطين، وأن تكون نواتها رؤساء الاتحادات النقابية العربية، ومن بعض الفعاليات، وأن تكون هيئة مستقلة شاملة». وقد لاحظت في الحديث عن الدعم الشعبي في عدة عواصم عربية تأكيداً من أهل الرأي على ضرورة أن يتكامل مع الدعم الرسمي ويتناغم، وينال منذ البداية تفهّم الحكومات وموافقتها بل ومباركتها، لأننا في هذه المعركة نقف جميعاً رسمياً وشعبياً في صف واحد في مواجهة الصهيونية وقوى الطغيان التي تدعمها، ولابد أن نصل بسفينتنا الواحدة إلى شاطئ النصر، مدركين أنه أياً كانت نتيجة محاولات كلينتون فإن الصراع مستمر وقد دخل بانتفاضة الأقصى مرحلة جديدة.

فلنوطن النفس إذاً على أنَّ النضال مستمر، وعلى أن تتابع الأمة رسمياً وشعبياً دعم انتفاضة الأقصى ونصب العين قوله تعالى ﴿وقفوهم انهم مسؤولون﴾ ●●

(*) عضو سابق في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف

لاجئو فلسطين.. قادرون على منع العالم من النوم على مأساتهم

عارف سليمان
عضو مكتب سياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

كثيرة هي الأوهام التي تراود البعض بامكانية إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي دون عودة الشتات الفلسطيني إلى أرضه وأرض أجداده.. ذلك أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لازالت، وستبقى العقدة الأهم والأخطر في مسار التسوية السياسية القائمة منذ عام 1993.. فليس ثمة سلام، أو تسوية يمكن أن يدوما بدون إيجاد الحل العادل والمشروع للاجئين الفلسطينيين الموزعين على أصقاع العالم، فالصراع مرتبط ببقاء ظاهرة الدياسبورا الفلسطينية على مساحة الكرة الأرضية.. وزوال هذه الظاهرة سيشكل عاملاً في إمكانية وقف الصراع الدائر مع الغزوة الصهيونية منذ عقود.

وقد أدركت الدولة الصهيونية، والدوائر الغربية منذ بداية إنشاء الكيان خطورة حضور اللاجئين كظاهرة محيطة بالكيان، تتوالد عنها مظاهر أخرى من «العنف والإرهاب» والثورة، والكفاح المسلح، والانتفاضة وبرامج العودة والتحرير. الأمر الذي دفعها مبكراً مع بداية إنشاء الكيان إلى تقديم الخطط والبرامج والسياسات العملية لإنهاء ظاهرة اللاجئين، وعلى رأسها مشاريع التوطين التي ما انفكت تعرض على الشعب الفلسطيني بين الحين والآخر، ومشاريع التذويب والانصهار في الوسط العربي المحيط التي مازالت تمارس على تجمعات الشعب الفلسطيني.

غير أن الشعب الفلسطيني كان حلمه بالعودة إلى أرضه أقوى وأكثر رسوخاً في عقله ووجدانه من مغريات التوطين والتذويب والإلحاق، حيث عمل طيلة سنوات تشرده ومعاناته تحت أقسى الظروف الحياتية اللاإنسانية على إثبات وجوده وحضوره كواقع موضوعي قائم وفاعل.. وأن نفيه من أرضه قسراً «لايعني نفي وجوده».

وحينما طال انتظاره. وبلغ يأسه من النظام العربي ذروته فجر ثورته الفلسطينية المعاصرة، وحين رحلت م.ت. ف وجسمها الحي من لبنان وضعفت قواها، فجر الشعب الفلسطيني انتفاضته الشعبية في الأرض المحتلة. واليوم حين بدأت التسوية السياسية تأخذ منحىً خطراً قد يتجاوز الموضوع الأهم في الصراع وهو عودة اللاجئين إلى وطنهم..بدأ الشعب الفلسطيني في الشتات وفي الوطن يرسم ملامح وإرهاصات فعل نضالي آخر يستهدف صون حقه في العودة الى أرضه ودياره وقراه ومدنه.. وقد شكلت الفعاليات الفلسطينية في اكثر من بلد عربي وأوروبي، وأمريكا، البداية لإحداث الفعل النضالي الذي سيأخذ منحى سياسي له أبعاده المحلية والدولية والسياسية.

ومما لاشك فيه أن العالم سيشهد حركة «الوجود الفلسطيني بأسطع ما يكون» عبر فعله ونضاله وحركته السياسية في أكثر من مكان على سطح الكرة الأرضية سواء نجحت التسوية السياسية القائمة أو فشلت...

ويجب أن نتجاوز وهم وضغط اللحظة السياسية وفعلها السيكولوجي على عقول البعض السياسي، إلى التأمل جيداً في أركان مشكلة الدياسبورا الفلسطينية التي تملك عوامل استمرارها وتجذرها في الزمن المفتوح، فهي تستند إلى ظروف تاريخية قهرية صنعتها، وتحولت بفعلها إلى واقع إنساني مرير وظالم، تشكل معه حلم العودة الذي ارتدى برنامجاً سياسياً، وأدوات تنظيمية، وهي أخيراً تستند إلى حق قانوني دولي مقدس صانته الشرعية الدولية عبر قرار 194.

ومن هنا فنحن أمام أركان المشكلة، موضوعيتها، وبعدها الحالم، وبعدها القانوني، وبعدها السياسي الكفاحي، وهي أبعاد ليس من السهل تجاوزها .

إن موضوعية المشكلة وتجسدها على الأرض في بلدان الشتات لاسيما في البلدان العربية المجاورة على نحوٍ فاعل ومؤثر يجعلها ظاهرة واقعية وملموسة عالميا وَسياسياً كما أثبتت التجربة أنه ليس بالإمكان تذويب هذه الظاهرة عبر التوطين، أو تغيير الهوية، أو منح جوازات سفر للاجئين..أو عبر توفير مناخات وبيئات الاستقرار الاقتصادي والأمني للشتات. ولا عبر مشاريع الدول المانحة لتأهيل اللاجئين.حيث سقطت هذه الوسائل سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة في امتحان الصمود الفلسطيني على مدار خمسين عاماً من صبر أيوب.

وإذا كانت قضية اللاجئين، قضية موضوعية، فإن حلها أيضاً يكتسب موضوعية وواقعية سياسية وعملية إرتباطاً بالحق والعدالة والإمكانية، فاللاجئون هم أصحاب هذه الأرض ولم ينفصلوا عنها، ولم يمض زمن طويل على ترحيلهم..والأرض الفلسطينية على مساحتها القليلة إلا أنها مازالت تتسع لأربعة ملايين لاجئ فلسطيني، ولا يوجد أي دليل مادي على عدم القدرة على استيعاب اللاجئين على الأرض الفلسطينية.. فليس ثمة واقعية أكثر من عودة اللاجئ إلى وطنه، ودياره، والتئام أفراد الأسرة والعشيرة والقرية ليمارسوا حياتهم الطبيعية على أرض آبائهم وأجدادهم الذين مازالوا على قيد الحياة.. وليس ثمة أغرب من إسباغ «الواقعية» على عودة يهود العالم إلى فلسطين..! بعد ألفي عام على مملكة يهوذا والسامرة التي لم تدم أكثر من قرن من الزمان..ولا تصبغ الواقعية على أهل فلسطين من اللاجئين الذين لم يمض على تشردهم أكثر من خمسين عاماً. كذلك الحال فإن الحلم الفلسطيني بالعودة إلى الوطن ليس حلماً رومانسياً، إنما هو جنين حيّ في رحم الواقعية الراهنة، وهو حق مشروع يستند إلى الواقع الموضوعي الراهن حيث مازال نصف الشعب الفلسطيني يعيش على أرض فلسطين محافظاً على هويته وتاريخه وتراثه رغم تعرضه لأبشع أنواع الفصل العنصري.. وانقطاع جزء من الشعب الفلسطيني «اللاجئون» عن نصفه الآخر فوق الأرض الفلسطينية لا يعني البتة انقطاعاً عن الأرض والشعب والتاريخ والتراث والأواصر الاجتماعية والقبلية والعشيرة.. فمسافة الانقطاع الزمنية لا تتعدى الخمسين عاماً. وهي ليست كافية لفصل الجزء اللاجئ من الشعب الفلسطيني عن الجزء المتبقي على الأرض الفلسطينية، كونهم نسيج واحد اجتماعي، وسيكولوجي، وثقافي، وديني... في حين أن الحلم الصهيوني قائم على المفارقات والأضاليل والأساطير التاريخية المفصولة عن الواقع منذ آلاف السنين. ولا يجمع الصهاينة واليهود القادمين إلى فلسطين إلا روح المغامرة والرغبة في حياة أفضل على أرض فلسطين واستعمارها بالقوة الغاشمة، وعليه

تبدو المفارقة بين حلم فلسطيني يستند إلى واقع قائم يتواصل مع تاريخ عمره ألفي عام وحلم صهيوني يستند إلى لحظة تاريخية عابرة انفصلت عن التاريخ قبل ألفي عام.. وواقع القوة المادية التي انشأت قبل خمسين عاماً. وهكذا يكتسب الحلم الفلسطيني واقعيته من قوة الحضور الفلسطيني فوق أرضه حتى اليوم ومن قوة تاريخه المتواصل مع الأجيال.. مما يبعد هذا الحلم عن مجال الرومانسية والمثالية، بيد أن هذا الحلم معرض للضياع والنسيان ارتباطاً بعوامل عديدة سياسية واقتصادية وقهرية. الأمر الذي يعني مده بمادة الواقعية دائماً حتى لاتنطفيء جذوته أو ينضب سراجه ونوره، وهذا بدوره يتطلب توفر الحوامل السياسية والكفاحية والاجتماعية والتراثية والأدبية وآلاف الأنشطة الواقعية في سياق إبقاء الحلم وتحقيقه.

وأمام الحركة السياسية التي تداهم الجميع والتي تستهدف فرض تسوية سياسية أو سلام مع العدو الصهيوني..يتبدى السؤال..كيف نحافظ على حق العودة للاجئين الفلسطينيين..؟؟

ومن نافل القول أن أي خطأ في تحديد الرؤية الأشمل يستتبعه خطأ آخر أكثر ضرراً في إدارة الصراع وتأجيل الانتصار. وعليه فالصراع وإدارته يجب أن يجريا في السياق التالي:-

أولاً:- في سياق الصراع العربي الإسرائيلي، لم يحتل موضوع اللاجئين، والعودة حيزاً سياسياً مهماً أو كافياً في الفكر السياسي الفلسطيني والعربي، حيث لم يعطى الأهمية اللازمة لدفعه الى الواجهة العالمية طيلة عقود الصراع، بمستوى ما أعطاه من أهمية وضرورة لشعارات حرب التحرير، والحرب الشعبية، والكفاح المسلح، إنما تعاطى مع هذا الموضوع وقرار 194 الدولي كما لو أنه مستغرق في عملية التحرير، وتحصيلاً منطقياً لها...

هذا الأمر يستوجب تصويب المعادلة كي يحتل هذا الموضوع والقرار 194 حيزاً هاماً في الرؤية الشاملة لنضال الشعب الفلسطيني، حيث سقطت نظريات البعد الواحد للنضال الغارقة في الارادوية، وأصبح النضال الوطني الفلسطيني يمتلك أبعاد وأشكال مختلفة تسير معاً بخطئ حثيثة ، فإذا كان الكفاح المسلح قد انطفات جذوته راهناً بفعل ظروف موضوعية قاهرة ولم يعد مقبولاً أو مسموحاً به لأسباب عديدة، فإن الحركة السياسية المنظمة لتطبيق قرار العودة 194 كبعد آخر للنضال الفلسطيني لا يجب أن تتوقف أو تهتز، فمازال هناك مساحة كبيرة لمخاطبة والتأثير على الرأي العام العالمي، بدوله ومؤسساته وهيئاته بالبعد الإنساني والقانوني لقضية اللاجئين، وأحقية وعدالة عودتهم إلى الأرض الفلسطينية التاريخية فثمة لاجئون قد عادوا إلى وطنهم بتدخل الرأي العام العالمي والأمم المتحدة كمثال لاجئي كوسفو مع التنبه للفوارق الجوهرية بين المشكلتين.. وهنا تتبدى أهمية التعاطي مع قرار 194 الدولي «حق العودة» كشكل من أشكال النضال التي يمارسها الشعب الفلسطيني في إطار الرؤية الاستراتيجية الفلسطينية، وهو البعد الأهم في هذه المرحلة من النضال الوطني الفلسطيني الذي سيكون للراي العام العالمي دوراً في تكوينه وتشكيله إذا ما أحسن الأداء والفعل السياسي الفلسطيني والعربي، دون أن يعني أن شكل الانتفاضة والكفاح المسلح قد سقطا من الرؤية الاستراتيجية.

وفي هذا المجال يجب محاذرة ومغادرة النزعتين اللتان يمكن أن تضرا هذا الهدف السامي بعودة اللاجئين..النزعة الأولى وهي سيادة الوهم بأن هذا النضال قد يعني أن تنفيذها سيكون ميسراً وسريعاً، وأن العالم مهيأ تماماً لتنفيذها أو أن أمريكا وإسرائيل سيقبلان بهذه العودة بسهولة.. وهي نزعة غارقة في التفاؤل قد يعقبها مساحة من اليأس، ونكوص إلى الخلف، وتراجع عن استمرار العمل.. ونزعة عدمية يائسة لا ترى منذ البدء إمكانية لتنفيذ قرار حق العودة بحكم الثوابت الإسرائيلية والموقف الأمريكي والبيئة الدولية المجافية والضعف العربي وهذه نزعة ضارة لا ترى الأشياء إلا في ثباتها، ولا ترى حركة الأشياء أو القدرات الذاتية والديناميات الذاتية لخلق واقع موضوعي فلسطيني وعالمي آخر مناسب لتنفيذ حق العودة. ضمن هذه الرؤية فالعالم على مساحته الواسعة يفترض أن يتحول إلى مسرح للفعل السياسي الفلسطيني لأجل تطبيق قرار 194، وتذكير العالم وحكوماته، والأمم المتحدة وهيئاتها بهذا القرار، وخلق حالة صداع يومي للرأي العام العالمي جراء عدم تطبيق هذا القرار.

فإذا كان قرار 242 قد أخذ على مدار ثلاثين عاماً حجماً هائلاً من الاهتمام الدبلوماسي والمعرفة الدولية بماهيته، ولا يكاد المرء يذكر قراراً تداوله العالم أكثر من قرار 242، فإن الأهم والأولى أن يصبح قرار 194 محفوظاً وواضحاً لكل حكومات العالم وشعوبها ومحفوظاً عن ظهر قلب لكل إنسان في العالم، وحتى يصبح كذلك تقتضي الضرورة أن يستعاد هذا القرار من الأدراج المنسية في الأمم المتحدة، ووضعه أمام أولويات الدبلوماسية العالمية واهتماماتها..وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الفلسطينيون أولاً، والعرب ثانياً على قدر من المسؤولية العالية في إدارة الصراع لتطبيق هذا القرار ووضع آليات تنفيذه. على هذا النحو يتوفر لدى الفلسطينيين سلاحاً آخر يجب استثماره بأقصى طاقة سياسية ودبلوماسية وشعبية، ويتحول إلى شكل من أشكال النضال الوطني الفلسطيني يجري العمل على تطويره وإبرازه على أكثر من صعيد ضمن الرؤية السياسية الأشمل...

وثمة أهمية عالية وضرورة ملحة لتنظيم وتاطير وتفعيل الدياسبورا الفلسطينية أينما كانت عبر رؤية استراتيجية وبرامج عمل منهجية متكاملة ومترابطة لاتبقي للصدفة والموسمية والانفعالية مكان أو دور في حركة الشتات، إنما يتحول الشتات في كافة أماكن تواجده إلى حالة واحدة، تقودها رؤية واحدة، ومرجعية واحدة مع مراعاة خصوصيات كل تجمع على حدة.. وهذا يستوجب التركيز على المفاصل التالية:-

أولاً:- الحفاظ على الذاكرة الفلسطينية وعدم العبث بها أو تشويهها، والعمل على تجديدها وطرد كل المؤثرات السياسية على حيويتها، وهنا يظهر أهمية إبراز التراث الشعبي الفلسطيني الأصيل، ومد الذاكرة بوقائع التاريخ الفلسطيني القديم والحديث، وابراز دور الفرق الشعبية الفلسطينية، والفلكلور الفلسطيني من الموال والأغنية والدبكة إلى كل المؤثرات الإيجابية في إحياء وتجديد الذاكرة، والعمل على تأسيس مراكز للذاكرة الفلسطينية في أكثر من مكان تكون مهمتها الأساسية مرافقة الإنسان الفلسطيني ووصله مع تاريخه وتاريخ أجداده.

ثانياً:- الاهتمام بالمدارس الخاصة للشتات الفلسطيني على مستوى الكرة الأرضية وتأسيس الجمعيات الفلسطينية، والأندية والمراكز المختلفة لبناء الطفل الفلسطيني على الحلم الفلسطيني.

ثالثاً:- الاهتمام بدور الأدب الشعبي والسياسي والقصصي، والشعر، والمسرح، والسينما، وتطوير هذا الأدب من وحي التجارب اليومية مع الاحتلال الصهيوني.

رابعاً:- إيلاء أهمية كبيرة لدور الفضائيات في إبراز القضية، وحق العودة، عبر تزويدها بالمواد السياسية والتاريخية والتراثية، التي من شأنها أن تجدد الذاكرة، ولا بأس إن تأسست فضائية فلسطينية خاصة للشتات الفلسطيني يعمل على تمويلها المتمولون الفلسطينيون.

خامساً:- تأسيس مراكز وثائقية، لتوثيق كل الدلائل المادية والتراثية على حق الشعب الفلسطيني بالعودة، كتوثيق أوراق الملكية الفلسطينية«الطابو» وتجميع نسخ منها وتكبيرها، وعرض لمفاتيح البيوت الفلسطينية التي لازالت بيد الشتات.

سادساً:- القيام بحركة فعل سياسي في الشارع العالمي والعربي، تبدأ بالاعتصامات والمسيرات السلمية المعبرة عن حاجة الشعب للعودة الى أرضه.. ولاتنتهي بمئات الوسائل المناسبة.

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، إنما التجربة اليومية لفعل وحركة الشتات ستجدد الإبداع الفلسطيني كل يوم لأجل مواصلة كفاحه المشروع.. والفلسطينيون اليوم هم مسؤولون عن مصير قضيتهم قبل غيرهم من العرب، وأي هبوط بمستوى حركتهم ونضالهم سيترتب هبوط وتداعي عربي ودولي باتجاه ضرب ونسيان الحق الفلسطيني في العودة.. فبالأمس كانت انتفاضة وغضب النكبة، واليوم انتفاضة الأقصى، وغداً قد تكون انتفاضة العودة والشتات.. والفلسطينيون وحدهم القادرون على منع العالم من النوم على مأساتهم التاريخية...●●

الانتفاضة ودور الشتات الفلسطيني

جواد عقل

دشنت الانتفاضة المجيدة عصراً جديداً في حياة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وبشكل رئيسي في الشتات حيث عانت جماهير شعبنا من جراء ما سمي بالعملية السلمية بدءا من اتفاق أوسلو وملحقاته وإفرازاته من الإحباط واليأس لغياب تصور فلسطيني واضح حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين بعد ان اتفق في أوسلو على تأجيل البت في هذا الموضوع لما سمي بمحادثات الحل النهائي، وأمام هذه الصورة الضبابية حول مستقبل الشتات الذي قدم آلاف الشهداء والجرحى والمفقودين وشارك بفعالية في ظاهرة الكفاح المسلح ومعركة التحرير، أحبطت تلك السياسات آمال الجماهير بل وحتى كادت أن تذهب بآمالهم في مهب الريح وسدت أمامهم أفق آمالهم في العودة إلى ارض الآباء والأجداد وبدت موجات من اليأس والإحباط واللامبالاة تعشعش في نفوس عدداً لا بأس به من جماهيرنا في الشتات كذلك تعاظمت موجة عدم الثقة بفصائل العمل الوطني.

لكن الانتفاضة الباسلة أنعشت الأمل بالمستقبل لقطاعات واسعة من جماهير شعبنا في الشتات وإعادة الروح النضالية لهذا الشعب بعد أن كادت الأحداث والتطورات السياسية الماضية ان تدمر آماله وأحلامه وطموحاته في العودة إلى ارض الوطن.

فالانتفاضة وحدت بشكل لم يسبق له مثيل الشعب في كافة أماكن تواجده ووحدت الأرض والقضية، وأعادت للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة والثورة عنفوانها وجددت شبابها وأطلقت العنان لأمل متجدد لشعبنا وقواه الحية وأفسحت المجال لآفاق رحبة للفعل النضالي المقاوم المخضب بدماء أطفالنا وشبابنا الذين أذهلوا العالم بعنادهم وإصرارهم على مواصلة الانتفاضة مهما بلغت التضحيات حتى نيل الحرية والاستقلال وإعلانهم للملا ان هذه الإرادة الفولاذية هي إرادة شعب يقاوم الجلادين المدججين بكل أنواع الأسلحة وعاقدين العزم على استمرارها.

فهذه الانتفاضة بشرت الأجيال القادمة ببزوغ عهد جديد مليء بالأمل والثقة بالنفس والمستقبل والقدرة على التغيير، ودقت ناقوس الخطر أمام الأجيال العربية ونبهتهم لضرورة رسم مستقبلهم بعيدا عَن الهيمنة لإرادة الولايات المتحدة.

وانطلاقا من شعور شعبنا في الشتات بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقة في زمن الانتفاضة هبت جماهيرنا هبة رجل واحد لأداء دورها في إسناد ودعم الانتفاضة الأمل والمستقبل لشعبنا وقضيتنا وذلك من خلال:

أولاً: إعادة بناء وتشكيل م.ت.ف باعتبارها الكيان والهوية والقضية لشعبنا ومازالت تشكل حتى اللحظة الجامع الوطني الكبير لمختلف الاتجاهات والقوى والتيارات الوطنية الفلسطينية وذلك بإشراك كافة القوى الخارجة عن هذا الإطار وتحميلها مسؤولية عدم الانضواء في هذا الإطار الوطني الجامع والذي يستجيب لمتطلبات الاستجابة الوطنية لما تفرضه الانتفاضة الفلسطينية الجديدة وكأولوية لتوحيد أداء الفعل الوطني الفلسطيني في الخارج وذلك من خلال:

1ـ ان تتم إعادة الاعتبار لـ م.ت.ف. من خلال تبني الديمقراطية والشفافية كأساس موضوعي لتجديد الروح لمؤسساتها بدءً بالدوائر وصولا إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة.

2ـ إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على نفس القواعد الديمقراطية التي سيتم اعتمادها لكافة مؤسسات م.ت.ف. بحيث تضمن تمثيلا حقيقيا لقطاعات شعبنا المختلفة وتجمعاته. وضمان هذا الأمر من خلال الاتفاق الوطني على قواعد تشكيل المجلس الجديدة والمتضمنة :

1ـ إبقاء نسبة محددة للفصائل الوطنية يراعى فيها التمثيل انطلاقاً من محددات تضعها لوائح مقرة من لجنة تحضيرية وطنية فلسطينية مختصة.

2ـ أن تكون القاعدة في التشكيل الجديد الانتخابات لوصول ممثلي شعبنا إلى المجلس الوطني، فيجب أن تحدد القواعد والأسس التي تحدد عدد ممثلي كل جالية فلسطينية لتمثيل الشتات في المجلس الوطني الجديد، بحيث يتم وعلى قاعدة الاختيار الحر لشعبنا في انتخاب من يمثلهم. وهنا سيطرح علينا مجموعة من الإشكاليات المرتبطة أحياناً بالجغرافية السياسية، ولابد لنا ان نفتح الأبواب لحلول تمكنا من الاقتراب وعدم الاغتراب عن هذا الخيار الديمقراطي، وفي حال تعذر إجراء الانتخابات تحدد مجموعةمن الأسس يتم الاحتكام إليها لتساعد على اختيار أقرب إلى عكس إرادة أهلنا، وهنا لابد من القول بصراحة أننا نحتكم إلى الصوت الشعبي في أي مكان توجد به جالية فلسطينية قادرة على ممارسة حقها الانتخابي بشكل حر وبدون ضغوط خارجية.

3ـ الاتفاق على تخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني بما يستجيب لمهمة ودور المجلس الوطني في مرحلة التحرر الوطني بحيث تستجيب لمتطلبات تفعيل دور المجلس التشريعي ومراقبة أداء السلطة التنفيذية بحيث لا يتجاوز عدد أعضاءها الـ 160 عضواً، وضمان تمثيل حقيقي للتجمعات الفلسطينية في الداخل والشتات.

ثانياً: إعادة الاعتبار للاتحادات والمنظمات الشعبية والتي أرادت لها القيادة الرسمية لمنظمة التحرير ارتباطاً برؤيا سياسية مسبقة لموقف الشتات الرافض لاتفاقات أوسلو كونها في محصلتها تتجاهل الحقوق التاريخية لشعبنا، وحق الشتات في العودة، فقد مورست سياسة تجميد غالبية فروع الاتحادات الشعبية بالخارج وذلك باتباع سياسة قائمة على أساس:

1ـ عدم التجديد لغالبية الفروع وإعادة الانتخابات بحيث أضحت هذه الفروع على ارض الواقع غير قائمة، وهذا يمثل أحد تجليات السياسة التي اتبعتها القيادة الرسمية بعد اتفاقات أوسلو.

2ـ التجميد الفعلي لكل الهيئات التنفيذية للاتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية وذلك من خلال إسناد وظائف رسمية لأعضائها في السلطة دون ترافق هذا الأمر مع مغادرة المعنيين لمناصبهم في الأمانات العامة وذلك للإبقاء على حالة الترهل والجمود لهذه الاتحادات رغم بعض المحاولات اليتيمة التي قامت بها الأمانات العامة لبعض هذه الاتحادات من خلال محاولات إعادة تشكيلها لكن تلك الدعوات لم تخرج عن كونها محاولات مكشوفة للامانات لخنق الإرهاصات الداخلية لأعضاء فروعها وإجهاض اية محاولات جادة لإعادة بناء هذه الفروع وعلى اسس ديمقراطية تستجيب لمعطيات الواقع الجديد.

ثالثاً: توحيد ركائز الفعل الوطني الفلسطيني في الخارج من خلال توحيد فصائل العمل الوطني الفلسطيني كمقدمة ضرورية لإعادة الاعتبار لـ م.ت.ف. ومؤسساتها وعلى أسس ديمقراطية.

رابعاً: مأسسة أدوات الفعل الوطني المساند والداعم لانتفاضة أهلنا في الأرض المحتلة وذلك من خلال:

1ـ تشكيل لجنة وطنية لحق العودة تكون مهمتها التنسيق مع كافة اللجان في الشتات والمهاجر وتوحيد توجهاتها من خلال تبني برامج عمل على مختلف الصعد لهذه اللجان (سياسية، إعلامية، اقتصادية، اجتماعية) وتفعيل دورها السياسي في مختلف البلدان التي تتواجد بها جاليات فلسطينية وضرورة إعادة تشكيل اللجان الوطنية في كافة مناطق الشتات بحيث تضمن دعم ما هو متواجد وتطويره ليصبح شاملاً وجامعاً لغالبية أبناء شعبنا في المهاجر والشتات.والحرص على توحيد قنوات الفعل في أداة وطنية واحدة مستقلة.

2ـ تشكيل لجان وطنية لدعم الانتفاضة مادياً (بالأموال والمواد العينية) في كافة أماكن تواجد أبناء شعبنا وضمان إيصال كل الفصائل الوطنية لكافة حقوقها ومستحقاتها وفقاً لرؤيا وطنية مسبقة لكيفية توزيع هذه الأموال. وضرورة ان تبقى هذه اللجان دائمة وقائمة على أسس ديمقراطية مؤسساتية.

خامساً: وعلى الصعيد العربي الشعبي:

إن ترابط حلقات النضال الفلسطيني على المستوى القومي وتداخلها وتفاعلها مع محيطها العربي يؤكد على أهمية وضرورة تفعيل الدور الشعبي العربي المساند والداعم للانتفاضة ويجب أن لا يحجب عنا تراجع التفاعل الشعبي العربي مع الانتفاضة ويغيب عنا جميعاً كقوى وطنية فلسطينية وعربية بالدرجة الأساسية مسؤولية متابعة وتفعيل أشكال التفاعل الشعبي ومأسستها على المستويات القطرية أولاً والقومية ثانياً لتشكل أداة ضغط لتطور استجابة رد الفعل الرسمي العربي دعم الانتفاضة وإنضاج حالة جماهيرية ضاغطة باتجاه استجابة الوضع الرسمي لمتطلبات دعم وإسناد الانتفاضة باعتبارها الخندق الصدامي الأول للأمة العربية في مواجهة نوايا إسرائيل وتوجهاتها العدوانية والعنصرية التوسعية وذلك من خلال:

1ـ تفعيل لجان المقاطعة العربية في مختلف البلدان وإضفاء الطابع الشعبي عليها بحيث تسهم مشاركة الجماهير بنشاطاتها على مختلف الصعد في خلق مناخ ورأي عام شعبي ضاغط لمقاطعة فاعلة للمنتجات والبضائع الأمريكية، ودعوة رجال الأعمال العرب والبرجوازية العربية والحكومات العربية للبحث عن بدائل للمنتجات الأمريكية، وضرورة ان تلعب الأحزاب والقوى العربية دوراً أكبر في إعطاء هذه اللجان طابعاً شعبياً ومؤسساتياً بحيث نضمن لمثل هذه اللجان الديمومة والاستمرار والنشاط المنهجي المبرمج والتنسيق على المستوى القومي بشكل يؤمن لهذا الفعل أشكالاً أرقى وذلك من خلال تبادل المعلومات عن المنتجات والشركات الأمريكية وسبل مقاطعتها والوصول إلى رؤى مشتركة حول أجدى الأساليب وأكثرها نجاعة في التصدي لأية محاولات للاختراق بمسميات مختلفة سواء عن طريق الشراكة أو تغيير في مصدر البضاعة المنتجة والتي تجتاح أسواقنا العربية.

2ـ أن تتواصل المحاولات الهادفة إلى تبني عملية مقاطعة للسفن والطائرات الأمريكية من قبل اتحادات العمال العربية وان يتبنى هذه السياسية الاتحاد العام لنقابات العمال العرب، ويمكن انتهاج سياسة مبرمجة تبدأ بالامتناع عن إنزال البضائع المحملة على سفن وطائرات أمريكية، وانتهاج كل أشكال النضال النقابي المشروع لإنجاح مثل هذا الهدف الذي يستجيب لمصالح الطبقة العاملة العربية وموجبات دعمها وإسنادها للانتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة، وتطوير هذه الأشكال من المواجهة لتصل إلى مرحلة مقاطعة شاملة وكاملة للمنتجات والبضائع الأمريكية.

3ـ تطوير مشاركة المثقفين والمبدعين العرب الرافضين لكل أشكال التطبيع والغزو الثقافي الإسرائيلي من خلال تفعيل وتطوير الأداء الإعلامي للمثقفين والمبدعين العرب في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية لفضح السياسات الإسرائيلية وتبني سياسة إعلامية تهدف إلى مخاطبة الرأي العام العالمي بمختلف الوسائل وإطلاعه على حقائق ما يجري في الأراضي المحتلة من اختراقات مستمرة ودائمة لحقوق الإنسان الفلسطيني وتعدي صارخ على حقوق الأطفال الفلسطينيين وضرورة ان يقف مثقفوا العالم ومبدعيه أمام مسؤولياتهم في مواجهة الآلة الإعلامية الصهيونية التي تحاول تشويه حقيقة ما يجري في الأراضي المحتلة من عمليات قتل وتدمير وإبادة منظمة من قبل الدولة وأجهزتها الأمنية المختلفة والتي تتنافى وأبسط قواعد القانون الدولي.

4ـ تفعيل وتطوير ومأسسة اللجان الوطنية العربية لدعم الانتفاضة ورفع مستوى التنسيق بينها بحيث تصبح هذه اللجان مؤسسات أهلية مستقلة وفاعلة وقادرة على دعم الانتفاضة الفلسطينية دعماً مادياً وعينياً، وتطوير أشكال وأساليب عمل هذه اللجان بما يمكن الجماهير الشعبية العربية من التعبير عن مشاركتها للانتفاضة ودعمها وإسنادها لها ويتم ذلك من خلال توسيع القاعدة الجماهيرية لتلك اللجان على المستويات الوطنية والقومية ومشاركة الاتحادات النقابية والمهنية ومختلف المؤسسات الأهلية في هذا الجهد الداعم سيمكن جماهيرنا على امتداد الوطن العربي من الوفاء بالتزاماتها نحو ثورة أهلنا في الأرض المحتلة.

وسيفسح المجال أمام إمكانية ذهاب الأموال إلى مستحقيها من شعبنا الفلسطيني من خلال المشاركة المباشرة لتلك المؤسسات والهيئات في التعامل مع مثيلاتها في فلسطين وأحياناً المشاركة مباشرة في إيصالها الى مستحقيها دون الحاجة الى قنوات قد تعيق من إمكانية وصولها الى مستحقيها.

وتتويج هذا الجهد الوطني بتشكيل لجنة قومية لدعم الانتفاضة تكون بمثابة المصفاة القومية على مستوى عموم الوطن العربي وبمشاركة شخصيات عربية اعتبارية.

ويجب ان يعلو الصوت العربي المثقف لمواجهة افتراءات وادعاءات الإعلام الصهيوني من خلال عرض الحقائق وطرحها بشكل علمي وواقعي وبطابع إنساني بعيداً عن المغالاة والعواطف والتركيز على الجوانب اللا أخلاقية والطابع العدواني والعنصري في ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

واستجابة لواجباتنا كشتات نحو انتفاضة أهلنا في الأرض المحتلة وضرورة دعمها وطنياً لعبت الجبهة الشعبية دوراً ريادياً على هذا الصعيد بحيث بادرت ومنذ فترة طويلة بالإلحاح على ضرورة الفصل بين مؤسسات السلطة والمنظمة والدعوة المبكرة إلى إعادة الروح للمنظمة ومؤسساتها من خلال تبني سياسة إصلاحية ممنهجة تستهدف إعادة الروح للمنظمة ومؤسساتها وتبني قواعد الديمقراطية والكفاءة كأساس راسخ لهذه السياسة.

وكذلك بادرنا للحديث المبكر عن إعادة بناء الاتحادات والمنظمات الشعبية لكن عدم تجاوب القيادة الرسمية كان السبب الرئيسي وراء تأخر رياح الإصلاح لهذه المؤسسات، وما ينطبق على مؤسسات م.ت.ف ينطبق على فصائل العمل الوطني منذ الوهلة الأولى بادرت قيادة الجبهة مخلصة إلى جمع شمل فصائل العمل الوطني في الخارج كإحدى الموجبات الوطنية الممكنة، لكن مستوى الاستجابة العملية لهذه الخطوة لم يكن بالمستوى المطلوب بدليل أننا لم نصل إلى تشكيل هيئة وطنية أولى للفصائل في الخارج رغم ان الانتفاضة قطعت شهرها الثالث وهاهي تدخل شهرها الرابع.

وانطلاقاً من جسامة المسؤولية الوطنية نرى ضرورة أن تحظى هذه العناوين الآنفة الذكر باهتمام وطني واسع وشعبي لنتمكن من تحقيق ما نصبوا إليه من توحيد أدوات الفعل الوطني والقومي الداعم للانتفاضة في الشتات.وزيادة دورها في التكامل مع الثورة الشعبية (الانتفاضة) في الداخل لتحقيق هدفنا المرحلي في الحرية والاستقلال وحق العودة ●●

«الفصل بين الجانبين»: هكذا يهددنا العدو بتنازلاتنا!

د. عارف دليلة*

ليس هناك مدعاة للسخرية والذل أكثر من أن نضطر لأن «نشكر» عدونا على تذكيره لنا بسياساتنا وشعاراتنا التي فشلنا في تطبيقها ضده وتنازلنا عنها ليحولها إلى سلاح بيده يشهره في وجهنا.

إنه شعار «المقاطعة». فقد شكل في فترات محددة قيوداً على تعامل الشركات الدولية مع إسرائيل، رغم أنه كان دائماً عرضة للخروقات من قبل الدول العربية التي التزمت به. إلا أنه، ورغبة في إثبات حسن النوايا أمام الإدارة الأمريكية، و«لأن إسرائيل قررت (كذا..!) المشاركة في صنع السلام، وتحتاج إلى مبادرات مشجعة من الجانب العربي»، فقد قررت القمة العربية ترك الحرية لأعضائها في تحديد علاقاتهم بالدول والشركات التي تتعامل مع إسرائيل، وبكلمة أخرى، التنازل عن شعار الحصار والمقاطعة!

كانت القفزة الأولى للعدو هي استعادة العلاقات الدبلوماسية مع معظم دول العالم التي كانت ممتنعة، أو استنكفت بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧، عن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، واستطاعت أن تملأ الفراغ الذي لم تشغل الدول العربية نفسها بمهمة ملئه يوم كانت إسرائيل معزولة عن الدول الممتنعة عن التعامل الدبلوماسي معها. وكانت القفزة الثانية للعدو هي استقطاب الشركات العالمية لإقامة مراكز لها في الكيان الصهيوني تكون قيادة لعملياتها في الوطن العربي، مستغلة المؤتمرات الشرق أوسطية التي عقدت بعد مؤتمر مدريد في العواصم العربية، والتي نجحت إسرائيل في استغلالها للإيحاء بأن الاقتصادات العربية، أو أهم الموارد الاستراتيجية والأسواق في الوطن العربي ستكون في قبضتها بشكل أو بآخر.

وهكذا انحسرت الدبلوماسية العربية عالمياً لصالح الدبلوماسية الصهيونية، وتراجعت أهمية الوطن العربي لدى الشركات العالمية كمجال للاستثمار والنشاط الاقتصادي،ما لم يكن ليهود العالم أو لإسرائيل حصة، ظاهرة أو خفية، في هذا النشاط والاستثمار.

هذه السياسات الأمريكية ـ الإسرائيلية التي التزمت بها معظم الدول العربية لم تؤد إلى ارتفاع موجة السلام في إسرائيل، دولة ومجتمعاً، بل على العكس أدت إلى انحسار بعض بوادر العقلانية والسلام وإلى طغيان العنصرية والتطرف إلى حد فاق كل ما عرفته إسرائيل والصهيونية في أي مرحلة سابقة.ولم يكن ذلك نتيجة لـ «خطأ» من الجانب الإسرائيلي وإنما



لسوء تقدير واستسلام من الجانب العربي.

فلقد تناسى الحكام العرب أن الكيان الصهيوني، دولة ومجتمعاً، يختلف عن جميع دول ومجتمعات العالم بنشأته وتكوينه غير الطبيعي، القائم على العدوان والاحتلال والاغتصاب فكراً وعملاً، وبسبب من هذه الطبيعة الاستثنائية فإنه يتأثر سلباً بالاعتراف به وبالتنازلات ومبادرات السلام التي يقدمها له ضحاياه. إن الدول والمجتمعات الطبيعية تعتذر هذه الأيام عن جرائم ارتكبها بعضها تجاه الآخر في مراحل تاريخية سابقة، وعن مخالفات للقانون الدولي أو المثل الأخلاقية المتعارف عليها إنسانياً. أما الكيان الصهيوني فهو الكيان الوحيد في التاريخ الذي قام على طريقته المخالفة لكل طرائق النشوء والتطور، ولذلك فإنه يتصف بإيديولوجية وفلسفة ونفسانية وأخلاق وفهم للحقوق والقانون لا يشاركه فيها أحد في العالم، اللهم سوى اليهود والصهاينة وخدمهم الذين يقفزون إلى مواقع الإدارة والنفوذ في اي دولة من دول العالم، ويلتزمون بنفس الالتزامات الصهيونية.

إن مواقف الدول العربية التي تهاونت في فهم العدو والاستعداد للاحتمالات العدوانية التي ينطوي عليها وضعت شعوبها العربية في مواضع لا تستطيع الدفاع عنها بعد أن سحبت أسلحتها الدفاعية وتركتها عزلاء بينما العدو يستغل كل تنازل ليزداد غطرسة وهجومية وتسلحاً.

هكذا يوجه أيهود باراك في حملته الانتخابية تهديداته للفلسطينيين بـ «الفصل بين الجانبين» إذا لم يقبلوا خطة كلينتون التي أراد منها صاحبها أن تكون سقفاً للتسوية التي سيتابعها خلفه جورج بوش الابن، الرئيس الأمريكي الجديد. وبذلك فإن باراك لا يختلف عن شارون، المرشح لخلافته، سوى بحجم المساحة التي يتطلع كل منهما إلى اقتطاعها من الأراضي العربية المحتلة، والتي يريدون إقامة أسوار تفصلها عن «الدولة الفلسطينية المستقلة» كما يتصورانها. إن «الفصل بين الجانبين» يعني، حسب خطة باراك، تسوير وتطويق الجزر الفلسطينية «المستقلة»، وتسوير إسرائيل ومستوطناتها بإغنائها عن العمالة الفلسطينية بشكل تدريجي خلال السنتين القادمتين.

لندع الان المستوطنات وغور الأردن والقدس الشرقية ومظاهرة مائة الف يهودي في القدس المعترضين على اي «تنازل» فيها للفلسطينيين،ليس لتمسك إسرائيل بها كأمر واقع، وهو ما لا يمكن أن يكون أساساً لأي تسوية أو سلام قابل للحياة وإنما لنستمع مؤقتاً لشارون يقول في خطاب انتخابي: «إن السلام ضروري للعرب أيضاً، وسنرى كم هم مستعدون أن يدفعوا ثمناً للسلام الذي سنعطيه لهم»!!

هكذا، باراك يهدد بقطع فرص العمل عن الفلسطينيين وشارون يطلب من العرب دفع ثمن السلام الذي سيتفضل به عليهم. أما المسؤولون العرب فيبدو أنهم تطبعوا إلى درجة ابتلاع الكرة الصهيونية لتصبح في معدتهم وليس فقط في ملعبهم، إذ نكاد لا نسمع أي تعبير عن الخجل من هذا الانقلاب الجذري في حقائق الموقف،

وبالأحرى، لا نرى أي إجراء يؤكد على أن العرب هم أصحاب المبادرة، وأنهم الذين يملكون الخطة للتوقف بقرار منهم عن العمل في الصناعة والبناء والخدمات والزراعة الإسرائيلية، وأن الإسرائيليين المعتدين هم الذين لن يستطيعوا العيش بسلام دون أن يدفعوا ثمنه، هذا الثمن الذي للأسف لن يكون فلسطين المغتصبة، بل فقط الأراضي المحتلة في حزيران عام ١٩٦٧ الفلسطينية والسورية واللبنانية، وهي الحقوق المؤيدة بقرارات وقوانين دولية لا خلاف على تفسيرها دولياً.

في فلسطين المحتلة يعيش اليوم حوالي خمسة ملايين من اليهود أو مدعي اليهودية، وامتدادهم الحيوي يبعد عنهم أكثر من عشرة آلاف كيلومتر من اليابسة والبحار، وهو الولايات المتحدة، وبضعة آلاف من الكيلومترات، إذا قصدنا أوروبا أيضاً، وإذا استثنينا القوات الأمريكية التي أخذت تتحول تدريجياً ومنذ حرب الخليج الثانية إلى إسرائيل أخرى جديدة على الأرض العربية، لتحقق المطمح الإسرائيلي، وليس الأمريكي فقط، في السيطرة على النفط العربي، وإخضاع العالم للمصالح الأمريكية والصهيونية.

هذا بينما يتصل الفلسطينيون جغرافياً وبشرياً بامتدادهم الحيوي العربي والإسلامي. فمن الذي يجب منطقياً أن يهدد الآخر بالحصار والقطيعة والتسوير والفصل بين الجانبين؟ وما الذي أوصل الأمور إلى هذه الصورة المعكوسة، بحيث تكون إسرائيل هي التي تهدد بذلك، وأن يكون الفلسطينيون هم المهددون بالمنع من العمل في إسرائيل، وأن تكون عدة دول عربية محاصرة منذ حرب الخليج، ومسجلة، هي ليست إسرائيل بالطبع، في جدول الدول «التي تدعم الإرهاب» وتمتنع عن تطبيق قرارات «الشرعية الدولية»؟!!

أليس تراجع وتنازل المسؤولون العرب عن أوراقهم الدفاعية، وبالأخص منها: المقاطعة، بعد أن أشبعوها بأيديهم خرقاً قبل التنازل، واقتناع إسرائيل بأن الدول العربية لن تعود إلى المقاطعة مهما فعلت بفلسطين والجولان وجنوب لبنان، بل ومهما فعلت في داخل كل دولة عربية، هو الذي جعل المتنافسين على كسب ود الرأي العام المتطرف في إسرائيل يستعيرون السلاح العربي المخذول والمثلوم ليشحذونه ويحاربوننا به؟

إن إسرائيل تمارس يومياً القتل والتدمير في لبنان والأراضي العربية المحتلة في الجولان والضفة الغربية وغزة، وها هي تحاصر اليوم المدن والقرى الفلسطينية لتقطع صلتها بالعالم الخارجي وببعضها ولتقتل أهلها بالذخيرة الحية وباليورانيوم وبالتجويع والافتقار إلى الدواء، بينما خطوطها الدبلوماسية، بل والتجارية، مفتوحة دون انقطاع مع العالم العربي، دون أن يؤثر على المواقف العربية الرسمية مظاهرات واحتجاجات ونداءات الجماهير والمثقفين العرب بضرورة العودة إلى أقل الإيمان وهو قطع العلاقات والاتصالات مع العدو وتفعيل وإحياء المقاطعة!

ترى ما الذي يحصل لو أن العرب بادروا ومنذ اندلاع الانتفاضة الأولى بالتوقف عن العمل داخل إسرائيل، وبالأحرى في بناء المستوطنات والمساكن للمستوطنين في قلب القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والتي أصبح إخراجهم منها شبه مستحيل بالطرق السلمية، وماذا يحصل لو أن الدول العربية والفلسطينيين أعلنوا عن خطتهم لـ «الفصل بين الجانبين» ونفذوها من طرفهم هم دون انتظار أن ينفذها بهم الإسرائيليون؟ «الخسارة» الوحيدة للعرب هي الأجور الشهرية للعاملين منهم في إسرائيل، والتي تتراوح بين ٥٠-١٠٠ مليون دولار شهرياً، ولنقل، مليار دولار سنوياً. فماذا يشكل هذا المبلغ من الزيادة التي طرأت على عائدات الدول العربية من النفط وذلك بفضل الانتفاضة وشهدائها؟ فلماذا لا يخصص جزء بسيط من «عائد الانتفاضة النفطي» لأصحاب الفضل فيه، وذلك بما يغنيهم كلياً وإلى الأبد عن استجداء فرص العمل لدى الإسرائيليين، وبالأخص إذا ما علمنا حجم الخسائر التي ستلحق بالاقتصاد الإسرائيلي ومنشآته والتي ستكون أضعاف «الخسائر» العربية من الأجور، وربما ستؤدي إلى انهيار اقتصادي يزيد من ارتماء إسرائيل على أقدام الولايات المتحدة والمتبرعين الصهاينة لاستجداء المزيد من المعونات والقروض، مما يزيد من حدة شعور المتبرعين بعبء إسرائيل عليهم.

فهل حسبنا كم من الأهداف يمكن أن تتحقق برمية حجر واحد: خسائر مالية وافلاسات للشركات الإسرائيلية، أزمة اقتصادية عامة، عجز حكومي وتبعية متزايدة للخارج، نقص في احتياطيات التجنيد بسبب حاجة الاقتصاد الماسة لقوة العمل، أزمة في قطاع الخدمات والتشييد والبناء، ارتفاع في تكاليف المنتجات الإسرائيلية بسبب غياب العمالة الرخيصة، وبالتالي تناقص في قدرتها التنافسية، تناقص الطلب على السلع الإسرائيلية التي يجري تصريفها في الضفة الغربية وغزة مستفيدة من الأجور التي يتقاضاها الفلسطينيون من العمل لدى إسرائيل، وقف نمو المستوطنات الإسرائيلية، وأخيراً، قطع صلة الوصل بين إسرائيل والاقتصادات العربية. وإحكام تسوير إسرائيل ولكن من طرفنا نحن وبشروطنا وليس من طرف إسرائيل وبالشروط والأوقات التي تناسبها.

فلو اتفقنا نحن العرب، دولاً وفلسطينيين، على خطة عربية «للفصل بين الجانبين» وطبقناها فوراً ودفعة واحدة، بعد تعويض الفلسطينيين عن أجور عملهم لدى الإسرائيليين، بمليار دولار، ناهيك عن المليار والمليارين الذين تقرر رصدهما من قبل مؤتمري القمة العربي والإسلامي والتي لا ندري مصيرها حتى الآن، فمن الذي «سيولول» راجياً عدم الفصل بين الجانبين في هذه الحالة؟ وإذا كان الإسرائيليون يحاولون إحلال عمالة مستوردة محل العمالة الفلسطينية، فإن ذلك سيضيف إلى تناقضاتهم الداخلية المتفجرة تناقضاً جديداً، بل هو قائم الآن، متمثلاً بالعمالة الرومانية وغيرها. إن مثل هذا «الإضراب عن العمل» سيترك، بالإضافة إلى الآثار المادية السلبية على إسرائيل، آثاراً إيجابية معنوية هائلة على الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وعلى نظرة العالم والإسرائيليين، إلى قضيتنا.

فلماذا لم نكتشف نحن العرب خطورة الازدواجية المهينة للكرامة: الاستمرار في العمل المأجور لدى الإسرائيليين في الوقت الذي يستمر فيه اليهود باصطيادنا يومياً بالعشرات والمئات من القتلى والجرحى والمعوقين؟ ألا تساوي هذه القضية ملياراً من الدولارات سنوياً، وهو ليس إلا نسبة لا تذكر من «عائدات الانتفاضة النفطية»، ولا يساوي إلا نسبة من أية خسارة تلحق بالأموال «العربية» المضاربة في البورصات الغربية تنتج عن أي انخفاض في أسعار الأوراق المالية، أو مما يخسره المقامرون العرب في نوادي الليل اليهودية العالمية؟

في الاقتصاد مبدأ بسيط يسود منذ «الاقتصاد المنزلي» أيام أرسطو وحتى نظام العولمة الراهن، وهو المبدأ الذي نجح العدو دائماً في استخدامه في صراعه معنا وفشلنا في أن نتعلمه منه، إنه «تحقيق أفضل نتيجة بأقل كلفة». أما آن الأوان أن نفكر بجدوى الاستغناء بهذا المبدا عن الممارسة اللا اقتصادية التي تعودناها وهي «بذل أعلى تكلفة لتحقيق أبخس نتيجة، وبالأحرى، بلا أي نتيجة»؟

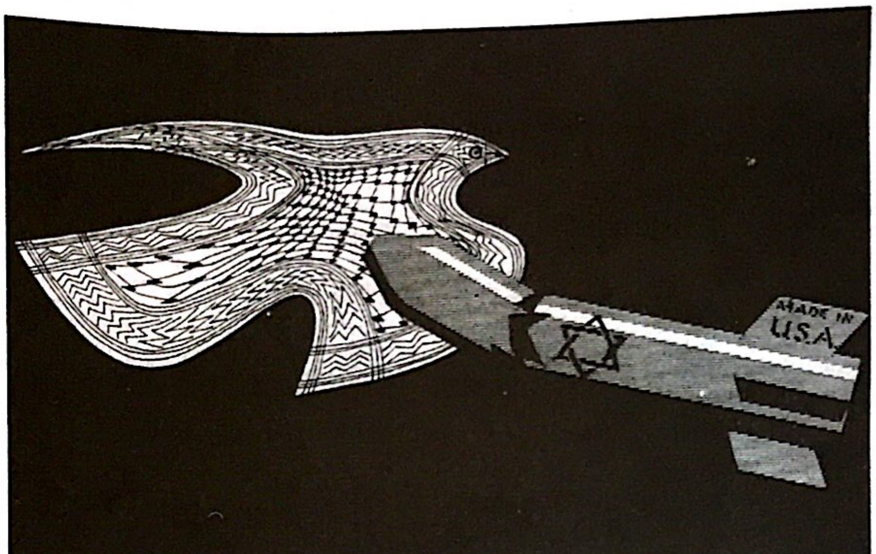
إن إحياء المقاطعة العربية لإسرائيل، دبلوماسياً واقتصادياً، كسلاح للفصل بين الجانبين من الطرف العربي، هو استخدام للمبدأ الاقتصادي في السياسة والحرب، وهو أكثر ما نحتاج إليه في صراعنا مع العدو الصهيوني.

وإذا كان البعض لا يقيس الأمور إلا بالنقود، فيقول إن إسرائيل لن تخسر من أي مقاطعة عربية جديدة إلا بضعة مئات من ملايين الدولارات، والتي لا تساوي في ميزانها التجاري الشيء الكثير، فإن ما نربحه من تحصين الذات ضد الخروقات الإسرائيلية الخطيرة، المعنوية والصحية والبيئية والأمنية المحمولة على أية علاقات دبلوماسية أو تجارية أو سياحية معها، يكفي مبرراً لإحياء المقاطعة ولإحكامها من جديد، وذلك حتى لا يكون المستقبل العربي، بعد أن كان الحاضر والماضي، رهينة بيد إسرائيل والصهيونية العالمية ●●

(*) اقتصادي وأكاديمي سوري.

حول بعض المنعكسات الاقتصادية للانتفاضة على الكيان الصهيوني

د. نبيل مرزوق*



تستمر الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني لتكمل قريباً شهرها الرابع، وذلك رغم الضغوط ومحاولات الاستيعاب، مؤكدة من خلال استمراريتها إرادة المقاومة والتطلع نحو التحرر وبناء الاستقلال وإذا كان الشعب الفلسطيني هو من يقود الانتفاضة، وهو وقودها، فإن ما تمثله الانتفاضة، أبعد من فلسطين ولا تتوقف عند انتزاع الحقوق الراسخة للشعب الفلسطيني في وطنه، وهي من خلال الالتفاف الشعبي العربي حولها، تعبر عن حيوية حركة التحرر الوطني العربية، وتشكل مقدمات استعادة دورها ونهوضها، ومن هنا فإن حماية الانتفاضة ورص الصفوف حولها، ضرورة تاريخية لاستعادة إرادة المقاومة لدى الشعوب العربية، التي تتعرض لتحديات مصيرية من كل نوع، داخلية وخارجية، ويتوقف مستقبلها لعقود طويلة قادمة على مجابهتها الحالية للتحديات وقدرتها على بناء مستقبلها المستقل والمتحرر.

إن أهمية الجانب السياسي للانتفاضة ومدلولاته لا تنفي أهمية الجوانب الأخرى لها، وخاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما سنحاول التركيز عليه، بالاستناد إلى الصحافة الإسرائيلية ذاتها خلال الشهرين الأولين من الانتفاضة.

لقد حاولت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، تدمير البنى التحتية والبنى الاقتصادية للضفة والقطاع، لربطهما بالاقتصاد الإسرائيلي والتحكم بهما مستقبلاً، وقد استطاعت من خلال اتفاق «باريس»، تأكيد تبعية اقتصاد مناطق السلطة الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وجعلت التشابكات الاقتصادية فيما بين الجانبين جزءاً من الاتفاق، من هنا فإنه رغم التباين في مستوى التطور والحجم فيما بين الاقتصادين، فإن لهما تأثيرات متبادلة وانعكاس لأوضاع كل منهما على الآخر، فاقتصاديات مناطق السلطة الفلسطينية، مرتبطة بنسبة تزيد عن ٨٠٪ من تبادلاتها الخارجية بإسرائيل، وأكثر من ٤٠٪ من قوة العمل الصناعية تعمل بعقود من الباطن لصالح شركات إسرائيلية، وفي الانتاج الزراعي جعل الاحتلال الإسرائيلي الإنتاج الزراعي في الضفة والقطاع مكملاً للانتاج الزراعي الإسرائيلي، بما فيه الانتاج من أجل التصدير، هذا إضافة إلى العمالة التي تزيد عن مئة ألف فلسطيني يعملون بشكل شبه دائم في الاقتصاد الإسرائيلي، لذا ينعكس الحصار والإغلاق لمناطق السلطة الفلسطينية، على الاقتصاد الإسرائيلي أيضاً، والخسائر التي تتعرض لها اقتصاديات منطقة السلطة، تقابلها خسائر في الصادرات الإسرائيلية وخسائر في الانتاج. وحسب صحيفة معاريف الإسرائيلية يوم ٢٠٠٠/١٠/١١ فإن اقتصاديي اتحاد غرف التجارة واتحاد الصناعيين يقدرون أن الانتفاضة سوف تتسبب «بحدوث تباطؤ حتى بنسبة٠,٧٥٪ في مستوى التنمية». وفي تقديرات أخرى سيبلغ التراجع بنسبة ١٪ من معدل النمو الاقتصادي.

تعرض قطاع البناء وهو من أهم القطاعات الاقتصادية في إسرائيل إلى أزمة حادة، تعرضت لها صحيفة معاريف (٢٠٠٠/١١/٧) بالقول «اجتاحت الأزمة ٢٥٠ مصنعاً تنتج مواد البنى التحتية لفرع البناء، وأعلنت أكبر شركة لانتاج الاسمنت وهي شركة «نيشر» عن انخفاض نسبته ٥٠٪ في مبيعاتها منذ بدء أعمال الانتفاضة»، وتطرح مشكلة قطاع البناء مشكلة أخرى حول العمالة الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية، والعمالة الأجنبية المستوردة، حيث تصر العديد من القوى السياسية الإسرائيلية على عدم استقدام عمالة أجنبية، للآثار الضارة التي ترتبت على ذلك في الانتفاضة الأولى، أي أن إسرائيل ليس

لديها البديل في الظروف الحالية، للعمالة الفلسطينية، واستمرارية الانتفاضة تعني استمرارية التدهور في قطاع البناء والصناعات المرتبطة به، كما ينعكس الإغلاق والحصار للمناطق الفلسطينية، على القطاع الزراعي، سواء بالنسبة للتصدير إلى أسواق الضفة والقطاع أو بالنسبة لليد العاملة الزراعية الفلسطينية، ونتيجة ذلك «قرر وزير المالية (معاريف ٢٠٠٠/١٠/٣١) أمس منح مساعدة فورية لفروع الصادرات الزراعية بمبلغ ٤٥ مليون شيكل».

لقد كان القطاع الأكثر تاثراً بالانتفاضة، هو قطاع السياحة. الذي انعكست عليه الأوضاع الأمنية بشكل مباشر، حيث نصحت العديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، نصحت رعاياها بعدم التوجه إلى إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، وحسب صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية (١٠/١٣/ ٢٠٠٠) «يستدل من معطيات مكتب منظمي السياحة الداخلية أنه تم حتى الآن إلغاء وصول ٢٥٠ ألف سائح كان من المقرر أن يزوروا إسرائيل ما بين تشرين الأول وكانون الأول ٢٠٠٠»، لقد انخفض معدل إشغال الفنادق في القدس إلى ١٠٪ وفي العديد منها كانت النسبة دون ذلك بكثير، إلى جانب الفنادق أنشطة أخرى عديدة قد تعطلت كالمواصلات والنقل الجوي والبحري، والصناعات والخدمات الأخرى المرتبطة بالسياحة.

أدت الانتفاضة إلى اتساع نطاق الأعمال العسكرية العدوانية للجيش الإسرائيلي، الذي طالب بزيادة ميزانيته بما يقارب ٢-٢,٥ مليار شيكل لمواجهة تكاليفه الإضافية، أي تشكيل ضغوط تضخمية إضافية على الموازنة العامة.

التدهور بالوضع الاقتصادي وفقدان الثقة بالمستقبل دفع البنوك إلى تقليص أسهمها في سندات الدين في البورصة والمطروحة لإدخار الجمهور بما يعادل ٨,٨ مليار شيكل (معاريف ٢٠٠٠/١٠/٢٢) ويترافق هذا الوضع من عدم الاستقرار بفقدان الثقة بالشيكل والتراجع المستمر واليومي مع أحداث الانتفاضة، حيث ازداد سعر الدولار مما يقارب ٣,٧٥٩ شيكل أوائل الشهر العاشر ٢٠٠٠، إلى ما يقارب ٤,١٤٧ شيكل (يديعوت أحرونوت ١٠/٢٦/ ٢٠٠٠)، أي أن تراجع الشيكل مقابل الدولار قد كان بنسبة ٩,٣٥٪ خلال أقل من شهر على الانتفاضة.

إلى جانب الأضرار الاقتصادية المباشرة، التي لحقت بالاقتصاد الإسرائيلي، كانت هناك أضرار كبيرة سوف تنعكس لاحقاً اقتصادياً واجتماعياً، حيث أدت الأحداث إلى إحراق آلاف الدونمات من الغابات والأحراش في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل بما فيها مناطق ١٩٤٨، وأضرار مباشرة في مبان ومؤسسات خدمية إسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وإلى أضرار في الطرق والبنية التحتية، في كافة المناطق.

لقد نبهت الصحافة الإسرائيلية ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة، إلى الانعكاسات السلبية لأعمال القمع الوحشي الذي تمارسه سلطات الاحتلال على الشعب الفلسطيني على صورة إسرائيل في العالم، وهذا ما دفع وسائل الإعلام الإسرائيلية والإعلام المناصر لها، إلى تشويه الحقائق وفرض حصار إعلامي على المناطق الفلسطينية التي تتعرض للعدوان الإسرائيلي، مع ذلك نجحت بعض وسائل الإعلام العربية والدولية، من نقل بعض مشاهد العنف والوحشية الإسرائيلية، وتبين للرأي العام العالمي بعض جوانب العنف العنصري الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يقوّض إدعاءها بكونها ضحية «لا سامية» و«عنصرية» من الشعوب العربية، وبالتالي يضعف التعاطف معها، وتصبح مواقف الحكومات المؤيدة لها غير مبررة أخلاقياً في نظر شعوبها.

لقد حققت إسرائيل اختراقات هامة على الصعيد العربي والدولي، وخاصة بعد مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاقيات مع الأردن والفلسطينيين، حيث أُلغيت عملياً المقاطعة العربية لإسرائيل، واستخدمت إسرائيل ذلك، لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع العديد من الدول، سواء المتعاطفة مع الحق العربي، أو تلك الحذرة من تطبيق قوانين المقاطعة ضد شركاتها، وهكذا عادت إسرائيل بقوة إلى أفريقيا وطورت علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية التي كانت محظورة عليها قبل التسعينات، كما تحسنت علاقاتها مع دول الجنوب وجنوب شرق آسيا وخاصة اليابان.

هذا الاختراق المتحقق على الصعيد العربي والعالمي، انعكس بكسب ثقة الشركات عابرة القومية والمستثمرين الدوليين، وهذا ما كانت إسرائيل تبحث عنه طوال عقود منذ انشائها، وقد ساعد ذلك بإحداث تحولات نوعية هامة في بنية الانتاج والاقتصاد الإسرائيليين خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وبتوسيع وتطوير علاقة إسرائيل بالشركات والمؤسسات عابرة القومية، الأمر الذي جعلها تطرح وبثقة مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية مشروع «السوق الشرق أوسطية» والذي حققت بعض النجاحات الأولية على طريق إقامتها.

جميع هذه النجاحات والمكاسب مهددة الآن بالزوال، نتيجة استمرارية الانتفاضة وتزايد التضامن الشعبي العربي حولها، فالدول العربية التي أقامت علاقات تجارية ودبلوماسية مع إسرائيل، وجدت نفسها محرجة في استمرارية هذه العلاقات، واستجابت إلى المطلب الشعبي في المقاطعة، وتصاعدت من جديد المطالبة بإحياء قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل، وتتصاعد في جميع الدول العربية، حملات المقاطعة للولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الاستراتيجي الثابت لإسرائيل. هذه الأجواء لا توحي بالثقة والاستقرار، وتتهدد إسرائيل من جديد بالعزلة الدولية، وبالتآكل داخلياً، وتنامي مشاعر القلق على المستقبل والمصير، في استطلاع للرأي أُجري في الاسبوع الأول من الانتفاضة ونشرته (معاريف ٢٠٠٠/١٠/٦) شمل الاستطلاع عينة من ٥٩١ شخصاً من السكان البالغين في إسرائيل، تبين من الاستطلاع أن ٦٩٪ يشعرون بالقلق على مستقبل إسرائيل و٣٠٪ ليس لديهم هذا الشعور و١٪ لا يعرفون.

لقد أدت مشاعر القلق والخوف بالنسبة للمستقبل، إلى تزايد دور ونفوذ القوى اليمينية المتطرفة في إسرائيل، واستطلاعات الرأي حول انتخاب رئيس مجلس وزراء جديد تبين الفارق الكبير بين المرشحين (ايهود باراك) و(أريل شارون)، لصالح الأخير رغم ما يمثله من رجعية وفاشية وماض دموي. انتصار هذا الاتجاه معناه مزيد من العزلة لإسرائيل، ومزيد من التفاعل والتضامن العربي الشعبي مع الانتفاضة وحقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي المزيد من المواجهة مع الولايات المتحدة والتهديد لمصالحها ونفوذها في المنطقة العربية.

أخيراً تبقى النتائج الإيجابية لمنعكسات الانتفاضة على الكيان الصهيوني، محدودة الأثر والفاعلية، إذا لم تترافق بتصاعد في دور حركة التحرر الوطني العربي واستعادتها لمكانتها في التصدي للأخطار والتحديات التي تواجه الشعوب العربية، وفي قيادة حركة الشارع العربي المنفعلة لتحويلها إلى حركة فاعلة ومقرره في مجمل الصراع العربي الصهيوني، وفي خيارات المستقبل المطروحة على الشعوب العربية كقدر لا مفر منه ●●

(*) باحث اقتصادي سوري

قراءة في واقع الفلسطيني في لبنان:

رجم على جدار الحلم

مروان عبد العال
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

حجر الانتفاضة حرّك بركة الأحلام. ولعل الدوائر الأكثر توتراً في مائها كانت في وجدان وضمائر فلسطينيي لبنان والحلقة الأكثر اتساعاً في حلمهم كان حق العودة. حلم ينتظر ذاك النبأ العظيم. كان يخمد، يتحرك، يخبو ويعلو، يتراجع ويتصاعد، خلال سفر عذابنا الطويل وشوقنا المهاجر دائماً لخبر النصر، وعيدنا يوم عودتنا كأنه العيد المؤجل والفرح الناظر.

حجر الانتفاضة دفع الحق إلى التداول/ إلى استعادته للغة السياسية، وتناول هذه النقطة يأتي ليس من باب التأكيد لإيجابية ذلك أو أن ثمة تقدم يجب تسجيله مجرد تلاوة بعض من استذكار لحق بشري وكرامة إنسانية مهدورة، بل من نافذة أخرى هو التفاعل العميق الذي يحدثه مثل هذا التداول في النفس المشردة وتحديداً لدى الإنسان الفلسطيني في لبنان. لأن المسألة ليست نصوص ميتة بل هي حياة معاشه يومياً.

حجر الانتفاضة ،كان قاسياً كوقع السؤال عندما يطرح المسؤولية الأخلاقية والسياسية عن سبب التشرد، وارتكاب المذابح بحق الشعب الفلسطيني، وعن اقتلاعه من أرضه وطرده إلى المنافي البعيدة المختلفة، مما شكل ضرباً لحقوق الإنسان ولمبادئ العدل والقانون الدولي، فانكشفت فظاعة الجزار بأوسع صورها، قديماً وحديثاً ومتجددة على وسائل الاتصال والمعلوماتية والفضائيات. مراجعة للتاريخ ومعاودة كتابته. وبقي السؤال:

من يتحمل المسؤوليات التاريخية عن ذلك؟؟

ومن هي الضحية ومن هو الجلاد.. إنها توضيب لبقية صورة مشوهة ومقلوبة على مدار نصف قرن.

إن النكبة الحقيقية إن شاء لها أن تؤرخ في الوجدان الفلسطيني فهي تبدأ من الاقتلاع من الوطن إلى نكران الحق، ونكران المسؤولية وتهميش وتذويب الوجود الفلسطيني وهويته الوطنية.

تأسست على العودة أحلام وأماني، تأصلت في الذاكرة الشعبية، في الثقافة والأدب، في الحكاية المرويّة وتحولت إلى تربية متناقلة بين الأجيال. وصارت لغة الخطاب السياسي الجديد، ونواة البرامج السياسية والحركات السياسية التي كانت بواكير الحركة الوطنية الفلسطينية بل صارت قوة الفكرة المحركة لمفتاح السر وراء تمسك الشعب بأرضه ووطنه وهويته حتى اللحظة.

العودة، أصل القضية وأمّها.. أصل الحركة السياسية وفعلها ومبررها ، هي القيمة الباقية من شعور عالٍ وعميق بفقدان الحق والتمسك بالكرامة. جالتْ وفودٍ وحطت في لبنان، تجولت، قابلت ناساً وأجيالاً ، طرحت أسئلة وتقصت حقائق.. وجدت واقعاً مراً، كان حال الجميع ينظر إلى مسقط رأسه ومفتاح بيته، داعياً لانهاء السبب وليس تحسين النتيجة.

ومقابل تفعيل حجر الانتفاضة لركود الحلم توالت حجارة مؤذية أخرى، حق العودة!! أم حق في العودة؟! إدخال إلى إسرائيل وفي نطاق السيادة الإسرائيلية حسب مقترحات كلينتون؟ أم عودة إلى أرض الجدود ! وفق القرار 194 أم تطبيق القرار 194؟ عودة للفلسطينيين في الشتات أم عودة مجزأة وممرحلة، وعلى قاعدة فلسطينيي لبنان أولاً.. فردية أم جماعية؟ إنهاء ملف الصراع دون إنهاء أسباب الصراع، كيف يستقيم ذلك؟ والأهم، هل قضية العودة مقايضة مع حقوق أخرى باعتبارها ملحقاً في التسوية أم هي أساسها وجوهرها؟ وبلا العودة لا منطق يؤسس لتسوية عادلة وإن لم يضع الجذر مكان الفرع فهو يؤسس لخطأ تاريخي جديد.

هذه صورة عن حجارة وترّت الحلم الفلسطيني عامة وفي لبنان خاصة، عندما يخلط رفض التوطين برفض الفلسطيني. كأن يقال أننا ضد حل هذا الموضوع على حساب لبنان. وأن وعداً أمريكياً قد أعطى «بأن لا حل على حساب لبنان». ومن قال أن الوعد الأمريكي «قد لا يجعله على حساب الفلسطيني والقضية الفلسطينية».

إن رفض التوطين رغم أنف الأمريكي وكيله الحصرّي هذه الأيام.. والأهم أن رفض التوطين ليس على حساب لبنان فحسب، بل على حساب الشعب الفلسطيني. ورفض التوطين لا يكون إلا من أجل العودة إلى فلسطين وليس إلى أي مكان آخر.

لقد جرى الكثير من البحث والدراسة في ملف الحرب الأهلية اللبنانية التي يراها الفلسطيني بأنها المعادلة التي فرضت على لبنان من أجل تهجير الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية. وبذلك يفسر النزف الحاد الذي يعاني من الوجود البشري الفلسطيني الذي تضاءل من 600 ألف نسمة إلى عدد قد يصل إلى 280 ألف نسمة كوجود فعلي؟

نعم، حمل لواء الحرب قوى أضحت مكشوفة، والتي تقول يومياً أن الحرب كانت ضد التوطين.. قتال عبثي، دمّر البلد، الحجر والبشر، قَتل على الهوية، أزال مخيمات وسحق ومجازر في أكثر من مكان.. كله لمنع التوطين؟؟ أي التوطين كان الاسم الحركي للفلسطيني الإنسان؟!

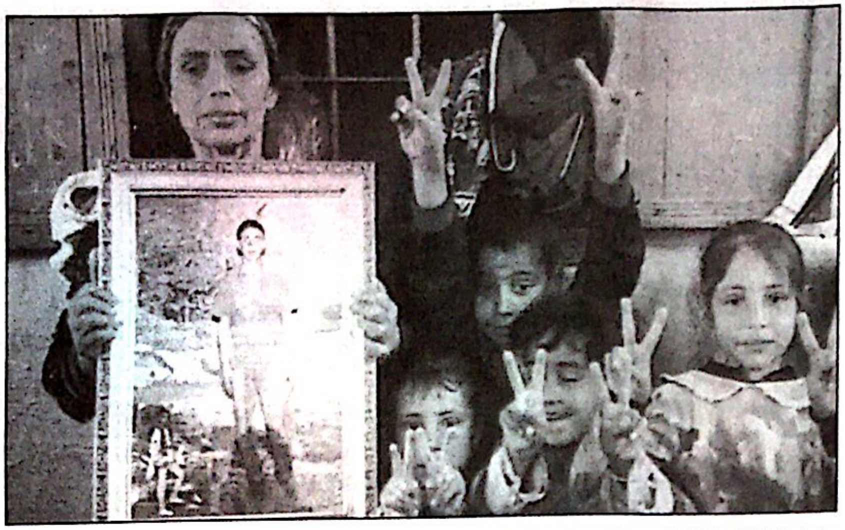
إن استمرار لغة الحرب بعد طي ملفها القذر، باتت تفتقد لمصداقيتها ولا تعبر عن مضمونها في

الكثير من الأحيان، قد تبدأ بمحاكاة الإنسان الفلسطيني وتصويره كإنسان خارج عن القانون وتعميق ثقافة الكراهية ضده، وبانه عنصر غير مرغوب فيه ويبقى رهن السياسات الخانقة على الصعد الاجتماعية والصحية والتعليمية والسياسية والاقتصادية وغيرها. فالحصار الراهن بأبعاده المختلفة ليس من شانه أن يضع موضوع فلسطينيي لبنان على أولويات البحث بالنسبة لقضية العودة كما يطرح البعض!! بل يحول قضية اللاجئين إلى مشكلة، ومن ثم ينقلها من المعنى السياسي إلى المعنى الإنساني، بما يوحي للمتربصين بأن جذر المشكلة الدولة المضيفة وليس إسرائيل؟؟

يقذف حجراً على الحلم، حجر على الانتفاضة فيما لو تحولت قضية سياسية تشكل جوهر الصراع إلى مجرد مشكلة إنسانية اجتماعية لشعب بائس غير مرغوب فيه. أو حيث يجري على مسمع منّا جميعاً، يوزع السفير الأمريكي نصائحه بضرورة إقناع دول مثل: كندا وأستراليا عن ضرورة زيادة حصتها من الكمية الممكن استيعابها في ظل الحل أو تسهيل هجرة فلسطينيي لبنان!! فيأتي جواب وزير الهجرة الأسترالي من عمان ليقول: «إذا كانت وسيلة مفيدة للمساعدة في إطار إمكاناتنا، فنحن على استعداد لتقديمها».

أليس ذلك هو تبرير للحرب الأهلية ومنطقها بل واستمرارها كسياسة؟ يصوب الحجر على الحلم بل على الحق وعلى الانتفاضة عندما يدعي البعض أنه مع الانتفاضة وضد التوطين. وبالتحليل نكتشف أنه ضد الفلسطيني بالخارج ومعه بالداخل، أي مع الانتفاضة فقط!!! تقديس الفعل والحجر وتجهيل الفاعل والإنسان والهدف! ليدرك أن من هو مع الانتفاضة، عليه أن يكون مع أهدافها أولاً، ومع الشعب الفلسطيني ثانياً ومسانداً له ولرؤيته السياسية ولوحدته ثالثاً. بدون ذلك يصبح المصفقون للانتفاضة حجراً يرجمها وليس حجراً بيدها. فهي ليست مولداً لحلقات الذكر والتندر والدروشة. تخفي هروباً من استحقاقها وقصوراً وعجزاً عن مدها ودعمها!!

إن التعويذة ضد الشيطان الرجيم لا تحمي من الشيطان الرجيم بالضرورة بل الذي يحمي يكمل ذلك بالعمل الصالح، هكذا تقول معتقداتنا، وعليه فإن التعويذة المستمرة ضد التوطين ورفض التوطين لا تكتمل بلا سياسة صائبة وجامعة، فالتوطين والمشاريع المشبوهة لطي ملف العودة لا يحيكها الفلسطيني بل ستمر على جسده وكرامته كما على اللبناني، وبقاء المسألة رهن المبارزات الخطابية واستخدامها كفزاعة وبضغط اجتماعي مستمر ضد الفلسطيني سوف تدفع بالأمور لاستغلال بشع لمعاناته الفلسطينية لتمرير المؤامرة عليه ودفعه إلى الخيارات القسرية، عبر تعميق شعوره باللاستقرار



وإعادة إنتاج الاقتلاع. مما يجعل الاعتقاد بأن التسوية شقت مجراها منذ زمن وعبر مقتضيات شتى فوق جسد فلسطينيي لبنان قبل غيرهم، أمراً ممكناً وقائماً.

إن خيار حق العودة لا يتم بإحداث المزيد من الضغط على الفلسطيني. أي منطق سياسي لا يفترض أن حق العودة يتطلب أولاً توفير الشروط لتطبيق هذا الحق، كحق قانوني وتاريخي وسياسي وأخلاقي للفلسطيني وهذا يستوجب توفير مجموعة من العوامل والشروط منها:

○ وضع رؤية سياسية موحدة لفلسطينيي لبنان ولعموم اللاجئين من مؤسسات وتجمعات وفصائل، سلطة ومعارضة. لقد توحد الشعب الفلسطيني على برنامج الإجماع الوطني والتحم في آتون الانتفاضة المباركة على هدف كنس الاحتلال. السؤال: لماذا لا نتوحد نحن على هدف حق العودة؟ وعلى رؤية موحدة تتوحد فيها الطاقات والإمكانيات وكل عناصر القوة لدينا من وحدة الموقف والإرادة والأداة لصيانة هذا الحق وإحقاقه؟ وتشكيل جدار صلب لمنع التراجع عنه على أقل تقدير.

○ إن الوحدة على هذا الهدف وهذه السياسة من شأنها أن تشكل سنداً قوياً يقلل من الخسائر ويفرض معادلة جديدة، نستطيع فعلاً أن نتكامل مع الانتفاضة وننتصر بها ولها. ونحفز القيم التي تأصلت والأهداف التي تجددت والسياسات التي صوبت في أتونها اللاهب، بما يشكل حافزاً لاستنفار كل مؤسسات مجتمعنا وطاقاته ويوحد قضية اللاجئين بمقوماتها ومفاهيمها ويبلور خطاب العودة بأوضح صورة ويزيل الالتباس الكفيل بخلق إرادة جماعية عربية ودولية وإنسانية للوصول إلى هذا الهدف.

○ إن لبنان كان كريماً بدمه الذي تتوّج تحريراً للأرض والذي عبر عنه أكثر من لسان رسمي نحترمه، يعتبر أن المشكلة مع العدو مازالت قائمة طالما موضوع اللاجئين لم يحل.. ألا يفرض ذلك أن يضع لبنان سياسة استراتيجية يستفيد من كل مكونات القوة المحلية وأهمها الفلسطينية باعتبارها سنداً له ومن ثم الإقليمية والقومية والدولية لتنفيذ حق العودة. ألا يمكن أن يكون كريماً بحفظ الوجود الفلسطيني كشرط لتحقيق العودة ورفض التوطين!! فما معنى المطالبة بالعودة في ظل تبديد هذا الوجود؟ وما معنى العودة بلا عائدين؟! أليس المدخل هو العدالة والكرامة.. أليس من حق لبنان أن يجعل من ذلك كله قضية الجميع عرباً وفلسطينيين، بدل أن تكون سجالاً داخلياً تلعب داخلها أكثر من قناة وبأكثر من لغة؟ إنها دعوة إلى تخليص اللغة من شوائبها والسياسة من رواسبها.

نقطع مع الانتفاضة ونحملها وزر مأساتنا وأزماتنا عندما نقطع مع مفاهيم جديدة قديمة قد أعيد إحياؤها وتجديدها، فقد تأصلت فكرة التناقض الرئيسي مع العدو، وأن الصراع له طرفان في معادلة واحدة عرباً وفلسطينيين، من جهة والمشروع الاستيطاني الاحلالي الصهيوني من جهة أخرى، بل تعمقت فكرة الوحدة وتجسدت بأن العدو يريد أن يجعل من الجميع يدفع الكلفة باحتلاله وتسويته، سلطة ومعارضة،شعباً وفصائل. وحددت الانتفاضة خيارها المبني على المواجهة الشاملة للعدو.

والأهم من كل ذلك، فإنها أحيت من جديد بُعداً ومدى ومساحة الصراع والأهم جوهر الصراع، وبذلك جددت القضية الفلسطينية ومكانتها العربية، وجددت الوعي الفلسطيني والحلم الفلسطيني والأمل الفلسطيني.

لكنها طرحت سؤالاً قوياً مازال صداه ينزف دماً، مفاده أن الحلم مهم وأهميته تكمن بأن نجعله حقيقة؟ أي كيف نحقق الحلم؟؟ وكيف نخلق النبأ العظيم بدل انتظار النبأ العظيم؟●●

الانتفاضة والمفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية*

ماجد كيالي**

بداية أتقدم بالشكر للاخوة في معهد الدراسات السياسية والدولية، على دعوتهم لي للمشاركة في فعاليات هذه الندوة التي تعقد في ظروف صعبة يواجه فيها الشعب العربي الفلسطيني جيش الاحتلال الإسرائيلي المدجج بالسلاح وبالحقد، بجسده وإرادته الحرة وإيمانه بالنصر.

قبل أن أتحدث في مداخلتي عن الانتفاضة والمفاوضات، لابد من التطرق إلى البيئة السياسية، العربية والدولية، إذ أن انتفاضة الأقصى اندلعت في ظروف تختلف عن ظروف الانتفاضة الفلسطينية الكبرى أواخر العام ١٩٨٧، فمن ناحية باتت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على الوضع الدولي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق)، وهي ضامنة أمن إسرائيل وتفوقها النوعي الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري.

والمشكلة هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية، من موقعها الدولي، باتت تهيمن على النظام الإقليمي، ولذلك فهي تتحكم بمسيرة التسوية، التي لم تعد تقتصر فقط على مجرد إنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وإنما باتت تشكل مجموعة مترابطة ومتداخلة من الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية (التي تتضمن الانسحاب)، مع ملاحظة اختلاف الاعتبارات الأمريكية عن الاعتبارات الإسرائيلية، بالنسبة لموضوع الترتيبات وأولوياتها، خاصة بعد أن تحررت الولايات المتحدة من اعتبارات الربط بين قضية فلسطين وصراعات الحرب الباردة.

من ناحية ثانية فإن هذه الانتفاضة تندلع في ظروف عربية تنامت فيها نزعة فك الارتباط بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، بتبني مقولة «السلام كخيار استراتيجي»، وهو ما أدى إلى تغير موضوع الصراع من ممانعة وجود إسرائيل إلى البحث عن شكل هذا الوجود، أو من ملف حرب ١٩٤٨ ونتائجها، إلى البحث في ملف حرب ١٩٦٧، كما تغيرت ميادين الصراع من ميادين الحرب والمقاطعة إلى ميادين المفاوضات والمصالحة، ومن حيز العداء والنفي إلى حيز التعايش والقبول وربما التعاون أحياناً. ومما لا شك فيه أن هذه التحولات تنعكس سلباً على الساحة الفلسطينية، لا سيما أن التجربة التاريخية بيّنت صعوبة بل واستحالة تطور العمل الفلسطيني بمعزل عن النهوض الشعبي العربي، والشرعية الرسمية العربية، خاصة بسبب عدم التكافؤ بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وهذه إحدى المعضلات البنيوية التي يعاني منها العمل الفلسطيني.

المعنى أنه بنتيجة المتغيرات الدولية والإقليمية وعملية التسوية تغيرت موضوعات الصراع مع إسرائيل وتغيرت معها وسائل حل هذا الصراع بحكم المحددات والتعقيدات الجديدة.

الناحية الثالثة، التي ينبغي ملاحظتها هي وجود كيان وسلطة فلسطينيين في التجمعات الفلسطينية، أي أن حركة التحرر الفلسطينية باتت تحمل طابعاً مزدوجاً فهي حركة تحرر من جهة، وهي سلطة من الجهة الثانية، وشروط وأشكال عمل حركة التحرر هي غيرها في حال السلطة، بخاصة وأن الكيان الفلسطيني قام بنتيجة عملية تسوية، وليس بنتيجة تراجع العدو عن احتلاله رغماً عنه أو بسبب قناعته بعدم جدوى الاحتلال. المهم أن الانتفاضة في هذا الوضع باتت بمثابة صراع على السيطرة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين سلطة الاحتلال الإسرائيلية. والجديد في الأمر ليس موقف الفلسطينيين، وإنما هو موقف الإسرائيليين، الذين باتوا مضطرين للتصرف وفق هذا المنطق، فالصراع بين الطرفين يدور في هذه المرة ليس على مبدأ وجود الكيان الفلسطيني، وإنما على حدود هذا الكيان ومعانيه من النواحي السياسية والثقافية والتاريخية. وفي الواقع فإن توجه باراك لوضع سيناريوهات الفصل مع الفلسطينيين يعكس عمق المأزق الإسرائيلي، وهذا ما يفسر كل هذه الوحشية والحقد التي تحاول من خلالهما دولة الاحتلال حجب حقيقة فقدانها السيطرة على الأراضي المحتلة، بعد أن باتت الدولة الفلسطينية من النواحي السياسية والرمزية والمؤسساتية، وعلى الصعيدين الدولي والإقليمي، واقعاً لا يمكن تجاهله.

أولاً: أسباب الانتفاضة

أما أسباب الانتفاضة فإن السبب الأساسي لها هو وجود الاحتلال ذاته من جهة، ومن الجهة المقابلة توفر الإرادة لدى الفلسطينيين للتخلص من الاحتلال واستعدادهم لتقديم التضحيات في سبيل ذلك. وما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن هذه الانتفاضة استمرار للانتفاضات النضالية للشعب الفلسطيني، وامتداد للصراع المديد والمرير الذي يخوضه هذا الشعب ضد المشروع الصهيوني ودولته إسرائيل.

ولعل الشرارة التي أشعلت فتيل الانتفاضة تمثلت بقيام مجرم الحرب شارون بزيارة استفزازية للحرم القدسي الشريف بصحبة الآلاف من الجنود الإسرائيليين المدججين بالسلاح، ولكن السبب المباشر يعود إلى تنامي مشاعر الإحباط والغضب في المجتمع الفلسطيني جراء سياسات الغطرسة والتعنّت وتضييع الوقت التي تنتهجها إسرائيل في محاولة منها لفرض إملاءاتها التفاوضية على الجانب الفلسطيني مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد مرور أكثر من سبع سنوات على عقد اتفاق أوسلو وجد الفلسطينيون أنفسهم بأنهم يراوحون مكانهم في إطار المرحلة الانتقالية.

وفي الحقيقة فإن القيادة الفلسطينية بذلت خلال الفترة الماضية، تماثلاً مذهلاً مع عملية التسوية، لدرجة أنها غامرت، بتوقيعها الاتفاق تلو الاتفاق والمذكرة التي تنسخ ما قبلها، وبتأجيلها أكثر من مرة إعلان تجسيد الدولة، من أجل إثبات حسن نواياها، كما أنها أبدت تفهّماً غير مفهوم للاعتبارات الداخلية الإسرائيلية، أكثر بكثير من تفهّمها لحساسية الشارع الفلسطيني وللإحباط الذي يتعاظم في صفوفه، مما أدى إلى تآكل في مصداقيتها ومكانتها. ومن الأصل فإن القيادة الفلسطينية قدمت مسبقاً كل ما عندها تجاه عملية التسوية، بقبولها عقد مساومة تاريخية مع الإسرائيليين تتأسس على قيام دولتين لشعبين، كما قبلت بوجود مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات تمهيداً للاتفاق على قضايا الحل النهائي، من دون توضيح نتيجة هذا الحل.

في مقابل كل هذه التقديمات الفلسطينية أبدت إسرائيل سواء أكانت في ظل قيادة حكومات العمل أو الليكود، استهتاراً كبيراً ومتواصلاً بعملية التسوية وباستحقاقاتها وبمواقف الأطراف الدوليين والإقليميين المشاركين فيها، مؤكدة بأنها غير ناضجة لهذه العملية، وبأنها تريد فرض التسوية التي تتناسب مع مصالحها وجبروتها العسكري وأوهامها التوراتية، ولذلك ظلت تبدي شراهة منقطعة النظير في طلب «الخاوات» من النظام الرسمي العربي، التي تتمثل بإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة والشروع في إقامة علاقات



تجارية واقتصادية، وصلت في وقاحتها حد محاولة إعادة صوغ النظام الإقليمي من خلال المشروع المعروف بـ «النظام الشرق أوسطي»! وبالأصل فإن إسرائيل لم تبد أية مسؤولية تجاه الموقف الحرج الذي وضعت فيه القيادة الفلسطينية أمام شعبها، بل إنها عملت وبكل فجاجة على تفريغ عملية التسوية من معناها ومن مبناها من خلال عدم تنفيذها للاتفاقات الموقعة مع هذه القيادة، ومن خلال تأجيل عمليات الانتشار، وخصوصاً التملّص نهائياً من إعادة الانتشار الثالثة، بدعوى أن المهم استمرار العملية، ثم بحجة أنه لا يوجد مواعيد مقدسة! محاولة منها استغلال سيطرتها على الأراضي الفلسطينية لفرض إملاءاتها في المفاوضات على قضايا الحل النهائي، كما تبيّن في مباحثات كامب ديفيد. أخيراً لا شك في أن مفاعيل هزيمة الاحتلال الاسرائيلي ودحره من جنوب لبنان بفضل المقاومة اللبنانية التي قادها حزب الله كان لها الأثر الكبير في إلهام جماهير الانتفاضة، التي رفعت أعلام حزب الله في مظاهراتها.

ثانياً: أهداف الانتفاضة

للانتفاضة أهداف بعيدة، غير مباشرة، منها إضعاف وتقويض الكيان الصهيوني، باعتبارها مرحلة من مراحل الكفاح الفلسطيني في المعطيات والشروط الراهنة، ولكننا هنا أمام واقع معين وهو أن للانتفاضة هدف سياسي محدد وهو دحر الاحتلال بكافة مظاهره من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، كما حددته الخارطة البشرية والجغرافية للانتفاضة ووسائل عملها وموضوعاتها.

وحقيقة الأمر، فإن تحول الثقل الوطني الفلسطيني إلى الداخل، متمثلاً بالانتفاضة، قدم قوة الدفع الذاتية المطلوبة للبرنامج المرحلي الفلسطيني، المتضمن إقامة الدولة الفلسطينية، فقد خلقت الانتفاضة وضعاً من التمييز، النظري، بين مستويين من مستويات قضية فلسطين، حيث المستوى الأول المتمثل بعملية دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، لتوافر الأساس الذاتي (الحالة الفلسطينية) والإسناد الموضوعي ممثلاً بالشرعية الدولية والعربية، والمستوى الثاني المتمثل بمتابعة عملية تقويض المرتكزات الصهيونية للدولة العبرية في المنطقة (وهي ترتبط بمدى توفر البعد العربي)، مع التأكيد بأن التمايز النظري الظاهر يعكس في جوهر الأمر ارتباطاً متكاملاً بين هذين المستويين.

أيضاً من أهداف الانتفاضة إعادة النظر في أسس عملية المفاوضات التي قامت على أسس غير متكافئة ولا عادلة ولا واضحة، والرسالة هنا هي: أنه إذا كان من غير الممكن الخروج من معادلة التسوية، بسبب المعطيات الدولية والإقليمية لها وبسبب موازين القوى غير المواتية، فإنه بات من غير المسموح به العودة إلى القواعد التفاوضية السابقة، وأنه ينبغي تحديد الهدف من المفاوضات بالإصرار على ما أقره المجتمع الدولي، ذاته، بالنسبة للحقوق الفلسطينية، لجهة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس واعتراف إسرائيل بحق العودة للاجئين. وفي هذا المجال أثبتت الانتفاضة مجدداً قدرة الفلسطينيين على انتزاع زمام المبادرة وتغيير قواعد اللعبة السياسية بتأكيد حضورهم الفاعل في العملية التفاوضية الجارية، كما أكدت بأنّ سعي إسرائيل لتحويل هذه العملية إلى مجرد عملية فرض وإكراه قد ثبت عقمها وعدم جدواها، إذ أن عملية تفاوضية مثل هذه، بأبعادها التاريخية والسياسية والرمزية، بحاجة إلى شريك متكافئ ولو من الناحية النسبية، والمعنوية، وإلا فقدت معناها ومبناها في آن معاً.

وعلى الصعيد الفلسطيني فإن الانتفاضة رسمت بالدم الخطوط الحمر التي على القيادة الفلسطينية أن لا تتجاوزها، كما ساهمت بتخفيف الضغط الأمريكي والإسرائيلي عن القيادة الفلسطينية بعد أن ثبت بالملموس أنه ثمة حد وأن هذه القيادة لا تستطيع ولا تملك حق التصرف بالحقوق الفلسطينية، وأنه ثمة رأي عام مستعد لقلب الطاولة، على عكس ما كانت تتخيل الدوائر الغربية والإسرائيلية.

ثالثاً: تاثيرات الانتفاضة

من السابق لأوانه إجراء تقييم شامل لتأثيرات الانتفاضة، إلا أنه ينبغي مناقشة التقييمات السائدة لإشاعة مناخ من التعامل بموضوعية ومسؤولية مع الانتفاضة ومع التضحيات التي يبذلها الشعب الفلسطيني، ببطولة وبسالة نادرتين، في مواجهة الجبروت العسكري الإسرائيلي.

فقد أثبتت وقائع الانتفاضة بأن إسرائيل ذاتها (قيادة وشعباً) هي التي تعيق عملية التسوية، وساهمت بفضح خواء الديمقراطية التي تميز بين سكانها والتي تستخدم الدبابات والطائرات بهدف إخضاع شعب آخر أو السيطرة عليه. كذلك أثبتت الانتفاضة وردّة الفعل الإسرائيلية عليها سواء من جهة الحكومة أومن جهة الإسرائيليين أنفسهم

خرافة أوهام التعايش وبيّنت استحالة قدرة إسرائيل برغم جبروتها من فرض إرادتها وإملاءاتها على الشعب الفلسطيني. ومن نواح عديدة يبدو أن الانتفاضة الفلسطينية وردّة الفعل الإسرائيلية عليها، قد وضعت حداً للشكل التفاوضي السابق، وحتى أنه يمكن القول أنها وضعت نهاية دامية لاتفاقات أوسلو، من طرف الفلسطينيين، بعد أن كانت الحكومات الإسرائيلية قد تجاوزتها منذ زمن، ولكن الأهم من هذا وذاك أنها رسمت حدود الفصل بين الطرفين بالطريقة الصراعية وليس بالطريقة التفاوضية وهو ما سيعكس نفسه على العلاقات المستقبلية، الصراعية أو السلمية، بين الدولتين وبين الشعبين المعنيين.

وعلى الصعيد العربي حركت الانتفاضة البيئة السياسية العربية الراكدة وأسهمت في استعادة التضامن العربي في مواجهة التحديات الإسرائيلية، فقد انعقدت القمة العربية، التي بدت وكأنها مستحيلةً والجماهير العربية التي خيّل للبعض أنها استكانت إلى واقعها السائد خرجت عن المألوف في العواصم والمدن العربية على امتداد الوطن العربي، لتعبر عن أحاسيسها المكبوتة وعن وحدتها، وعادت قضية فلسطين مجدداً إلى مكانتها في مركز الاهتمامات والأولويات العربية، وكأن الزمن لم يستطع أن يفعل فعله، أو كأن عملية التسوية كانت مجرد غمامة صيف عابرة أو وهم حاول البعض تسويقه في غمرة الهموم والشجون العربية الكثيرة والمريرة.

ودولياً فقد بعثت الانتفاضة برسالة إلى العالم لحثّ المعنيين على الإقلاع عن انتهاج المعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا الشعوب العادلة. وبالنسبة للإسرائيليين كانت الانتفاضة بمثابة رسالة مفادها أنه لا تعايش مع الاحتلال والاستيطان والاغتصاب وأنه ثمة حدود للقوة أمام إرادة الحرية وكرامات الناس وحقوقهم، وأن الإسرائيليين لايمكن أن يتخلصوا من عبء الاحتلال السياسي والأمني والأخلاقي إلا بإيجاد حل سياسي وأخلاقي يستجيب لمطالب الفلسطينيين وحقوقهم العادلة، كما لمتطلبات تخليص إسرائيل ذاتها من عنصريتها وعدوانيتها.

ومعنى ذلك أنه مع الأخذ بعين الاعتبار لتداعيات هذه الانتفاضة وحتى امتدادها للتجمعات الفلسطينية في الأراضي المغتصبة في العام ١٩٤٨، إلا أنه ينبغي عدم المبالغة بهذه التأثيرات أو تحميلها أكثر مما تحتمل لأن هذا الأمر قد يقود إلى نتائج عكسية وخطيرة إن على الانتفاضة أو على الجانب الفلسطيني في مناطق ١٩٤٨، في ظل موازين القوى الراهنة، ومن جانب آخر فإن انتفاضة الأقصى لم تفتح معركة تحرير فلسطين لان فتح هذا الباب يحتاج إلى معطيات عربية وإلى ظروف دولية مناسبة.

المهم أيضاً هو أن هذه الانتفاضة عزّزت من جديد ثقة الشعب الفلسطيني بذاته، كما أعادت الاعتبار لهذا الشعب في الإطار العربي باعتباره شعباً مناضلاً ومكافحاً بعد أن طمست عملية التسوية هذا الاعتبار، وبيّنت الانتفاضة من جانب آخر عمق البعد الصراعي للعملية التفاوضية الجارية، بحيث أنها لم تعد مجرد عملية إملاء من طرف على طرف آخر، وبالتالي وضعت الشعب الفلسطيني على قدر من التكافؤ النسبي مع الطرف الإسرائيلي. كذلك ساهمت الانتفاضة في تصليب وحدة الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده، وعزّزت مكانة قيادته الوطنية، وكانت بمثابة إعادة تثقيف له وبخاصة لأجياله الجديدة، كما أنها عزّزت من تبلور هويته الوطنية والقومية.

ومن تأثيرات الانتفاضة أنها ساهمت في التأكيد بأننا لسنا أمام أحد أمرين أي إما التسليم لإسرائيل، وإما الحرب معها، فثمة خيار يتمثل بالصمود وبتعزيز عناصر الممانعة الرسمية والشعبية طويلة الأمد مع الاستمرار في مراكمة القوى وبناء المرتكزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستجابة للحاجات والأولويات العربية أولاً، وثانياً للارتقاء إلى مستوى التحدي الذي تمثله إسرائيل للعالم العربي، بنموذجها السياسي وبتطورها الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، والذي لا يقتصر فقط على الناحية العسكرية. ولاشك في أن مواجهة مثل هذا التحدي لا تتم فقط بالميدان العسكري، وإنما عبر تجديد وتطوير النظام السياسي العربي، ومواكبة التقدم في المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية، وبالتوجه نحو الحداثة والديمقراطية، وبكل الأحوال فإن خيار الانصياع لم يؤد إلا إلى مزيد من الانهيارات ومن إشاعة أجواء الإحباط وعدم الاستقرار في المنطقة، في حين أن خيار الصمود والمقاومة أثبت أنه لم يعد من المقبول، ولا بأي حال من الأحوال، أن تستمر إسرائيل، بأوهامها التوراتية الخرافية بتقرير مصير المنطقة لوحدها، حتى ولو كانت تملك كل الجبروت العسكري، وحتى لو كانت تتمتع بدعم الدولة التي تتزعم العالم، تلك هي رسالة الانتفاضة وهذه هي رسالة المظاهرات المستمرة على امتداد الساحة العربية.

عموماً فإن الحديث عن الانتفاضة وتأثيراتها سابق لأوانه، فالمهم الآن دراسة المسارات التي يمكن أن تؤدي إليها، والتعامل بمسؤولية معها، وبالتالي بذل الجهود على مختلف الأصعدة: فلسطينياً وعربياً ودولياً، لاستثمارها بالشكل الأمثل بما يخدم طموحات الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وبما يتوازى مع تضحياته التي يبذلها في سبيل ذلك.

ومعنى ذلك أن الفلسطينيين معنيون بالتعامل بمسؤولية وبحذر بالغين في هذه المعركة من خلال تنظيم الانتفاضة والحفاظ على طابعها الشعبي وعلى وتائرها الممكنة، لأن ذلك الأمر هو الذي يمكّن الانتفاضة من الاستمرار والصمود في معركة الصراع على طول النفس مع الإسرائيليين، وهو الذي يحيّد أو يفضح التعامل الوحشي الإسرائيلي مع الشعب الذي يرفض الاحتلال، وهذا وذاك من شأنهما نقل الأزمة للمجتمع الإسرائيلي ذاته، ممّا يزيد موقف إسرائيل، وموقف حكومة باراك صعوبة وتعقيداً، وهو ما يشكل نجاحاً للانتفاضة التي لا تستطيع هزيمة الاحتلال، بالشكل التقليدي، ولكنها تستطيع الصمود أمامه والانتصار عليه بهذا المعنى وصولاً لفرض إرادتها.

ومن المهم أن نؤكد هنا بأن التسوية التي يجري فرضها على المسار الفلسطيني لن تكون تسوية عادلة أو نهائية أو شاملة، وهي لا تشكل نهاية المطاف في الصراع من أجل حقوق الفلسطينيين. اما من الناحية الثانية فقد أثبتت هذه التسوية، برغم ما تقدم، عقم محاولات إسرائيل تجاهل وجود الشعب الفلسطيني وشطب حقوقه السياسية، مما يعني أن الفلسطينيين بنضالاتهم وبانتفاضتهم الباسلة حققوا نجاحاً نسبياً على عدوهم برغم اختلال موازين القوى لصالحه.

أخيراً فإن كل تلك المقدمات تؤكد أن عملية السلام تبدو بعيدة بسبب طبيعة الدولة العبرية، ورؤيتها لذاتها ولدورها في المنطقة، وأن ما يجري فرضه في المنطقة ما هو إلا مجرد تسوية مرحلية ترتبط بمجموعة من الترتيبات الإقليمية والسياسية والاقتصادية والأمنية، التي يجري فرضها ضمن المعطيات الراهنة، مما يعني بأن الصراع في المنطقة وعليها سيستمر بسبب التسوية الناقصة والمجحفة التي يجري فرضها من دون مراعاة مصالح العرب وحقوقهم وكرامتهم، وبخاصة وأن أي تغير في المعطيات السائدة سيقود إلى إعادة النظر في ترتيباتها المفروضة، ما يعني أن مآل التسوية محكوم بحكم القضايا التي يجري حلها، وأيضاً بالمعطيات والتطورات التي ستولدها الديناميات التي ستخلق في إطار عملية التسوية أو في خارجها، لدى مختلف الأطراف ●●

(*) نص المداخلة التي ألقاها الكاتب في الندوة التي نظمها معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية في طهران في منتصف ت2/ نوفمبر الماضي، حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(**) كاتب فلسطيني مقيم في دمشق.

جدل السياسي والاجتماعي في الانتفاضة

نصار زواهرة*

عند المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، وفي محيط مسجد بلال بن رباح، حيث يتمركز قناصة الاحتلال وجنوده خلف المتاريس وفوق الأبنية المطلة على طريق القدس - الخليل، ومخيمي العزة وعايدة، كانت مجموعات من الشباب تعلن حضورها وغضبها، تقذف الجنود بالحجارة والزجاجات الفارغة والحارقة، فيما الإطارات المشتعلة بلهيبها ودخانها تعيد للذاكرة أيام الانتفاضة الأولى، كان جنود الاحتلال يردون بزخات الرصاص من كل الأنواع وقنابل الغاز، وبين لحظة وأخرى تقتحم الميدان المشتعل بالبطولة والشهادة سيارة إسعاف تحمل جريحاً وتمضي مسرعة.



في غمرة هذا المشهد الانتفاضي الفلسطيني بامتياز تحضر الأسئلة: ما الذي يدور في عقول هؤلاء الشباب وهم يواجهون الموت القادم من بندقية قناص تطلق النار بدقة على بعد ٢٠٠ متر؟!

إنهم يعرفون هذه الحقيقة، لكنهم يواصلون التقدم والاشتباك.

يقول أحدهم: المهم أن لاتذهب هذه التضحيات سدى!!

عبارة بسيطة لأبعد الحدود، تذهب في أكثر من اتجاه وفي ثناياها شحنة من الغضب والرفض والحلم الممكن والبعيد.

استطاعت الانتفاضة الفلسطينية الراهنة بتضحياتها ووضوحها السياسي أن تعيد للقضية الوطنية وأهدافها توهجها وحضورها.

وتحت ضغط الحالة الشعبية وحرارة الدم الفلسطيني إنهارت مشاريع الحلول المرسومة على الورق وفق منطق موازين القوى المختلة، والتي استهدفت تحويل اختلالها إلى هزيمة سياسية مفروضة بالعنف تحت عنوان السلام. فأعادت التذكير بأن هناك حقائق تحكم حركة الشعوب ليست خاضعة لمنطق اللحظة المباشرة.

وبهذا المعنى تحركت الجماهير المنتفضة لتعلن موقفها بشأن مشاريع التسوية التي بدأت بمبادرة أمريكية في مدريد عام ١٩٩١م، وانتهت إلى الجدار المسدود عام ٢٠٠٠م.

لقد تخطت الجماهير الفلسطينية بممارساتها النضالية المدهشة تجربة الموت الصامت لرجال غسان كنفاني، وهي تواصل دق جدران الواقع العربي والدولي بلا هوادة.

وبهذا أعادت صياغة السؤال الذي شغل أبو الخيزران في مأساة «رجال في الشمس» لماذا لم يدقوا جدران الخزّان؟!

ليصبح: لماذا يدق الفلسطينيون جدران الواقع والتاريخ بهذا الإصرار والقوة؟

هذا السؤال يوجه القراءة للتعامل مع الممارسة الانتفاضية كعملية واعية تذهب لما هو أبعد من الهدف السياسي الذي يعكس إرادة التحرر من الاحتلال.

فالحالة الانتفاضية التي تعيشها الجماهير الفلسطينية هذه الأيام شكلت تطويراً وارتقاء برؤية وأهداف تلك الجماهير بصورة أكثر عمقاً وشمولية، وذلك لأن تجربة السنوات السابقة والإخفاق في تحقيق الأهداف الوطنية وفق اتفاقيات أوسلو كمرجعية سياسية وأداء السلطة الاجتماعي أبرز جدية ومحورية الاهتمامات /المصالح/ التناقضات الاجتماعية بأبعادها المتشابكة. والجماهير الفلسطينية تدرك جيداً الفارق بين خوض الصراع في ظل الوجود المباشر لسلطة الاحتلال، وبين إدارته في ظل وجود سلطة فلسطينية.

هذا الفارق أساسي وهام في وعي وممارسة الحركة الشعبية التي اختبرت سياسات وممارسات السلطة الفلسطينية في

السنوات السابقة وأظهرت في أكثر من مناسبة عدم قناعتها ورضاها عن أداء تلك السلطة.

ولهذا فإنها توظف اليوم الحالة الانتفاضية ليس فقط للتعبير عن مواقفها تجاه حماية الحقوق الوطنية، بل وايضاً لتعيد صياغة العلاقات والأدوار والمهام الاجتماعية.

وهذه فرصة نادرة للتقدم وتحقيق بعض الانجازات وتصحيح الاختلالات وتفعيل التناقضات الاجتماعية بصورة إيجابية وليس عبر الصدام المجتمعي، وهي توفرت بحكم حالة التقارب وتوسيع قاعدة اللقاء بين الجماهير والسلطة والقوى السياسية المختلفة على قاعدة التناقض المحتدم مع الاحتلال. فالانتفاضة الفلسطينية التي حسمت بدرجة واضحة عملية التشابك السياسي مع مشاريع الاحتلال وحددت سقفها السياسي - رغم وجود واستمرار بعض المخاوف والمحاذير - وفرت في ذات الوقت البيئة لإعادة تصحيح العلاقات مع السلطة والقوى السياسية الفلسطينية.

والمهم الآن هل ستلتقط السلطة وتلك القوى هذه الفرصة وتحولها إلى حقائق وبنى وآليات ومعايير ناظمة للتعامل مع الجماهير وفيما بينها أم ستواصل طريقها وكأن شيئاً لم يكن؟!

الإشكالية المشار إليها يمكن مقاربتها من زاويتين أساسيتين:

الأولى: وهي الأكثر وضوحاً وحضوراً، وتتجلى في إعلان الشعب الفلسطيني رفضه لمشاريع الحل السياسي التي تستهدف تصفية حقوقه الثابتة بحدها الأدنى: حق العودة - تقرير المصير - إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وإزالة المستوطنات.

الوجه الآخر لهذا الرفض إعلان التمسك بتلك الحقوق كحل ممكن في المدى المنظور، وبدون ذلك ستفقد أي عملية سياسية شرعيتها الوطنية مهما كانت صياغاتها محكمة بالمعنى القانوني.

وهنا لسنا بحاجة للتفصيل كثيراً، فالمعادلات أكثر من واضحة، وتجربة العقد الأخير التي حملت العديد من المحاولات، المشاريع - المساومات، الاتفاقات، المذكرات، والتفاهمات، عجزت عن طمس جوهر وحقيقة الصراع، الذي يستعيد باستمرار ثوابته أمام أول اختبار جماهيري.

هذه الحقيقة تضع القوى السياسية الفلسطينية أمام مسؤولية كبرى تنعكس في قدرتها على إعادة المراجعة والنقد العميق للتجربة السابقة، بهدف الإمساك بعناصر التوازن والتناغم بين إرادة وأهداف الشعب الفلسطيني المنتفض وممارسة القيادة السياسية، كي لا تتبدد التضحيات وتتلاشى في غمرة المناورات السياسية وضغوط الحلف المعادي، وهنا نستطيع القول أن الانتفاضة أعادت توحيد القوى السياسية حول ثوابت الحقوق والأهداف الوطنية، وأعادت نسبياً ترميم جسور الثقة التي تخلخلت خلال تجربة أوسلو وترجماتها الميدانية.

إلا أن هذه الجسور يمكن أن تهتز من جديد إذا لم تتمكن القيادة من الصمود السياسي، وتحويل التضحيات وحالة المقاومة إلى انجازات سياسية واضحة ومحددة.

هذا باختصار على صعيد الزاوية الأولى.

الزاوية الثانية: ونقصد بها زاوية المشهد الذي يتعامل مع الأبعاد الفلسطينية الداخلية للانتفاضة فبقدر مادفعت الانتفاضة النقاش حول الصراع مع الاحتلال بأبعاده القومية والوطنية إلى دوائر الوضوح والمراجعة والنقد، فإنها بذات القدر طرحت أسئلة واستحقاقات تعود بالنقاش إلى الواقع الداخلي الفلسطيني بمستوياته السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية المختلفة.

والتمييز أو الفصل هنا بين البعدين الوطني التحرري، والاجتماعي البنائي هو فصل منهجي وليس فصلٌ في الواقع، إذ لا يمكن تحقيق الأهداف الوطنية التحررية، التي تجمع عليها الحالة النضالية الانتفاضية بدون توفير شروط تحققها على المستوى الاجتماعي.

إذن يجب رؤية الانتفاضة ليس فقط كعملية مقاومة للاحتلال ومشاريعه، بل يجب أيضاً وعيها كعملية بناء للمستقبل وبما يشمل البنى والمؤسسات السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية، على المستوى المفاهيمي والمعياري، وعلى المستوى الواقعي الملموس.

وفي هذا السياق تستحضر الذاكرة والتجربة الشعبية الفلسطينية الواقع الذي جاء خلال سنوات ما قبل الانتفاضة، إنها تستعيد قراءته وإخضاعه للمراجعة والمحاسبة والنقد بصورة عملية وشاملة.

وبهذا المعنى تماماً يمكن القول إن الانتفاضة بقدر ما هي ضد الاحتلال وممارساته فإنها أيضاً - انتفاضة على الذات وعلى الممارسات والظواهر السلبية التي حملتها تجربة سنوات أوسلو العجاف.

إذن تعيد الانتفاضة الراهنة تذكيرنا (كسلطة وقوى ومؤسسات وأفراد) بأن الشعب الفلسطيني بكفاحه وانتفاضته يناضل لصياغة حلمه الوطني والاجتماعي في آن واحد.

مفاعيل هذه الحقيقة/ الثابتة ليس دَيْناً مؤجلاً كما قد يتصور البعض تحت الحاحية الاشتباك مع الاحتلال، بل هي شرط راهن لتركيم شروط الانتصار الوطني بالمعنى الأشمل.

فاندفاع الجماهير الفلسطينية بهذه الجرأة والبسالة والإصرار في مواجهة العدوان الإسرائيلي، لا يعكس فقط الإرادة في التحرر من الاحتلال، بل إنه بصورة أعمق يقوم بانضاج البديل الفلسطيني أو الحلم الفلسطيني المستقبلي. أي إنه عملية نقد بالدم إن جاز التعبير لكل المظاهر والثغرات والأمراض التي تلمسها الشعب المنتفض خلال السنوات السابقة.

وفق هذا المنطق يمكن وعي الانتفاضة وتعميقها كحالة قطع واضحة، وإن تكن نسبية بالمعنى الواقعي والتاريخي، بين ما كان وما سيكون ليس فقط على مستوى مواجهة الاحتلال وممارساته، وإنما أيضاً على مستوى ممارسة سياسات السلطة الفلسطينية، والقوى السياسية سواء كانت تؤيد السلطة أو تعارضها، ديمقراطية أو دينية.

تأسيساً على ما تقدم فإن الانتفاضة قد وفّرت المناخ لوضع شروط وإشكاليات البناء المجتمعي المنشود على أجندة البحث والممارسة.

بمعنى أن الجماهير الفلسطينية التي قدمت كل هذه التضحيات وأبدت كل هذه الإرادة السياسية في مواجهة إرهاب ومشاريع الاحتلال، لديها القدرة في لحظة ما على الانتفاض في مواجهة أية ممارسات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية داخلية ترى أنها تتعاكس مع أحلامها وآمالها وتضحياتها في سبيل مجتمع فلسطيني يشكل فعلاً البديل المستقبلي المقنع والقادر على التجاوب مع الإبداع الشعبي وتعميق روح الانتماء وجدوى التضحية.

هذه الحقيقة التي تعكس جدلية العلاقة بين البعد التحرري الوطني، والبعد التحرري الاجتماعي يشكل عامل الاختبار لجدية أي حزب سياسي أو أي سلطة سياسية وقدرتها على التطور والتخلص من أمراضها وجمودها، وإعادة صياغة برامجها ورؤيتها السياسية - الاجتماعية بما يستجيب للتحدي، كما يشكل الضمانة لاستعادة شرعيتها كقوى وقيادة مؤثرة وفاعلة داخل المجتمع، ليس فقط بحكم تاريخها ورصيدها النضالي، وإنما أيضاً وهو الأهم، بحكم قدرتها على التحرك نحو المستقبل والارتباط العضوي الدائم بمصالح الشعب الفلسطيني.

هذا الفهم يجعل الانتفاضة نظرياً وعملياً رافعة وطنية بالمعنى الشامل السياسي والاجتماعي، ويفتح الأفق للبدء في عملية مراجعة ونقد وإعادة بناء للعلاقات وصياغة استراتيجيات عمل واضحة والتعامل مع عناوين الواقع الفلسطيني الاجتماعي، بهدف

التخلص من الظواهر والممارسات السلبية، والارتقاء إلى مستويات جديدة من الإبداع والمبادرة وتخليصها من قيود الهيمنة والكبح التي تعيق تطورها ونموّها.

وهنا يمكن إيراد بعض الأمثلة كنماذج للتدليل وليس الحصر.

أولاً: على صعيد المرجعيات الوطنية والممارسة السياسية، فمثلاً بالنسبة لمؤسسات م.ت.ف [المجلس الوطني ـ المجلس المركزي ـ اللجنة التنفيذية] إضافة للاتحادات والنقابات، يمكننا القول بأنه لم يعد سراً أو خافياً على أحد في الشارع الفلسطيني طبيعة وعمق الثغرات البنيوية التي تعاني منها هذه المؤسسات من حيث فاعليتها وأدائها أو من حيث مدى تمثيلها للتجمعات الفلسطينية المختلفة.

لقد باتت هذه المؤسسات بحاجة جذرية لإعادة بناء شاملة وفق عملية ديمقراطية متواصلة تستجيب للتحولات السياسية والاجتماعية التي تتراكم وتتواصل في عمق المجتمع الفلسطيني بحيث تستعيد شرعيتها الجماهيرية وعدم الاكتفاء بالشرعية الشكلية أو التاريخية، ولتحقيق ذلك يجب تخليصها من الممارسات الاستخدامية وعملية التهميش والتجويف التي تحول دون استمرارها كمرجعيات وطنية فاعلة ومقنعة.

أما مؤسسات السلطة الفلسطينية فإن الانتفاضة الفلسطينية قد وفرت لها الفرصة للتخلص من قيود وسقف اتفاقيات أوسلو، وا. تبدالها بمرجعية وطنية حقيقية، وبهذا تتحرل إلى مؤسسات متناغمة مع الحالة الشعبية كمرجعية وممارسة ودور وأهداف.

انجاز هذه العملية الوطنية الديمقراطية يؤمن الأساس والرؤية والبنى لتستعيد الممارسة السياسية الفلسطينية حيويتها وتوحدها مع حركة الشارع الفلسطيني بمضامينها المختلفة، كما أنه يؤمن الشروط الصحية لإدارة الصراع في مواجهة الاحتلال، وإدارة التناقضات الداخلية بصورة علمية محكومة بسقف المصلحة الوطنية أولاً وعاشراً.

ثانياً: تعميق البنى والممارسة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني بالمعنى الشامل: لقد تعرض المجتمع الفلسطيني وخلال عقود طويلة لعمليات متواصلة من القهر والتشرد والتشويه والتدمير المنهجي المنظم من قبل الاحتلال، وبالتالي فإن أحد استحقاقات الانتفاضة الراهنة يتجلى في وعي وقدرة القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة على إطلاق ومؤسسة العملية الديمقراطية في نسيج المجتمع الفلسطيني وبما يشمل: حرية التعبير، الانتظام والتظاهر، النقد، النشر، المحاسبة، تحريم الاعتقال السياسي، توفير فرص العمل والتعليم والضمان الاجتماعي والصحي.. الخ.

وهذه العملية لا تقف حدودها عند بنى وأفراد المجتمع، بل تبدأ أولاً في داخل الأحزاب السياسية التي تراكمت فيها ظواهر الجمود والتخلف والبيروقراطية وتدني معايير الكفاءة والأداء.

ثالثاً: العمل وفق استراتيجيات عمل شاملة ترى الاستحقاقات الراهنة والصعوبات المتراكمة، كما ترى في ذات الوقت الامكانات والطاقات القائمة والكامنة، بحيث تترابط عملية البناء الاجتماعي بمستوياتها الراهنة ـ المتوسطة ـ والبعيدة. وهذا يشمل الاقتصاد والتنمية، النظام التعليمي ـ النظام الصحي ـ الانفكاك من حالة وشروط التبعية في الاقتصاد الإسرائيلي بكل مظاهرها وتجلياتها.. التصدي لظواهر الفساد والاحتكار والتخلف الإداري.

السير الواضح في هذه العملية يمنح الجماهير الفلسطينية الثقة بنضالاتها ويشعرها بالملموس بأنها تحقق الإنجازات على مستوى التحرر وعلى مستوى رفع مستوى حياتها وتأمين احتياجاتها مع وضوح أهداف مشروعها الوطني ـ الاستقلالي البعيد.

رابعاً: التصدي لظواهر التخلف الاجتماعي وإطلاق قيم الحرية والمساواة والعدالة وخاصة لدى المرأة والشباب، هذين القطاعين اللذين يتقدمان دائماً الصفوف في مراحل الاشتباك والغليان، ثم يعودان للانكفاء مع تنامي مشاعر الإحباط والاستلاب الاجتماعي وكأنهما لا يراكمان أية انجازات باستثناء البعد الكفاحي والمعنوي في لحظات الانتفاضة.

خامساً: تفعيل الممارسة الثقافية لتلعب دورها ووظيفتها كرافعة للإبداع الجماهيري وتأصيله وتحصين الوعي العام في مواجهة سلبيات العولمة والتشويه الثقافي، وتعميق التفاعل مع فضائنا القومي والعالمي.

هذه فقط بعض النماذج والعناوين التي تؤشر لأبعاد الفكر التي نحن بصددها ليس أكثر.

إذن هل تستطيع القوى والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية رؤية والتقاط بذور وأجنة الأحلام والدوافع التي تتفاعل في سياق وأعماق الحركة الشعبية المنتفضة بحيث تذهب لما هو أعمق وأبعد من مظاهر الغضب والاشتباك مع الاحتلال على أهمية ذلك.

فالاحتلال يواجه الشعب الفلسطيني بكل قوته وباعتباره مشروعاً شاملاً له ركائزه المتكاملة، إذن من الطبيعي والمنطقي أن يجابه بمشروع سياسي ـ اجتماعي نقيض بكامل شروطه وعناصره، وكل ذلك على قاعدة وعي الصراع كعملية تاريخية مفتوحة وتراكمية، وليس مجرد مواجهة عسكرية أو سياسية محدودة سيتم حسمها بضربة واحدة.

التعامل مع هذه الإشكالية هو التحدي الأبرز الذي طرحته الانتفاضة أمام القوى السياسية والسلطة الفلسطينية. وهو يعني الارتقاء بالوعي والممارسة إلى طور جديد يستهدف إعادة صياغة معادلات الصراع من خلال إعادة صياغة العلاقات وعناصر القوة، باتجاه تعزيز حالة التوحد الوطني وتدعيمها كعملية تقوم على وعي التناقضات الداخلية واحترام التعددية.

فالتوحد السياسي في مواجهة الاحتلال والذي فرضته الجماهير الفلسطينية بمبادرتها الانتفاضية سيبقى غير كافٍ وعرضة للتآكل إذا لم يتعزز بعملية تفاعل اجتماعي داخلي، شرطها وعي التناقضات الاجتماعية كحالة موضوعية، وبالتالي التعامل معها لتحقيق تماسك اجتماعي يقوم على مصالح الناس وحاجاتهم واحترام أدوارهم ومبادراتهم.

لقد برهنت التجربة التاريخية أن الجماهير الفلسطينية تملك ديناميات فعل هائلة في مختلف الميادين تعبر عن نفسها في القدرة على الفعل والصمود وامتصاص الضربات والتحول من حالة الكمون والدفاع إلى حالة الهجوم والمبادرة، وبالتالي فإن أحد دروس الانتفاضة الراهنة يتجلى في وعي هذه الحقيقة والتعامل مع الجماهير الفلسطينية باحترام لتأخذ حقها ودورها في صنع القرار سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي، وسيكون الخطأ قاتلاً في حال جرى تجاهل هذه الحقيقة عبر التعامل مع شعب الانتفاضة وكأنه مجرد مجموعات تجيد فقط رشق الحجارة والاستشهاد.

إذن لقد وفرت الانتفاضة الفرصة والفضاء السياسي والنفسي والعملي لإطلاق ومأسسة العملية الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني على أساس الإلتزام بالمصالح الوطنية ببعديها الوطني والاجتماعي.

وهذه الفرصة ليست مفتوحة إلى ما لانهاية، فإذا لم تلمس الجماهير الفلسطينية أن السلطة والقوى السياسية قادرة ومستعدة لعمليات المراجعة والنقد والتصحيح، فإنها ستبادر في لحظة ما لفرض هذه العملية بذاتها.

هذه الحقيقة تفرض التعامل مع عملية التصحيح كعملية مباشرة وملموسة وليس بالكلمات والعواطف، وذلك حتى تتحول إلى أنظمة ومعايير عمل تشمل مختلف ميادين المجتمع الفلسطيني.

إذن هي فرصة مناسبة فهل سيتم استثمارها أم سننتظر انتفاضة قادمة، أكثر قوّة وشمولية وأكثر عمقاً ووضوحاً؟!●●

(*) كاتب فلسطيني مقيم في الوطن.

ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني من اللاجئين

بدون العودة سيبقى حق تقرير المصير الفلسطيني ناقصاً

خليل جنداوي

لم يشهد الكيان الصهيوني منذ نشأته المشؤومة اهتماماً بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة كما حدث فعلاً خلال الأسابيع القليلة الماضية، وتحديداً في تلك التي فصلت بين العامين الحالي والسابق، حيث ازدحمت وسائل الإعلام الإسرائيلية بالبرامج والتحليلات التي تنعي جميعها دولة إسرائيل في حال قبولها بحق العودة الفلسطيني.. مشاعر الفزع هذه والتي شملت كل ألوان الطيف السياسي الصهيوني من يمينه ليساره لا يمكن تفسيرها إلا بأنها خوف القاتل على مصيره وهو يرى قتيله وقد عاد حياً يرزق يطالب بما سُرق منه.. ولاشك أنه في داخله فكر بأن الضحية لن تكتفي باسترداد حقوقها، بل ربما سعت حين تسنح لها الظروف بالانتقام من المسبب للكارثة التي أصابتها.

على الجهة الأخرى كان الخوف أيضاً هو السائد.. فاللاجئون الفلسطينيون الذين أدمنوا القلق على مصيرهم منذ النكبة التي أطاحت بعالمهم عام ١٩٤٨ وذرتهم في المنافي والمخيمات بعيداً عن بيوتهم وأراضيهم شعروا بالرعب من الأخبار المتسربة عن وجود صفقة يعدها الرئيس كلينتون تُقايض موضوع القدس بقضية اللاجئين، ولم يكن الرعب وحده هو ما اختلج في الصدور، بل والغضب أيضاً، الغضب الجاهز للانفجار في وجه من يفكر مجرد تفكير بالتفريط بحقوق خرجت عبر التضحيات الباهظة والآمال المتكسرة من إطارها القانوني أو السياسي لتكتسي مسحة قدسية.

كثيرة هي الأسباب التي تنفخ في جمر هذا الخوف الذي يتملك اللاجئون، وقبل كل شيء يجب أن نسجل هنا الطريقة التي تعاطت بها القيادة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، حيث بدا لمعظم اللاجئين وخصوصاً من هم في الشتات أن منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيعها على هذا الاتفاق قد تخلت عنهم وتركتهم في العراء ليواجهوا مصيرهم لوحدهم.. لاشك أن صمود القيادة الفلسطينية في كامب ديفيد-٢ قد بعث في أوساطهم شيئاً من الارتياح لكنه مع ذلك لم يبدد قلقهم، وحتى انتفاضة الأقصى بكل ما بثته من روح كفاحية جديدة لم يعشها الشارع الفلسطيني منذ سنوات عديدة أيضاً لم تستطع أن تلغي مخاوف اللاجئين الذين يسمعون ويقرؤون يوماً بعد آخر عن سيناريوهات عديدة للحل كلها تتجاهل قضيتهم أو تضعها في إطار صياغات لغوية - كما تقول وثيقة كلينتون - أو على الأقل تقترح تأجيلها لفترة طويلة قادمة.

من جهة أخرى يجب أن نشير إلى الحديث المتزايد عن الإجماع الإسرائيلي الذي يرفض حق العودة بحدة هي أقرب للتشنج ويعتبره غير منطقي أو غير معقول أو عقبة ستتحطم عليها مسيرة السلام ما لم يقم المفاوض الفلسطيني بسحبه من التداول.. ومع كل نجاح يسجله هذا الخطاب الإسرائيلي في حشد التعاطف في الأوساط الغربية أو على الأقل الأمريكية تتأجج المخاوف الفلسطينية ويشعر اللاجئون أكثر فأكثر أن العالم الذي لم يستطع أن يفعل شيئاً لإنهاء مأساتهم طوال النصف قرن الماضي سوى إصدار البيانات والقرارات المتعاطفة ولو بشكل جزئي مع معاناتهم، بات الآن مهيأً لتجاهلهم او حتى للتضحية بهم في سبيل إعادة الهدوء لهذه المنطقة، وبالتالي فإن التسوية القادمة ستمر على عظامهم فضلاً عن حقوقهم وآمالهم.. وأكثر ما يخشاه اللاجئون في هذا السياق أن ترضخ القيادة الفلسطينية للضغوط التي ستتزايد عليها حتماً في المرحلة القادمة وتقبل باتفاق لا يضمن للاجئين حقوقهم كاملة وعلى رأسها حقهم بالعودة.

وإذا أمعنا النظر في التحقيقات التي تنقلها وسائل الإعلام من المخيمات الفلسطينية هذه الأيام لن نجد إلا أحاديثهم التي تنضح بمشاعر الغبن والمرارة والخوف والغضب.. كهذا العجوز من أحد مخيمات الضفة الذي يقول: «إذا كانت القدس بكل ما تحتويه من أبعاد قومية ودينية إسلامية ومسيحية أثارت العرب خمسة أو ستة أيام، فما بالك بقضيتنا نحن.. لن يلتفت أحد إلى أي تسوية تمحينا عن الوجود وكأننا لم نكن.. وكأن إصرارنا على العيش في الخيم لأكثر من نصف قرن شيء بسيط يمكن أن يمحى بجرة قلم..».

ومن يدقق في أحاديث اللاجئين سيجد أن معظمهم إن لم يكن كلهم يضع حق العودة على رأس الثوابت الفلسطينية التي يجب التشبث بها، فالقدس لها رب يحميها والعالمين العربي والإسلامي لن يقبلا أبداً بأي تفريط بها.. أما الدولة فثمة إجماع دولي على إقامتها وحتى إسرائيل نفسها لم تعد تمانع كثيراً بنشوئها، ورغم أهمية الدولة الفلسطينية القادمة حيث من المفترض أن تكون هوية وعنوان وسند للشعب الفلسطيني أينما وُجدت، إلا أنها يجب ألا تكون بأي حال مقبرة يدفن فيها حق عودة اللاجئين لبيوتهم وأراضيهم، بدعوى أن هذه الدولة ستكون وطناً لكل الفلسطينيين في العالم كما يقول الإسرائيليون ومعهم جزء لا يستهان به من المجتمع السياسي الأمريكي، وبالتالي حسب وجهة النظر هذه يمكن للمواطنين أن يعودوا إذا أرادوا إلى دولتهم وليس إلى دولة أخرى ذات سيادة (حتى لو كانت بلاد آبائهم وأجدادهم). وطبعاً فإن هذا الطرح لو وافقت عليه السلطة الفلسطينية سيكون له انعكاسات خطيرة جداً حيث لن يُحرم اللاجئون الفلسطينيون من حقوقهم فقط، بل ستتوفر تلقائياً لأوساط اليمين الصهيوني ما سيعتبره الحجة القانونية التي قد تساعد الكيان في التخلص من عبء ثقيل ينغص عليه عيشه، وطبعاً نقصد هنا حوالي مليون وربع فلسطيني يعيشون في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وذلك إما بطردهم إلى أراضي الدولة الفلسطينية بدعوى أن هذا هو وطنهم، أو على الأقل بتجريدهم من الجنسية الإسرائيلية ثم التعاطي معهم كجالية أجنبية ليس لها اي حقوق قانونية سوى حق الإقامة، والذي يمكن ببساطة حرمانهم منه كأفراد أو كمجموعات دون إثارة الرأي العام الدولي، لأن ذلك من أبسط حقوق أي دولة ذات سيادة.

من جهة أخرى يجب ملاحظة حقيقة أن حق العودة هو الموضوع الوحيد من بين قضايا ما سمي بـ«الوضع النهائي» الذي يعود بجذوره إلى نكبة عام ١٩٤٨، بينما البقية أي القدس والحدود والمستوطنات والمياه نتجت أساساً عن حرب ١٩٦٧، وكما هو معروف فإن إسرائيل تعاطت ومازالت منذ مؤتمر مدريد وكأن الصراع بدأ منذ ٤ حزيران ١٩٦٧، وبالتالي فإن القرار ٤٢٤ هو الإطار الوحيد الذي يجب التفتيش داخله عن تسوية شاملة للصراع العربي - الصهيوني. وحسب وجهة النظر الإسرائيلية، فهذا الكلام ينطبق أيضاً على قضية اللاجئين ويقول المفاوضون الإسرائيليون أن أقصى ما تستطيع

بلادهم تقديمه هو الاعتراف بجزء من المسؤولية عن نكبة ١٩٤٨ دون أن يعني ذلك أي مترتبات قانونية سوى المساهمة مثلها مثل غيرها من الأطراف الدولية في صندوق لتعويض اللاجئين الذين سيكون بإمكانهم الاختيار ما بين التوطين حيث هم الآن أو الهجرة إلى بلد ثالث أو العودة للضفة وغزة، وإسرائيل من جهتها لن تستطيع سوى استيعاب بضعة آلاف كحالات إنسانية مثل لم الشمل لبعض من وُلد في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ وله أقارب في إسرائيل.

بالمقابل فإن حق العودة بالنسبة للفلسطينيين يكتسب أهمية خطيرة ومن كافة الزوايا فأي باحث في الشؤون الفلسطينية لن يجد تجمعاً فلسطينياً واحداً في أي مكان من العالم لا يحوي نسبة كبيرة من اللاجئين.. فحتى فلسطينيو ٤٨ نجد حوالي ربعهم هجّروا من قراهم أو صُودرت أراضيهم وحرموا من العودة إليها، وبالتالي فإن حق العودة ينطبق عليهم، كذلك فإن ٧٠٪ من سكان قطاع غزة هم من اللاجئين الذين هجرتهم العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨، وأيضاً نجد أن حوالي ٢٦٪ من سكان الضفة الغربية هم من اللاجئين.. فإذا عرفنا أن ٤٧٪ من الشعب الفلسطيني يعيش الآن على أرض فلسطين التاريخية، وبالتالي ٥٣٪ مازالوا في الشتات، فكل هذا يعني أن أكثر من ٧٠٪ من الشعب الفلسطيني هم عملياً وقانونياً من اللاجئين الذين ينطبق عليهم حق العودة وحق الحصول على تعويضات عن الخسائر والمعاناة التي تكبدوها من جراء العدوان الصهيوني عليهم عام ١٩٤٨.

ضخامة هذه النسبة أعطت لحق العودة بعداً إضافياً يرتبط مباشرة بحق تقرير المصير، وكما هو معروف فإن هذا الحق له مستويين الأول فردي ويشمل حق كل شخص بتقرير مصيره بالطريقة التي تناسبه، المستوى الثاني هو الجماعي ويتعلق بحق الشعوب في النضال في سبيل حريتها واستقلالها أو اختيار نوع الحكم في دولها.. وهكذا فإنه حتى لو قامت دولة فلسطينية في الضفة وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية لكن دون تنفيذ حق العودة فهذا لا يعتبر تطبيقاً كاملاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ببساطة لأن ثلاثة أرباعه (حوالي ٧٠٪) محرومون من حق تقرير مصيرهم بالعودة إلى بيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم وبما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية ومنها القرار ١٩٤ الذي أعادت الجمعية العامة التأكيد عليه منذ صدوره أكثر من ١١٠ مرات، كذلك في قرار الأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٢ والذي أكد أن حق العودة «حق غير قابل للتصرف»، تجدر الإشارة هنا إلى أنه توجد منذ ذلك التاريخ في الأمم المتحدة لجنة دائمة تحت اسم «لجنة الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف».. إذن في كل الأحوال لا يجوز الاكتفاء بوضع اللاجئ الفلسطيني أمام خيار بقائه حيث هو أو التهجير لبلد ثالث، فلتطبيق حق تقرير المصير يجب منح اللاجئين مجموعة خيارات جدية لا تنتقص من حقوقهم وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني بالعودة لممتلكاته وبيته ووطنه التاريخي.

ولا ينتابنا هنا أية أوهام بإمكانية حصول اللاجئين على حقهم بالعودة خلال المدى المنظور، فإسرائيل غير جاهزة أبداً للقبول بمثل هذا الأمر.. قبل أسابيع قالت صحيفة «جروزاليم بوست» في افتتاحية يوم ٢٠٠٠/١٢/٢٤ إذا كان السلام يفترض عودة اللاجئين إلى إسرائيل «فليذهب السلام إلى الجحيم»، ويؤكد العديد من الباحثين أن إسرائيل ربما كانت أكثر استعداداً لخوض حرب نووية على القبول بعودة اللاجئين إلى أراضيها.. لكن هذا لا يعني بأي حال أن علينا أن نستسلم لهذا القدر، بل على العكس تماماً يجب أن نستعد لنضال طويل يتطلب قبل كل شيء صمود القيادة الفلسطينية وعدم تفريطها بحق العودة مهما كانت الاغراءات أو الضغوط.. ولو فرضنا جدلاً أنها أجبرت على توقيع اتفاق فيجب في كل الظروف ألا يتضمن بنداً يقول بنهاية الصراع ما لم يتم صراحة ضمان حصول اللاجئين على حق عودتهم لبيوتهم وأراضيهم. لأن تنازلاً بهذا الحجم أو حتى تخريجاً له على طريقة كلينتون بصَياغات لغوية لا تطبيق عملي لها سيعني بشكل مباشر وقاطع سقوط صفة الممثل الشرعي والوحيد عن منظمة التحرير الفلسطينية التي اكتسبت هذه الصفة لانها مؤتمنة على حقوق فردية وجماعية للشعب الفلسطيني الذي أوكل لها هذه المهمة. فلو فرطت ولو ببعضها أو حتى واحداً منها أو لم تعرف كيف تصونها أو تنجزها فمن حق اللاجئين كأفراد وجماعات أن يقولوا وقتها أن المنظمة لم تعد تمثلهم، وبالتالي لهم الحق في التفتيش عن سبل وأطر أخرى تضمن لهم الحصول على حقوقهم السليبة.

في كل الأحوال ورغم الاختلال الفظيع في موازين القوى حيث يبدو عدونا متفوقاً في معظم المجالات المادية وتحديداً العسكرية والاقتصادية والإعلامية والتقنية، إلا أن الطرف الفلسطيني رغم ضعفه الظاهر إلا أنه يتفوق بنقطة أساسية ونقصد الشرعية، فلانه صاحب حق ظل رقماً صعباً في معادلات المنطقة أو حتى كجبل لا يهزه ريح.. والقوة العسكرية الإسرائيلية رغم جبروتها إلا أنها أعجز من أن تفرض اتفاقاً لا يريده الفلسطينيون، وهؤلاء من جهتهم رغم ضعفهم المادي إلا أن هذا لم يمنع ظهور عناصر قوة حقيقية لديهم قلبت الطاولة وهزت المنطقة بأسرها.. هذه الحقائق عبر عنها صراحة شلومو بن عامي في حديث مع صحيفة يديعوت أحرنوت (٢٠٠١/١/١٩) قال فيه: «إن الحد الأقصى الذي أتطلع إليه اليوم من العالم العربي هو نيل المشروعية لحدودنا إنني أريد حدوداً نهائية، متفقاً عليها ومشروعة، بطريقة لا يعود منها بيننا وبينهم صراع مفتوح، وتتيح لنا الحصول على الأمن الاستراتيجي والحياة المنتظمة، ليست لدي خيالات واسعة، انني لا أريد غراماً مع العالم العربي، أريد تنظيم الأمور معه».. ويضيف في مكان آخر: «قلت للتو للألمان والسويديين: انظروا إلى عرفات هذا، إننا دولة من خمسة إلى ستة ملايين نسمة وهذه ولايتنا، أما ولاية عرفات فإنها العالم الإسلامي بأسره، انظروا إليه بعد أن يترك كلينتون إلى أين يذهب؟ هل يذهب إلى غزة؟ لا إنه يذهب إلى الدوحة وإلى القاهرة، إن لديه عالماً بكامله، أما نحن فدولة صغيرة وهو نوع من العالم».

لاشك هنا أن مبالغة بن عامي مقصودة، والهدف منها استجداء التعاطف والدعم للاستقواء على الفلسطينيين، إلا أنه بالضبط وضع يده على عناصر القوة الفلسطينية: أجل إنها الشرعية التي تحلم إسرائيل باضفائها على حدودها، كذلك العمق العربي والإسلامي والذي تراجع بحدة بعد اتفاق أوسلو، والآن تطرح بقوة ضرورة استعادته بكل أبعاده، لتشكيل أحزمة أمان حول الثوابت الفلسطينية، وهذا يستدعي وبشكل ملح أهمية التحرك الفلسطيني على الصعيد الدولي لاستعادة الأصدقاء الذين انفضوا من حولنا خلال المرحلة السابقة. كذلك يجب العمل وبالتعاون مع الأطراف العربية لشن حملة واسعة وطويلة المدى لمخاطبة الرأي العام الأمريكي بهدف تصحيح الانحراف الخطير الذي حصل في ظل إدارة كلينتون فيما يتعلق بحق العودة، ولا ننسى هنا أن الولايات المتحدة كانت ومنذ العام ١٩٤٩ الطرف الذي يعيد سنوياً طرح القرار ١٩٤ لتجديد اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى سُمي American baby resolution وظلت تدعمه حتى العام ١٩٩٤، أي عندما تم التوقيع على اتفاق أوسلو..

وأخيراً يجب الانتباه لحقيقة أن النضال في سبيل حق العودة هو وبصورة مباشرة لا مواربة فيها نضال ضد العنصرية الصهيونية داخل إسرائيل نفسها وهذا يعني أساساً أن الجانب الفلسطيني سيجد نفسه مضطراً إن عاجلاً أم آجلاً لخوض صراع ضار وبوسائل متعددة وفي ساحات مختلفة تبدأ من الدولة العبرية نفسها، وصولاً إلى فضح ممارساتها العنصرية على الصعيد الدولي لإقناع العالم أن العنصرية الصهيونية ليست مجرد شأناً إسرائيلياً داخلياً، بل قضية دولية خطيرة تهدد بحدة أركان السلام العالمي.

يقول المثل الفلسطيني: «لن يضيع حق وراءه مُطالِب» وحقنا بالعودة سنحصل عليه مهما طال الزمن أم قصر.. المهم أن نشمر عن سواعدنا ونرفع أصواتنا.. ونطالب ●●

الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ـ ١٩٩٣

سنوات المجد والخيبة

أحمد جابر

«أما اتفاقية أوسلو فستودع في الهامش، ولاشك أنها ستنبذ يوماً ما بوصفها انحرافا قذراً عن مسار ذلك السلام العادل والدائم»

نورمان فنكلستين

في هذا الكتاب*.. كما في أعماله الأخرى، يعمل نورمان فنكلستين على تفكيك سلسلة من الادعاءات والأساطير الصهيونية، بدءاً من ادعاءات إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية، وانتهاء بإدعائاتها بأنها الوريث الشرعي الناطق باسم اليهود، مروراً بالمحرقة والتي يعتقد أنها أصبحت مجرد تاريخ، ويكشف الأوهام الكبرى عن حقيقة اليسار الاسرائيلي الذي يعتبره بلا أي قيمة مادام غير قادر على فصل نفسه عن الصهيونية.

هل هو صعود فلسطين أم أفولها الذي يكتب عنه نورمان فنكلستين في كتابه المثير للدهشة والاحترام في آن معاً «صعود وأفول فلسطين ـ رواية شخصية لسنوات الانتفاضة» في عام 1988 كتب الشاعر الفرنسي المعروف يوجين غيلفيك يقول: «منذ أكثر من أربعين سنة، وتاريخ الشعب الفلسطيني هو تاريخ شعب شهيد، ولنفهمن جيداً أن نقول إن ثمة شعباً فلسطينياً، فهذا يعني أن هناك (بلاداً إسمها) فلسطين. إننا نتكبد اليوم حماقة تاريخ يمنع على أحد أعرق شعوب المعمورة، أرضه. أن تتمسك شبيبة هذا الشعب، سواء أكانت تعيش في المخيمات في المنفى، أو في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، بحقها بهذه الأرض، فما أكثر طبيعية من هذا». إذا كانت الحالة التي يصفها غيلفيك تصل إلى مستوى الفضيحة، فإن هذا يكون فقط عند الوصف على الأوراق البيضاء، ولكن ما يحدث على الأرض جريمة حقيقية ترتكب على مرأى ومسمع من العالم الذي يبدو أنه راض عن طرد هذا الشعب الذي أعطى الحضارة على مدى التاريخ، طرده من سياق هذه الحضارة، بل ومن سياق الوجود المادي نفسه.

إن كفاح الشعب الفلسطيني جدير أن يحجز مكاناً واسعاً ومشرقاً في صفحات التاريخ، لحظات إبهار وإشراق مجيد ولحظات يأس وخيبة مريرة، وكتاب فنكلستين هو جزء من التاريخ الذي يجب أن يكتب، تاريخ الحقيقة!!

يبدأ الكاتب الفصل الأول باستعادة مقولة للكاتب الصهيوني «أحادهاعام» في مقالته الشهيرة «الحقيقة من داخل فلسطين» وفيها يقول: «عندما تتطور حياة شعبنا في أرض إسرائيل إلى درجة بحيث أنهم سيدفعون قليلاً أو كثيراً بالسكان الأصليين خارجاً، عندئذ لن يتنازلوا عن مكانهم بسهولة» (3 ـ ص 17)

الكتاب بكامله تقريباً دليل إثبات على صحة هذا التوقع، فالشعب الفلسطيني يستعيد يومياً وجوده الدائم على هذه الأرض وهو في تألقه الاستشهادي المفجع إنما يذكر من جديد أن هذه الأرض ليست خاوية، وأنهم إذا غضبوا لاشيء يمكن أن يوقفهم، وتسمية أحد أحياء بيت ساحور باسم تل الزعتر، المخيم الذي شهد مذبحة لسكانه الفلسطينيين عام 1976، تتعدى مجرد كونها إشارة تخليد أو وفاء لذكرى بمقدار ماتحمله في طياتها تلك الرمزية العميقة للتواصل، فتل الزعتر الذي كان مقراً للجوء (هناك) صار هنا حياً جميلاً في بيت ساحور، غاصاً بأناسه الجميلين الأحياء المنتفضين.

عبر الفصول المختلفة تتوالى شهادة فنكلستين حارة وحميمة، وغاية في الشجاعة والأهم من ذلك أنها حقيقية ودقيقة ومهتمة بالتفاصيل، سجل يومي للانتفاضة، نعم، ليس في رصد ملامح بطولتها فقط، لكن في ذات الوقت، في تسجيل لحظات الصعود المبهرة، وأيضاً لحظات الانكسار المريرة، الهزائم والانتصارات اليومية، الخيبات والآمال، الأحلام المتكسرة، لحظات الوحدة الصلبة التي حولت الشارع إلى جوزة لاتكسر وبعد ذلك الأيام المريرة في التفتت المتوتر.

بعد زيارته الثانية في آب 1989 (الأولى كانت في آب 1988، وكتب بعدها الفصل الأول) يسجل فنكلستين بدقة وبراعة التغييرات التي أصابت الفلسطينيين وانتفاضتهم بعد قرابة عامين على إطلاقها، ينقل فنكلستين عن أحد أساتذة جامعة بيرزيت أن الانتفاضة لم تكن تمر بأزمة ولكنها قد أخضعت للروتين، وبما أنها الآن أقل روعة وأكثر ركاكة، ولكن الانتفاضة الآن قد استجمعت شكلاً سيمكنها من الاحتمال لسنوات، ورغم ذلك يسجل فنكلستين أن المعنويات قد هبطت وبدأت تظهر علامات اليأس والتوجس مقابل الحماسة والتفاؤل، ويلاحظ أن الأسباب في ذلك تعود إلى عدة عوامل أولها الفوضى الاقتصادية، وفي الحقيقة لعل مايشير اليه الكاتب هو أحد أهم الأسباب التي أودت بالانتفاضة فيما بعد إضافة إلى الإعدام السياسي، فالفلسطينيون الذين تحدوا الاحتلال، وأسسوا الاقتصاد المنزلي، وقاطعوا البضائع الإسرائيلية، وحاولوا إنتاج بدائلها محلياً، دفعوا في المقابل ثمناً غالياً نتيجة الحصار والإغلاق المتكرر، وتحقيق الموارد وخسارة العمال لأعمالهم وتدمير البنى الاقتصادية المحلية والمشوهة أصلاً، في ظل الاحتلال، وفي ظل غياب أي دعم حقيقي خارجي.

هل ماتت الانتفاضة جوعاً، ربما يكون صعباً الاعتراف بذلك وبشكل من الأشكال ربما يكون هذا صحيحاً، فالشعب يحتاج الخبز ليقاتل، والخبز في واقع الأمر، في أرض محتلة ومغلقة، كان في يد العدو بالذات. النقطة الثانية أو العامل الثاني الذي يشير إليه فنكلستين هي المشاحنات السياسية، فالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لم تعد موحدة تماماً، وصعدت أحزاب وقوى جديدة أخذت تكسب الأرض بثبات، وأخذت الطاقة الشعبية بالتبدد نتيجة المبادرات السياسية لمنظمة التحرير وتفرق أحزابها مابين مؤيد لنهج سياسي يريد استثمار الانتفاضة بأسرع وقت وأخذ يركز على المفاوضات كما هو حال فتح والشيوعي، ونهج سياسي آخر دعا إلى استمرار الانتفاضة وتصعيدها وحمايتها تأسيساً لنمط داعم من حياة مقاومة تزعمت هذا النهج الجبهة الشعبية وحليفتها الديمقراطية، ورغم ذلك يؤكد فنكلستين أن المنظمة بقيت تعتبر المؤسسة الوحيدة التي تمثل الوطنية الفلسطينية، وواصل الفلسطينيون تمسكهم بها وإن بيأس.

يسجل فنكلستين تذبذب المزاج العام باعتباره أحد العوامل في هبوط المعنويات وانحدار الانتفاضة والسبب الرئيسي في ذلك هو التفاؤل الأكثر من اللازم، وربما أيضاً تحميل الانتفاضة أكثر مما هو قدرتها الحقيقية، إن هذا هو الخطر الحقيقي الذي يهدد



الانتفاضة الحالية الثانية بتقديرنا، فالدولة الكاملة ليست الآن على مرمى حجر للأسف، وهذا الاعتقاد سبب فيما مضى الكثير من الخيبة، إضافة إلى الحوار الذي لم يكن له معنى وقتها والذي أطلق مع الولايات المتحدة.

الفلسطينيون في ذلك الوقت، كما هو الحال مع القيادة السياسية الآن، لم يكونوا يدركون مدى عمق الشراكة الاستراتيجية بين أمريكا وإسرائيل، إننا في الحقيقة وبعد عشر سنوات على تحليل فنكلستين وبعد مقترحات كلينتون الأخيرة، نتساءل عن مدى إدراك القيادة السياسية الفلسطينية لمدى التمازج بين المصالح للدولتين الحليفتين، ومدى الوعي أن إسرائيل في الحقيقة تتجسد يوماً بعد يوم كـ «سياسة» الولايات المتحدة في الشرق الأوسط «إسرائيل ليست مجرد طفل مدلل للولايات المتحدة، ليست أداة وظيفية، أو مجرد ثكنة عسكرية أو حاملة طائرات ومخزن سلاح، إنها شريك استراتيجي كامل وهذا ما يجب أن يكون مفهوماً عند أي مناقشة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

النقطة الرابعة كانت القمع الوحشي الذي واجه به الإسرائيليون الانتفاضة، كانت إرادة إسرائيل تحقيق القمع الكلي والإخضاع الكامل، ليس الجزئي أو الرمزي بل أن «نخضعهم بشكل تام ونهائي والى الأبد». لقد نجحت إسرائيل في الحقيقة في استثمار قوتها الفائقة لتوجيه ضربات قاصمة لقيادات الانتفاضة والكوادر الشعبية، وتصرفت بحرية وانفلات في مجال القمع المفتوح، لم تكن مضطرة لتقديم أي مسوغات بل «بدت سياساتها دائماً كأنها على حافة اللامعقول «وكان كسر المقاومة وإعادة تأسيس السيطرة على المناطق المحتلة الأولوية، الأولى لدى إسرائيل».

ولكن القمع الوحشي لم يكن مقدراً له أن ينتصر على إرادة البقاء، ولم يسمح له الفلسطينيون أن يكسر حياتهم، التي كانت تدور بين قطبي رحى القمع والمقاومة، ويرى فنكلستين أن حياة الفلسطينيين، استمرت كما هي لسببين : «أولاً استمرت بسبب البطولة المحضة للفلسطينيين وبسبب الحدود الضمنية، وان لم تكن الثابتة للقمع الاسرائيلي، هذا من جهة ولأن الحياة تستمر من جهة ثانية» وبدون شك بنزاهة المؤلف وموضوعيته لاشك انه لن يستطيع تحديد ما يقصده بالحدود الضمنية للقمع، الضحية دائماً مستفزة بأي قدر من العنف، وجريمة الاضطهاد التي يتعرض لها المُستَعمَرون، لن تؤثر مهما كان حجمها على حقيقة كونهم مستعبدون لقوة غاشمة، فاولئك الذين هم بلا كرامة فقط من يفرحون بأعطيات المحتل وهباته!! أما الأحرار فلن يرضوا بالقيود حتى لو كانت من أعشاب الجنة.

لم تترك سنوات الكفاح البطولية للشعب الفلسطيني فقط آثار الشعور بالنشوة الغامرة للحظات (إذلال) قوة الاحتلال والعالم يتفرج عليها وهي تغتال شعباً أعزلاً وتكسر عظام شبابه، وإنما أيضاً لحظات مريرة، تركت آثاراً لا تمحى على حياة الناس، فالقمع المادي والمعنوي الرهيب الذي تعرض له الشعب الفلسطيني ويتعرض له الآن أيضاً لايمكن أن ينسى، «أتصور أنه لايمكن تجاوزه أو المرور عنه قبل تحقيق ما يعتبره الفلسطينيون المبرر الوحيد الممكن قبوله لتحمل هذا العنف والألم، أي الحصول على حقوقهم المشروعة.

ولايمكن تجاوز حقيقة أن سنوات الانتفاضة تركت آلافاً من الجرحى المعوقين، تركت جيلاً كاملاً خارج المدارس، إضافة لآثار لا تمحى من الجراح النفسية للعذابات الشخصية وفقدان الأحبة، وتهديم بيوت الأهل وقتل الأبرياء والأخوة وإذلالهم أمام أعين الطفولة المصادرة في سنوات الانتفاضة، رغم كل شيء، صمدت فلسطين واشتعلت بالمجد وإعلان الوجود، لكن ذلك حتماً كان بثمن غال، غال للغاية، قبل أن تتلقى الضربة القاتلة في أوسلو.

صدمة اليهودي
معنى أن يهتم أحد ما...

«بالكاد رفع الفلسطينيون حواجبهم عندما عرفوا بأنني يهودي» بهذه الكلمات يصف نورمان فنكلستين ردة الفعل الأولى التي ووجه بها عندما عرف الفلسطينيون أنه يهودي ويصف كيف أمكن تقبله. «في الحقيقة رغم أنه كان من الصعب عليه أن يعامل بدون أي اكتراث بيهوديته إلا أن ماساعده فعلاً على الفهم، فهم ما يحدث للفلسطينيين، هو تجربته بالذات، باعتباره ابناً لعائلة نجت من المحرقة النازية، لقد أدرك أهمية أن يرى العالم ما يحدث للفلسطينيين، ولعل هذا مادفعه لكتابة كتابه هذا، وكتبه الأخرى.

يروي الكاتب قصة حدثت عام 1985 عن سجن جنيد، إذ عندما قام أهالي المعتقلين في

السجن بالتجمع خارجه وبدأوا بالتظاهر، انفجر السجناء بالبكاء عندما سمعوا الأناشيد في الخارج...» إنهم ليسوا وحدهم ويروي كيف أن أمه طالما كانت تقول له: «إن أقسى تجليات المحرقة النازية، هو أن أحداً لم يبد اكتراثاً، الفلسطينيون أيضاً بحاجة لمن يسمعهم.. لمن يسمع صراخهم» سألني صديق صحفي عن وصف مجازي يصف تأثير الاحتلال الاسرائيلي على حياة الفلسطينيين فوثب الى ذهني فوراً قنابل الصوت التي ترج فلسطين بوحشية من مركز ثقلها.

معايير مزدوجة

في الفصل الثالث يعقد الكاتب مقارنة تحليلية هامة وجوهرية حول مدى تطبيق القانون الدولي، على كل من الجرائم التي ارتكبها متهموا محكمة نوريمبرغ والجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، وكذلك مدى تطبيق المعايير الدولية على كل من العراق واسرائيل، وكيف ان اسرائيل وبموجب المظلة الأمريكية استفادت من معيار مزدوج التطبيق.

فقد ارتكبت إسرائيل جرائم بحق السلام، وإذا تحدثنا عن الاجتياح فقد كان ذلك باجتياحها جنوب لبنان عام 1982 والذي جاء ليس بسبب تهديد شمال إسرائيل وإنما، رداً وقائياً على هجوم السلام الفلسطيني وقد كانت الحرب على حد تعبير يهوشافات هركابي الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «حرب حماية احتلال الضفة الغربية».

ارتكبت إسرائيل أيضاً جرائم حرب، سواء عبر احتجاز رهائن، والتعذيب، واستهداف المدنيين والأطفال، ويورد المؤلف فقرة من تقرير لصحيفة حداشوت بتاريخ 24/ شباط /1992، يتحدث عن المصير المروع للفلسطينيين البالغين من العمر حوالي 14 عاماً والذين يعتقلون بتهمة «الاشتباه بالقاء الحجارة»، اسستشهد بما يحصل من داخل مركز الاعتقال في الخليل «ما حدث هناك..كان رعباً محضا... أنهم على استعداد لأن يكسروا هراواتهم على أجساد المعتقلين، ويضربونهم على محاشمهم، يربطون سجيناً على البلاط البارد ويلعبون به كرة القدم، وحرفياً، يركلونه ويدحرجونه، ثم يعرضونه لصدمة كهربائية مستعملين المولد أو تلفون الميدان، ثم يدفعونه خارجاً ليقف لساعات في البرد والمطر... وانهم يسحقون السجناء.. يحولونهم الى عجينة من اللحم»..

ويضاف إلى ذلك جرائم بحق الإنسانية حيث اعتقل عام 1995 ما يقارب25،000 فلسطيني، ومن ضمنهم سجناء بسبب المعتقد، قد تم اعتقالهم لأسباب تتعلق بالانتفاضة في المناطق المحتلة.

وفي العام نفسه قتل ما يزيد عن 260 فلسطينياً أعزلاً من ضمنهم أطفال معظمها حالات قتل مقصود، تلك الجرائم التي وبحسب معايير نوريمبرغ وجهت التهم بشأنها إلى العراق إثر احتلال الكويت، لم تكن ذات أثر بالنسبة لاسرائيل التي استثنيت وبصورة منهجية من أية اتهامات بهذا الخصوص، وهذا ما يظهر معنى المعيار المزدوج.

وثمة نموذج آخر للمعايير المزدوجة المتعلق بالمقارنة بين الحكم على تصرفات العراق والحكم على تصرفات التحالف العالمي ضد العراق أثناء حرب الخليج الثانية .

أفول فلسطين أم صعودها.....

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو ماالذي سيكتبه فنكلستين الآن وبعد انتفاضة الأقصى، بديلا عن فصله الختامي المعنون «نهاية فلسطين»!!

يبدو هذا الفصل في الحقيقة رغم كونه أرفع الفصول منهجية وأكاديمية، أشبه ببيان نعي ملحمي. يبدأ الفصل بعنوان فرعي (أوسلو) يحلل بدقة الواقع الفلسطيني بعد الاتفاقات الكارثية والتي يصفها الكاتب بأنها دلت على استسلام منظمة التحرير الكامل» أو كما علق ادوارد سعيد «فرساي فلسطين» ويسرد الكاتب المآخذ على أوسلو، فالنص لم يذكر حق «تقرير المصير أو الاستقلال، بل استندت التسوية إلى القرار ،242 الذي لايقدم شيئاً للفلسطينيين، والأخطر أن الولايات المتحدة هي من سيفسر هذا القرار»!!

ومع تحليله ونقده العنيف لأوسلو والذي يبدو أن الكاتب يفهمه على حقيقته أكثر من كثير من الفلسطينيين، يحلل الكاتب ويحدد الموقف الحقيقي لما يسمى باليسار الإسرائيلي وعلى رأسه حركة السلام الآن، إنه يكشف الوجه الحقيقي لنشطاء السلام المزعومين، مبرزاً كلمات أحد الفلسطينيين «هناك دائماً ذلك الرجل النبيل الأبيض الذي يحاول إقناع الهنود بالاستسلام والرحيل، لا أدري لماذا، ولكن هذا يذكرني دائماً بحركة السلام الآن» ماذا كانت أوسلو أكثر من توقيع الضحية على بيان اغتيالها، عبر تحويل الشعب الفلسطيني إلى مجموعة معزولة من العبيد في جزء محاصر، بعد تفتيت الأرض وتقطيع أوصالها.

ماذا يعني سياسة الفصل الفضائحية التي ينادي بها باراك الآن ومن خلفه جوقة منشدي اليسار الصهيوني سوى حقيقة الروح العنصرية الكامنة التي تذكر بسياسة المستعمرين الإنكليز الذين اتبعوا سياسة النمو المنفصل في الأرض الجديدة تحاشياً للذوبان في السكان الأصليين وتضييقاً عليهم وتهميشاً لهم وإبادة في آن معاً!! لا تعكس في المقابل فكرة الفصل «سوراً صينياً» على غرار ما فكر وتخيل جورج واشنطن إنما تعكس صورة مستنقع القتل السام الذي يواصل التمدد على حساب أزهار الغابة!!» تماماً كما كان طرد التشيروكيين (مهماً للأمن القومي الأمريكي) على حد زعم أندرو جاكسون كان طرد الفلسطينيين أمراً حيوي لـ «الأمن القومي الإسرائيلي» وأن الأمن - يستنتج فنكلستين - هو الملجأ الأخير للدول النذلة. في القسم الأخير من الفصل الختامي بعنوان/ حكم التاريخ/ يقدم الكاتب مقارنة تاريخية مذهلة بين مصير الشعب التشيروكي أحد الشعوب الأصلية في ما أصبح يسمى لاحقاً «أمريكا» وبين ما رأى انه المصير الذي ينتظر الشعب الفلسطيني.

لكن هل سيكون مصير الفلسطينيين فعلاً مثل مصير التشيروكيين، هل هذا يعني أن أوسلو كان الخاتمة للفلسطينيين، وأنه نتيجة للانتفاضة؟ في الحقيقة لا، وكما ينقل الكاتب على لسان سميرة ميخائيل من بيت ساحور فالانتفاضة كانت أكثر اللحظات اشراقاً في التاريخ الفلسطيني، «كانت صائبة وكانت عادلة، وقد أدت دورها بصورة جيدة جداً، الشيء السيء أن توقعاتنا كانت مبالغاً بها، نعم هذا صحيح، فقد طلبنا من الانتفاضة أكثر مما تستطيع، ولكن حكم التاريخ على الفلسطينيين سيكون مختلفاً عن النهاية الفجعة التي رسمت للتشيروكيين، فهاهم الفلسطينيون وبعد عشر سنوات على كتابة فنكلستين لبيانه التاريخي، يستعيدون لحظتهم المشرقة من جديد، ممتشقين أجسادهم العزلاء، مرة أخرى، ومرة أخرى يقف العالم متفرجاً على الاستشهاد المروع للشعب الأعزل وعلى إسرائيل وهي تستمع حتى التلذذ باستخدام قوتها المفرطة، ووحشيتها الوقحة، وربما سيتكرر المشهد مرات متعددة، ولكن الفلسطينيين رفضوا بيان نعيهم المسمى أوسلو، ولن يصبحوا أمة للدراسات الانثربولوجية، انه صعود فلسطين إذن.. صعود صعب ومؤلم ومتعرقل باستمرار، ومدفوع به ثمن غال جداً» لكنه صعود على كل حال ●●

(*) الكتاب/ صعود وأفول فلسطين/ رواية شخصية لسنوات الانتفاضة

تأليف نورماج . فنكلستين - ترجمة أيمن حنا حداد.

صدر عن دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع ط1. 2000

المؤلف/ نورمان فنكلستين برفيسور وباحث في العلوم السياسية، حالياً مدرساً في جامعة هانترفي نيويورك.

مؤلفاته:

1- الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل - فلسطين. 1995

2- صعود وأفول فلسطين

3- أمة تحت المحاكمة بالاشتراك مع روث بينا تابرن.

4- صناعة الهولوكست.

على هامش اجتماعات اللجنة الشعبية العربية لدعم الانتفاضة

مثقفون.. وشخصيات نقابية وسياسية عربية يتحدثون إلى «الهدف» عن سُبل دعم الانتفاضة وتفعيلها!

تحقيق: علي ورّاد

بمبادرة من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، والاتحاد العام للمحامين العرب، وبحضور عدد من مختلف الفعاليات والشخصيات الوطنية على المستوى العربي. انعقد في دمشق بتاريخ ٢٠٠١/١/١٠ الاجتماع التأسيسي - للجنة الشعبية العربية لدعم الانتفاضة ومقاومة المشروع الصهيوني. ولمتابعة هذه المبادرة، وما تنطوي عليه من دلالات وطنية وقومية.

توجهت مجلة الهدف إلى ضريح القائد التاريخي صلاح الدين الأيوبي حيث جرى هناك أمام جمع من الإعلاميين، قراءة البيان الختامي للجنة وإعلان تشكيل مكتبها التنفيذي وقد التقت «الهدف» مع بعض الأخوة المشاركين في فعاليات دعم الانتفاضة، وطرحت عليهم السؤال التالي: إلى أي حد تشعرون بالرضى عن مستوى الدعم الشعبي والرسمي للانتفاضة؟ وبرأيكم كيف يمكن تفعيل هذا الدعم في مختلف المجالات.. ليواكب استمرار الانتفاضة وطموحاتها الوطنية؟

فيما يلي آراء وإجابات الإخوة المشاركين.



الرئيس اليمني السابق: علي ناصر محمد رئيس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

تمر أمتنا العربية عامة وشعبنا العربي الفلسطيني خاصة في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد والخطورة، نتيجة للانهيارات المتراكمة التي شهدتها منطقتنا العربية على الصعيدين القطري والقومي، ليس أقلها حرب الخليج الأولى والثانية وما نتج عنهما وتأتي انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني الباسل في ظل هذه الظروف، لتمثل بارقة أمل، لوقف هذه الانهيارات ولتؤسس لصحوة تستنهض طاقات الأمة في الصمود والتصدي لكافة المؤامرات التي تستهدف كيانها. وفي ذات الوقت لتشكل كابوساً يؤرق الكيان الصهيوني وحلفائه، وخاصة إذا ما أخذت بُعدها القومي.

بالنسبة للدعم الرسمي لابد من الإشارة إلى استجابة الدول العربية للشارع العربي في عقد القمة العربية والتي خرجت ولأول مرة بما سُمي بالحد الأدنى من الدعم للانتفاضة، والمهم في ذلك الالتزام والوفاء بما تم الاتفاق عليه، علماً بأن ذلك الموقف المشترك رغم أهميته لا يرقى إلى ما هو مطلوب من الدول العربية، بما تملكه من إمكانيات متعددة ومتنوعة لاستمرار وتنامي زخم الانتفاضة بكل ما تمثله من أهداف وآمال وقدرة على التصدي لآلة الحرب العسكرية الصهيونية وشراسة ممارساتها التي تحمل طابع الإبادة الجماعية.

في الجانب الآخر فقد هبّت جماهير أمتنا العربية لدعم الانتفاضة من خلال المسيرات والاعتصامات والتبرعات والمقاطعة، وبكافة أشكال الدعم الممكنة، كما تم إنشاء عدد من اللجان الشعبية لدعم الانتفاضة، إلا أن الانتفاضة بما مثلته من نهوض وطني وقومي، وبطولات وتضحيات شاركت فيها كافة شرائح المجتمع وأجياله في الأرض المحتلة، بصورة أذهلت الرأي العام العربي والدولي وبكل أسف وحتى هذه اللحظة لا تجد الدعم والمساندة والتفاعل المطلوب على المستويين الرسمي والشعبي.

ومن هنا جاءت فكرة إنشاء اللجنة الشعبية العربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ومقاومة المشروع الصهيوني، كصيغة تمثل الحلقة المفقودة للتنسيق والتنظيم والتوجيه بين مختلف فعاليات ونشاطات اللجان القطرية لدعم الانتفاضة ومقاومة المشروع الصهيوني في الإطار القومي العام، وبصورة مشتركة ومتفاعلة ومتناغمة، فضلاً عن الاتصالات التي ستجريها مع الدول العربية في الاتجاه نفسه. وقد أعدت اللجنة برنامج عمل وخطط لنشاطاتها ولاشك أنكم قد اطلعتم على البيان الختامي الذي تضمن عدداً من المحاور سيتم ترجمتها إلى برامج عمل.

لاشك أن طموحاتنا كبيرة بحجم أهدافنا، وتحقيق ذلك يتطلب بذل أقصى الطاقات والجهود والدعم من كل مواطن عربي شريف وتحقيق أكبر قدر من التعاون والتواصل مع الحكومات والقادة العرب وبدون ذلك ربما تواجه اللجنة صعوبات جمة تعيقها من أداء مهامها الوطنية والقومية. ومن هنا فإنني أناشد الجميع للتعاون مع اللجنة ولتعبئة الجهود لتنفيذ ما تطرحه من تصورات وقرارات، والهدف الأساسي منها تصليب صمود شعبنا الفلسطيني حتى يتمكن من تحرير أرضه واستعادة حقوقه المشروعة، وإسقاط المشروع

الصهيوني الذي يستهدف كيان الأمة.

الأستاذ حسن جمام الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب:

«أعتقد بأن الانتفاضة حققت مكتسبات سياسية كبيرة ونوعية للشعب العربي الفلسطيني وللقضية العربية عموماً في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي فقد أعادت الانتفاضة القضية الفلسطينية وقضية الصراع ضد إسرائيل إلى مركز الصدارة في الأولويات العربية، وأخرجت الجماهير الشعبية من سباتها إلى الشارع العربي.. وبيّنت بأن عملية التسوية لا تحظى على أية شرعية في المجتمعات العربية، كما أكدت بأن طريق المقاومة الشعبية هو طريق استعادة الحقوق ودحر الاحتلال.

وقد عبرت الجماهير الشعبية عن مكنوناتها ومشاعرها المختزنة وعن غضبها على الواقع المتردي الذي يستجدي التسوية من العدو الصهيوني كما حملت الأنظمة على تناسي خلافاتها.. كي تعبر عن تجاوبها مع نبض الشارع وعدالة القضية الفلسطينية.

لاسيما وأن القضايا المطروحة تمس الحقوق والكرامة والمصالح العربية وهي قضايا القدس واللاجئين.

- إن حركة الشارع لم ترق بالطبع إلى المستوى المطلوب لدعم الانتفاضة ولذلك أسباب ذاتية تتعلق بضعف التجربة التاريخية والافتقار إلى الإطارات التي تؤمن ديمومة هذه الحركة وتحويلها إلى حركة منظمة. أما الأسباب الموضوعية فتتعلق بالقيود التي تكبل حركة الجماهير العربية، ونأمل أن يتم تجاوز هذه الحالة بالإرادة وبمزيد من العمل.

أما بالنسبة لمستوى الدعم الرسمي فهو مازال دون المطلوب، وحتى ما تم تقريره لم يتم الإلتزام به من حيث الدعم المادي، وللأسف لم يصل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية إلا الفتات منه ونأمل أن توفي الدول العربية بالتزاماتها، كي يتم تأمين مرتكزات الصمود للشعب الفلسطيني، لاسيما لجهة دعم العمال الذين باتوا بدون عمل، ودعم أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين.

وبالنسبة للجنة الشعبية لدعم الانتفاضة ومقاومة المشروع الصهيوني فهي خطوة ضرورية باتجاه تنظيم الحركة الشعبية وقد شكلت هذه اللجنة بمبادرة من اتحادنا.. واتحاد المحامين العرب وقد ضمت العديد من الشخصيات السياسية والفكرية والنقابية والمهنية الفاعلة ونأمل أن نستطيع بوقت قريب إقامة فروع لهذه اللجنة في البلدان العربية.. كما أننا سنقوم بتشكيل لجان فرعية متخصصة منبثقة عن المكتب التنفيذي كلجنة التنظيم والتعبئة الجماهيرية، ولجنة مقاومة التطبيع وتفعيل المقاطعة ولجنة الاتصال الخارجي ولجنة الإعلام، ولجنة المالية. ونأمل من هذا العمل أن نساهم ولو مساهمة متواضعة في تدعيم صمود شعبنا في الأرض الفلسطينية المحتلة، والإسهام في دعم الانتفاضة.. ومقاومة المشروع الصهيوني وصولاً لتحرير الأرض وتجسيد حق العودة للاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وتحرير الجولان السورية وباقي الأراضي اللبنانية المحتلة.

أخيراً وعبر مجلة «الهدف» أود أن أوجه التحية باسم العمال العرب لعمال وشعب فلسطين ولقيادته الوطنية، وتحية إلى الجرحى والمعتقلين وإلى عائلات الشهداء الأبطال.

الأخ المناضل بهجت أبو غربية من فلسطين

الذي لا شك فيه أن الشعب العربي في كافة أقطاره عبّر عن موقف مشارك في الانتفاضة، ولا أقول مجرد داعم، بل مشارك بانتفاضة الأقصى الأخيرة. وكان هذا التعبير هاماً ومفيداً جداً ومؤثراً في مجرى السياسة المحلية والعالمية بحيث أصبح ضاغطاً على كل الجهات التي تحاول أن توقف الانتفاضة. لكن هذا النشاط العربي الواسع لم يستمر بالشكل الضروري المطلوب. وذلك لأكثر من سبب، وأحد هذه الأسباب: عدم الاطمئنان إلى سير الإدارة الفلسطينية أو فريق أوسلو، فيما يتعلق بالنشاط السياسي، والتخوف من تجيير الانتفاضة إلى مجرد تصحيح أو تعديل مسار أوسلو، إن هذا كان له تأثيره. لكن أيضاً في بعض الأقطار العربية كان هناك مؤثرات أخرى، وهي موقف السلطة من تحركات الجماهير والتضييق عليها - مثال على ذلك الأردن وربما يكون هناك أماكن أخرى حصل فيها شيء مشابه.

وأشير هنا إلى قضية مهمة جداً، وقد نوقشت في جلسات اللجنة، وتتعلق بمخاطر حصول اليهود على موافقة رسمية فلسطينية بإعاقة اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً في الأردن عن التعبير عن موقفهم المتمسك بحق العودة.

ومعروف أن أكبر عدد من اللاجئين موجود في الأردن، وهم لا زالوا يعبرون عن موقفهم المتمسك بحق العودة. أشير هنا إلى أن المادة الثامنة فقرة ج من اتفاق وادي عربة، نصت على مساعدة اللاجئين على التوطين وكنت قد أكدت قبل هذا المؤتمر على أن حق العودة يتعرض إلى مخاطر كبيرة كأن يخضع إلى المقايضة. ولكن الانتفاضة مستمرة. ومن هنا يأتي السؤال: كيف ندعم استمرارها؟. وأنا من تجربتي أقول: إن أكثر ما أضرّ النضال الفلسطيني هو محاولة حصره في الإطار الفلسطيني، حتى البعض منا يحاول ذلك. إن القضية الفلسطينية تبقى قضية عربية إسلامية.

وينبغي أن يكون هناك انتفاضة موازية، وليس مجرد دعم، فالانتفاضة الموازية لها تأثير كبير على نضال أهلنا في الداخل وتشجعهم على الاستمرار بالنضال. إن المشاركة الشعبية في الأقطار العربية، كما حدث في سوريا حين هوجمت السفارة الأمريكية، هذا تعبير مهم جداً، أن تشعر أمريكا أن شعبنا العربي أصبح معادياً لسياستها، بسبب دعمها ومشاركتها في تقوية وعنجهية إسرائيل.

يجب إشعار الولايات المتحدة أن وجود إسرائيل يضر بمصالحها وليس العكس. ونحن نعرف أن هناك حكومات مطلوب منها تنفيذ سياسة أمريكا.

وإذا قوي التيار الجماهيري الشعبي في الوطن العربي تصبح هذه الحكومات عاجزة عن تنفيذ ما يطلب منها من قبل الولايات المتحدة، أو على الأقل يتناقص أذاها أو اعتراضها حيال الانتفاضات الجماهيرية في الوطن العربي. نحن نتحدث الآن عن اللجنة التي شكلت اليوم: أنا شخصياً أرى أن الموقف السوري الرسمي جيد، ونحن نريد من كل حكومة أن تفسح المجال للطاقات الشعبية النضالية الوطنية. ان المهمة صعبة بالطبع. ولقد اتخذت اللجنة عدداً من التوجهات والمواقف ومن ذلك، التركيز على حق العودة وأن المقاومة هي طريق التحرير، وهذه تمثل منطلقات جيدة، وبالنسبة للقرارات التي اتخذتها اللجنة والنشاطات التي ستقوم بها ستترك انعكاسات إيجابية كبيرة على نضالنا في الداخل.

الأستاذ ضياء الدين داوود - أمين عام المؤتمر القومي العربي أمين عام الحزب العربي الديمقراطي الناصري/ مصر

- إن نظرة إلى الواقع تبين أن الخصوم والأعداء من الكيان الصهيوني وأمريكا يمثلون منتهى التحدي والاستخفاف بالعالم العربي. بينما الموقف الرسمي العربي ليس في هذا المستوى، ولو بالكلام.

إن الموقف العربي الشعبي تغير تغيراً كبيراً في الفترة الأخيرة، وقد كانت له وسائل كثيرة في إبراز التأييد والدعم للانتفاضة، إن استضافة سوريا لهذا المؤتمر له معنى كبير في دخول سوريا هذا المعترك بمستوى أعلى يقترب من التوافق مع اللحظات التي نعيشها..، لكن بصفة عامة لازال الموقف الرسمي مركزاً على الشعارات المبهمة التي ظهر فسادها وتضليلها. شعارات السلام تحت أي شكل من الأشكال، والسلام الخيار الاستراتيجي، هذه الشعارات

الفضفاضة التي لا ينضبط لها معنى، هذا هو الموقف الرسمي.

أما الموقف الشعبي تحرك وتقدم وارتفع عن السقف الذي كان عليه في السنوات السابقة وأعتقد أن الفضل للمقاومة، وكذلك بزيادة الطغيان الصهيوني كاعتداء مباشر، وإن أشد المشاهد استفزازاً للرأي العام العربي خاصة في محيط الشباب والمدارس كان ما حصل للشهيد محمد الدرة واحتضان أبوه له. وكان له تأثيراً شديداً على النفوس حتى أن جميع البلدان العربية، والتي لم تشهد من قبل تظاهرات، شهدت تحركات شعبية. وأخذت الحكومات موقفاً متعاطفاً مع هذا المشهد لأن الموقف الإسرائيلي استفزازي ومن الصعب كبته.

ولكن التخوف الذي بدأ في هذا المؤتمر هو أن الشارع بعد أن هبّ هبّة كبيرة ابتدأ يتراجع بمستوى الحماس والحركة ولم يعد بالمستوى السابق. ولكن المسيرات والنشرات والصحف لازالت تحرك الرأي العام، هناك حيوية ولم نعد إلى حالة الاسترخاء التي كانت قائمة، ولا أعتقد أننا سنعود إليها.

الأستاذ جورج جبور ـ رئيس لجنة إحياء قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩

هذا الاجتماع التأسيسي وضع خطوطاً عريضة للعمل، ولابد أن نتفاءل.. وهناك عدداً كبيراً من الهيئات الشعبية التي تعمل في الحقل ذاته. وحسناً ما صنع المؤسسون أنهم قالوا بأن اللجنة مفتوحة على الهيئات المشابهة. ولعل الزخم العام الذي يحذو بنا إلى تأييد الانتفاضة يحذو بنا أيضاً إلى مزيد من العمل المشترك، وإلى إرساء تقاليد في التعاون بين المنظمات المتشابهة وأنا متفائل، لأن العناصر التي شكلت هذه اللجنة، هي عناصر مختبرة في العمل السياسي في أقطارها المختلفة. وكثيراً من الذين اجتمعوا تحملوا مسؤوليات.. وأن أحداً منهم لن يضحي بالقضية من أجل مواقف ذاتية. ويبقى هناك شيئاً هاماً ينبغي قوله وهو أن التواصل بين الدول العربية ليس سهلاً، ومراعاة الحساسيات الحكومية القطرية ليس سهلاً. وشيء من هذه المراعاة، انعكس هنا في تشكيل المكتب التنفيذي فلكل بلد ممثلان. لماذا يكون لبلد كبير مثل مصر حظ كحظ بلد صغير لا أسميه، مثلاً. الانتفاضة كما أظن ستكون مرحلة جديدة في العمل الشعبي العربي وهي مؤهلة لأن تقدم صياغة جديدة ينتج عنها آليات إيجابية جماعية على حساب الأنانيات الذاتية. وهذا هو تفاؤلي لعل وضع ضريح صلاح الدين الأيوبي للتداول تم لأول مرة عام ١٩٩٩ في ندوة عقدت بمناسبة الذكرى ٩٠٠/ لسقوط القدس ـ حيث شاركت إلى جانب بعض الزملاء، وقلت آنذاك بأن قداسة البابا، إذا كان سيزور دمشق وإذا أحب أن يفصح عن اعتذار أو شرح اعتذاري عن حروب الفرنجة.. فلما لا يكون ذلك أمام ضريح صلاح الدين الأيوبي، وتلقت هذه الفكرة تأييداً في الندوة.. ونشرت في الصحف. وأنا سعيد جداً بأن ضريح صلاح الدين الأيوبي يأخذ مساره في دعم مسيرتنا النضالية.

الدكتور نبيل مرزوق باحث اقتصادي ـ سوريا:

لقد جاءت الانتفاضة الأخيرة في مرحلة حاسمة ومصيرية بالنسبة للشعوب العربية التي تواجه جملة من التحديات الداخلية والخارجية، في أعقاب مرحلة مديدة من النكوص في حركة التحرر العربية لقد جاءت لتستنهض إرادة التحدي وتحقيق الذات لدى الشعوب العربية. إثر الأمل الذي بعثته المقاومة الوطنية في لبنان بانتصارها على العدو الصهيوني.

وكانت بشائر النهوض قد بزغت في التظاهرات الجماهيرية التي لم تخل منها عاصمة عربية. ولأول مرة منذ عقود تتوحد الشعوب العربية في حدث عربي رئيسي وخلف شعار واحد ـ التضامن مع الانتفاضة ـ إلا أن هذه الحركة العفوية.. خمدت وأصبحت غير مرئية تقريباً، مما يعطي الانطباع بتراجع مستوى الدعم.. وهذا غير مؤكد، فالتعاطف والتضامن يجب رؤيته في سياق النهوض الوطني وقدرة الشعوب العربية على التعبير، والحكومات العربية التي أدركت عمق هذا التضامن، قامت بمناورة التأييد اللفظي وغضت النظر عن بعض التفاعلات الشعبية لهذا التضامن لامتصاصها تدريجياً، وقد نجحت نسبياً في مناورتها نتيجة الحالة السياسية التي تعيشها الشعوب العربية منذ الستينات والتي تتميز بضعف العمل السياسي وانحسار دور الأحزاب وتأطير مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من قبل السلطة. أي أن الركود في العمل السياسي المنظم قد حال دون ملاقاة التحرك الشعبي وتأطيره في سياق النهوض الوطني والقومي.. وفي الواقع اتضح أن الوعي الشعبي قد تجاوز الأطر الرسمية المطروحة عليه، وهو يمارس تضامنه بطرقه الخاصة ولا أدل على ذلك من حملات التبرعات التي تجاوزت الكثير من التوقعات، واللجان والهيئات المتعددة لمقاطعة أمريكا والكيان الصهيوني في جميع الدول العربية.. وعزل المنادين بالتطبيع، من هنا أجد أن التضامن الشعبي مازال في سوية جيدة وعلى القوى السياسية المنظمة تأطير هذا التضامن، والخروج من ركودها لإحياء دور حركة التحرر في مواجهة التحديات أما بالنسبة للتضامن الرسمي فأعتقد أنه لا يمكن التعويل عليه، لمعرفتنا المسبقة بطبيعة الأنظمة العربية وارتباطاتها وعزلتها عن شعوبها وقضاياها الوطنية، وهي وإن كانت قد ناورت بإعلان تأييدها وتضامنها مع الانتفاضة فإن ذلك لا يغير شيئاً في صورتها لدى شعوبها التي تدرك أن ما قامت به الأنظمة كان امتصاصاً لغضبها والتفافاً على تضامنها الفعلي وهذا ما أكدته التحركات اللاحقة لمؤتمري القمة العربية والإسلامية.

الأستاذ فايز سارة كاتب وصحفي ـ سوريا

يبدو واضحاً التفاوت بين الموقفين الرسمي والشعبي العربي إزاء الانتفاضة رغم كل ما يقال عن محاولة التماثل في الموقف الرسمي لبعض البلدان العربية.. والتفاوت أمر طبيعي ناتج عن اختلاف الأسس التي يقوم عليها كل واحد من الموقفين من الصراع العربي الصهيوني، حيث يتبنى الموقف الرسمي بأحسن أحواله خط التسوية باعتبارها الممكن والمتاح، بينما مازال الموقف الشعبي في موقع الحقوق الأساسية للعرب عامة وللفلسطينيين خاصة في موضوع حق العودة، والدولة المستقلة وهو أمر يعني كنس الاحتلال عن الأرض الفلسطينية من الضفة والقطاع في الحد الأدنى.

ولعل الانتفاضة تؤثر على المستويين فتدفعهما للتعبير وإن يكن بأشكال مختلفة في حين سعت الرسميات العربية إلى قمة أقرت مساعدات، فإن الأوساط الشعبية أقامت تظاهرات ومسيرات تضامن وأتبعتها بحملات تبرع مادي ومعنوي وحول تأسيس اللجنة العربية الشعبية فهي عمل جيد من حيث المبدأ أو يصب في إطار الموقف الشعبي لكن الأمور محكومة بنهاياتها أكثر مما هي محكومة بالمبادئ.. مع عدم إغفال الحاجة الحقيقية لدفع الهيئات والمنظمات.. المشاركة بهذه اللجنة للضغط من أجل تفعيلها سواء في مجال الدعم المعنوي أو المادي.. وكلها احتياجات تتطلبها الانتفاضة ويحتاجها الفلسطينيون في المرحلة المقبلة حتى لو توقفت الانتفاضة، لأن وقفها لا يعني نهاية المعاناة والحاجة الفلسطينية.

إن المسار السابق يتطلب أن يرافقه الضغط على الحكومات العربية لتصعيد موقفها في مواجهة السياسة الإسرائيلية الراهنة ومن أجل تقديم أقصى الدعم للانتفاضة، مما يجعل الموقف العربي في المستويين أكثر قوة وتأثيراً ●●

في عيد الثورة الفلسطينية تحية للانتفاضة المصرية

سيد البحراوي*

مرة أخرى يصر التاريخ على أن يعلمنا الدرس الذي دأبنا على تجاهله: أن الشعوب لا تموت، وأنها - مهما طال انتظارها وتسليمها لفرسانها وإعطاؤهم الفرص - فهي تعرف كل شيء وتراقب بدقة ماذا يفعل هؤلاء الفرسان حتى إذا تأكدت أنهم فقدوا فروسيتهم وتحولوا إلى بهلوانات، فإنها تسارع لتأخذ زمام أمورها بأيديها وتعيد إنجاب فرسانها الجدد ليتولوا الكفاح الحقيقي الذي يتطلب التضحيات، والشعوب دائماً مستعدة لتقديم التضحيات.

طوال العقود الماضية فقدنا الثقة في شعوبنا وكدنا نستسلم للاستسلام الذي قادتنا إليه أنظمتنا بحجة أننا لا نملك سوى هذا الطريق، وفجأة، وفي لحظة واحدة أعلن طفل فلسطيني يوم الثامن والعشرين من سبتمبر عام ألفين أن هذه الحجة زائفة، وأننا نمتلك الكثير إذا أردنا حقاً، وأن التفاوض لم يعد مجدياً بل لم يكن مجدياً بهذه الطريقة التي مارستها تلك الأنظمة وهي فاقدة السند الشعبي والسلاح المقاوم.

في نفس هذه اللحظة وصلت الرسالة إلى بقية الشعوب، بل إنها ربما كانت رسالة مشتركة كامنة تنتظر اللحظة المناسبة للإعلان عنها، رسالة تقول أننا لم نمت، وأن سنوات تزييف الوعي الطويلة لم تنجح في تذويب هويتنا وانتمائنا، بل ووعينا.. من هو العدو، وما هي أهدافه، وكيف نستطيع أن نواجهه المواجهة الحقيقية التي لم تنجح فيها الأنظمة طوال تاريخ الصراع. ورغم أن شعاراً ما رفعه - في لحظة ما - بعض أطفال المدارس المحيطة بمنزلي في الجيزة يقول: واحد.. اثنان.. الجيش العربي فين، فإن النغمة الأساسية التي سادت، كانت تنادي بدعم النضال الشعبي المسلح والممتد حتى النصر.. وهذا النصر لا يعني لدى البشر مجرد الحصول على دولة أياً كان شكلها على حدود الرابع من حزيران، وإنما استعادة فلسطين كاملة.

في أحد اجتماعات اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، وهي إحدى اللجان التي سرعان ما تكونت من كافة القوى السياسية والفكرية والمواطنين العاديين فوجئنا بخمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين الخامسة والثلاثة عشر عاماً. جاؤوا بلفافة (منديل قماش) ملئ بالقطع النقدية الصغيرة، خمسة قروش وعشرة وخمسة وعشرون). لم يكن لديهم الوقت لكي يحولوها إلى أوراق كبيرة. كذلك لم تكن هي نفسها تكفي لتتحول إلى



أوراق كبيرة فقد كانت سبعين جنيهاً مصرياً وخمسة عشر قرشاً. جاؤوا بها كي نشتري بها أدوية تضاف إلى قافلة الدعم الأولى التي منعنا الأمن المصري - فيما بعد - لتوصيلها إلى الحدود الفلسطينية في رفح، فاكتفينا - مضطرين - لتسليمها إلى مندوب الربط الفلسطيني في العريش.

حكى لنا الأطفال كيف جمعوا هذه الشلنات من زملائهم، وكيف أن الأطفال كانوا يدفعون ثمن زجاجة الكولا للانتفاضة ويحققون الغرضين معاً، دعم الإخوة ومقاطعة السلع والبضائع الإسرائيلية والأمريكية التي تذهب أرباحها إلى العدو. حكى الأطفال كيف أنهم حالوا دون دخول سيارة المشروبات إلى المدرسة، فعادت ليلاً وحينما اكتشفوا وجود الكوكا في الكانتين في الصباح، أقاموا ورديات تدعو التلاميذ لمقاطعتها والتبرع للانتفاضة. في البداية لم يكن الأطفال الذين جاؤوا بالسبعين جنيهاً يعرفون طبيعة عمل اللجنة، فكان تصورهم أن هذه الجنيهات ينبغي أن يشترى بها أسلحة.. ولما علموا أن هذا مستحيل، خضعوا وأضافوها لبند الأدوية.

وما حدث من هؤلاء الأطفال حدث مع ملايين الأطفال والشباب والكبار نساء ورجالاً. وأؤكد أنني لا أبالغ حين أقول الملايين من داخل مصر من كافة قراها ونجوعها ومدنها.

ورغم الحزن والأسى على الشهداء والجرحى وأشجار الزيتون المجرّفة والمنازل المهدمة.. يستطيع أي مراقب للناس من كل مكان أن يجد لمعة العين التي كانت قد خبت طوال العقود الماضية، واستقامة الأعواد التي كانت قد انحنت، وهمة الروح التي كانت قد خبت والدافع للحياة الذي كان قد همد. عادت إنسانية الإنسان القادر على الفعل وتحقيق الانجاز. تحول كل شيء دون أن يدري البشر أو يعوا بالضرورة، سلوكهم تغير، نبرة صوتهم، علاقاتهم ببعضهم البعض. استيقظ الشعراء الذين كان العالم قد تقلص لديهم إلى حدود جسدهم، كتبوا مئات القصائد (الجديدة) المنتفضة، ليس فقط عن الانتفاضة وإنما منتفضة من كل الموضوعات والأشكال التي تكتب عنها، حتى من الحب. الناس يكرهون الموت وتؤلمهم مشاهده جنازاته اليومية، لكنهم يتمنون أن يظل الشهداء قادرين على الشهادة دائماً، حتى يتحقق النصر ليس فقط نصر الفلسطينيين، بل نصر المصريين الخاص بهم على أرض وطنهم.. أن يساعدهم الشهداء على أن يستردوا حقوقهم هم أيضاً.

وليس خافياً على أحد - بالطبع - أن لجان التضامن والمقاطعة ومواجهة المشروع الصهيوني وغيرها من اللجان المنتشرة - لأول مرة في التاريخ بالفعل - من كل المحافظات والأقاليم تشير إلى سلوك سياسي جديد لاشك أنه يبحث عن تشكل في مشروع سياسي جديد له ملامح مختلفة عما كان عليه الوضع قبل ذلك. نموذجه الواضح بالطبع، هو نموذج قيادة الانتفاضة في الأرض المحتلة.. أتمنى أن أوافي قراء الهدف في العام القادم، بملامح متحققة لهذا المشروع الذي تفرضه الانتفاضة المصرية الناصرة للانتفاضة الفلسطينية الدائمة حتى النصر ●●

(*) اكاديمي في جامعة القاهرة.

الانتفاضة في عيون الأردنيين

منير شرايحه*

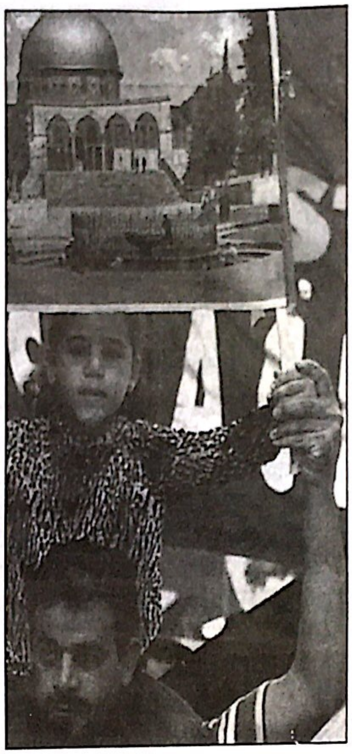
في مراحل الانكفاء والهزيمة تلجأ الشعوب للبحث عن الذات في ملفات التاريخ وبواطن الكتب، تعزي نفسها بتاريخ وملك قديمين لم تحافظ عليهما مثل الرجال.

في الأردن لم يعبأ الأردنيون كثيراً في البحث عن الذات، فلا الفرعونية ولا الفينيقية مرت بالديار ولا النبطية استهوت أفئدتهم، فهم عرب أقحاح، تعشعش في ذاكرتهم «الشام التاريخية» حملوا راية الثورة العربية دفاعاً عن الشام، ولم يكن في الذهن كيان أي كان.

قاوموا الصهيونية وغزو الهجرات اليهودية منذ بواكير القرن الماضي واستخلصوا الأهداف في المؤتمر الوطني الأول عام ١٩٢٨... قاوموا الأحلاف وتغنوا بالوحدة والحرية، حملوا السلاح وانضووا تحت راية الثورة الفلسطينية.. ففلسطين القضية المركزية،.. فلسطين لها الأولوية.. تشكيل حركة وطنية أردنية لم تكن هدفاً أو غاية بل وسيلة للتعبئة في مواجهة الصهيونية (وإسرائيل).

ففلسطين شأن أردني داخلي.. والفلسطينيين المقيمين قسراً في الأردن هم جزء من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الأردنية يبنون بيد.. وعيونهم وأفئدتهم ترنو نحو فلسطين ومعهم الأردن ببواديه ومدنه ومخيماته وقراه.. يحلمون بفلسطين العربية الديمقراطية.. فالحلم حق.. والعمل حق.. والأرض حق.. والسلاح حق.. لكن الثمن ليس يسيراً.. دماء ودموع.. زنازن وتشرد .. أشهر وسنين في الأقبية والسجون، لكنه شعب لايكل ولا يلين، يثور مع الثائرين، ويخمد فترة ولكن إلى حين..

أدرك منذ البداية عقم المفاوضات مع الأعداء رغم الوعود البراقة باللبن والعسل الموعود بها جراء التوقيع على صلح وادي عربة المشؤوم.. فلا الصراع مرهون بجرة قلم.. ولا الوجود مرهون بإدعاء باطل لمجرم.. فهذه الأمة تحمل فيه دوماًمشروع حضاري إنساني يمتد بجذوره إلى ما قبل الحضارات الحالية وهذا الشعب المرابط تحت الاحتلال يمثل للأردن الخندق المتقدم المدافع عن التاريخ والحضارة والأرض والإنسان في مواجهة المشروع الصهيوني الإمبريالي، في زمن العولمة المستهدف تدمير كل ما هو إنساني في



المشروع الحضاري.

وإذ يدرك شعب الأردن حقيقة المعركة فقد كان المبادر بالخروج إلى العلن والهتاف وسط الأحياء بإغلاق سفارة العدو وطرد الأعداء وتقديم كل الإمكانات اللازمة لضمان استمرار انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني، مادياً ومعنوياً، لدعم خيارات الانتفاضة بالأشكال التي تراها مناسبة للوصول إلى أهدافها.

تحركت الجماهير الأردنية وهي تدرك أن معركتها مع العدو واحدة، وأن أية تناقضات أخرى مؤجلة ولو إلى حين، فهذا الاشتباك التاريخي مع العدو مفتوح اليوم على مصراعيه، ولتكن كل السهام موجهة إلى العدو، دون ان نفقد البوصلة وحقيقة أن معسكر الأعداء هم كثر.. ولم يكن سهلاً تثبيت هذه الرؤيا.. فالأعداء الداخليين لا يريدون لنا أن نتوحد في مواجهة العدو الرئيسي ويحاولون أن يحرفوا المعركة إلى معركة داخلية، يفتعلون الأحداث من حيث لا ترغبها القوى والأحزاب والفعاليات بهدف حرف اتجاه المسار.

إلا أن الجماهير بحسها العفوي، وقيادة الحركة الوطنية ممثلة بأحزاب المعارضة التي يرأس لجنتها العليا للتنسيق أمين عام حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، إلى جانب النقابات المهنية والفعاليات الوطنية والشخصيات المستقلة، استطاعت أن تحافظ على وحدة الموقف الشعبي الأردني من خلال لجنة خاصة تمثل كل هذه الفئات تخطط للتحركات وتقودها من خلال لجنة (المتابعة الوطنيةلنصرة انتفاضة الأقصى والاستقلال) والمنبثقة عن الملتقى الوطني الأردني لدعم الانتفاضة والمنعقد في بداية تشرين الأول/ ١٩٩٩ مع إنطلاقة الانتفاضة.

واستطاعت هذه اللجنة القيام بمئات الفعاليات وجمع التبرعات وتعميم هذه الآلية على كافة المحافظات وتشكيل لجان المتابعة الفرعية في كل المحافظات، استطاعت هذه الآلية خلق حالة من التواصل مع الانتفاضة وبشكل يومي وتوحيد الجهود، والشعارات كلها باتجاه معاداة أمريكا والعدو الصهيوني.

هب الأردنيون هبّة رجل واحد، وقد حلت في عيونهم الانتفاضة.. جاءت مطراً أحلى من العسل.. بعد سنين عجاف.. جاءت من حيث انتظروها طويلاً.. كانوا على موعد معها.. مدركين أن شعبنا العربي الفلسطيني سئم التململ مما أوصلته إليه إتفاقية أوسلو وما تلاها.. واثقين أن المخزون الثوري لدى أمتنا العربية، لابد له من شرارة تنطلق من فلسطين لتوقظه.. وقد جاءت الرسالة.. كلمة السر.. من فلسطين.. فأوفت عهدها..والأمانة اليوم مازالت بأيدي أبطال الانتفاضة.. ندرك أن الدرب طويل.. يحتاج إلى الهدف والشعار والآلية والشكل بكل المديات القريبة والبعيدة.. يحتاج إلى قيادة موحدة تنفيذية وتشريعية تقود النضال إلى مداياته البعيدة.. ندرك وندرك.. لكننا ندرك أيضاً.. أن المرحلة لم تعد تحتمل ركون وخضوع.. فهي تحتاج إلى حركة شعبية عربية واسعة، تنطلق من عمان توأم القدس.. ترفع الصوت عالياً.. تقض مضاجع الأعداء ومصالحهم.. تعيد ألق العروبة إلى حقيقته.. فإما أن نكون.. أو...

وهذه دروس الانتفاضة عبرة لمن لا يعتبر..●●

(*) عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

دور انتفاضة الشعب الفلسطيني وكنهها

جبران الجابر*

يتبوأ نضال الشعب الفلسطيني مكانة مرموقة في مجال النضال الوطني، وتصبح خبرات نضاله موضوعاً للبحث والدراسة، خاصة وأنه قدم للبشرية أشكالاً نضالية جديدة كان آخرها انتفاضة الأقصى التي تدخل شهرها الخامس حيث يستمر شلال الدم الفلسطيني لطرد المحتلين وإنجاز المهام الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني كافة بما فيها دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

الانتفاضة والساحة الفلسطينية

لم يكن استفزاز شارون الصهيوني مسألة عابرة، فالزيارة العدوانية للمسجد الأقصى أرادت تأكيد إسرائيل على أهدافها العدوانية ورفضها للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، وأراد من هذا الاستفزاز الإمعان في النيل من الكرامة الوطنية للشعب الفلسطيني والاستهتار بمقدساته وحقوقه ودفعه نحو اليأس والتفكك الاجتماعي والسياسي، لكن الشعب الفلسطيني كان بالمرصاد مستعداً لإظهار جوهره الوطني بكل أبعاده، وجاءت انتفاضة الأقصى تعبيراً عن إرادة شعبية عميقة وإعلان بيّن الدلالة على أن الشعب الفلسطيني لن يواجه طريقاً مسدوداً في نضاله من أجل حقوقه الوطنية، وشقت انتفاضة الأقصى الطريق من جديد لدفع غيوم اليأس والاستسلام الذي أرادته إسرائيل والولايات المتحدة للشعب الفلسطيني تحت لافتة مباحثات «السلام» خاصة تلك المباحثات التي جرت في كامب ديفيد الثانية، وأظهرت أبعاد الخطة الصهيونية كاملة.

الانتفاضة قوة هامة لتحصين وطني شامل يرفض التآمر على أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني. وأعلنت بوضوح كامل أن ظهر المفاوض الفلسطيني لن يكون لحائط اليأس والضعف ويمكنه رفض الاستسلام والاعتماد على النضال الوطني للشعب الفلسطيني، وهكذا فقد سلحت الانتفاضة المفاوض الفلسطيني بقوة وقدرات الشعب الفلسطيني وبينت له الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها وألزمته بموقف وطني وبمطالب واضحة وجلية وقد رفعت من معنويات المفاوض الفلسطيني وجعلته قوياً أمام الضغوط والتهديدات الأمريكية والصهيونية وغيرهما، وقد برز كل ذلك في الموقف ـ حتى الآن من مقترحات الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في أيامه الأخيرة والتي وجهها كأوامر على السلطة الفلسطينية أن ترضخ لها.

وأمنت انتفاضة الأقصى تلاحم قوى الشعب الفلسطيني وأعادت الوحدة الوطنية وجعلتها تتوهج مكللة بشلال دماء الشهداء وأصبحت أساساً قوياً لتحرير القضية الفلسطينية وإخراجها من الأسر الأمريكي الصهيوني، وأربكت إسرائيل وعمقت شرخها الداخلي ودفعته نحو أزمة سياسية عميقة وكانت الانتفاضة قوة هامة في إفشال تشكيل حكومة إسرائيلية أشد عدوانية وأكثر دموية يشارك فيها شارون المعروف بولعه بالحروب العدوانية ومجازره ضد الشعوب العربية.

العرب والانتفاضة

جاءت الانتفاضة حدثاً هاماً وعميق التأثير والدلالة على الصعيد العربي. فأعادت للشارع الجماهيري نبضه وحيويته في النضال ضد الاستراتيجية الأمريكية الصهيونية في المنطقة، وحركت ملايين العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين وحرضت على أشكال جديدة في مواجهة الولايات المتحدة ومصالح احتكاراتها، وشكلت رداً عملياً ونظرياً على الأفكار المعولمة التي ادعت أن عمليات الاندماج بين الاحتكارات وتشابك العلاقات بين الاحتكارات أوجد وضعاً يستحيل فيه «على حد زعمهم» فصل المصالح الأمريكية واحتكاراتها عن مصالح بقية التكتلات الرأسمالية وشكلت عاملاً هاماً في ترسيخ الهوية الوطنية والعربية وأزاحت الكثير من الأفكار والآراء المعادية لمصالح الشعوب وأبرزت بوضوح الإمكانات الهائلة للشعوب العربية، وأعادت القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية التي لا تخص المفاوض الفلسطيني وحده، وقد أسهم كل ذلك في إحباط الضغوط التي مورست بأشكال مباشرة وغير مباشرة من قبل بعض الحكام العرب. ونشطت أعمال المقاومة للوجود العسكري الأمريكي. وشكلت هذه الحالة الجماهيرية عاملاً ضاغطاً على الكثير من الحكومات العربية، كما شكلت لجاناً وطنية في العديد من البلدان لدعم الانتفاضة ومحاربة مصالح الولايات المتحدة واحتكاراتها ومنتجاتها تحت شعار: مقاطعة البضائع الأمريكية وبرهنت صحة الوقائع الملموسة على جدوى هذا النضال.

برز تأثير الانتفاضة واضحاً حيث اتُخذت إجراءات رسمية عربية ضد خطوات التطبيع وأجبرت على تجميد هذا الاتجاه وأضعفت دعاته ودحضت نشاطهم وحججهم، ودفعت الانتفاضة الوضع العربي باتجاه التضامن فعقد مؤتمر قمة عربي واتخذ إجراءات دبلوماسية في إطار إضعاف العلاقات السياسية مع إسرائيل عدا عن أنه أسهم بشكل ما في تراجع بعض الخلافات العربية الرسمية، لكن تحركات بعض الحكومات العربية لم ترتق إلى مستوى دم شهداء الانتفاضة ولم تسع تلك الأوساط لتحرير القضية الفلسطينية من الأسر الأمريكي الصهيوني بل عملت، وأحياناً بوتائر أكبر، لاستمرار القبضة الأمريكية الصهيونية على القضية الفلسطينية ولم تساعد تلك الحكومات اتجاه الانتفاضة في دفع معالجة القضية الفلسطينية نحو أشكال دولية وأطر جديدة بحيث تشارك فيها بصورة فعالة الكثير من الدول الأوروبية وروسيا وغيرها وظلت تلك الأوساط مستسلمة لاحتكار الولايات المتحدة حق معالجة قضية «الشرق الأوسط» بعيداً عن المحافل والهيئات الدولية. ولم تدفع معظم تلك الحكومات العربية باتجاه وضع مباحثات السلام على سكة جديدة أساسها قرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات مجلس الأمن القاضية بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلت في العدوان الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ وظلت الاتصالات بين بعض الحكومات العربية والحكومة الإسرائيلية مستمرة، بل وتزايدت تلك الاتصالات واللقاءات وأدت المواقف الملموسة لتلك الحكومات العربية إلى أن تفقد الخطوات الدبلوماسية المتخذة ضد إسرائيل أهميتها وتأثيرها بدلاً من أن تتطور وتزداد فعاليتها.

إفشال الانتفاضة وإحباط أهدافها

منذ اللحظات الأولى التي اندلعت فيها أعمال انتفاضة الأقصى وضعت الولايات المتحدة وإسرائيل هدفاً واضحاً لأنشطتها العسكرية والسياسية هو إفشال أهداف الانتفاضة وإخمادها، وقد شكلت العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي المحور الأساسي في الخطة الإسرائيلية الأمريكية فاستخدم الجيش الإسرائيلي مختلف أنواع الأسلحة لتهديم البنى التحتية الفلسطينية والمخيمات والأبنية السكنية وتوخى التوجه العسكري قتل أكبر عدد من الفلسطينيين أطفالاً ونساءً شيوخاً وشباباً وإلحاق أكبر ما يمكن من الخسائر الاقتصادية بالشعب الفلسطيني، ولجأت إسرائيل إلى سد المعابر وعزل المدن والقرى عن بعضها بهدف تفتيت الانتفاضة والانفراد بهذه المدن الواحدة

تلو الأخرى، وتعمق وهم المحتل، بحيث زينت له الأوضاع، التي تكونت في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الإجراءات المتخذة نتيجة ما ترتب على اتفاقية أوسلو وما بعدها. إن مواجهة انتفاضة الأقصى أسهل من مواجهة انتفاضة الحجارة، ذلك لأن الجيش الإسرائيلي في وضع يحاصر فيه المدن والقرى دون أن يتغلغل في شوارعها ومساحاتها وشعابها، كما شجع الإسرائيليين على التمادي في الإرهاب والأعمال العسكرية الهمجية واقع موضوعي يتلخص في عدم توفر العمق الاستراتيجي الجغرافي العربي، حيث يسيطر الجيش الإسرائيلي على حدود الأرض الفلسطينية المحتلة مع الدول العربية الأخرى وبذلك يمكن له أن يشدد من عزلة الأراضي المحتلة عدا كونه قادراً على منع وصول اي دعم عيني نتيجة سيطرته على المطارات والموانئ والجسور والطرق البرية التي تربط الأراضي الفلسطينية بالدول العربية المجاورة وأمعنت إسرائيل في أعمالها العسكرية الوحشية تحت تأثير عوامل أخرى أبرزها تأكدها من الحد الأقصى للدعم العربي الذي تمثل بالدعم المالي، كما أنها وضعت باعتبارها أن تشديد الضربات العسكرية يرجح دور القوى الفلسطينية والعربية التي أرادت أن تكون الانتفاضة عملية تكتيكية. كما أن التنديد الأوروبي بالأعمال العسكرية الإسرائيلية لم يكن ملحوظاً وفضلت الحكومات الأوروبية بشكل عام ترداد العبارات الأمريكية تحت تأثير الضغط الأمريكي ودور وتأثير الصهيونية على حكومات العديد من البلدان الأوروبية وهكذا أخذ الساسة الأوروبيون يكررون الموضوعة الإسرائيلية الأمريكية القائلة إن بداية الأمر والخطوة الأولى في المخرج من الوضع المتفجر هي إنهاء «العنف» والعودة إلى طاولة المفاوضات. وأدى الموقف الرسمي لبعض الحكومات العربية واتجاه تحركاتها السياسية إلى استمرار الحكومات الأوروبية بدورها السلبي، وتحولت بعضها إلى قوى ضاغطة من أجل قبول مقترحات كلينتون تحت لافتة خطورة تطور الوضع في المنطقة وتفجره.

كما ترافقت الأعمال العسكرية العدوانية للجيش الإسرائيلي بتوجهات سياسية صاغتها إسرائيل والإدارة الأمريكية السابقة وقد توخت هذه التوجهات إيقاف الانتفاضة وانهائها والعودة إلى طاولة المفاوضات وحالت دون وضع القضية الفلسطينية في المحافل الدولية تأكيداً على التوجه الاستراتيجي الأمريكي القائم على أساس سد منافذ المنطقة أمام كل جهد دولي وضد تدخل الدول الأخرى في معالجة قضية الشعب الفلسطيني.

ولم تكن اقتراحات كلينتون تحت تأثير نزعته الذاتية، رغم دور الهواجس الذاتية عنده، فالمشكلة أعمق من ذلك وجاءت مقترحات كلينتون للتأكيد على التزام أميركا بالآراء الإسرائيلية كما أنها تمت في نطاق عدم الأخذ بعين الاعتبار كل ما طرحته الانتفاضة وتأكيداً على الأسس السابقة للانتفاضة التي تمت في اتفاقية أوسلو وما أعقبها من اتفاقيات وترمي اقتراحات كلينتون إلى تجديد الموقف الأمريكي في مواجهة النضال الوطني للشعب الفلسطيني وإنكار حقوقه الوطنية ونشر البلبلة والانقسام في صفوف الشعب الفلسطيني كما أنها تأكيد جديد على احتكار الولايات المتحدة لقضايا المنطقة وكي يحذف دور مجلس الأمن في بحث مطالب السلطة الفلسطينية الداعية لتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ولا يخفى أن مقترحات كلينتون أرادت إضعاف معنويات الشعب الفلسطيني وإحداث شرخ في صفوفه وتأكيد استمرار أمريكا في سياستها لإخضاع السلطة الفلسطينية لمشيئتها.

ورغم كل الهمجية العسكرية وسياسة العدوان الأمريكية الإسرائيلية فإن انتفاضة الأقصى ازداد زخمها وتصاعد الاستعداد لتقديم قوافل جديدة من الشهداء، ولم يأبه الشعب الفلسطيني لمقترحات كلينتون وأهدافها القريبة والبعيدة وتابع شق طريقه نحو نيل حقوقه وكان لذلك تأثيره على الرأي العام العالمي وقد تصاعد التنديد بالعمليات العسكرية وتزعزعت معنويات المستوطنين ويلاحظ ان الانتفاضة تمكنت من إرغام إسرائيل على التراجع عن عدد من المستوطنات التي كانت تطالب ببقائها، كما أن الرفض الفلسطيني الرسمي لمقترحات كلينتون جاء تحت زخم الانتفاضة ووضعت الكثير من الشروط الإسرائيلية السابقة بعيداً عن المناقشات الجدية على الصعيد الدولي وأخذ يعلن هذا المسؤول أو ذاك من الإسرائيليين أنه مع تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ولكنهم في واقع الأمر يظلون في نطاق الحيل الإسرائيلية والتحايل على تلك القرارات ومن الملاحظ أيضاً التراجع الإسرائيلي بشكل أو بآخر عن مقولتهم القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل.

كل ذلك يدفعنا إلى القول أن الانتفاضة تعمق القلق الإسرائيلي فالشعب الفلسطيني الذي يقدم قوافل الشهداء يستطيع الدفاع عن نفسه وتوجيه الضربات القاتلة للمعتدين وقد ترك ذلك تأثيره في الأوساط الإسرائيلية الشعبية.

كنه الانتفاضة وتجددها

طرحت الانتفاضة الأولى التي سميت بانتفاضة الحجارة العديد من التساؤلات وكان أبرزها لماذا جاءت الانتفاضة بعد قرابة عشرين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي، وما هو السر وراء البطولات ودور الأطفال والشباب في تلك الانتفاضة، ويتجدد السؤال بأشكال أخرى متناولة سر استمرار الانتفاضة الراهنة رغم الظروف الدولية والعربية القائمة ورغم كل الخراب والدمار والمجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي.

لقد شكلت هاتان الانتفاضتان محطات متميزة في نضال الشعب الفلسطيني المتواصل كما تميزتا بالقوى البشرية التي شكلت العصب الأساسي لهما وبالأساليب ووسائل المواجهة التي استخدمت في الانتفاضتين.

إن أطفال فلسطين وشبابها ركزوا جهودهم ومعارفهم ونضالهم على مسألة أساسية هي أن وطنهم محتل خاصة وقد أمعن المحتلون في اغتصاب الأرض وتدمير البيوت وسعوا دائماً للنيل من الهوية الوطنية كما اعتدوا بقسوة على معتقدات الشعب الفلسطيني وخاصة مقدساته.

لقد تغلبت أجيال الانتفاضة على بطش الصهاينة وتنكيلهم وتمكنت من تحصين ذاتها من أحابيل الأفكار والدعاية الإسرائيلية الأمريكية وكشفت أهدافها رغم محاولات تزيين إسرائيل بالديمقراطية التي استخدمتها للتضليل ونشر المقارنات بين أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل بعد الاحتلال وأوضاعهم في البلدان العربية قبل الاحتلال كما تمكن الشعب الفلسطيني من فضح الأهداف التخريبية التي كان هدفها النيل من الانتماء القومي وعزل الشعب الفلسطيني عن الشعوب العربية وتمكن نضال الشعب الفلسطيني من فضح الخرافات التاريخية وكشف حقيقة الدور الإسرائيلي في المنطقة واستحالة العيش في ظل الاحتلال وقد حقق نضال الشعب الفلسطيني انتصارات هامة فجرى الاعتراف العالمي بالشعب الفلسطيني وحقوقه كما تساقطت مشاريع إسرائيل في انتخاب البلديات أو إقامة إدارة ذاتية كما فشلت في مسألة الحكم المحلي ضمن دولة إسرائيل وتمكن الشعب الفلسطيني من الحصول على تمثيله في الهيئات الدولية.

وعندما تأكد مراراً أن إسرائيل والولايات المتحدة يريدان وضع الشعب الفلسطيني بشكل نهائي، ضمن دهاليز الخطط الأمريكية والصهيونية التي تبقي الشعب الفلسطيني تحت صياغات جديدة للاحتلال وتسعى بدأب لتفتيت الوحدة الوطنية، عندها عاد الشعب الفلسطيني إلى كنه وجوده الذي عبر عنه بقوافل الشهداء من الأطفال والشباب والنساء والشيوخ وأكد من جديد أن سر وجوده وغايته هو فرض حقوقه عن طريق شلال الدماء المستمر في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وهكذا أكدت انتفاضة الأقصى أن قضايا الشعوب لا يمكن حلها بالقبضة الأمريكية وأن النضال الوطني مازال ضرورياً ضد الامبريالية كما أن الشعوب مازالت قادرة بتضحياتها على صون كرامتها والتغلب على كل خطط الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وغيرهما ●●

(*) عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري.

رؤية حول مستقبل الصراع العربي الصهيوني

عبد الغفار شكر*

احتلت قضية فلسطين موقع الصدارة من النضال العربي منذ أربعينيات القرن العشرين، وها نحن ندخل القرن الواحد والعشرين دون أن تفقد القضية موقعها المركزي من النضال العربي. وتتشكل باستمرار لجان شعبية في مختلف أرجاء الوطن العربي لمناصرة كفاح الشعب الفلسطيني أو مساندة الانتفاضة الشعبية أو مواجهة الصهيونية أو مقاومة التطبيع باعتبارها مظاهر متعددة للتضامن مع شعب شقيق تعرض لظلم تاريخي فادح ومايزال يدفع ثمناً غالياً في مواجهته لهذا الظلم من أرواح أبنائه وتضحيات أجياله المتتالية. وفي القاهرة تشكل منذ يوليو ٢٠٠٠ لجنة تضم مناضلين عرب من مصر وفلسطين والسودان والعراق وليبيا لمتابعة الصراع العربي الصهيوني وبلورة رؤية فكرية سليمة حول طبيعة الصراع ومستقبله وإحاطة الرأي العام العربي علماً بهذه الرؤية اقتناعاً منا بأهمية دور الوعي في توجيه حركة الشعوب، وقد كلفني زملائي أعضاء اللجنة بصياغة بيان تأسيس يوضح أبعاد هذه الرؤية التي انطلقت في صياغتها من أنه تتنازع الأمة العربية الآن نظرتان للصراع العربي الصهيوني، تنطلق أولاهما من التسليم بأن العرب غير قادرين على مواصلة الصراع، وأنه من الأفضل لهم القبول بتسوية سياسية تحافظ على البقية الباقية من قضية فلسطين قبل أن تضيع هي الأخرى نتيجة للاختلال الشديد في موازين القوى لصالح إسرائيل والذي سيستمر لفترة طويلة قادمة. ولأن هذه التسوية السياسية تتم في ظل اختلال القوى لصالح إسرائيل وفي ظل التفكك والضعف العربي فإنها ستنتهي إلى ما يشبه اتفاقيات الإذعان بالنسبة للعرب. أما النظرة الأخرى للصراع التي ننطلق منها فإنها ترى أنه لا بديل عن مقاومة العدوان الصهيوني بكل الوسائل المتاحة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً لتحرير كامل الأراضي العربية المحتلة، وأنه بإمكان العرب إلحاق خسائر فادحة بإسرائيل باستمرار المقاومة سواء في الأراضي العربية المحتلة كالجولان أو في الضفة والقطاع أو داخل فلسطين المحتلة. وتؤكد وقائع التاريخ قدرة المقاومة العربية على رد العدوان الصهيوني ومواجهته،كما حدث بالإلتحام المباشر معه في معركة الكرامة ١٩٦٨، وفي معارك حرب الاستنزاف على أرض سيناء حتى عام ١٩٧٠، وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكما حدث في العمليات الفدائية التي نظمتها المقاومة الفلسطينية.

وقد جاء انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان في يونيو ٢٠٠٠ ومن قبلها انسحابها الاضطراري من بيروت إلى الشريط الحدودي عام ١٩٨٥ تحت وطأة ضربات المقاومة اللبنانية ليؤكد من جديد أنه بإمكان المقاومة العربية تحقيق نتائج حاسمة إذا توفرت لها الإرادة السياسية والقدرة التعبوية والنظرة الاستراتيجية القادرة على اكتشاف الأساليب والوسائل الفعالة لكل مواجهة وكل معركة. وقد أطلق الإنسحاب الإسرائيلي آمال وتطلعات الشعوب العربية نحو بدء مرحلة جديدة من المواجهة العربية الفعالة للعدوان الصهيوني ليس فقط على الأرض العربية بل وعلى أرض فلسطين أيضاً، وأكد هذا الانسحاب من جديد جدوى المقاومة العربية.

تستند المرحلة الجديدة من النضال إلى خبرات شعبية لها قيمتها في مواجهة التطبيع ومساندة المقاومة في العديد من الأقطار العربية وخاصة مصر والكويت والأردن ولبنان ومن أمثلة هذه الجهود الشعبية، اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع التي تضم ممثلين لكافة الأحزاب والقوى السياسية، ولجنة مقاطعة البضائع الأمريكية التي شكلها عدد من أعضاء مجلس الشعب المصري والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومواجهة التطبيع ولجنة الدفاع عن الثقافة القومية واللجنة العربية لمساندة المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين.

من هذا كله فإن السؤال الأساسي الجدير بالبحث الآن هو «كيف تواجه الشعوب العربية المرحلة القادمة من الصراع العربي الصهيوني على ضوء الدروس المستفادة من انتصار المقاومة اللبنانية والخبرة الشعبية في مواجهة التطبيع».

وفي هذا الصدد هناك العديد من القضايا التي يتعين بحثها:

أولاً: كيف نجحت المقاومة اللبنانية في توفير الشروط الضرورية للمواجهة الفعالة ضد قوات الإحتلال؟ وما هي هذه الشروط؟ وكيف استطاعت المقاومة اللبنانية الحد من خطورة القوات العميلة لإسرائيل المسماة بجيش لبنان الجنوبي؟ وخاصة أن المقاومة العربية في أي بقعة عربية سوف تصطدم بمثل هذه العناصر التي تتعاون مع العدو إن لم يكن عسكرياً فهو يجري في الساحات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ثانياً: كيف يمكن الاستفادة من نقاط القوة لدى العرب، ونقاط الضعف لدى العدو وخاصة محدودية المخزون البشري الذي يستند إليه، وضيق الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها، والتناقضات الداخلية الناجمة عن التركيبة العرقية والسكانية المتناقضة المتمثلة في توزع مجتمع إسرائيل بين اشكناز وسفرديم وأقلية روسية كبيرة وأقلية فلسطينية كبيرة.. الخ. بشرط أن يتم التعامل مع التناقضات في جبهة العدو من أرضية المقاومة الشاملة التي لا تستبعد الكفاح المسلح والانتفاضة الشعبية مما يضعف معنويات العدو ويعمق التناقضات في صفوفه.

ثالثاً: كيف يمكن الحد من الأضرار المترتبة على التحالف الأمريكي الإسرائيلي وما يترتب عليه من تفوق عسكري إسرائيلي، وهيمنة أمريكية على العلاقات الدولية وعلى الأمم المتحدة واستخدام الهيمنة لخدمة إسرائيل.

رابعاً: إذا كانت الفئات الحاكمة العربية قد اختارت نهج التسوية السياسية والصلح المنفرد والقبول بالهيمنة الأمريكية والوجود الصهيوني في المنطقة، فكيف يمكن تعبئة قوى شعبية لاستئناف ومواصلة الصراع على أرضية شعبية؟ وما هي الثوابت التي تحكم القوى الشعبية في نضالها ضد الصهيونية؟ (طبيعة الصراع، الهدف الاستراتيجي، العدو وأطرافه، أشكال الكفاح، الموقف من الشرعية الدولية). وما هي الآليات والأطر الكفيلة بتحقيق التعبئة الشعبية المنشودة؟ وما هو دور المواجهة الشعبية للتطبيع في تطوير قدرة الشعوب العربية على التمكن لمبدأ المقاومة على الأرض العربية حيثما يوجد مظهر للعدوان الصهيوني عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً.

رؤيتنا لمستقبل الصراع

تشكل الإجابة على هذه التساؤلات وحسم القضايا والإشكاليات التي تطرحها، الأساس الفكري لأي تحرك عربي في مواجهة التجليات

والتحديات الجديدة للمشروع الصهيوني الإمبريالي. وتتطلب الإجابة على هذه التساؤلات وتحديد موقف مما تطرحه من قضايا وإشكاليات، إدارة حوار جاد ومتعمق على امتداد الساحة العربية، ولن يمنع الوصول إلى اتفاق أولي حولها من مواصلة الحوار لفترة زمنية طويلة نسبياً لإنضاج هذا الاتفاق وإرسائه على أسس راسخة، ومن المهم أن يدور هذا الحوار بين دائرة واسعة من القوى السياسية العربية المناهضة للصهيونية والإمبريالية والتي تشكل معاً جبهة المقاومة العربية لمخططات الهيمنة والعدوان على أمتنا العربية.

القضية الأساسية التي تتأسس عليها رؤيتنا الفكرية لمستقبل الصراع العربي الصهيوني هي دور الشعوب في المرحلة القادمة في هذا الصراع على ضوء الدروس المستفادة من انتصار المقاومة اللبنانية والخبرة الشعبية في مواجهة التطبيع. لأنه لا يمكن تحقيق نصر حاسم في هذا الصراع بدون دور أساسي للشعوب العربية، فقد انتقلت المواجهة من الحدود إلى الساحات الداخلية لمختلف الأقطار العربية، وتتحمل القوى الشعبية المسؤولية الأساسية في هذه المواجهة في مختلف أرجاء الوطن العربي. ومن المهم أن نتفهم أولاً الظروف والأوضاع الجديدة التي يجري في إطارها الصراع في الفترة القادمة لكي نتمكن من تحديد مهام وأهداف النضال عربياً وفلسطينياً على أسس واقعية. إننا إزاء مرحلة جديدة من الصراع تتسم بما يلي:

صهيونياً: النجاح في تحقيق أحد أهم أهداف المشروع الصهيوني وهو اعتراف نظم الحكم العربية بإسرائيل وتقبلها كجزء من المنطقة، وصياغة تحالف استراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يمكنها من الحصول على أقصى مساندة أمريكية ممكنة عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً بما يمكنها من ضمان التفوق العسكري على كل الدول العربية مجتمعة وذلك تجسيداً للعلاقة العضوية بين الصهيونية والإمبريالية العالمية والأمريكية.

عربياً: تفكك الجبهة العربية وانهيار التضامن العربي نتيجة لتصاعد الخلافات العربية، واعتراف معظم الحكومات العربية بإسرائيل والدخول في علاقات تجارية وسياسية معها وإجراء مناورات عسكرية مشتركة بين الأردن وإسرائيل، ومناورات النجم الساطع بين مصر وأمريكا واستمرار عزل الشعوب العربية عن التأثير في مجريات الصراع العربي الصهيوني بسبب غياب الديمقراطية. وفي مقابل هذه التطورات السلبية، فإن الوضع العربي شهد تطورات إيجابية هامة سيكون لها شأنها في مستقبل الصراع تتمثل في تنظيم مقاومة شعبية لبنانية فعالة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي ونجاحها في إجبار هذه القوات على الانسحاب من جنوب لبنان، وتنظيم مقاومة شعبية ناجحة في مواجهة التطبيع في مصر والأردن.

فلسطينياً: تأثر النضال الفلسطيني بهذه التطورات في جبهة العدو والجبهة العربية حيث حرم الشعب الفلسطيني من أي مساندة عربية فعالة، بالإضافة إلى تخلي الدوائر المتنفذة بمنظمة التحرير الفلسطينية عن الكفاح المسلح والانتفاضة الشعبية واكتفائها بالتفاوض مع العدو في ظروف غير مواتية وتوقيع اتفاقيات معه لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني وتقديمها تنازلات متتالية للعدو وما ترتب على هذا النهج من انفراط الصف الوطني الفلسطيني وتصاعد الخلافات بين هذه الدوائر المتنفذة والقوى الوطنية الفلسطينية.

في إطار هذه الظروف التي تحكم الصراع العربي الصهيوني في المرحلة القادمة نطرح رؤيتنا الفكرية لمستقبل هذا الصراع لتكون أساساً لحوار واسع بين مختلف القوى السياسية العربية وتشمل هذه الرؤية الثوابت الاستراتيجية والمهام النضالية عربياً وفلسطينياً.

أولاً: الثوابت الاستراتيجية

١ـ الانطلاق من حقائق التاريخ والجغرافيا التي تؤكد الحقوق التاريخية للأمة العربية والشعب الفلسطيني، كما تؤكد وحدة التراب العربي، وأن قضية فلسطين لا يمكن معالجتها بمعزل عن القضايا العربية وفي مقدمتها قضية الوحدة العربية.

٢ـ ضرورة التمسك بالمشروع النهضوي العربي باعتباره أساس القوة الذاتية العربية.

٣ـ جوهر الصراع هو التعارض التام بين مشروعين هما المشروع القومي العربي والمشروع الامبريالي الغربي والصهيوني، وهو صراع يهدد في الأساس الكيان العربي والوجود العربي ذاته.

٤ـ رغم أن الصراع في جوهره سياسي إلا أنه يكتسب بعداً روحياً وحضارياً لا يمكن تجاهله.

٥ـ فلسطين التاريخية هي منطقة الصدام المباشر بين هذين المشروعين وستحسم على أرضها نتيجة هذا الصراع.

ثانياً: المهام النضالية العربية الكفيلة بالمواجهة الشعبية الفعالة للمرحلة القادمة من الصراع هي:

١ـ تكوين جبهة سياسية عربية ذات عمق شعبي تتحمل عبء مواجهة العدو الصهيوني والإمبريالي على الأرض العربية ومساندة الشعب الفلسطيني في نضاله لاستعادة حقوقه التاريخية.

٢ـ الاهتمام بإعادة تكوين الوعي العربي بطبيعة الصراع والأهداف الحقيقية للمشروع الصهيوني وأن العدو لا يقتصر فقط على الصهيونية وإسرائيل بل يشمل ايضاً الإمبريالية الأمريكية، وتتأكد أهمية قضية الوعي مما نلاحظه حالياً من صراع حول عقل المواطن العربي ومحاولات إقناعه بأن السلام مع إسرائيل سوف يحقق مصالحه ويمكنه من التفرغ للبناء الداخلي.

٣ـ استمرار المقاطعة الشعبية لإسرائيل اقتصادياً وثقافياً وسياسياً ومقاومة التطبيع.

٤ـ تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة ما لم تتخذ موقفاً متوازناً في الصراع.

٥ـ الضغط على الحكومات العربية للتوقف عن التعاون مع العدو الصهيوني فيما يسمى بالشرق أوسطية أو اي مظهر آخر من مظاهر التطبيع.

٦ـ تحقيق تطور ديمقراطي حقيقي يسمح بمزيد من التأثير الشعبي على مواقف الحكومات العربية من الصراع العربي الصهيوني.

ثالثاً: في هذا الإطار من التمسك بالثوابت الاستراتيجية وتطور فاعلية النضال الشعبي العربي يمكن أن تبدأ مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني أساسها:

١ـ تجاوز التسوية السياسية الجارية حالياً في إطار اتفاقيات أوسلو.

٢ـ إعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية وفي إطار الميثاق الوطني.

٣ـ صياغة استراتيجية فلسطينية جديدة تعبئ كل قطاعات الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وفي المهجر والشتات.

٤ـ ممارسة مقاومة الاحتلال بكل الأساليب والوسائل بما في ذلك الانتفاضة الشعبية والكفاح المسلح، ومن المهم الاستفادة من دروس انتصار المقاومة اللبنانية التي يأتي في مقدمتها أن الكفاح المسلح يتطلب أولاً توافر الإرادة السياسية لانتهاج هذا الطريق، وكسب جماهير الشعب واقتناعها بتحمل تبعاته والمشاركة فيه، وضمان دعم عربي يعزز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود، واقتناع الرأي العام الدولي بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح إلى أن يستعيد حقوقه التاريخية المغتصبة كما يتطلب ممارسة كفاح مسلح ناجح ضرورة وجود برنامج واضح وصريح لإعادة توطين المقاومة في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ ●●

(*) كاتب مصري، نائب رئيس مركز البحوث العربية.

في ضوء تحولات انتفاضة الأقصى

عائشة واسمين*

تشهد انتفاضة الأقصى تحولات كبيرة من خلال تتابع فصولها المشحونة بآمال وحماسة الشعب الفلسطيني الذي لازال يبذل العطاء من حيث الاستشهاد والمقاومة الباسلة متشبعاً بروح جهادية ظلت سنين طويلة حبيسة المساومات الدولية ومفضلاً الموت على الاستمرار في الخضوع للحكم الإسرائيلي. فما الذي يجعله ينتفض ويشهر غضبه في وجه من يحتل أرضه؟ أليس الإحساس بعدم الحرية في وطنه يدفعه إلى التعبير عن رغبته في العيش الكريم وفي حياة أفضل كباقي شعوب العالم التي تتمتع باستقلالها وبتقرير مصيرها؟ ألا يدخل الشعب الفلسطيني في خانة من قال فيهم أبو القاسم الشابي: «إذا الشعب يوماً أراد الحياة - فلابد أن يستجيب القدر.... ولابد لليل أن ينجلي ولابد للقيد أن ينكسر». ولماذا يحرم على الشعب الفلسطيني ما يحلل لغيره؟ ألم يحن الوقت لينعم بدولته ويحقق فيها ما يصبو إليه من رخاء واستقرار؟ إن المواجهات اليومية بين جنود الاحتلال الإسرائيلي والمدنيين الفلسطينيين تعطي صورة واضحة عن العزلة التامة والتطويق الذي تعرفه الأراضي المحتلة المحاصرة اقتصادياً وعسكرياً من طرف إسرائيل التي تظل في غياب أية رقابة دولية - منتهكة بجداره كل الأعراف والقوانين الدولية.

فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى، سيطرت صور العنف والتقتيل الممارسة في حق الشعب الفلسطيني على المشهد الإعلامي وجعلت منه مادته الأولى من دون منازع صور تحمل كل معاناة ومآسي الفلسطينيين الذين أصيبوا أو اخترقت أحدهم رصاصة من سلاح العدو الصهيوني. وما أبشع تلك الصور التي أظهرت للعالم كيف تم إيقاف الحياة في جسد ذلك الطفل البريء وكيف حاول الأب الفلسطيني بكل الطرق حماية ابنه وهو يقاوم بشدة الموت، ليستسلم في النهاية للآلة الحديدية الصهيونية التي لا ترحم ولا تلين لدموع الطفل ولا لتوسلات الأب اليائسة. لكن بقدر ما دفعت هذه الصورة الحية بالشعوب العربية إلى التظاهر والتنديد بالجرائم الإسرائيلية المرتكبة في حق المدنيين الفلسطينيين والمطالبة بالسماح لهم بالمشاركة في الجهاد من أجل القدس، فإنها لم تحرك في المتلقي الغربي أية مشاعر حقيقية بشكل تجعله يستنكر ما يقوم به الجيش الإسرائيلي على أرض فلسطين. وربما يكون الإعلام الغربي معذوراً أو متعمداً في تعامله مع الحدث، بحيث يركز على الجانب الإسرائيلي وكأنه الضحية التي تدافع عن نفسها أمام المقاومة الفلسطينية، مشوهاً في نفس الوقت صورة هذه الأخيرة. ويرجع هذا إلى قوة الحضور الصهيوني وتأثيره في الإعلام الغربي، في حين لا وجود للصوت العربي الفاعل على الساحة الإعلامية الغربية.

إن الظرفية الحالية رغم ما تتميز به من حركية وتشابك في الأحداث، فإنها تبقى مليئة بالمفاجآت على مستوى آليات التغيير الدولية. فمفهومي التعاون والصراع رغم التباين الشاسع بينهما من حيث المنطلقات والأهداف، يكادان يطبعان مسيرة العلاقات الدولية ويشكلان أهم مرتكزاتها. فإذا كانت الحرب قد لصقت بشكل وطيد بتاريخ البشرية، وربما تكون فتراتها أكثر من تلك التي اتسمت بالسلم والتعاون بين مختلف الشعوب والأمم، فإن ما عرفته نهاية القرن العشرين من تسارع في الأحداث وتغيير في الخرائط السياسية للعديد من الدول كانت - في وقت قريب - تتمتع بالاستقرار والتعايش بين مواطنيها، يؤكد أن المجتمع الدولي يسير على وتيرة تناوب ليس فقط بين مراحل السلم والحرب، وإنما أيضاً على مستوى آليات التفكير الاستراتيجي الذي كان مبنياً على المتغيرات الجيوستراتيجية والجيوسياسية بحيث تضاءلت مكانتها وبرزت معادلات أحادية تعتمد أساساً على التفكير الجيواقتصادي في اتخاذ القرارات الدولية. ومن جهة أخرى، أدت دعوة الوعي الوطني إلى تفكك بعض الدول كنتيجة طبيعية لإرادة الشعوب التي أعلنت عن رغبتها في العيش في محيط خاص بها. وينبغي التذكير بأن هذه الدول المنفصلة لم تكن تدخل في إطار دول محتلة، وإنما كانت تتعايش مع شعوب أخرى ولها نفس حقوق المواطنة داخل نفس الدولة الواحدة.

وخلافاً لما سبق، اعتبرت فلسطين أرضاً محتلة تخضع لقانون الأراضي المحتلة طبقاً لمعاهدات جنيف لسنة ١٩٤٩ التي تحمي السكان المدنيين في حال قيام حرب أو احتلال أرضهم. والغريب في الأمر أن احتلالها تم بيد دولة ترجع نشأتها إلى قرار من الأمم المتحدة وهي سابقة فريدة من نوعها في تكوين الدول. هذا الجسم الغريب في تكوينه ومكوناته - زرع في منطقة الشرق العربي لأهداف استراتيجية إن لم نقل بغية محاصرة المد الإسلامي العربي - تنعدم فيه الروابط الموضوعية التي تشد الأفراد إلى الأرض، وأيضاً القواسم المشتركة - باستثناء عامل الدين - من ثقافة وتاريخ وتراث وحضارة وهي خصائص ضرورية لوحدة الشعب. لم تر الدولة الفلسطينية النور كما تضمنها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، وذلك لعدة أسباب عربية ودولية تختزل في الضعف وعدم القدرة العسكرية الذي طبع جل الدول العربية الخارجة آنذاك من الاستعمار وفي احتضان المجتمع الدولي - خاصة القوى العالمية - للكيان الإسرائيلي الناشئ.

وبعد زمن طويل من التضحيات الفلسطينية والحروب العربية الإسرائيلية التي كانت تنتهي غالباً لصالح إسرائيل ليس فقط نتيجة تفوقها العسكري وإنما أيضاً نتيجة التخاذل والتمزق العربي في أسمى درجاته. وعندما أتيحت الفرصة لقيام الدولة الفلسطينية ولو بشكل مجزأ، خاصة بعد مسلسل السلام الذي دخله الفلسطينيون بأمل الحصول على اعتراف دولي لهم في حقهم في قيام دولتهم، بينما ولجه الإسرائيليون على أساس تأخير إعلان الدولة الفلسطينية حتى تستطيع إتمام مخططاتها الرامية إلى إكمال عملية تهويد كل ما تبقى من أرض فلسطين وتذويب الجسد الفلسطيني في

محيط مصطنع من المستوطنات اليهودية. إذن إعلان الدولة الفلسطينية في الوقت الحاضر يزعج بشكل كبير الكيان الإسرائيلي ويشكل ضربة لكل أحلامه ومشاريعه المستقبلية، بحيث أنه الوحيد الذي يستفيد من تأخير إعلان الدولة الفلسطينية، لذلك فهو يكثف كل جهوده من أجل عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كاملة معترف بها دولياً وعاصمتها القدس. ويسعى بكل الطرق على أن تبقى الأراضي الفلسطينية خاضعة لاحتلاله، وربما وضعها تحت حكم ذاتي يكون أقصى ما يتبرع به للشعب الفلسطيني. لكن هذا الأخير - بثورة الحجارة التي أعلنها ليس فقط على إسرائيل وإنما لكل العالم العاجز عن اتخاذ مواقف حازمة في وجه المعتدي على حقوقه - يعرف أن لا سبيل للخروج من مأزق السلام الوهمي غير المقاومة الشعبية والمشروعة.

وعموماً ما يمكن التأكيد عليه هو أن انتفاضة الأقصى كشفت عن مجموعة من الحقائق كانت غير واضحة المعالم أو هكذا أريد لها أن تكون، من حيث عمق المنطق الذي ساد مع انطلاق مسلسل أوسلو بعض المسائل والاتجاهات المتبنية لأفكاره التي تخدم بشكل كبير مصالح وأهداف الكيان الصهيوني. وتمثلت بعض هذه الحقائق في الوضع الغامض - إن لم نقل الزائف - لعرب إسرائيل، في جنوح مسلسل السلام عن الاتفاقيات المبدئية، في موقف المجتمع الدولي من المجازر التي ترتكبها إسرائيل في فلسطين، في الهوة الشاسعة بين الشعوب وحكامها من العالمين العربي والإسلامي وفي التحول الذي تعرفه الانتفاضة من حيث وسائل القمع والتقتيل المتبعة من طرف العدو الإسرائيلي.

فبالنسبة للعرب الذين مكثوا في فلسطين ما قبل ١٩٤٨ ولم يرحلوا عن أراضيهم، فإنهم قبلوا العيش تحت حكم الدولة المغتصبة لوطنهم واعتمدوا استراتيجية التعايش السلمي مع اليهود. لكن مع قيام انتفاضة الأقصى، خرجوا في مظاهرات مساندة لإخوانهم في الأراضي المحتلة، فكان نصيبهم رصاصات بنادق الجيش الإسرائيلي الذي من المفروض ان يحميهم لأنهم في حكم القانون مواطنين إسرائيليين لا أن يقتلهم ويعاملهم ليس فقط كمواطنين من درجة ثانية وإنما كأعداء. بشكل عام، يعاني عرب إسرائيل من تمزق رهيب بين الانتماء إلى الهوية العربية الفلسطينية وبين حمل الجنسية الإسرائيلية وضرورة الاندماج في الحياة الإسرائيلية.

أما من حيث مسلسل السلام حسب المنطق الإسرائيلي، فإنه أفضى إلى تقسيم الأراضي المحتلة إلى ثلاثة مناطق ألف وباء وجيم، تخضع الأولى لحكم السلطة الفلسطينية والثانية لحكم مزدوج فلسطيني-إسرائيلي وتبقى الثالثة تحت الحكم الإسرائيلي. ويبقى التنقل بين هذه المناطق



صعباً بحيث يشعر الفلسطيني أنه لا يعيش في وطنه آمناولكنه في مناطق متعددة ومستقلة، فكلما أراد التنقل من مدينة إلى أخرى، عليه الخضوع لعمليات تفتيش دقيقة. كذلك كان المراد من هذا التقسيم هو استمرار الأراضي المحتلة في حالة خضوع اقتصادي تام للكيان الإسرائيلي بحيث لا تستطيع الاعتماد على إمكانياتها الخاصة، هكذا نجد أن البنية التحتية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة قد تم تدميرها تدريجياً منذ أكثر من ثلاثين سنة، بحيث تركت إسرائيل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية متردية وغير مسايرة للعصر. وفي الوقت الذي بدأ مسلسل السلام يتحرك، ويلزم الأطراف المعنية باحترام مقرراته، لجأت إسرائيل إلى بناء أكثر ما يمكن من المستوطنات بطريقة عشوائية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. الشيء الذي يجعل في حال قيام دولة فلسطينية - خريطة فلسطين مبتورة الأطراف وغير متناسقة الأجزاء، وجود أجسام غريبة لا تخضع لحكمها. إذن كيف يمكن ضمان تطور طبيعي لدولة يشوب أجزائها أو مكوناتها عدم الانسجام والعداء المتبادل؟

إن الحالة التي وصلت إليها الأراضي الفلسطينية كانت متوقعة بعد سيل من الإحباط في صفوف الفلسطينيين والمماطلة الإسرائيلية التي طبعت مسلسل المفاوضات لفترة طويلة وجعلتها تتارجح بين الإخفاق أو الانصياع الكلي لرغبات الجانب الإسرائيلي. ولقد كان جلياً للعيان أن الضغط المارس على السلطة الفلسطينية من أجل قبول اتفاق سلام كماتريده إسرائيل أدى إلى نتيجة عكسية وهي تشبث الفلسطينيين بأسس قضيتهم، ولم يمتثلوا لرغبة الإسرائيليين، الشيء الذي زاد من حدة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. وربما يكون الإسرائيليون قد خططوا للمجازر المرتكبة في الأراضي الفلسطينية حتى يضغطوا أكثر على الفلسطينيين ويرغمونهم بقبول شروطهم في ظل تثبيت سلام إسرائيلي يفرض بالقوة وبالعنف على الفلسطينيين. ربما كان الأمر غير منتظراً، خاصة وأن الكل كان يتوقع إبرام اتفاقية سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بين الفينة والأخرى. ولكن حين تطاول أرييل شارون ودنس بقدميه حرمة الأماكن المقدسة، خلق جواً مشحوناً بالتدهور والعنف. ولم تكن هذه الزيارة المستفزة - التي لا مبرر لها سوى استعراض عضلات قوة العدو الصهيوني - اعتباطية بل كانت مرتبة نظراً للأزمة المزمنة التي تعاني منها الحكومة الإسرائيلية وللخروج منها كان لابد من افتعال حالة الحرب مع الفلسطينيين. وقد نتج عنها نوع من الغليان والرفض والاحتجاج في صفوف الفلسطينيين، كان من تبعاته مجزرة الأقصى الشريف التي جاءت كإعلان صريح لبداية الانتفاضة التي من شأنها إعادة تصحيح الوضع القائم ودحض سياسة الأمر الواقع، وكتعبير حي عن أن السلام في المنطقة لا يمكنه أن يتحقق إلا إذا انسحبت إسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشريف. كذلك يمكن أن تقلب الانتفاضة الأوضاع في المنطقة رأساً على عقب، بحيث تجعل من آلية التفاوض السابقة المرتكزة على اتفاقات أوسلو متجاوزة وغير مقبولة من الطرف الفلسطيني، فلا شيء يجبر السلطة الفلسطينية على المضي في عملية سلام تبين خلالها أن إسرائيل تعمل كل جهدها - طبعاً مدعومة من الولايات المتحدة - من أجل الفوز بحصة الأسد مع اعتراف صريح وضمان من السلطة الفلسطينية لها، بعد أن أصبحت هذه الأخيرة في عزلة تامة داخل محيطها العربي والإقليمي.

وبالفعل، كان الغرض الرئيسي من عقد قمة شرم الشيخ، ليس فقط كما دعت إليه الولايات المتحدة إخراج المنطقة من منزلق العنف وعدم

الاستقرار، بل ممارسة المزيد من الضغط على السلطة الفلسطينية وإجبارها على اتخاذ قرار يضع حداً للانتفاضة الشعبية والقبول بالسلام الإسرائيلي. وعند افتتاح هذه القمة، أطروحة الرئيس الأمريكي تركزت أساساً في إنهاء العنف وتنسيق التعاون الأمني وفي إنشاء لجنة تحقيق دولية لتقصي الحقائق وتحديد المسؤولية وفي إعادة بناء الثقة والعودة إلى مسار السلام. وحسب المنظور الأمريكي لهذه النقاط، فيقصد بإنهاء العنف بالدرجة الأولى وقف الانتفاضة وإعادة كل من أطلقت السلطة الفلسطينية سراحه إلى السجن خاصة من حماس، أما بالنسبة لتشكيل لجنة تحقيق دولية، فلن تكون كما يطالب الفلسطينيون تحت إشراف الأمم المتحدة وإنما الولايات المتحدة التي تبين أنها منحازة إلى الجانب الإسرائيلي، فكيف يعقل أن تتخذ موقفاً عادلاً ولصالح الفلسطينيين؟ ولن تقبل الجماهير الغاضبة ما يفرض عليها، بل أنها ستواصل مقاومتها للمحتل بكل الوسائل التي تتاح لها جاعلة شعارها فقط أن ما أخذ بالقوة لا يمكن استرداده إلا بالقوة.

مما سبق يتضح أنه ليس هناك أدنى شك في الموقف الفلسطيني الشعبي الذي يأمل أن تكون الانتفاضة الوسيلة التي يمكن بواسطتها تحقيق ما عجزت عنه المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي من أجل استرجاع الأرض التي أخذت بالقوة بينما إسرائيل ترى في اندلاع الانتفاضة فرصة تحلها من التزامها أمام المجتمع الدولي لتعمل بحرية على توسيع المستوطنات وضم الأراضي الفلسطينية واستئناف الحفر حول المسجد الأقصى وإقناع العالم أنها حالة دفاع عن النفس وفي مواجهة حرب يشنها الفلسطينيون عليها. إضافة إلى هذا، سعي ايهود باراك إلى تجنيد كل الطاقات الإسرائيلية وكأنه يتأهب لمحاربة تحالف دولي معزز بأحدث الأسلحة وليس أطفالاً يرشقون جيشه بالحجارة. ولا يهم الحكام الإسرائيليون كيف وكم يقتل من الفلسطينيين، ما يهمهم هو تأثير ذلك على الناخب الإسرائيلي الذي يزكيهم ويثني على جرائمهم الوحشية ومجزرة قانا التي اقترفها شيمون بيريز في ربيع ١٩٩٦ مثال صريح على ذلك. إن ما تقوم به إسرائيل ما هو في الحقيقة إلا تغطية لما تنوي فرضه بمنطق القوة من تنفيذ عملي لمخططاتها كفصل ما تبقى من الأراضي الفلسطينية عنها واتمام الحفريات تحت المسجد الأقصى - إن لم تخطط لهدمه وبناء هيكل سليمان المزعوم - والإسراع في تهويد كل المناطق المحيطة بالقدس. كل ما تفعله إسرائيل، تباركه الولايات المتحدة، وخير دليل على ذلك، تصميم الكونغرس الأمريكي الوقوف في صفها ودعمها في مواجهة الانتفاضة داخلياً والحرص خارجياً على إبعاد أي قرار من شأنه إدانتها في المحافل الدولية.

ومن جهة أخرى كشفت الانتفاضة الفلسطينية القناع عن نوايا المستوطنين الذين وجدوا في قيامها فرصة للنيل من الفلسطينيين الأبرياء وللتعبير عن عمق الكراهية والعداء الذي يكنونه للعرب الفلسطينيين. لم يكف إسرائيل الأرض التي اغتصبتها سنة ١٩٤٨ وإنما بنت مستوطنات عديدة بالأراضي المحتلة ليسكن فيها يهوداً أتوا من مختلف أنحاء العالم وينعمون بخيراتها ويطردون سكانها الشرعيين. وفي ظل الوضع الحالي، يلجأ المستوطنون اليهود إلى استعمال السلاح في وجه الفلسطينيين العزل وبدعم من الجيش الإسرائيلي الذي يحميهم في نفس الوقت ويساعدهم على تنظيم عمليات اقتناص المدنيين الفلسطينيين. علاوة على هذا، يدعي المعتدي الإسرائيلي أنه في حالة دفاع عن النفس وأن ما يقوم به من تقتيل ومواجهة شعب أعزل ما هو إلا حماية لمصالحه ورداً على الهجمات التي يتلقاها، فهو ما تريد إسرائيل من ورائه تبرير إقدامها على المجازر والأعمال الوحشية التي يتعرض لها المدنيون. هذا ما فتئت إسرائيل تعلنه وترجع مسؤولية الوضع المتفجر في المنطقة إلى الفلسطينيين، وكأن الفلسطيني يقتل نفسه لينسف عملية السلام، قد يكون الأمر كذلك في حالة القيام بعمليات انتحارية تستهدف مستوطنين يهود خارج الأراضي الفلسطينية. لكن أن تجند إسرائيل كل طاقاتها العسكرية وكأنها في مواجهة خصم من نفس الحجم، فهذا يتنافى مع كل قواعد القانون الإنساني وقانون الحرب. إذن، ما موقف القانون الدولي مما يحدث في فلسطين؟ بين شعب أعزل لا حول له ولا قوة إلا الحجارة وجيش مدجج بأحدث الأسلحة؟ ورغم أن مجلس الأمن تبنى لأول مرة في تاريخ منظمة الأمم المتحدة قراراً يدين نسبياً الكيان الإسرائيلي دون تحديد مسؤولية إسرائيل في اندلاع الأحداث الدامية وما تقوم به من اعتداء بيّن وهجمات همجية على شعب أعزل يناضل في سبيل تحرير أرضه، فإن هذا يبقى غير كاف ولا تأثير له على أرض الواقع. وربما تكون المرة الأولى التي لا تستعمل فيها الولايات المتحدة حق الفيتو لصالح حليفتها إسرائيل وتمتنع فقط عن التصويت بعد أن تأكدت من تخفيف لهجة القرار المدين لإسرائيل.

بصفة عامة، لم تتحرك الأمم المتحدة بما فيه الكفاية - كما حدث في مناطق أخرى من العالم - لإجبار الطرف المعتدي على إيقاف الحرب المعلنة والتي تمارس فيها كل أنواع الوحشية والهمجية على شعب بأكمله. ما الذي كان سيحدث لو أن اليهود هم الضحية وليس الجلاد؟ هل كان العالم سيقف منهم موقف المتفرج كما هو الحال حالياً؟ بالتأكيد لا وهذا ما رأيناه عند اختطاف حزب الله لثلاثة جنود إسرائيليين في جنوب لبنان، حيث هب العالم الديمقراطي الغربي للقيام بوساطة لدى الأطراف المعنية ولتهدئة الوضع بين إسرائيل من جهة ولبنان وسوريا من جهة أخرى وبذل الجهود من أجل إعادة المختطفين إلى أهاليهم سالمين. وحتى منظمة الأمم المتحدة التي كانت تستبعدها إسرائيل من مسلسل التسوية في المنطقة، هبت في شخص سكرتيرها العام كوفي عنان لتتوسط بين الأطراف المعنية بالقضية ولم تهتم لمقتل الأطفال الفلسطينيين. بل إن كل التصريحات تسير في نفس الاتجاه المقصود ألا وهو دعوة أطراف المواجهة بوقف إطلاق النار، بالرغم من أن ليس هناك إلا طرف واحد - إسرائيل - يستخدم كل الأسلحة المتوفرة لديه في وجه شعب أعزل.

هكذا، لم تبذل المساعي إلا عندما وقع يهودي في الأسر، أما ما قبل هذه الحادثة، فلم يكن هناك ما يستوجب التدخل لدى الأطراف، خاصة لدى إسرائيل وإقناعها بوقف المجازر والجرائم التي ترتكبها في حق شعب بكامله بدون التمييز بين أطفاله وشيوخه. ولعل ضرب الأطفال (نسبة كبيرة من مجموع الضحايا منذ بداية الانتفاضة) كان من بين أهداف سلاح القتلة الإسرائيليين الذين يريدون صراحة قتل المستقبل الفلسطيني. هكذا تتجاهل إسرائيل قواعد قانون الحرب والقانون الإنساني، ابتداء من اتفاقيات لاهاي سنة ١٨٩٩ التي أتت لتقنين الحرب وسنة ١٩٠٧ التي دعت إلى الحد من حرية اختيار المتحاربين لوسائل وأساليب القتل إلى البروتوكولين المضافين لمعاهدات جنيف لسنة ١٩٤٩ المتعلق بالقانون الإنساني. حاولت هذه الاتفاقيات أن تجعل الحرب - في حالة التكافؤ بين طرفي النزاع - أكثر إنسانية وتنزع عنها طابعها الوحشي. أما ما يجري حالياً في فلسطين، فهي حرب تستهدف إبادة الإنسان الفلسطيني بكل الطرق المشروعة والغير مشروعة. ولهذا السبب ترفض إسرائيل تشكيل لجنة تحقيق دولية توكل لها مهمة تقصي الحقائق فيما يقع من مجازر وتقتيل ضد المدنيين العزل. وتخشى من توصل هذه اللجنة - إن كانت عادلة - إلى نتائج تحملها مسؤولية الأحداث، وهي تريد أن تبقى صورتها التي طالما دافعت عنها أمام الرأي العالمي وهي الضحية المعتدى عليها.

كذلك، لم يبادر المجتمع الدولي في شخص المنظمات الدولية المهتمة بالسهر على الحفاظ على الأمن والسلم في العالم وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، إلى تبني قرارات جادة وذات مفعول سريع من شأنه إيقاف العنف الإسرائيلي الجامح ضد الشعب الفلسطيني. بل لقد تجاهل مطالب الفلسطينيين بإرسال لجنة تحقيق دولية لتقصي الحقائق على أرض الواقع وتحديد مسؤولية الأحداث الدامية التي أودت بحياة الكثير من الأبرياء الفلسطينيين، وكذلك إرسال قوات دولية لمراقبة الوضع في المنطقة والفصل

بين الجانبين. رفضت إسرائيل بشدة هذه المطالب واعتبرتها كدعوة للتدخل في شؤونها الداخلية. ويرجع هذا إلى الضغوط الممارسة على الأمم المتحدة خاصة من طرف الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، بالرغم من انشغالها بانتخاباتها الرئاسية - وبالمشاكل المترتبة عن الأزمة الدستورية عقب الطعن المقدم من مرشح الحزب الديمقراطي في النتائج النهائية لصالح خصمه الجمهوري - فإنها لم تتوان في تقديم المزيد من الدعم لها. ناهيك عن الدعوة الآمرة لرئيس السلطة الفلسطينية بإيقاف «العنف الفلسطيني». إنها فعلاً مساندة لا حدود لها، حبذا لو أن الدول العربية أو الإسلامية تحدو نفس النهج وتطالب في بيان مشترك موجه إلى الكيان الإسرائيلي بأن يضع حداً لجرائمه الوحشية وأن يسحب قواته العسكرية من الضفة الغربية وقطاع غزة ويترك الشعب الفلسطيني يقرر مصيره بنفسه ويعيش بحرية في وطنه.

كان من المفروض أن تخرج القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في شهر أكتوبر الماضي، بقرار أكثر جرأة يدعم الانتفاضة بشكل فعال مادياً ومعنوياً وأكثر تجسيداً على أرض الواقع من خلال توحيد وتسخير كل الجهود الديبلوماسية العربية من أجل خدمة القضية الفلسطينية والدعوة إلى مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية والأمريكية والتهديد باستعمال سلاح النفط كورقة للضغط على الكيان الصهيوني ومن يسانده. كان بإمكان هذه المواقف أن تخلق - ولو نسبياً - قوة ردع للعدو الإسرائيلي الذي سيعرف أنه لم ينجح في عزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي. لكن عدم تبني أي قرار عربي فعال، أعطى للإسرائيليين ثقة كبيرة في استمرار الحرب الشرسة المعلنة على الفلسطينيين بكل الأشكال من قصف جوي واستعمال الدبابات وحصار اقتصادي للقرى والمدن الفلسطينية وحاولت منظمة المؤتمر الإسلامي من جهتها في قمتها المنعقدة بقطر دعوة جميع الدول الإسلامية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى أن تكف هذه الأخيرة عن ممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني. لاشك أن مصير القدس يهم أكثر من مليار من المسلمين الذين لن يكتفوا بالبقاء في منصة المتفرجين على ما يحدث بالقدس وللقدس، فهل يستطيعون التأثير وقلب موازين القوى في المنطقة عبر قنوات متعددة ولصالح القضية الفلسطينية. وبتعبير آخر، هل يملكون حقاً أدوات ضغط كافية لإسماع الصوت الإسلامي عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي التي تفتقد إلى قاعدة شعبية بحيث يظل التعامل فيها أفقياً أي على مستوى الحكومات الإسلامية التي بدورها لا تلتقي إلا في إطارها، أما خارجه فليس لها عمل موحد داخل المنظمات الدولية وهذا يرجع إلى أن



كل دولة إسلامية تبحث عن وسائل ضمان مصالحها الخاصة التي قد تكون معارضة مع مصالح دولة إسلامية أخرى، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد. ورغم بعض القرارات العربية - التي يمكن ردها إلى واقع الانتفاضة الفلسطينية مثل إغلاق مكاتب الاتصال الإسرائيلية في الرباط وتونس والدوحة - التي اتخذت قبل عقد القمة الإسلامية بالدوحة، يبقى التساؤل مطروحاً حول جدوى البيانات الختامية للقمتين العربية والإسلامية إذا لم يكن لها مفعول على أرض الواقع، بمعنى أن تترجم بتكتل عربي إسلامي داخل الأمم المتحدة وتعمل على إجبار المنتظم الدولي من التخلص من عقدة التعامل الفوقي مع إسرائيل والنظر إلى هذه الأخيرة من زاوية المعتدي والمغتصب لأرض الغير الذي يجب معاقبته طبقاً للشرعية الدولية المتفق عليها والمعمول بها في الكثير من القضايا الراهنة وإقناعه بضرورة إرسال قوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني.

ولعل استمرار الانتفاضة الفلسطينية بوسائلها المتواضعة، قلب كل التكهنات إقليمياً ودولياً خاصة لدى الإسرائيليين الذين راهنوا على قصر مدتها وانطفاء شعلتها دون أدنى تأثير على اتفاقيات السلام. الشيء الذي أدى إلى تحول كبير في أساليبهم وأهدافهم، فمن إطلاق النار العشوائي على المتظاهرين إلى استهداف الأطفال بالدرجة الأولى إلى ضرب مراكز السلطة الفلسطينية، إلى القصف الجوي والبحري لقطاع غزة، اتجهوا إلى تصفية قادة الانتفاضة خاصة من حركة فتح وتكثيف الحصار الاقتصادي على كل المناطق الفلسطينية وتجميد الاعتمادات المالية التي منحت للفلسطينيين في إطار الحكم الذاتي، ونهج سياسة حرق المزارع خاصة أشجار الزيتون. يظهر مما سبق أن الأراضي الفلسطينية المحتلة وحتى تلك التي يفترض أنها تحت حكم السلطة الفلسطينية تعاني من خضوع تام للمحتل الإسرائيلي الذي يشن عليها حرباً بكل أبعادها العسكرية والاقتصادية. ومن أجل تبرير عمليات الإجرام التي يقوم بها الجنود الإسرائيليون في حق أطفال فلسطين، سعت إسرائيل إلى ترويج ما مفاده أن الأمهات الفلسطينيات يتحملن مسؤولية مقتل أطفالهن حين يدفعن بهم إلى الصفوف الأمامية في المظاهرات، متهمة إياهن بقتلهم وبغياب عاطفة الأمومة لديهن. فهل الطفل الرضيع الذي قتل في سريره أرسلته أمه للمشاركة في المسيرات الغاضبة المحتجة على الوجود الإسرائيلي في أرضها؟!

مجمل القول، في انتظار تحرك دولي ملموس، لا يجد المتتبع للأحداث الدامية - التي أصبحت لكثرة ضحاياها شيئاً مألوفاً في البيوت العربية العاجزة عن تقديم أي شيء سوى المساندة المعنوية ومن بعيد - إلا أن يتساءل إلى متى ستظل الجماهير المنتفضة - وفي غياب حماية دولية - صامدة أمام آلة التقتيل الإسرائيلية في مواجهة أساليب الحصار والتجويع والتضييق اللاإنساني المفروضة عليها؟ وهل سيأتي يوم يُقدم فيه مجرمو الحرب الإسرائيليين للمحاكمة كما حدث في اماكن من العالم مثل صربيا وراوندا؟ ولتحقيق هذا الهدف لابد من قوة تدفع به إلى الأمام وتتجسد في التكتل العربي الإسلامي الذي من شأنه الضغط دولياً بكل الأوراق الاقتصادية والسياسية المتاحة له. لكن في ظل المعطيات الجديدة المنبثقة عن التطورات الخطيرة للانتفاضة الفلسطينية ومن بينها قرار مصر استدعاء سفيرها من تل أبيب، هل يمكن التفاؤل بأنها بداية لموقف عربي أكثر حزماً ووقوفاً إلى جانب الصف الفلسطيني؟ وإعلان صريح من العرب بأنهم لن يظلوا غائبين عن قرارات صنع التاريخ؟ ●●

(*) جامعة محمد الخامس - كلية الحقوق السويسي - الرباط

انتفاضة الأقصى

بين الموقف الرسمي العربي والتحركات الشعبية

أبو العلا ماضي*

تعيش الأمة العربية في الوقت الراهن، ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى الأخيرة لحظة فارقة في تاريخها قلما تتكرر. فمنذ الثامن والعشرين من سبتمبر (أيلول) الماضي حيث تفجرت براكين الغضب الفلسطيني إثر زيارة الإرهابي شارون وتدنيسه الحرم القدسي الشريف، وهي الزيارة التي كانت المفجّر لتراكمات سنين طويلة من الاحتقان والغضب وانسداد الأمل لدى الشعب الفلسطيني، ولعل إرادة شارون ومن سانده من حكومة باراك كانت اختبار لرد الفعل الفلسطيني والعربي والإسلامي تجاه حالة الاقتراب من الحرم القدسي الشريف، ولعلهم ندموا الآن بعد هذه الهبّة التي صارت انتفاضة داخل كل أراضي فلسطين (سواء أرض ٤٨ أو الضفة والقطاع) ثم أعقبتها هبّة جماهيرية عربية إسلامية أحاطت بالمعمورة كلها في رد فعل لم يتوقعه أي طرف، سواء في ذلك الأعداء أو الأصدقاء، وبالتالي وضع بقوة الشارع الفلسطيني (بدمائه الزكية وتضحياته الصادقة) والشارع العربي بغضبته الصادقة، والعفوية في أغلب الأحيان، وضعتهم جميعاً أطرافاً فاعلين في معادلة الصراع العربي الصهيوني. وأصبحوا رقماً يصعب تجاهله أولاً من القادة العرب والنظام الرسمي العربي قبل غيره، وهذا أمر جديد على الوضع العربي والحقيقة أن الإعلام العربي كله ومنه أجهزة التلفزة الفضائية والأرضية والإذاعات والصحف والمجلات ساهمت بشكل كبير في تعبئة الشارعين الفلسطيني والعربي، فهذا الموقف يحسب لها (بالرغم من انتقاد البعض لجزء من هذه الوسائل واتهامه بالتحريض ضد هذه الأنظمة) لكننا في النهاية أصبحنا نتأثر بخطاب إعلامي معبأ ضد الاحتلال العدواني وتحررنا من قيود الإعلام الغربي المهيمن على السماوات المفتوحة والمنحاز لإسرائيل (لاحظ موقف CNN، BBC التلفزيون).

لقد رأينا هذا الشارع يضغط على النظام الرسمي العربي لعقد قمة طارئة لمناقشة الحدث فلما تحدد لها موعد متأخر لغاية يناير (كانون الثاني) رفض الشارع العربي الموعد المتأخر فتعدل الموعد إلى ٢١،٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ورأينا أثر هذا الشارع في الخطابات الحماسية التي ألقاها القادة جميعاً في افتتاحية القمة، لقد كانت كلماتهم وأعينهم صوب هذا الشارع لأول مرة منذ عقود مضت.

رأينا أثر الشارع في الضغط على النظام الرسمي العربي بل على الولايات المتحدة الأمريكية لعقد قمة شرم الشيخ، وبغض النظر عمّا أسفرت عنه هذه القمة التي رفضتها الشعوب العربية جميعاً، والشعب الفلسطيني في القلب منها، وتم دفن نتائجها بالكامل على أيدي باراك وحكومته إلا أن هذه التحركات كانت تحت لهيب هذا الشارع.

ولعل الأحداث التي سبقت القمة وارتبطت بها كان لها دور هام في مجريات الأحداث، فلقد خرج الكثيرون من القادة العرب على الهواء مباشرة في عدة قنوات ليخاطبوا الشارع العربي كل حسب وجهه نظره (وكلها شواهد على أن الجميع يراعي الرأي العام العربي ويريد أن يكسبه عبر الوسائل العربية النافذة في هذا الأمر).

والحقيقة أن الموقف الرسمي العربي في أدنى مستوياته لعدة أسباب.

الأمر الأول: أننا نحن العرب نعاني من حالة الضعف والارتباك والتفكك التي تحز في نفوسنا جميعاً، وهي حالة نتاج وقت طويل مضى وممارسات وأفعال شاركت فيها أطراف كثيرة حكاماً ونخباً وشعوباً، فالمسؤولية على الجميع سواء فيما حدث أو في كيفية مواجهة هذه الحالة في الحاضر والمستقبل. ولعل من النقاط الخطيرة التي تؤدي إلى مزيد من الضعف هي فقدان الثقة بين الشعوب العربية وبين القادة والزعماء، وهي نقطة استفاد منها أعداء هذه الأمة وبرعوا في زيادتها وتعميقها دوماً، ولهذا وَجَبَ على كل عقلاء هذه الأمة السعي لإعادة الثقة بين الشعوب العربية المصدومة في موقف قادتها وبين هؤلاء القادة وهي خطوة تحتاج لأفعال إيجابية من القادة أولاً.

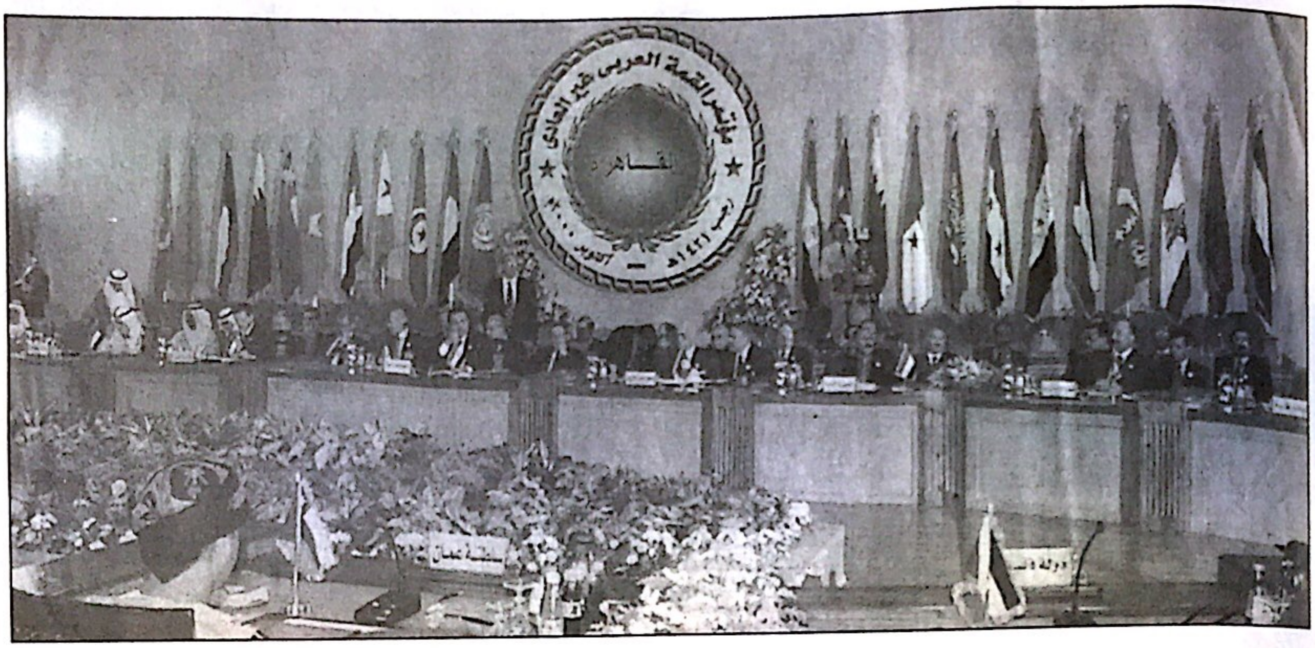
الأمر الثاني: هو ضعف المشاركة السياسية من الشعوب العربية في إدارة شؤونها بالرغم من التباين الشديد بين الأنظمة العربية والنظم التي تحكم كذلك الشعارات المرفوعة فالنتيجة في النهاية هي الغياب الفعلي عن إدارة النظم السياسية واتخاذ القرارات المصيرية وهي نقطة تحتاج لعلاج فعلي وطويل المدى يشترك فيه الجميع، النظم الحاكمة والنخب الفكرية والسياسية والجماهير معاً.

الأمر الثالث: وهي الفجوة التقنية الهائلة التي تكونت من أمتنا العربية والنموذج الغربي الصهيوني المحتل لفلسطين وهي فجوة تحتاج لجهود وخطط طويلة يشترك فيها الأكاديميون والعلماء والخبراء مع توفير الإمكانيات المادية من النظم العربية والأجواء المساعدة لتقليل هذه الفجوة واللحاق بركب التقدم التقني والعلمي.

الأمر الرابع: هو الوضع الاقتصادي المتدهور في كثير من البلدان العربية وهو أمر يحتاج لعمل رؤية اقتصادية تكاملية عربية تتضافر فيها الجهود العربية بمواردها الذاتية والبشرية والمادية لإحداث تكامل اقتصادي عربي يبدأ بفتح الأسواق العربية ورفع الجمارك والحواجز بين الأقطار العربية ومن أجل كل هذا يمكن النظر إلى القمة العربية الطارئة التي عقدت في أكتوبر (تشرين الأول) بالقاهرة كالآتي:

القمة ونتائجها

بالرغم من كل هذا انعقدت القمة وأصدرت حوالي ٢١ نقطة وبالرغم من أن قطاعات كبيرة من الجماهير العربية الغاضبة غير راضية عن هذه النتائج وتجدها أقل بكثير من الحد الأدنى المتوقع، إلا أن النظرة التحليلية لهذه النتائج تقول: إن النقاط الإحدى والعشرين التي يتضمنها البيان تنقسم إلى:



٨ نقاط تتضمن خطوة عملية
٤ نقاط تتضمن مطالبات من الغير
٩ نقاط تتضمن تحية واستياء وتنديد وتحذير وتأكيد على مواقف.

أما النقاط التي تتضمن خطوات عملية فهي التي تشتمل على إنشاء صندوق لدعم الانتفاضة والمحافظة على هوية القدس، والتبرع بأجر يوم من الجماهير العربية لذات الغرض، والتصدي لكل أشكال التغلغل الإسرائيلي في الوطن العربي (وإن لم تحدد الآليات لتحقيق ذلك)، والتوقف عن إقامة علاقات مع إسرائيل (وإن لم تحدد الموقف بشكل حاسم من العلاقات القائمة، وبخاصة مع الدول التي وقعت اتفاقيات مع إسرائيل)، ووقف كل انشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي، وقطع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، وإقرار آلية انعقاد القمة العربية وتبرع قطر بتكاليف لجنة التحقيق الدولية.

والنقاط التي تتضمن مطالبات من الغير فهي تلك المتعلقة بالمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية، وتشكيل محكمة جرائم الحرب للإسرائيليين المتورطين في دماء الفلسطينيين، والمطالبة بضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والمطالبة بالانسحاب من الأراضي السورية وباقي الأراضي اللبنانية، والإفراج عن الأسرى.

أما النقاط التي تتضمن تحية واستياءً وتنديداً وتحذيراً وتأكيداً على المواقف التي تبدأ بتحية الانتفاضة ودعمها وتحية شهدائها (وهي نقطة دعم أدبي كبير) وكذلك تحية للجماهير العربية التي خرجت معبرة عن غضبها (بالرغم من منع بعض الدول لهذه المظاهرات واعتقال بعض المشاركين فيها في دول أخرى)، والاستياء من التصعيد الإسرائيلي والتنديد بها لعدم استجابتها وتحذيرها من نتائج ذلك، والتأكيد على وجوب أن يكون السلام شاملاً وعادلاً [وإن لم يتحدد تعريف دقيق للشمول والعدل] والتأكيد على عودة القدس [وليست الشرقية فقط] وانتهى البيان بشكر البلد المضيف [كما يقتضي الحال في مثل هذه المناسبات].

وبنظرة موضوعية لهذه النتائج بالرغم من أنها أقل من المتوقع، إلا أنها تعتبر إجمالاً نقلة نوعية للموقف الرسمي العربي، وهي نتيجة صحوة غير مسبوقة في الفترة الأخيرة من الشارع العربي، إذا نظرنا للواقع الأليم قبل ٢٨ سبتمبر (أيلول) ونظرنا لهذه النتيجة ستتضح طبيعة هذا التحول، فمن عدم وجود انعقاد قمة عربية منذ أكثر من أربع سنوات وغياب قطر مهم عنها وهو العراق منذ عام ٩٠، اجتمع الجميع خلال ٣ أسابيع واقروا آلية دورية للانعقاد طال انتظارها.

التحرك الشعبي:

الحقيقة توضح أن البطل الحقيقي في هذه الأحداث والمحرك لها هو الشعب الفلسطيني البطل والشارع العربي الغاضب، فأغلب النتائج التي حدثت كانت نتيجة هذه التحركات، وإن كانت نتائج القمة العربية أقل من المتوقع فبالإمكان باستمرار صحوة الشارع العربي والفلسطيني أن تتطور المواقف العربية الرسمية، وبخاصة أن القمة الدورية المقرر عقدها في عمان في مارس القادم باقي عليها أشهر قليلة كما أن ردود الفعل الرسمية حول إغلاق المكاتب الإسرائيلية والعربية معقولة حتى الآن [سلطنة عمان - تونس - المغرب - قطر - كما لا ننسى استدعاء مصر لسفيرها من تل أبيب] المهم كيف يتحول التحرك الشعبي إلى فعل منظم مستمر ومحرك في آن واحد، ومطلوب في رأيي من المثقفين والسياسيين والنقابيين والكتاب وغيرهم أن يعقدوا منتدى يمثل فيه الجميع من كل التيارات لعمل عقل جمعي ثقافي وفكري لتحديد رؤية استراتيجية للتعامل مع قضية الصراع العربي الصهيوني في المرحلة القادمة، على أن تترجم هذه الرؤيا في أشكال مختلفة لدعم الشعب الفلسطيني ومقاومة التطبيع والتغلغل [حسب تعبير بيان القمة] والمقاطعة بكل أشكالها والتحركات الجماهيرية الضاغطة محلياً وعربياً ودولياً على كل الجبهات لتطوير هذه المواقف، ونحن نحتاج لخريطة أنشطة لكل أشكال التحرك منظمة وفاعلة وقوية حتى يعتدل الميزان لصالح الأمة العربية وتحرر الأرض ويعود اللاجئون جميعاً إلى فلسطين ويحرر المسجد الأقصى والقدس كلها وفلسطين كلها من البحر إلى النهر، سواء تحقق ذلك في جيلنا أو في الأجيال القادمة ●●

(*) كاتب مصري ووكيل مؤسسي حزب الوسط المصري.

مقاربة لفهم راهن الصراع مع الكيان الصهيوني ودور إسهام المجتمع المدني بالمغرب في دعم الانتفاضة

إدريس علوش



ما الذي أوحى لشارون هذا الوجه المألوف في تاريخ المجازر والمذابح ضد الإنسانية والمتعطش لإقامة هولوكوست أفظع من النازية ضد الوجود العربي، بانتهاك الحرمات المقدسة في المقدس؟ هل هو الغرور..؟ أم التحدي..؟ هل هو الجبن..؟ هل هو الاستخفاف بالمشاعر الروحية للأمة العربية والإسلامية؟ أم هو الغطرسة..؟ لنقل أن هذه المستويات معاً أدت لإقدام هذا الأخير على كل هذه الفظاعة؟

لكنها فظاعة قلبت موازين القوى في المنطقة، وفي كل الوطن العربي، لتنطلق الشرارة، وتتقد الانتفاضة المباركة من جديد وبإجماع كل فصائل القوى الوطنية والإسلامية بفلسطين والتف من حولهما الشارع العربي من المحيط إلى الخليج ليقول كلمته هو الآخر، الذي صمت ولمدة سنوات بعد أن أصابته الدهشة وأرقه الذهول فيما يحدث من حوله من مفارقات كبرى، آخرها استمرار الحصار الجائر على الشعب العراقي الذي جاوز عقداً من الزمن.!

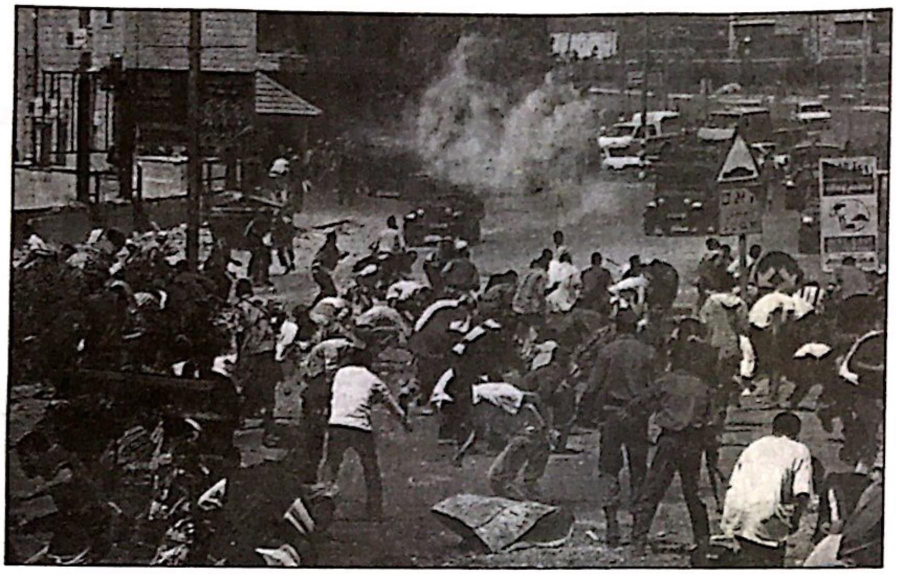
إذن كيف انقلب السحر على الساحر.؟ إنها بمعنى صريح تناقضات ما يسمى بالدولة العبرية لأنها دولة بلا جذور وبلا تاريخ، وبلا ذاكرة، وفي الغياب التام لهذه الأسس، ما الداعي لاستمرار هذا الكيان الغاشم على أرضنا، إنه بمعنى آخر صورة قاتمة للضعف العربي، وعجرفة الأنظمة التي تسعى للخلاف واللاجدوى وتضمن بشكل أو آخر استمرارية هذا الوباء في الوجود الإنساني.

إن «دولة» تشكلت على قاعدة تحالفات المافيا الدولية، وللأسف بمباركة دول كانت تعد عظمى إبان هذا المخطط العدواني على أرض الغير، تعرف هي قبل الآخرين أنها إلى زوال، وأن مآلها الإضمحلال والانحلال والانتشار ومن هنا رهانها على القوة والإرهاب المنظم دفاعاً عن فزعها وخوفها ورعبها من حتمية مصيرها النهائي، بعدما فشلت في إقامة ما كانت تزمر له بعد امتلاكها لكل وسائل الإعلام السمعية والبصرية والشفوية والمكتوبة من خلال مؤسسات كبرى برساميل يملكها اللوبي الصهيوني في كل العواصم الدولية، وأحياناً على العربية، وهو ما يسمى بـ «واحة الديمقراطية» في قلب الوطن العربي، وللأسف فهذه الدعاية قد انطلقت على دعاة التطبيع مع هذا الكيان.

دخول إسرائيل في مفاوضات مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات جاء كإمراك لدنو نهاية هذا الكيان، واستجابة ياسر عرفات لشروط وملابسات هذه المفاوضات جاء نتيجة للتخاذل والضعف العربيين في حماية وصيانة الهوية الوطنية الفلسطينية، إذن، هاتان حقيقتان الأولى لنا والثانية علينا، وتبقى الآفاق الرحبة للمستقبل هي دليلنا المرشد في التعاطي مع معضلات الشأن السياسي العربي، ليس كقومية، لكن كقضية..

الآن، نضجت الشروط أو هي على الأقل في الطريق إلى ذلك في التعاطي مع القضية الفلسطينية بحرية ومسؤولية، وبالنسبة لنا في المغرب فإن وطنية القضية الفلسطينية كانت عاملاً مشجعاً لاستمرار النضال الديمقراطي ببلادنا، دليلنا في ذلك أنه حتى في شروط القمع والإرهاب والمنع الذي عرفه الميدان السياسي في المغرب كان يتم تنفس بعضاً من هواء الحرية (حرية التعبير) عبر القضية الفلسطينية حيث صدرت في هذه الشروط التاريخية جريدة التفت حولها القوى الوطنية الديمقراطية تحمل اسم فلسطين.

ثم إن الشعار والذي عد مركزياً وتبنته جميع فصائل ومكونات وفعاليات، وإطارات وهيئات، وجمعيات اليسار المغربي هو شعار «القضية الفلسطينية قضية وطنية» كان يتوخى في عمقه وحدة المصير بين الشعبين المغربي والفلسطيني. وتأسيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني على المستوى التعبوي جاء ليجسد اهمية الوعي



بالقضية وضرورة تقديم الدعم المادي والمعنوي لاستمرار النضال والكفاح ضد العدو الصهيوني، واستشهاد الشهيد عبد الرحمن اليزيد أمزعاز في عملية كفار يوفال سنة ١٩٧٤، والشهيد الطنجاوي في الأراضي المحتلة، وأيضاً استشهاد الشهيد محمد كرنيه الشاب النشيط في الحركة التلاميذيه وهو يناصر القضية الفلسطينية، هذه التضحيات الجسيمة جاءت لتجسد بالفعل التبني العملي لشعار القضية الفلسطينية قضية وطنية.

في وحدة هذا المصير، والأفق المشترك لنضال الشعبين خصوصاً وأن الثورة الفلسطينية اعتبرت منذ انطلاق الرصاصة الأولى طليعة الثورة العربية وكانت رغبة حركات التحرر الوطني أكيدة في تبني نهجها في إقامة أنظمة ديمقراطية ووطنية هذا دون أن ننسى أن الثورة الفلسطينية تبنت نهج الأمير (أمير المجاهدين) في مقاومة الاستعمار عبر حرب العصابات وشهادة المناضل الأممي ماوتسي تونغ واضحة في هذا الموضوع والذي نصح الفلسطينيين عندما زاره وفد من حركة فتح للتعرف على أسس وميكانيزمات الثورة على الاحتلال. فأشار لهم عندكم تجربة أصيلة في المقاومة إنها تجربة حرب العصابات التي يعد المجاهد عبد الكريم الخطابي مبتكرها. فبنية التأثر والتأثير واردة لذا فإسهامنا لضمان استمرارية الانتفاضة المباركة بالأراضي المحتلة يعد عملاً وطنياً والتفكير في بلورة أساليبها وتطوير أدائها ممارسة موغلة في الوطنية والكرامة والشرف.

لكن يبقى السؤال من أين نبدأ..؟

- مسيرة التلاميذ اليومية كانت حدثاً بالفعل وقد أدت بعدها الوظيفي في التفاف الأطفال المغاربة وهم يحملون صورة الشهيد محمد جمال الدرة بكل حب، بأطفال الحجارة داخل الأراضي المحتلة، يحق للطفولة أن تتضامن مع بعضها عندما يقتضي الأمر ذلك.

- إن مسيرة الرباط وبكل مكونات المجتمعين المدني والسياسي، التقدمي والإسلامي والتي وصلت إلى المليونين كانت حدثاً وطنياً وعربياً ودولياً بكل المقاييس..

- حضور المناضل التقدمي أبراهام السرفاتي كمغربي يهودي في هذه التظاهرة الحاشدة كان من الأهمية بمكان، وصرخة الكاتب المغربي ادمون عمران المالح في جريدة الليبراسيون الفرنسية معنوناً إياها بـ «إني أتهم» محتواها فضح جرائم الكيان الصهيوني هي الأخرى كانت مهمة وأساسية وتحديداً في هذا الظرف..

- دور الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني غير العمل الجاد في إيقاف مد التطبيع وفضح المهرولين في هذا الاتجاه واجب وطني وضرورة تاريخية.

- إغلاق مكاتب الاتصال الصهيوني انتصار لإرادة القوى الوطنية والتقدمية في إنهاء وصلة هذا الكابوس في بلادنا وللأسف كان يوجد هذا المقر في شارع المهدي بن بركة الذي أفنى زهرة عمره في فضح أخطبوط هذا الوباء الصهيوني.

لكن أيضاً علينا واجبات أساسية ومهمة اتجاه القضية الفلسطينية:

- استمرار الانتفاضة يحتاج لدعم مادي مستمر ومتواصل. اشكال وأساليب دعمها فاعليتها تكمن في بلورة وتطوير مستويات الإبداع ليبقى هذا الدعم المادي مفتوحاً حتى تنتصر الإنتفاضة وتعود الدولة كما كانت وعاصمتها القدس الشريف.

- الوعي بضرورة التمييز بين الصهيونية كحركة عرقية مآلها الزوال واليهودية كعقيدة وديانة باقية ببقاء الأرض، وهذا المستوى الرفيع من التمييز القائم على أسس علمية دقيقة نحتاجه الآن أكثر من أي وقت مضى.

- العمل الجمعوي مدعو لتفعيل الأنشطة الثقافية والحقوقية والتضامنية مع الشعب الفلسطيني وترسيخ شعار القضية الفلسطينية قضية مركزية ووطنية، وتدبير أشكال الدعم المادي للانتفاضة.

- مقاطعة المنتوج الأمريكي، مقاطعة تامة.

- إرسال بطاقات إلى مسؤولي الدولة البريطانية وتذكيرها بأن إقامة دولة إسرائيل دخيلة في قلب الوطن العربي خطأ تاريخي وعار موصوم على جبين الإنسانية جمعاء.

- إقامة مواقع عبر الانترنيت بكل اللغات الممكنة الانجليزية، الفرنسية، الإسبانية، والأمازيغية وحتى العبرية لفضح همجية الكيان الصهيوني ووحشيته وخطورته على الوجود الإنساني.

- هيكلة فروع الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني على المستوى الوطني لتلعب الدور المنوط بها.

- العمل على توحيد موقف يدعو للحماية الدولية للشعب الفلسطيني حتى ينال حقه في تقرير مصيره.

- دعوة المنظمات الجماهيرية الصديقة في العالم بأسره بإدانة وحشية الاحتلال.

- دعوة كوفي عنان لإرسال قوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني الأعزل من آليات التقتيل الصهيونية.

في استمرار الانتفاضة والتفاف كل الضمائر الحية التواقة للتحرر والإنعتاق والمؤيدة للقضايا العادلة من إطارات سياسية، ومدنية وجمعية ومنظمات، وفعاليات، وأطر.. وفي ظل تناقضات بنية الكيان الصهيوني العرقية والعنصرية، ومفارقاته الكبرى، وخوفه من الزوال والذي أضحى نفساً يومياً لهذا الأخير ومن هنا عشوائية همجيته ووحشيته التي يذهب ضحيتها المئات من الأبرياء من أبناء شعبنا الفلسطيني، سيشهد التاريخ ذات صباح مشرق الحضور الراسخ لدولة عميقة في الجذور والحضارة والثقافة وتعايش الأديان السماوية والسمو بالإنسان واحترام أدميته، إنها دولة فلسطين التي كانت، والتي احتلت منذ سنة ١٩٤٨، والتي ستعود حتماً وعاصمتها القدس الشريف.

وما الإنتفاضة إلا دليل مرشد لهذا المستقبل.

والمجد والخلود لشهداء الأقصى

وإنها حتماً لثورة حتى النصر ●●

الانتفاضة حق مشروع للشعب الفلسطيني يؤيده القانون الدولي والقرارات الدولية

المحامي: ظافر بن خضراء*

تتقصد هذه المقالة، التأكيد على حقيقة أن الانتفاضة التي يخوضها الشعب العربي الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية، هي حق مشروع تكفله الشرائع والمواثيق الدولية، وحقيقة أن ما يقدم من عروض ومبادرات تستهدف إحباط انتفاضة شعبنا، والانتقاص من حقوقه، هي مخالفة صريحة للشرائع المذكورة، أياً كانت الجهة التي تتقدم بها، أو الجهة التي تتعامل بها، على افتراض أن هذه العروض تشكل إطاراً صالحاً لحل القضية الفلسطينية، وآخر هذه العروض هو ما تقدمت به إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، على اعتبار أنها مبادرة أمريكية، فيما هي تتضمن اقتراحات وعروضاً إسرائيلية للتخلص من المأزق الوجودي الذي وضعت الانتفاضة كيان العدو الإسرائيلي فيه.

لقد أصبحت هذه الخديعة الصهيونية الأمريكية مكشوفة أمام شعبنا العربي الفلسطيني، وشعوب أمتنا العربية والإسلامية، وكل شعب مؤيد لحق شعبنا الفلسطيني المشروع، بالعودة إلى أرضه ومدنه وقراه ومنازله، التي طرد منها نتيجة الإرهاب والمذابح الصهيونية. ولحق شعبنا بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وحقه بالسيادة على أرضه كاملة الخالية من المستوطنات الإسرائيلية، وحقه بالسيادة على سمائه الإقليمية، وما تحمله هذه الأرض في داخلها كاملاً، الأمر الذي يقتضي، انسحاب العدو الصهيوني حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، كحدود لا مجال للتنازل عنها أو التفريط بشبر واحد منها، كهدف مرحلي لنضالنا الوطني الذي يهدف إلى تحرير كامل الأراضي الفلسطينية.

إن هذه الحقوق الثابتة المتجذرة في وجدان شعبنا الذي فجر انتفاضةً ضد سلام الإذلال والقهر الإسرائيلي، وضد كل محاولات الإحباط والتيئيس التي تريد الانتقاص من حقوقه المشروعة الكاملة، هذا الشعب فجّر الانتفاضة وهو يضع نصب عينيه إحقاق حقوقه الوطنية وليس التفريط بها، أو التفريط بدماء الشهداء والجرحى، الذين تحدوا آلة



الحرب الهمجية بالصدور العارية، والقلوب المؤمنة بالنصر والتحرير، واضعين نصب أعينهم حقيقة واحدة، وهي أن الانتفاضة هي التي تقودنا نحو الاستقلال الناجز، ونيل حريتنا وعودة شعبنا المشروعة إلى أرضه وتراب وطنه، غير عابئين برصاص العدو ودباباته وطائراته وصواريخ اللاو والحصار، وهو بهذا إنما يقوم بممارسة حق تكفله الشرائع السماوية بل وتحض عليه، وكذلك القوانين الدولية، التي كفلت حق الشعوب المعرضة للاحتلال والقهر، باستعمال كل الوسائل الممكنة للمقاومة من أجل نيل حريتها ونيل حقها في تقرير مصيرها، وعليه فإن مخالفة هذه القوانين والشرائع الدولية من قبل إسرائيل وأمريكا، إنما تكمن في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة، ومن هذا المنطلق تقف إسرائيل ومن ورائها أمريكا حجر عثرة أمام تنفيذ أي قرار دولي يتضمن حق شعبنا وأمتنا في نيل حقوقها الوطنية والإنسانية المشروعة.

فمنذ إقامة كيان الاغتصاب الصهيوني على الجزء الأكبر من أرض فلسطين، صدرت سلسلة من القرارات الدولية التي تضمن حق شعبنا بالعودة، وترفض الممارسات الاغتصابية الصهيونية، وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ واستكمال الصهاينة لاحتلال كل الأرض الفلسطينية، توالى صدور هذه القرارات الدولية التي تدين كل محاولات الصهاينة بتغيير الطبيعة السكانية والجغرافية للأرض المحتلة، وعليه فإن انتفاضة شعبنا عندما تطالب بجلاء الاحتلال، عن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وضمان حق العودة للشعب الفلسطيني المشروعة، إنما تطالب بتنفيذ قرارات صادرة عن الشرعية الدولية. فالقرار ١٩٤ (الدورة الثالثة) بتاريخ ١١/ كانون أول ١٩٤٨ الخاص بحق اللاجئين بالعودة إلى منازلهم ومدنهم وقراهم، «يؤكد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي الفقرة ١١ من القرار، «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم» ودفع التعويضات عن الممتلكات وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، وإصدار التعليمات إلى لجنة التوفيق الدولية، بتسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم في وطنهم، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وأكد ذلك القرار ٣٩٤ (الدورة الخامسة) تاريخ ١٤/ ١٩٥٠/١٢ إلى أن الجمعية العامة «تنظر بقلق لأنه لم يجر تنفيذ إعادة اللاجئين وتأهيلهم

الاقتصادي والاجتماعي، ودفع التعويضات لهم، وتضمن القرار ١٢٨٥ (دورة ١٣) تاريخ ٥/ ١٩٥٨/١٢ بالتأكيد حول حق اللاجئين بالعودة وفقاً لرغبات اللاجئين أنفسهم، المعرب عنها بحرية، إضافة للعديد من القرارات الدولية المطالبة جميعها بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم، ومن ذلك نرى أن حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم هو حق فردي مقدس لا يجوزلأي جهة كانت، ومهما كانت صفة تمثيلها، أن تفاوض أو تتنازل أو تساوم عليه، من منطلق الحق الفردي المقدس بعودة كل لاجئ إلى داره وسكنه، وهو حق غير قابل للتصرف، وإن المساومة على تعويض للتوطين في أماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين، تعتبر خيانة عظمى للحق الإنساني للاجئ بالعودة إلى دياره، وإن مجرد التفكير بالتوطين، وأخذ تعويض بدل الأرض كفر وخيانة كما أكد ذلك الشيخ عكرمة صبري مفتي القدس بفتواه «ان أخذ التعويض بدلاً من الأرض والعودة للديار.. خيانة وكفر..».

والجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ظلت تصوت إلى ما بعد توقيع اتفاق أوسلو بسنة واحدة وفي كل عام لصالح تنفيذ القرار ١٩٤ وعودة اللاجئين لأرضهم.

أما القرار رقم ٢٨٥١ (دورة ٢٦) بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠ فقد تضمن مطالبة إسرائيل بشدة أن تلغي جميع الإجراءات لضم أو استيطان الأراضي المحتلة، وتضمن القرار ٢٩٤٩ (دورة ٢٧) تاريخ ١٩٧٢/١٢/٨ «التعبير عن القلق الشديد باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ومناشدة جميع الدول ألا تعترف بالتغييرات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة».

وفي قرارها رقم ٢٩٦٣ (دورة ٢٧) تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣ لحظت الجميعة العامة «الإعراب عن الأسف لأعمال إسرائيل في غزة وعن القلق من تقصير إسرائيل بالسماح بعودة السكان المشردين، ومناشدة إسرائيل أن تكف عن الإجراءات التي تؤثر، في تركيب الأراضي المحتلة الطبيعي والجغرافي والسكاني، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره» وإن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ تاريخ ١٩٦٧/١١/٢٧، والذي تبناه جميع أعضاء مجلس الأمن بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تضمن:

١ـ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير (عدوان حزيران ٦٧).

٢ـ إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب، والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي، وحقها بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد أو الاستعمال بالقوة، والذي أيده وطالب بتنفيذه قرار مجلس الأمن ٣٣٨ تاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٣، حتى هذا القرار الذي تبنته أمريكا، تحاول كل جهدها وتسخر كل إمكاناتها ونفوذها الدولي للالتفاف عليه، وتحقيق المطالب الإسرائيلية، بتجزئة حق الشعب الفلسطيني بانسحاب إسرائيل من الضفة، والقطاع حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وتحويله إلى إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية وإنشاء كانتونات فلسطينية مغلقة مجزأة الأوصال مقطوعة الاتصال، لذلك فإن مطلب الانتفاضة الفلسطينية بحق شعبها بأرضه كاملة، حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ هو حق شرعي، ويحقق جزءاً فقط من الحق العربي الفلسطيني بفلسطين، وحق يؤكده القانون الدولي وإن الوصول إلى هذا الحق يفتح أمام الشعب الفلسطيني جميع طرق النضال وأساليبه لاسترداد الأرض كاملة.

إن الحقيقة التي أكدتها، مجريات الأحداث منذ مجيء باراك إلى السلطة، متحالفاً مع ما يسمى بقوى السلام أنه ينفذ ما كان يطرحه نتنياهو، فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية لاتفاقية أوسلو، التي أجهضت الانتفاضة البطولية التي انطلقت عام ١٩٨٧ واستمرت حوالي سبع سنوات، ويمزق المطالب الفلسطينية بالانسحاب والاستقلال، إلى إعادة انتشار وتمركز جديدين للقوات الإسرائيلية، ومساومة مفضوحة، حول إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، بإجبار السلطة على ضرب القوى الوطنية كمقابل وبديل، لوعوده بإطلاق سراح المعتقلين تنفيذاً لاتفاقية أوسلو، وكان واضحاً أن باراك وقبل أن يتسلم السلطة غير مؤمن بجدوى المرحلة الانتقالية لأوسلو، ومنذ كان رئيساً للاركان، كان ضد هذه المرحلة وقد صوت ضد هذه المرحلة آنذاك واعتبرها تنازلاً إسرائيلياً، دون مقابل، مطالباً بالمزيد من التنازلات الفلسطينية، بما يقوض إنجازات الانتفاضة عام ١٩٨٧ وثوابتها الأساسية، ويؤدي إلى تكريس المستوطنات وعدم الانسحاب لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ومعتبراً أن موضوع اللاجئين والعودة يمكن طمسه وتأجيله والمماطلة به، ووضع العراقيل أمامه ليصبح مادة للتاريخ فقط.

القدس العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية

صدرت أعداد كبيرة من القرارات الدولية، حول مدينة القدس بشطريها الشرقي والغربي فالقرار ١٨١ (دورة ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ القاضي بتقسيم فلسطين جعل القدس جميعها منطقة مجردة من السلاح وخاضعة لإدارة دولية لحين إجراء استفتاء حول مستقبلها ومصيرها ثم إن القرار ١٩٤ تاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ حمل إشارة واضحة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس فقرة /٨/ والتي تقرر أنه نظراً لارتباط منطقة القدس بالديانات السماوية الثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة، منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية وما نصت عليه المادة /٩/ بوجوب منح جميع سكان فلسطين أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية، وبطريق الجو.

وبعد ذلك أصدرت هيئة الأمم العديد من القرارات الدولية، فالقرار رقم /٢٥٠/ تاريخ ١٩٦٨/٤/٢٧ دعا إسرائيل للامتناع عن إقامة العرض العسكري بالقدس، وعندما لم تمتثل إسرائيل لذلك القرار، صدر القرار /٢٥١/ الذي عبر عن إبداء الأسف العميق على إقامة العرض العسكري ودعى القرار /٢٥٢/ تاريخ ٢١/٥/ ١٩٦٨، إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس وتبعه العديد من القرارات التي تطالب إسرائيل، بإلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس، هذا إضافة إلى قرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) رقم /١٧/ تاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠ القاضية: (بدعوة إسرائيل بصورة مستعجلة للكف عن تغيير معالم القدس وعن الحفريات الأثرية) والقرار رقم ٨٩ م/ت/ حزيران ١٩٧٢ الذي يعرب عن الأسف لاستمرار الحفريات الأثرية بالقدس، ومن هنا وطبقاً للحق العربي الفلسطيني الذي يتمسك شعبنا العربي الفلسطيني وانتفاضته الباسلة، تقر الشرعية الدولية بحقه في القدس وتؤكد أن إسرائيل غاصبة، ولاحق لها بالقدس وليس هناك شرعية دولية تسمح لها بما تطلقه من إدعاءات حول أحقيتها بالسيادة على مدينة القدس.

حق الشعب العربي الفلسطيني بالانتفاضة والنضال بكل أشكاله لنيل الحرية والاستقلال

أكد القرار رقم ١٥٩٢ (الدورة ٥٠) بتاريخ ١٩٧١/٥/٣ توصية الجمعية العامة، بتبني قرار يؤكد حق الشعوب الخاضعة للسيطرة الإستعمارية، والأجنبية في الكفاح من أجل تقرير مصيرها، ويؤكد بإجلال أن اخضاع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي، مخالف لمبدأ تقرير المصير، وإنكار الإنسانية الأساسية، ويؤكد شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية بكل الوسائل الممكنة، وحق الإنسان في القتال من أجل تقرير

مصير شعبه.

ومن هنا نرى أن التشريعات والقرارات الدولية وقبلها السماوية.. تفتح أبواب النضال والصراع ضد العدو الصهيوني على مصراعيه أمام الانتفاضة باتباع جميع الوسائل والطرق حتى المسلحة منها، لنيل الحرية والاستقلال، وخاصة أمام دولة تمارس، أبشع وسائل القتل والدمار، وبأحدث الأجهزة والمعدات العسكرية ضد شعب أعزل، ينتفض ويستشهد ويبذل الغالي والرخيص، من أجل نيل حريته واستقلاله بتحرير أرضه، أمام دولة عنصرية فاشية مدعومة بالترسانة العسكرية الأمريكية، والنفوذ الأمريكي العالمي كدولة تنفرد بتقرير مصير الدول الضعيفة والشعوب المقهورة بما يتناسب مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية في مناطق العالم، وقد أصبح واضحاً للسلطة الفلسطينية، وللشعب العربي الفلسطيني أن أميركا تفاوض باسم إسرائيل، بمعنى أن إسرائيل تمرر اقتراحاتها وشروطها ومفهومها لما تسميه «السلام» عن طريق الولايات المتحدة، على أنها أفكاراً أمريكية، حتى تحرج السلطة برفضها لهذه الاقتراحات وكأنها ترفض الاقتراحات الأمريكية والدور الأمريكي في عملية السلام في حين أنه لا يوجد ما يلزم حكومة إسرائيل بتنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه، والشواهد كثيرة من اتفاقية أوسلو وكامب ديفيد الأولى، وشرم الشيخ..

والحقيقة أن المقصود من المبادرة الأمريكية الآن هو الوصول بباراك إلى الانتخابات، وهو يحمل إطار اتفاق مع السلطة الفلسطينية، يضمن له أصوات الناخبين العرب، وناخبي ما يعرف بمعسكر اليسار في إسرائيل، (الذي وقف صامتاً أمام مذابح باراك وجيش إسرائيل والمستوطنين للشعب الفلسطيني) دون أن تكون هناك أية آلية ملزمة لإسرائيل بالتنفيذ ومعروف أن كل الاتفاقات السابقة بين إسرائيل والسلطة والتي وقعت جميعها برعاية أمريكية، لم تكن تتضمن أية آلية للتنفيذ، أو الزام إسرائيل بالتنفيذ، فغاية أمريكا فقط هي حماية إسرائيل وإخراجها من الأزمة، ولعله ما يؤكد، ما حدث في أول هذا العام عندما قامت الولايات المتحدة، وبعد مماطلة طويلة بالتوقيع على الاتفاقية الخاصة بمحكمة الجنايات الدولية،إذ قامت إسرائيل بالتوقيع على هذه الاتفاقية بعد ساعتين فقط،من توقيع الولايات المتحدة الأمريكية عليها، بحيث أصبح حالياً مجموع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ١٣٩ دولة ولم يتم التوقيع الإسرائيلي، إلا بعد أن أخذت إسرائيل من الولايات المتحدة تعهداً بعدم تحريك أي دعوى مستقبلاً ضد جنرالات إسرائيل، وحكامها بالمجازر التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني، وهذا برهان آخر أن إسرائيل تحظى بحماية مطلقة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تمارس نفوذها بالضغط على السلطة، وبعض الأنظمة العربية لتمرير المطالب والرغبات الإسرائيلية تحت ذريعة مقاومة الإرهاب، وضمان السلام.

المستوطنات والانتفاضة

أما فيما يتعلق بحق انتفاضة شعبنا الباسلة برفض وجود المستوطنات في الأراضي الفلسطينية فإن القرارات الدولية جميعها أكدت عدم شرعية هذه المستوطنات وأدانت إسرائيل بالعديد من القرارات الدولية حول بناء هذه المستوطنات واعتبرتها انتهاكاً للحقوق الفلسطينية..وتأكد للشعب العربي الفلسطيني والانتفاضة، أن هذه المستوطنات في حال بقائها ضمن الأراضي المحررة، هي عبارة عن مواقع عسكرية إسرائيلية متقدمة، لها دور استراتيجي عسكري إذ لا يعقل أن ٥٠٠٠ خمسة آلاف مستوطن يهودي في قطاع غزة يسيطرون على ٤٠٪ من مساحة القطاع لذلك باتت مطالبة الانتفاضة بتفكيك جميع المستوطنات واخراج المستوطنين منها، حق شرعي وقانوني للشعب الفلسطيني، ومع تمسك الانتفاضة بمطالبها التي تجذرت في أعماق الشعب الفلسطيني، لنيل حريته واستقلاله التام، وعدم بقاء المستوطنات.. وإن القدس العاصمة الأبدية للشعب الفلسطيني، وحقه بالعودة لأرضه وحقه بإطلاق سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين، فقد حققت الانتفاضة المطلب الجماهيري بوحدة الصف الفلسطيني وأن الانتفاضة لم ولن تجهضها أوسلو جديدة، ومساومات ومفاوضات معروفة النتائج، وإن قوافل الشهداء، والجرحى التي يقدمها شعبنا بانتفاضته يومياً، تقف مذهولة أمام الموقف العربي الذي بدأ مشجعاً لانتفاضة شعبنا، وأكد التفاف جماهير الأمة العربية حول انتفاضة الشعب الفلسطيني، لكن هذا الموقف سجل تراجعات مرعبة، فقد غابت المظاهرات من الشوارع العربية، ولم تعد الرسميات تشير لا من بعيد ولا من قريب بدعمها لأهداف الانتفاضة ورغبتها باستمرارها حتى تحقق أهدافها وقد بدأ التراجع أيضاً في وسائل الإعلام العربية الذي شهد في الأيام الأخيرة تراجعاً كبيراً، وانحساراً واضحاً عن دوره القومي بدعم هذه الانتفاضة.. إن شعبنا بحاجة إلى دعم أمته العربية والإسلامية،وهو بحاجة إلى وقوفها معه ضد محاولات الخداع الأمريكية، بل والانتقال نحو دعم جدي للانتفاضة، من خلال إنهاء كل مظاهر التطبيع مع العدو الصهيوني، ومن خلال مقاطعة وتهديد المصالح الأمريكية، بعد أن انكشف للجميع مدى العداء الأمريكي للشعب العربي عامة والفلسطيني خاصة، وبعد أن ثبت أن أميركا تتبنى الموقف الإسرائيلي كاملاً، فالصمت العربي المريب بعد كل هذا لم يعد مقبولاً، فضلاً عن أنه غير مفهوم ومشكوك فيه، وأحب التأكيد في أن استمرار هذا الموقف العربي، يشكل عامل إحباط للانتفاضة وجماهيرها، في الوقت الذي تتعرض فيه لمحاولات الذبح الجماعي، ويتعرض فيه شعبنا لمحاولة تصفية حقوقه الوطنية المشروعة، وفي وقع تتصاعد التهديدات الإسرائيلية ليس للفلسطينيين فحسب، بل للعرب ايضاً. ومن الضروري التأكيد في هذا السياق على أن أية مفاوضات ترمي إلى إجهاض الانتفاضة، هي خيانة عظمى للشعب الفلسطيني ولشعوب الأمتين العربية والإسلامية، والسلاح الأمضى في مواجهة محاولات الإجهاض إنما يكمن في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، والحفاظ على تماسكها وافشال كل محاولة لفك عرى هذه الوحدة المقدسة في هذه المرحلة بالذات.

إن الوحدة الوطنية الفلسطينية بكافة فصائلها وقواها المستقلة لدعم الانتفاضة واستمرارها، هي الطريق الوحيد لنيل الحرية والاستقلال.

إن استمرار دعم الشارع العربي والإسلامي للانتفاضة يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر نجاحها واستمرارها، إن الدعم العربي الرسمي والإسلامي لأهداف الانتفاضة يصلب موقفها ويردع من تسول له نفسه بالوقوع مرة أخرى في مستنقعات المفاوضات.

ويجب أن يتجذر، في أعماقنا أن السياسة الأمريكية، والمقترحات الأمريكية، والتي لاتحقق الحد الأدنى من حقوقنا الوطنية الثابتة، تهدف في نهايتها إلى تصفية قضية العودة وإلى بسط السيطرة والنفوذ الإسرائيلي على القدس كاملة والتشريع لتثبيت الاستيطان والمستوطنات على أرضنا، واللف والدوران لإلغاء كافة القرارات الدولية التي تدين الاغتصاب الصهيوني لأرض فلسطين وتدين الكيان الإسرائيلي العنصري، وتبرر كافة المذابح التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية بحق شعبنا، بحجة مكافحة الإرهاب، وهذا واضح من المواقف الأمريكية التي لم تدين حتى الآن، أي انتهاك أو مذبحة أو مجزرة تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد شعبنا في الأراضي المحتلة...

وفي النهاية إن الانتفاضة وتصعيدها، وتعزيز فعالياتها هي طريق الاستقلال والانتصار مهما كانت التضحيات، ان استمرار الانتفاضة سيزيد من المأزق الأمريكي، والمأزق الإسرائيلي، ومأزق الأنظمة التي تخدم السياسة الأمريكية والصهيونية، والنصر دوماً للانتفاضة●●

(*) المحامي والمستشار القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

إسرائيل والانتفاضة

الآثار التراكمية لمفاعيل الانتفاضة في إسرائيل

سمير الزبن*

تجربة إسرائيل مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت أواخر العام ١٩٨٧ جعلتها تستخلص الدرس الذي يقول، إن السيطرة المباشرة على السكان الفلسطينيين تخلق المشاكل لإسرائيل. وقد أظهرت تلك الانتفاضة الحقيقة الصارخة لإسرائيل كدولة محتلة لشعب آخر، تمارس أبشع أنواع القمع الاستعماري، لذلك تمنت قيادات إسرائيلة وعلى رأسها إسحاق رابين الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع، أن يصحو ليجد غزة غارقة في البحر. وكان الدرس الإسرائيلي الذي تم استخلاصه من تلك الانتفاضة، أن على إسرائيل أن تتخلى عن السيطرة على السكان الفلسطينيين،وقد تم تصميم اتفاقات أوسلو على هذه الخلفية، بحيث تُعطى السلطة الفلسطينية السيطرة على السكان في المناطق التي تم تصنيفها حسب الاتفاقات منطقة «أ» والتي تتركز فيها الأغلبية السكانية للفلسطينيين، وهو ماكان يعني لإسرائيل إبعاد الجيش الإسرائيلي عن التجمعات السكانية الفلسطينية وبالتالي يمنع تكرار انتفاضة فلسطينية أخرى، كتلك التي قامت في نهاية الثمانينات.

بدت إسرائيل واثقة من الإجراءات التي فرضتها في أوسلو، والتي حاولت من خلالها التخلي عن السكان مع تكريس الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والعمل على قضم الأراضي الفلسطينية بكل الوسائل. ولكن السياسة الإسرائيلية التي تم اتباعها أدت إلى عكس ما كانت تريد إسرائيل، فالاحتلال من مداخل المدن لا يعني ابتعاد السكان الذين تم إذلالهم يومياً على الحواجز الإسرائيلية، وأن الاحتلال هو الاحتلال، وهو ما حاولت إسرائيل تكريسه في قمة كامب ديفيد. كل هذه الشروط السياسية أفرزت واقعاً جديداً لا يمكن قبوله فلسطينياً، ويجعل الظروف المحتقنة في الأراضي الفلسطينية قابلة للانفجار في وجه الاحتلال. وهذا ما كان، ورغم كل الاحتياطات الإسرائيلية التي تم تكريسها في اتفاقات أوسلو، إلا أن الانفجار جاء من ثنايا هذا الاتفاق. ووجد الشعب الفلسطيني شكلاً جديداً لمقاومة الاحتلال اختلف بالأشكال عن سابقتها، ولكن مطلبها بقي واحداً وهو مطلب «الحرية والاستقلال».

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر أصابت الدهشة القيادة بعدم جدوى الإجراءات التي تم تصميمها في أوسلو لمنع الفلسطينيين من الاحتجاج على الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم. ولم تقتصر الدهشة على القيادة الإسرائيلية بل أصابت المجتمع الإسرائيلي الذي ظهر موحداً خلف الجيش والحكومة الإسرائيلية في سياسة البطش التي تم اعتمادها من قبل باراك لمواجهة الاحتجاجات على سياسات الاحتلال الإسرائيلي. وكان الاعتقاد السائد في إسرائيل أن الفلسطينيين لا يفهمون سوى لغة القوة، وأن القمع والإرهاب وحده القادر على إعادة المنتفضين إلى منازلهم طالما لوح الجيش الإسرائيلي بالعصا الغليظة القادرة على إلحاق الضرر بالفلسطينيين. وفي الأسابيع الأولى أصبح شعار الشارع الإسرائيلي هو الشعار الذي يردده المستوطنون أنفسهم «دعوا الجيش ينتصر». وقد ساد الاعتقاد في الشارع الإسرائيلي أن الرد بسرعة وعنف وحده القادر على منع استمرار الانتفاضة إلى وقت طويل يمكن أن يؤدي إلى انعكاسات كارثية على إسرائيل. ولكن الخوف الإسرائيلي من استمرار الانتفاضة مع استمرارها لأسابيع ثم لأشهر تحول إلى كابوس إسرائيلي يومي. حيث أخذت تفاعلاته تظهر في الشارع الإسرائيلي والمجتمع الذي ظهر في الأيام الأولى في صف واحد أخذ يتشقق، وهو ما فرضه التداخل الذي أفرزته سياسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وتبين من جديد أن إسرائيل لا تستطيع التعايش مع احتجاجات جماهيرية زمناً طويلاً، ولا تستطيع أن تبعد نفسها عن الأراضي الفلسطينية طالما استمرت بخيار الاحتلال للأرض الفلسطينية. ولذلك مع استمرار الانتفاضة ودخولها شهرها الثاني أخذت صورة الإجماع الإسرائيلي بالتشظي تحت وطأة مفاعيل الانتفاضة في المجتمع الإسرائيلي، كان أبرز معالمها دفع إسرائيل للدخول في انتخابات مبكرة على منصب رئيس الوزراء، رغم أن ذلك لم يرغب به أحد في إسرائيل.

مع بداية الانتفاضة أخذ بعض أقطاب حركة السلام في إسرائيل يعلنون توبتهم عن الأوهام التي وقعوا فيها، وطالبوا باستخدام القوة للحفاظ على أمن إسرائيل،ولكن تفاعلات الانتفاضة أعادت بعض الحركة إلى هذه الأوساط. ويفسر موشيه ران هذا الأمر بأنه طبيعي، وأن الجمهور الإسرائيلي يأخذ موقفاً متطرفاً عقب الأحداث مباشرة، ولكنه على المدى البعيد يراجع النتائج ويقول «لقد لاحظنا ذلك بعد حرب أوكتوبر ١٩٧٣ وبعد انتفاضة ١٩٨٧ وبعد أحداث النفق ١٩٩٦. في كل تلك الأحداث حدث تطرف مباشر، ولكن ما لبث دعاة السلام أن أصبحوا أكثر قوة..».

حققت الانتفاضة إنجازها الأول عندما أثبتت وبشكل قاطع أن مدينة القدس هي مدينة محتلة، وأن كل الدعاية الإسرائيلية من أن الوقائع الجديدة في مدينة القدس التي تم زرعها في المدينة منذ احتلالها في العام ١٩٦٧ قد جعلتها مدينة موحدة ومتداخلة ولا يمكن لإسرائيل التنازل عنها، ما هو سوى أسطورة إسرائيلية حاولت أن تكرسها في الإعلام، بينما واقع المدينة يقول وبشكل صارخ أنها مازالت مدينة مقسمة. مما أثبت زيف الأسطورة الإسرائيلية التي تدعي أن مدينة القدس أصبحت موحدة جراء التغييرات التي أحدثتها إسرائيل في المدينة منذ احتلالها من

بناء الاستيطان المكثف في المدينة لتغيير معالمها. وقد ثبت على ارض الواقع أن القدس مازالت رغم كل الإجراءات الإسرائيلية مدينة مقسمة، وأن القدس «الموحدة والعاصمة الأبدية لدولة إسرائيل» ما هي إلا وهم إسرائيلي. فبدخوله إلى باحة الحرم القدسي أكد أرئيل شارون هذه البديهيات، وظهر جلياً أن هذا المجرم يزور أرضاً فلسطينية محتلة، فقد حشدت الحكومة الإسرائيلية آلاف رجال الشرطة والجيش الإسرائيلي لحماية المجرم أثناء زيارته. وقد أظهرت هذه الزيارة عكس ما كان يريد شارون تأكيده من أن القدس «عاصمة دولة إسرائيل»، فقد تبين أن القدس الشرقية مدينة فلسطينية وأن الخارطة عادت لتؤكد الخطوط التي كانت عليها قبل العام ١٩٦٧.

ولأن الانتفاضة لم تكن هبة عابرة كما اعتقد الإسرائيليون في بدايتها، فإن مفاعيلها أخذت تخترق الساحة الإسرائيلية من الشارع حتى قمة الهرم السياسي. وكانت المؤسسة العسكرية أول من تعامل معها من خلال تقديرات مختلفة عما كان سائداً في الشارع الإسرائيلي، وفي تقديراتها تعاملت المؤسسة العسكرية مع الانتفاضة على أساس أنها قد تستمر لمدة عام كامل، وهذا ما دفع إلى سقوط وهم الحل العسكري للانتفاضة الذي كان سائداً عند المستوى السياسي، وأخذت اصوات من الجيش والحكومة تقول بأن «لا حل عسكري للانتفاضة» وقد وصل هذا الإقرار إلى رئيس الوزراء باراك، رغم أنه جاء متأخراً، والذي تأخر أصلاً عند معلمه إسحاق رابين عندما تعامل مع الانتفاضة الأولى، عندما شغل منصب وزير الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية وحاول أن يقمع الانتفاضة من خلال تكسير عظام الشباب الفلسطيني، فقد مارس رابين كل وسائل القمع الممكنة لوقف الانتفاضة. دون جدوى وتبين في حينها أن الانتفاضة تحولت إلى نمط حياة في المجتمع الفلسطيني بعد أن استمرت لأعوام. لأن كاسر العظام لم يستطع أن يضع حداً للانتفاضة أو يوقفها وقد استمرت لست سنوات، اضطر للاعتراف أن «لا حل عسكري للانتفاضة».

وكما في الانتفاضة الأولى فإن القمع الشرس الذي اعتمده باراك لقمع الانتفاضة من خلال استخدام أدوات قمع أوسع وأعنف من تلك التي استخدمها معلمه مع الانتفاضة الأولى من دبابات وطائرات ومدفعية.. الخ لم يجد نفعاً في قمع الانتفاضة الشعبية أيضاً، فكان لابد من اعتراف باراك بأن «لا حل عسكري للانتفاضة»، وانتقل للعمل على تصفية الانتفاضة سياسياً من خلال إعادة تسويق إقتراحاته التي فشل في تسويقها في كامب ديفيد، ويمر هذا التسويق عبر الإدارة الأمريكية، والمبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

حاول المجتمع الإسرائيلي أن يدير وجهه عن الجرائم الإسرائيلية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، بسبب مباشر من السياسة الإسرائيلية التي تم اتباعها في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وقد اعتبر المجتمع الإسرائيلي، أن هذا الاستيطان، لا يشكل قواعد أمنية متقدمة فحسب، بل هو استيطان آمن أيضاً. ومع استخدام السلاح في مواجهة الجيش والمستوطنين وسقوط القتلى في الجانب الإسرائيلي، أخذ المجتمع الإسرائيلي يتذوق طعم المرار الذي يعانيه المجتمع الفلسطيني جراء القمع الإسرائيلي. وبعد أن اختفت أصوات دعاة السلام وتراجعت لغة النقد في الصحافة الإسرائيلية التي أخذت تكرر خطاب الحكومة الإسرائيلية في توجيه الاتهامات للفلسطينيين عن مسؤوليتهم عما أسمته «أعمال العنف». وقد تراجع النقد في الشارع الإسرائيلي حيث أخذ بعض دعاة السلام في إسرائيل يتنكرون لمواقفهم السابقة. ولكن هذه الصورة مع سقوط القتلى من الجانب الإسرائيلي والتقديرات باستمرار الانتفاضة إلى وقت طويل أخذت بالتفكك. وبدأت الأسئلة عن جدوى البقاء في الأراضي الفلسطينية تطرح نفسها، وهل يستحق هذا البقاء الثمن الذي تدفعه إسرائيل، وتساءل جدعون ليفي في هآرتس «هل يستحق الدفاع عن مستوطنة بسغوت كل هذا الثمن الذي تدفعه إسرائيل والإسرائيليون..؟ صحيح أن الفلسطينيين يدفعون ثمناً باهظاً، لكن واثقون أننا سندفع ثمناً يتصاعد كل يوم. كل من ذهب إلى مطار بلغراد في عز أزمة يوغسلافيا وعزلتها الدولية، يشاهد مناظر مماثلة اليوم في مطار بن غوريون، السياحة تتوقف، والاقتصاد يتهاوى، اصبح الإسرائيلي في الخارج مثل الصربي سابقاً، وباراك يشبهونه بسلودان مليوسوفتش. من اجل ماذا؟ كل ما هو مطلوب الانسحاب إلى خط حزيران ١٩٦٧ وسحب المستوطنين. كم من الإسرائيليين يهتمون بمصير سكان مستوطنة بسغوت وربما جيلو، هذه المستوطنات ستتم إزالتها عاجلاً أم آجلاً وهي مؤقتة بطبيعة مكانها وهذا ما يعرفه الإسرائيليون فهي موجودة في مكان غير طبيعي وفي وسط بيئة غريبة عنها.. هناك من يتساءلون: بموجب هذا المنطق لماذا تبقى تل أبيب فهي موجودة في بيئة مماثلة؟ والجواب مثل هذا السؤال صحيح إذا بقيت تلك المستوطنات التي تمنع السلام وتمنع الحياة في تل أبيب».

كما عادت إلى الحياة أشكال الاحتجاج التي شهدتها إسرائيل أثناء الانتفاضة الأولى وأثناء الغزو الإسرائيلي للبنان، وكان السؤال الأبرز يدور حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وبعد مرور شهر على الانتفاضة عادت بعض الأصوات الإسرائيلية إلى نقد سياسة الحكومة الإسرائيلية المتبعة في الأراضي الفلسطينية، وكلما زاد عدد القتلى الإسرائيليين كانت الأصوات الرافضة لسياسة إسرائيل ولحماية المستوطنات ترتفع. وكان من نتائج الانتفاضة الفلسطينية أن وضعت الاستيطان على طاولة النقاش داخل إسرائيل. فقد دلّت الانتفاضة الفلسطينية أن سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية، سياسة لم تستطع الوصول إلى أهدافها. والاستيطان الذي أرادت منه إسرائيل أن يكون آليات توسع للمشروع الصهيوني في أراضي عام ١٩٦٧ ومواقع أمنية متقدمة تحمي أمن إسرائيل من أية هجمات تستهدف قلب إسرائيل، تحولت إلى عبء على الجيش الإسرائيلي الذي حشد آلاف الجنود لحماية المستوطنات، حيث تحولت هذه المستوطنات إلى سجون للمستوطنين المحاصرين داخل مستوطناتهم، وقد تم ترحيل أعداد كثيرة من المستوطنين إلى داخل إسرائيل. فقد أخلت إسرائيل الأغلبية الساحقة من المستوطنين خاصة في قطاع غزة وتحولت هذه المستوطنات إلى مواقع للجيش الإسرائيلي يزورها سكانها بين حين وآخر.

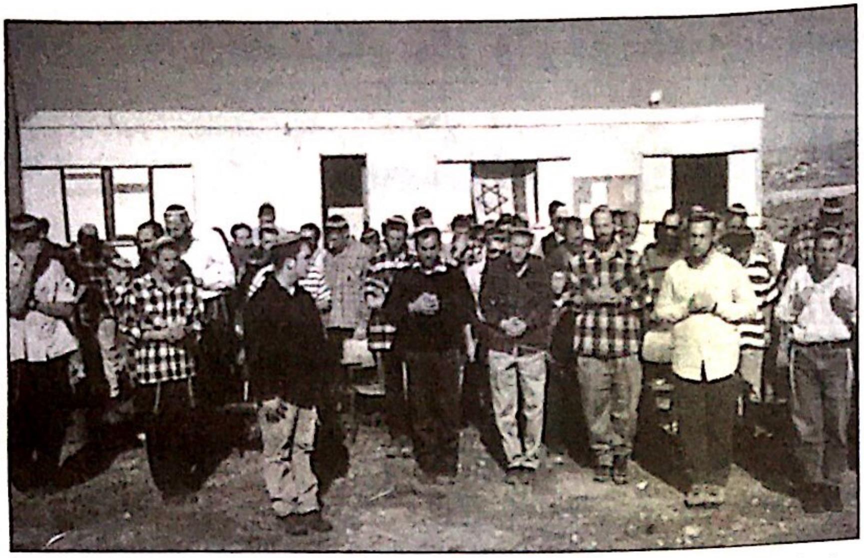
المستوطنات كانت العنوان الأبرز للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعمل على تغيير الواقع عليها، وساد الاعتقاد في إسرائيل أنه يمكن إقامة السلام والاحتفاظ بالمستوطنات، وقام التعامل الإسرائيلي مع المفاوضات من خلال الحفاظ على الاستيطان وتوسيعه. ومنذ وصول رابين إلى السلطة في إسرائيل في العام ١٩٩٢ أخذ يميز بين الاستيطان الأمني والاستيطان السياسي، وكان هذا التمييز يتطابق بين نظرة حزب العمل إلى الاستيطان والذي اعتبره رابين استيطان أمني، وبين نظرة الليكود إلى الاستيطان والذي اعتبره استيطان سياسي،وطالب بإلغاء الاستيطان السياسي في إطار عملية السلام، ولكن ما قدمته حكومة رابين للاستيطان من توسيع تفوق على ما قدمته حكومة شامير، فقد زاد عدد المستوطنين أكثر من ٥٠٪. والمقارنة بين رابين وشامير تصلح بين باراك ونتنياهو، فما قدمه باراك للاستيطان خلال عام ونصف من حكمه يتجاوز ما قدمته حكومة نتنياهو خلال الفترة نفسها من ولايتها. وعند الوصول إلى كامب ديفيد طالب بضم الكتل الاستيطانية التي تقطّع أوصال الأرض الفلسطينية.

دفع الواقع الجديد الذي أفرزته الانتفاضة الفلسطينية العديد من الأصوات للتساؤل عن جدوى بقاء المستوطنات، وأخذ الاستيطان والمستوطنون يتعرضون للنقد في الصحافة الإسرائيلية. فقد كتب الأديب الإسرائيلي أ.ب. يهواشع مقالاً في صحيفة ايديعوت أحرنوت

يخاطب فيها المستوطنين قائلاً «عودوا من المنفى الفلسطيني، بهذا وحده يمكننا رسم حدود حقيقية، حدود راسخة تفصلنا عن دولة فلسطين، بهذا وحده يمكننا أيضاً أن ندافع عن صورة أفضل لإسرائيل ونحاول أن نعيش يوماً كجيران مسالمين» وكتب سيفر ربلونزكر في الصحيفة ذاتها يقول «يجدر بباراك أن يعلن أن الحكومة التي يرأسها ليست لها أطماع جغرافية في قطاع غزة وأن يقول أن موقفنا من غزة كموقفنا من لبنان: إنها ليست لنا». وقد كتب يائيل بازفان «المستوطنة التي لا يستطيع سكانها الوصول إليها إلا على متن مروحيات في حالة اندلاع الاضطرابات، فهي مستوطنة ليس لها حق الوجود» أما عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كميرلينغ فكتب يقول «أنه مع اندلاع الانتفاضة الثانية بدأت حملة جماهيرية لوضع حد للاستعمار الإسرائيلي.. إنه من الصعب أن نتخيل في مطلع الألفية الثالثة، أن هناك دولة في العالم تعتبر نفسها متحضرة تواصل الأعمال الكولونيالية الاستعمارية النشطة بتوطين رعاياها خارج حدودها». وفي الجيروزاليم بوست كتب كلينتون بيلي عن «الأمن أم المستوطنات؟» ورأى أن أحداث الانتفاضة الفلسطينية أثبتت استحالة تحقيق الأمن للإسرائيليين مع بقاء كل المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما تمثله من بؤر احتكاك.

لم تقتصر مفاعيل الانتفاضة على نقد الصحافة الإسرائيلية، فقد عادت إلى الواجهة ظاهرة رافضي الخدمة في الأراضي الفلسطينية التي شهدتها الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وقد حكم على حوالي ٤٠٠ جندي إسرائيلي بالسجن جراء رفض الخدمة، وقد اختار في حينها عشرات الجنود الإسرائيليين الخدمة في جنوب لبنان وهو موقع أخطر من الضفة الغربية حتى لا يواجهون رماة الحجارة. وأخذ بعض الجنود يعلنون رفضهم الخدمة في الأراضي الفلسطينية وعدم قبولهم لعب دور الحامي للمستوطنين والقيام بقمع الفلسطينيين. وقال الجندي أيال روزنبرغ «لست مستعداً لأكون جندياً في جيش احتلال لدولة تظلم العرب، ولست مستعداً لأكون جزءاً من آلة قمع شعب آخر». أما شاؤول شفارتس الذي سجن أربع مرات سابقاً لرفضه الخدمة قال «لم أقبل مرة حراسة المستوطنات، كما أنني لا أفهم لماذا يخاطر الجنود بحياتهم. فالحرب هناك لا هدف منها، ولا يمكن القبول بأن نموت لأجلها».

وتم في إسرائيل الإعلان عن تأسيس منظمة «أمهات من أجل الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧» على غرار «الأمهات الأربع» التي عملت من أجل الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وقد جاءت الخطوة بمبادرة من «الأمهات الأربع»



ومنظمة «ابنة السلام» التي أسست بعد توقيع اتفاقات أوسلو، وقد وزعن بياناً دعين فيه باراك لـ «تكن شجاعاً وافعل في الأراضي الفلسطينية ما فعلته في جنوب لبنان. أوقف هذا الجنون وأخرج جنودنا وأطفالنا الذين لا نريد لهم أن يقتلوا أو يُقتلوا». وقد كتب إسحاق فراكنتل بالنيابة عن منظمة «الآباء والأمهات الثكالى من أجل السلام» عقب مقتل جندي إسرائيلي آخر على طريق نتساريم وتساءل «لماذا تواصلون العيش في هذا المكان الملعون الذي يكلف مثل هذا العدد من الضحايا، ألا تحسون بأية رأفة تجاه الأمهات الثكالى؟». وقد أظهر استطلاع إسرائيلي للرأي أجري في الثامن من كانون أول/ ديسمبر أن ٥٥٪ من الشارع الإسرائيلي يؤيدون إخلاء المستوطنات إما كلياً أو جزئياً ٣٩٪ مع إخلاء جزئي و ١٦٪ مع إخلاء كلي، هي تغيرات لابد من أخذها بعين الاعتبار.

رغم الأضرار التي سببتها الانتفاضة للاقتصاد الفلسطيني، إلا أن انعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي لم تكن قليلة، فكلفة عمليات الجيش الإسرائيلي اليومية في المواجهات قدرتها صحيفة يديعوت أحرنوت بـ ٣ ملايين شيكل. وقد صادق باراك بعد شهرين على إندلاع الانتفاضة على موازنة إضافية للجيش الإسرائيلي بلغت ٧٥٠ مليون شيكل. كما كانت الانتفاضة ضربة قاسمة للسياحة الإسرائيلية وهي القطاع الأكبر دخلاً في إسرائيل، حيث سجلت أكثر من أربعة بلايين دولار في العام ٢٠٠٠ بعد أن زارها نحو ٣,٨ مليون سائح. وكان يتوقع أن تزداد هذه الأرقام في العام الحالي، إلا أن العديد من وكالات السفر والسياحة أعلنت نيتها عن تقليص المساحة المعطاة لإسرائيل في الكتيبات السياحية وبرامج الرحلات الجماعية التي تخص عام ٢٠٠١. وقد بينت بيانات وزارة السياحة الإسرائيلية أن ٦٠٠ ألف سائح اجنبي قد ألغوا زيارتهم لإسرائيل منذ اندلاع الانتفاضة حتى منتصف شهر تشرين الثاني الماضي، وقدرت الوزارة أن خسائر السياحة تتعدى بليون دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٠. كما أظهرت دراسة لاتحاد الغرف التجارية في إسرائيل شملت ١٠٨ شركة إسرائيلية أن ٧٥٪ منها عانت من تباطؤ نشاطاتها منذ اندلاع الانتفاضة، تراجع مبيعات، انخفاض طلبات الشراء، زيادة صعوبة الحصول على القروض، تأخر الاستثمارات.. الخ، وكان أكبر كلفة اقتصادية دفعتها إسرائيل نتيجة الانتفاضة، ما أشارت له تقارير أسواق المال الأمريكية إلى انهيار القيمة السوقية لأسهم ٨٠ شركة من شركات تكنولوجيا المعلومات الإسرائيلية المدرجة في مؤشر «ناسدك» في نيويورك، حيث هبطت القيمة السوقية من ٥٣ بليون دولار إلى ٣٤ بليون دولار في نهاية شهر تشرين الثاني الماضي. كذلك تعطلت الأعمال الزراعية وأنشطة البناء والمصانع التي تعتمد على العمال الفلسطينيين بسبب منعهم من دخول إسرائيل.

ولاشك بأن استمرار الانتفاضة الفلسطينية يزيد من الكلفة التي يتحملها الاقتصاد الإسرائيلي،وهو ما يجعل تأثيراتها تتضاعف مع استمرار الانتفاضة وتصاعدها.

الآثار التراكمية للانتفاضة الفلسطينية تضرب كل مستويات المجتمع الإسرائيلي، ولأنها كذلك بدأت تلوح في الأفق أزمة على كل المستويات في إسرائيل ولا تقتصر على المستوى السياسي. فالمواجهات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية وانعكاساتها على المجتمع الإسرائيلي، هو الثمن الذي تدفعه إسرائيل جراء الاستمرار في احتلال الأراضي الفلسطينية، وهذه الكلفة ستزداد مع استمرار الانتفاضة ومع التنكر الإسرائيلي للحقوق الوطنية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال ●●

الاستيطان عائق في وجه الحقوق الوطنية الفلسطينية:

المستوطنون يعلنون الحرب!!

أحمد جرادات*



تعيش الأراضي الفلسطينية منذ أواخر أيلول الماضي انتفاضة مميزة ضد الاحتلال الإسرائيلي، تميزها هذه المرة يأتي من كونها تشكل المواجهة الجدية بهذا الحجم والتواصل والشمولية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو قبل سبع سنوات، وبالقدر الذي تأتي فيه الانتفاضة كحلقة في مسلسل الصراع الطويل مع الاحتلال، إلا أن ما يميزها أيضاً عن سابقاتها من الهبات الشعبية هو السياق السياسي والتاريخي الذي ولدت فيه، وشعارها الذي جاء مناقضاً للوضع السياسي في ظل ما يسمى عملية السلام واتفاقيات أوسلو وملاحقها.

لقد أبرزت الانتفاضة الجارية مجموعة من المطالب والشعارات التي تؤكد بمجملها على المقاومة والكفاح بعد أن وصل أوسلو إلى ذروة الأزمة خلال مؤتمر كامب ـ ديفيد قبل اشتعالها بشهرين تقريباً، وما يهمنا هنا هو معالجة أحد تجليات الاحتلال في فلسطين، وهو الاستيطان بكل ما يمثله من كابوس ليس، فقط في تعبيراته اليومية من خلال الانتهاك المباشر للإنسان الفلسطيني في حياته ومصدر رزقه وترويعه ومحاصرته، بل أيضاً بما يمثله هذا المشروع من تهديد لمستقبله وحقوقه التي طالما ناضل ولا زال لاسترجاعها، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته على أرضه الوطنية التي مزقها الاستيطان طولاً وعرضاً.

وسنحاول استعراض الواقع الاستيطاني بعد توقيع اتفاقيات أوسلو مدعومة بالأرقام والمعطيات لعل هذا يفيدنا في استقراء ماهية السلام وماهية أوسلو عند الحكومات الإسرائيلية بغض النظر عن الحزب الذي يشغل كرسي الوزارة.

لقد كان دور المستوطنين والمستوطنات خلال الانتفاضة الراهنة في منتهى الخطورة حيث انهمك المستوطنون جنباً إلى جنب مع جيش الاحتلال في قمع شعبنا في كل المواقع، ولم تعد الصورة كما كانت سابقاً حيث الجيش يحاول إلى حد ما منع المستوطنين من ممارسة نشاطهم العلني ضد الفلسطينيين، بل بدت الصورة هذه المرة على حقيقتها وهي أن المستوطنين جزءاً فاعلاً في المعركة ضد شعبنا، وتم تسجيل مئات الأحداث التي شارك فيها المستوطنون مع الجيش في الهجمات وإطلاق الرصاص على الفلسطينيين، ونذكر هنا بعض الأحداث الكبيرة التي وصلت إلى حد ارتكاب مجزرة ضد الفلسطينيين من قبل الجيش والمستوطنين.

في مساء الأحد ٣ كانون أول وفي اللحظة التي كان عشرات المصلين من قرية حوسان يتوجهون إلى المسجد، فوجئوا بعشرات المستوطنين ترافقهم دوريات الجيش يقتحمون القرية مسرعين إلى حيث المسجد، وهم يمطلقون الرصاص مباشرة باتجاه المواطنين، مما أدى إلى إصابة ثلاثين فلسطينياً بالرصاص سبعة إصاباتهم خطيرة، توقيت ومكان الحدث، والاستعداد له من قبل المستوطنين والجيش، يؤكد أنه ليس عابراً ولا صدفة، بل هو مخطط مسبقاً لارتكاب مجزرة حقيقية في القرية، ويكفي أن نذكر أن المستوطنين ومنذ بداية الانتفاضة، مثلوا قوة إرهاب حقيقية على معظم الطرق الواصلة بين المدن والبلدات الفلسطينية، عبر إطلاق الرصاص وقذف الحجارة على السيارات الفلسطينية، مما تسبب باستشهاد وجرح العديد.

وما يحدث في مدينة الخليل يومياً من هجمات المستوطنين والجنود على الفلسطينيين، خاصة في البلدة القديمة، حيث تنتشر النقاط الاستيطانية بين الأحياء العربية، إلا دليل آخر على عنف المستوطنين المحمي من الجيش، والمشرع من الحكومة الإسرائيلية، لقد تحولت المستوطنات إلى بؤر عسكرية تنطلق منها القذائف والمدافع والرصاص باتجاه المدن والبلدات القديمة، مما يوضح دور المستوطنات وساكنيها الآن ولاحقاً باعتبارها بؤراً متقدمة في المعركة ضد شعبنا، وستكون أيضاً عوائق متقدمة كأمر واقع مضاد للحقوق الفلسطينية الطبيعية والجوهرية في أي حلول ومشاريع سياسية قادمة، وهذا يعتبر أحد تجليات الإنسجام بين الفكرة الصهيونية في جلب المستوطنين وزرع المستوطنات وفي ذات الوقت تشريد الفلسطينيين من أرضهم والتنكر لحقوقهم التاريخية في وطنهم.

لقد استمرت سياسة إسرائيل في مصادرة المزيد من الأراضي لصالح المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الانتفاضة الجارية، ففي شهر تشرين ثاني الماضي تم

مصادرة ما يقارب مائة دونم من أراضي بلدة الخضر القريبة من مستوطنة كفار عتصيون، وتم أيضاً تجريف حوالي خمسمائة دونم محاذية لمستوطنة أفرات جنوب بيت لحم، وباشرت الجرافات الإسرائيلية في الوقت ذاته شق طريق استيطاني جديد يربط مستوطنة خارصيا شمال شرق الخليل مع الطريق الالتفافي رقم ٦٠، كما سيطر المستوطنون على العديد من المواقع في شمال الضفة الغربية، وأعادوا بناء البؤرة الاستيطانية الصغيرة المسماة «ماعون» شرق بلدة يطا، التي كان باراك قد أزالها فيما عرف بإزالة بعض البؤر الاستيطانية الصغيرة قبل عام، وفي بداية شهر كانون أول الجاري بدأ الجيش الإسرائيلي بشق طريق التفافي واسع يوصل لمستوطنة نتساريم في قطاع غزة، ويمر هذا الطريق عبر أراضي خاضعة للسيادة الفلسطينية فيما يسمى بمنطقة أ، كما يدمر مئات الدونمات المزروعة بأنواع مختلفة من الأشجار، لقد أقدمت إسرائيل على هذا الإجراء دون إبلاغ السلطة رغم مرور الشارع عبر أراضيها، وحسب الجيش الإسرائيلي فإن الاتفاقات المبرمة بين الطرفين تسمح لهم بهذا الإجراء باعتباره يأتي في إطار الاعتبارات الأمنية.

وإذا كان موضوع الاستيطان هو حالة متشابكة الخيوط لكل مفصل قصة في الصراع الدامي في الأراضي المحتلة على مدار سنوات الاحتلال، فإن قضية الاستيطان بعد أوسلو كثيرة الاهتمام من حيث أنها تأتي في إطار العملية السلمية الجارية، وكون قضية الاستيطان هي أحد قضايا الحل النهائي، وكان الافتراض المباشر يقول العكس تماماً، وتؤكد لغة الأرقام والإحصائيات انه منذ توقيع هذا الاتفاق تم مصادرة حوالي ٧٠٠ ألف دونم لصالح توسيع المستوطنات القائمة وإنشاء مستوطنات جديدة، وهذا يعادل ضعف ما تمت مصادرته منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧، كما جرى شق حوالي ٣٠ طريقاً استيطانياً أغلبها التفافية، وغطت هذه المشاريع الاستيطانية بما فيها الطرق الالتفافية جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كامل.

وفي الأشهر الخمسة الأولى على تولي باراك السلطة بعد إسقاط الليكود صادرت إسرائيل ما يعادل كل المصادرات خلال فترة حكم الليكود، كما تم في عهد باراك بدء تنفيذ العديد من المشاريع الاستيطانية الضخمة مثل مستوطنة هار حوماه في جبل أبو غنيم، ومستوطنة أخرى في رأس العامود، مع عملية توسيع في معظم المستوطنات القائمة، وفي بداية عهده أيضاً صادقت حكومته على شق ١٢ طريق استيطاني جديد، والقرار الأهم الذي اتخذته حكومته خلال شهر نيسان الماضي هو إنشاء مناطق صناعية ضخمة خاصة بالتجمعات الاستيطانية، بحيث يتبع كل تجمع منطقة صناعية، وقد صادقت الحكومة وبسرعة ودون «ضجة مالية» كما يحصل عادة على هذا القرار برغم التكلفة العالية جداً، وبالفعل تم استصدار قرارات لمصادرة آلاف الدونمات في معظم المحافظات لصالح هذا المشروع، الذي سنعالج مغزاه الاستراتيجي والسياسي لاحقاً.

في مؤتمرها الصحفي المنعقد بتاريخ ٤ كانون أول الجاري قالت حركة السلام الإسرائيلي التي تعارض الاستيطان في الأراضي المحتلة أنه منذ اتفاقات أوسلو تم بناء ٣٢٧٥٠ وحدة سكنية أي بزيادة نسبتها ٥٠٪ عما كان عليه الحال قبل أوسلو، ومنذ وصول باراك إلى السلطة قبل سنة ونصف تم بناء ٢٨٣٠ وحدة سكنية استيطانية، وفي ذات الفترة تم إطلاق ٣٥٠٠ دعوة استدراج عروض استيطانية مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا بالإضافة إلى تخصيص ٣٠٠ مليون دولار للمستوطنات ضمن ميزانية ٢٠٠١ القادم.

نسوق هذه الأرقام والإحصائيات لسببين الأول لبيان حجم التوسع الذي طرأ على المشروع الاستيطاني بعد أوسلو، والثاني لتبيان حجمه في ظل حكومة باراك والتي (للأسف) تم التهليل لها والترحيب بها من قبل العديد من القيادات العربية والفلسطينية على أنها حكومة سلام، لا بل وصل الحد إلى مناشدة أعضاء الكنيست العرب لمساندتها.

وعودة إلى جوهر الموضوع وهو حالة التناقض بين الاستيطان بحاله القائم والإمكانيات المستقبلية لانجاز المشروع الوطني الفلسطيني وفي مقدمته حقه في تقرير المصير وإقامة دولته على أراضيه، وعلاقة كل ذلك باتفاقيات أوسلو وما قادت إليه وما ستقود إليه في حال استمرت المفاوضات في ذات الدائرة وعلى نفس الأسس والمعايير والمرجعيات، على قاعدة أن العلاقة هنا بين هذه العناوين وغيرها هي علاقة موضوعية تؤدي إلى نفس النتائج وهي التنكر للحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وإبقاء الاحتلال بمسميات جديدة، على الأقل هذا ما تطمح إليه إسرائيل وتعمل لأجله مسنودة بموقف أمريكي واضح ودائم.

إن نظرة سريعة على جغرافية الاستيطان تبين تمدد المستوطنات في جميع المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث تتركز الكتل الاستيطانية في المناطق الفاصلة بين المحافظات، كما أنها تحاصر المدن الفلسطينية الكبيرة من معظم الاتجاهات مانعة بذلك أي إمكانية للتمدد العمراني والتواصل الجغرافي والسكاني، ولا يمكن لأي مسافر التنقل من محافظة إلى أخرى إلا عبر اجتياز تجمع استيطاني أو أكثر، (كريات أربع في محافظة الخليل، أفرات وهدار بيتار في محافظة بيت لحم، معالي أدوميم وهار حوماه في محافظة القدس.. الخ)، مضافاً لهذا سلسلة أخرى من المستوطنات المتناثرة في كل مكان من فلسطين.

أما موضوع المناطق الصناعية المرتبط بالمستوطنات والخاص بها سالف الذكر فإن له أكثر من دور وأهمية، وأبرز ذلك هو خلق مناطق إنتاجية ضخمة وفي محيط التجمعات الاستيطانية وبالتالي ربط المستوطنين كبشر بالمكان، بحيث تصبح المستوطنات مصدر رزق وحياة أكثر منها أماكن سكن رخيصة الثمن، ومن ناحية ثانية تخفيف التكلفة الأمنية على الطرق والمعابر من خلال خفض حركة المستوطنين اليومية عند التوجه إلى أعمالهم في القدس وإسرائيل، والهدف الاستراتيجي الأبرز هو استعداد إسرائيل المسبق لأي حلول سياسية ستطرحها لتبادل المناطق يتم في إطارها الإبقاء على العديد من التجمعات الاستيطانية والحفاظ عليها تحت الحماية الأمنية الإسرائيلية، ومثل هذه الأطروحات بدأ الحديث حولها منذ أشهر.

مما تقدم تتضح معالم الرؤية الإسرائيلية لحل الصراع في إطار أوسلو أو في دائرته مع أية ضرورات تجميلية شكلية ليس أكثر، وبالنسبة لموضوع الدولة الفلسطينية فما يحدث على الأرض معاكس تماماً للحل الذي تراه إسرائيل، وجوهره لا دولة فلسطينية بمعنى الدولة الحديثة والمستقلة بل دولة بمضمون الحكم الذاتي وفي أقصى الأحوال أعلى من حكم ذاتي ولكن أقل من دولة حسب بيرس «أعلى من حكم ذاتي وأقل من دولة». وبالنسبة للشعب الفلسطيني هل بقى من حجج ومبررات تقنعه بأن أوسلو هو حلقة ومحطة في اتجاه إحقاق حقوقه؟! أو لم يحن الوقت بعد لاتخاذ القرار الصائب والسليم في التحرر والتخلص من قيود واشتراطات أوسلو، بعد أن دفع شعبنا ولازال هذا الشلال من الدم وهذه التضحيات الجسام، لقناعته أن أوسلو قد وصل إلى مأزقه، ولا طريق إلا الكفاح والنضال لاحقاق حقوقه؟!

الاستنتاج البسيط في ظل استمرار الاستيطان وتفرعاته واستحقاقاته أنه لا يمكن الحديث عن إقامة دراسة فلسطينية حقيقية، فالشرط الأول والرئيسي للدولة هو السيادة على الأرض والوحدة الجغرافية والسكانية، والاستيطان في جوهره مناقض لهذا الشرط، أما بالنسبة للفلسطينيين فإن الصراع من أجل الدولة المستقلة والحقوق الوطنية يعني رحيل الاحتلال الإسرائيلي من المناطق المحتلة ومعه رحيل وإزالة المستوطنات ورفض أي حلول جزئية أو شكلية وفي مقدمتها قضية تبادل مناطق ●●

(*) مركز المعلومات البديلة ـ بيت لحم

الموقف الأوروبي يتقدم ببطء على إيقاع انتفاضة الأقصى

محمد صوان*



أوصل التطرف السياسي والعسكري الدموي الإسرائيلي كما تدل المؤشرات الراهنة (أواخر كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٠) إلى انهيار حزب العمل نهائياً سواء دخل في حكومة طوارئ أو سقط في حجب الثقة والانتخابات المحصورة برئاسة الوزراء أو الانتخابات العامة لكنيست جديد، وبالتالي إلى سيطرة تطرف يميني أكبر على قرار «الحرب والسلام» مع ما يعنيه ذلك من خطر على المصالح الأوروبية، أمنياً وسياسياً وتجارياً وعلى صعيد الاستثمارات الاقتصادية وعلى صعيد «الهجرة» وفي ميدان الطاقة.. أم كاحتمال مقابل ضعيف ـ ستكبح الانتفاضة الفلسطينية المباركة نفسها جماح هذا التطرف الإسرائيلي، تحت تأثير الخوف من نتائجها، فيظهر ذلك مثلاً في نتائج «انتخابات إسرائيلية محدودة أو عامة» تنقض ما تقول به عمليات استطلاع الرأي، وغيرها من التوقعات، وتعيد الأمور إلى «نصابها» بالمنظور الأوروبي، ومنظور التسوية السلمية برمتها.

مصادر القلق الأوروبي على هذا النحو ساهمت، على الأرجح في التأثير الأوروبي على السياسة الأمريكية وتمرير القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي بصياغة ضعيفة لا تضمن تنفيذ ما ورد فيه بشأن تشكيل لجنة تحقيق دولية، وواضح أن القرار بحد ذاته والمواقف الغربية بصدده عموماً إنما كان يستهدف تخفيف «الضغوط الشعبية» على قمتي القاهرة والدوحة، والحيلولة دون صدور قرارات أكثر فعالية مما صدر، وظهر في المؤتمرين فعلاً أثر القرار، بتكرار المطالبة بالتحقيق الدولي، وإضافة المطالبة بقوات دولية.. ولكن مع الامتناع عن ذكر «خيار استراتيجي عسكري» إلى جانب ما سمي «خيار السلام الاستراتيجي» وقد بدا في مجرى الأحداث والتطورات أن «تجريد السلام من السلاح او الخيار العسكري» هو ما عَرض «دعاة السلام» مع الجموع الشعبية للضربات العسكرية الإسرائيلية واستخدام الدبابات والمروحيات، التي أصابت قذائفها «مدريد وأوسلو» مثلما أصابت أطفال فلسطين ورجالها ونسائها.

ولم يسفر مجرى الأحداث على الأقل عما يوضح اتجاهها وفق المنظور الأوروبي، أو بما يحدد العوامل الضرورية لظهور موقف اوروبي بفعالية جديدة. ومن معالم المرحلة الراهنة:

١) لا يتوقع أن تتبلور سياسة أوروبية «مشتركة»، دون أن تتضح للعيان وجهة سياسية عربية «مشتركة» ومدى فعاليتها وتأثيرها، ثم ضمان زوال ألغام الإضطرابات الداخلية المحتملة إن لم تكن تلك السياسة «مرضية» للشارع العربي، وبالتالي لمتطلبات المرحلة الراهنة في التعامل مع قضية فلسطين. ولا نحسب الأمر الحاسم في نظر الأوروبيين هو: هل تكون سياسة اقرب إلى مسيرات «الصلح» أم احتمالات «الحرب»؟ فلم ينقطع وجود «المصالح» الأوروبية المختلفة في المنطقة، سواء في حقبة «الحروب» أو في حقبة كامب ديفيد ومدريد وأوسلو.

٢) رغم عدم التهوين من شان مفعول النفوذ اليهودي، المالي والإعلامي، في أوروبا عموماً، فلا ينبغي التضخيم من شانه أيضاً. ولعل مكامن قوة تأثيره الرئيسية كامنة في:

○ تلاقيه مع السياسة الأمريكية المهيمنة أولاً، وبالتالي يمكن أن يضعف بمقدار ما يزداد الإلحاح الأوروبي على الاستقلالية والتميز عن الهيمنة الأمريكية.

○ تلاقيه مع المصالح الأوروبية ثانياً، وكما أن المشروع الصهيوني يريد الإبقاء على النطقة العربية عاجزة عن التأثير بقدراتها الذاتية الكبيرة على صناعة القرار الدولي، فإن المنطقة الأوروبية المجاورة تتطلع لأسباب حضارية وعقدية بغض النظر عن الجانب الاقتصادي، إلى غاية مماثلة. وهذا بغض النظر عن أي حديث يتناول علاقات التعاون والصداقة والحوار الحضاري وما شابه ذلك.

○ تلاقيه مع الضعف الشديد لتأثير الطرف الفلسطيني والعربي على المصالح الأوروبية، وهذا منذ بداية النكبة عام ١٩٤٨ إلى اليوم، فلا ينتظر أن يكون الموقف الأوروبي «متوازناً» ما بين نفوذ يهودي.. ولا شيء يقابله، مادامت المصالح الأوروبية متحققة في المنطقة العربية

سواء أكان ذلك الموقف متوازناً أم لا!.

٣) رغم التباين بين سياسات الدول الأوروبية كما أشار مثال التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، فالعنصر الحاسم في النهاية، هو مايسمى المحور الألماني ـ الفرنسي في صياغة السياسة الأوروبية، ويحتاج الحديث عنه إلى تفصيل لا يتسع المجال له. ومن عناوينه الرئيسية على سبيل المثال دون الحصر:

محور التأثير على السياسة الفرنسية عبر المصالح الفرنسية في الشمال الإفريقي وفي إطار «صراع النفوذ» المستمر حتى الآن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو محور غائب فيما يتعلق بالسياسة العربية ولا سيما سياسة دول الشمال الإفريقي تجاه فرنسا، وربطها بقضية فلسطين ويسري شبيه ذلك على دول رئيسية أخرى في الاتحاد الأوروبي مثل اسبانيا وإيطاليا.

ومحور التأثير على السياسة الألمانية عبر المصالح الاقتصادية والمالية المحصنة، وهو ما ضعف مفعوله على قدر تحرك السياسة الاقتصادية لاسيما النفطية ـ العربية في اتجاه التشرذم قطرياً، وفصلها عن العوامل السياسية مع قوى دولية أخرى، لا تمارس مثل ذلك الفصل، وعلى وجه التخصيص الدول الغربية.

ولا ينبغي في متابعة السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية التهوين من شأن ظاهرة بالغة الأهمية، كشفت عنها مواكبة أحداث انتفاضة الأقصى المباركة، وهي قابلية التأثير على جيل الشبيبة الأوروبية تأثيراً بعيد المدى، إذا أمكن الوصول إليه عن طريق المسلمين من حملة الجنسيات الأوروبية، من ذوي أصول أوروبية، أو المولودين في أوروبا، وأصحاب الإقامات القديمة الدائمة..وبتعبير موجز، القادرين على التفاعل مع اسلوب التفكير لدى الجيل الجديد أكثر من سواهم، وهو ميدان يختلف إلى حد كبير عن الميدان الذي يجد التركيز والإهتمام حتى الآن فيما يجري من جولات حوار ومنتديات ثقافية وفكرية وغير ذلك، وينحصر غالباً في الجيل الذي «يصنع القرار اليوم» والذي نشأ على أسس تجعل احتمال تعديل نظرته إلى قضايا اليهودية، والصهيونية، واللاسامية، وقضية فلسطين، عسيرة نسبياً، رغم ما يعنيه البعد الإنساني في التضحيات الجارية مقابل الإجرام الإسرائيلي المتواصل.. وهذا بالذات هو البعد الذي ترك آثاره بصورة شديدة وواضحة للعيان، لكل من يتابع ميادين تعبير الشبيبة عن أنفسهم، لا سيما في الشبكة العالمية (الانترنيت) وعلى صعيد الانشطة الجامعية والمدرسية.

على الرغم من هذا وذاك إلا أن المجموعة الأوروبية لم تمارس أي دور سياسي فعال ومجدي حتى الآن لحل مشكلة السلام في الشرق الأوسط إلا مجرد بعض التصريحات التي صدرت عن المجموعة في هذا الصدد، وذلك يرجع إلى عدة أسباب:

أولاً: هناك اختلاف بين وجهتي نظر كل من المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة بالنسبة لقضية الشرق الأوسط. ويتمثل هذا الاختلاف في أن المجموعة الأوروبية لا تعتبر أمن إسرائيل أولوية ملحة، بالرغم من تأكيدها على الإلتزام بالإبقاء على وجود إسرائيل كدولة شرق أوسطية إلا أنها لا ترى تهديداً لأمن إسرائيل من قبل القوة العربية العسكرية أو السياسية وذلك لأن أوروبا ترى أن ميزان القوة السياسي والاقتصادي قد تحول لصالح إسرائيل خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وهذا أحد العوامل وراء اتجاهات التوازن في موقف أوروبا من الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المجموعة الأوروبية نادراً ما قامت باتباع أي سياسات في الشرق الأوسط دون اعتبار المصالح الأمريكية. وقد اتضح ذلك جلياً عندما قبلت المجموعة إبان الحوار العربي ـ الأوروبي، طلب الولايات المتحدة بعدم إدراج قضايا البترول ضمن أطر المناقشات. بالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة تعتمد على أوروبا في إصلاح أي خلل يمكن أن يحدث في العلاقات الأمريكية العربية.

ثانياً: حتى الآن عجزت المجموعة الأوروبية عن وضع تعريف واضح لمصالحها في الشرق الأوسط وفي صياغة سياسة خارجية واضحة نظراً لوجود الكثير من الانقسامات الداخلية في هياكلها التنظيمية. وفي الواقع فإن عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي قد أصبحت في ذيل قائمة الاهتمام للكثير من الدول الأوروبية.

ثالثاً: إن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تقومان بفرض تقسيم الأدوار حيث تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط الخارجي الوحيد بين أطراف القضية بينما تقوم المجموعة الأوروبية بتوفير أكبر قدر من المساعدات المالية اللازمة لعقد أي اتفاق يصل إليه الأطراف. وكما يفسر السفير الجوال موراتينوس فإن الأوروبيين يريدون أن يقوموا بدور اللاعب لا بدور الممول فحسب. ومن ثم يحاول الأوروبيون إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن أوروبا ترفض أن تقوم بدفع الحساب وعدم السؤال حتى عن مصير هذه الأموال. ولذلك فإن الأوروبيين يطالبون بالمزيد من التدخل في المفاوضات السياسية حتى يمكنهم توظيف الأموال على أحسن وجه.

رابعاً: لا تزال إسرائيل تناهض أي مزيد من التدخل السياسي من قبل أوروبا في شؤون صراعها مع العرب وذلك لاعتقادها بتحيز أوروبا نحو العرب. ولدحض هذا الزعم يشير موراتينوس إلى أنه إذا كانت إسرائيل تعتقد في تحيز أوروبا نحو العرب فإن العرب بالمثل يرون في الولايات المتحدة طرفاً متحيزاً لإسرائيل. ولو زادت هذه الاعتقادات فإن الدور الأوروبي سيزداد تعقيداً شيئاً فشيئاً. ومن هنا كانت سلسلة الاتفاقات الاقتصادية والعلمية التي عقدت بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي تؤكد أن أوروبا لا تتحيز مع العرب ضد إسرائيل.

ويمكن القول بأن المجموعة الأوروبية لديها القدرة على التأثير على إسرائيل حيث أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تسيطر على ٦٠٪ من تجارة إسرائيل الخارجية وتختص إسرائيل بنحو ٦٥٪ من هذه النسبة. وكما جاء على لسان موراتينوس فإن المجموعة الأوروبية لديها القدرة على التأثير من الناحية الاقتصادية ومن ناحية البحث والتنمية ومن حيث ناحية المعرفة والثقافة وغيرها. إلا أن سياسة أوروبا تلجأ دائماً إلى استخدام وسائل الضغط الإيجابية لضمان استفادة جميع الأطراف. ويرى موراتينوس أنه يفضل الحديث في الشرق الأوسط عن إجراءات بناء الثقة بين الشعوب بدلاً من الحديث حول التنازلات وفرض العقوبات.

وفي محاولة لإنقاذ قمة البندقية ومن ثم قمة برشلونة من الانهيار ولتحقيق دور سياسي فعال للمجموعة الأوروبية في عملية السلام في الوقت الذي بدأت تتضاءل فيه قدرة الولايات المتحدة على ملء الفراغ فمن المفيد أن تواصل أوروبا عملها بدرجة كبيرة من التنسيق بين دولها الأعضاء في الاتحاد للخروج بسياسة خارجية وعقلانية مشتركة تجاه المنطقة. فهنا يمكن التأكيد أن الانتفاضة التي بدأت بالأقصى وتوجهت إلى الاستقلال، قد نشرت في أوروبا بالفعل بذور سياسة جديدة أخرى يصيغها جيل الشبيبة الذي سيصنع القرار بالفعل ●●

(*) كاتب فلسطيني مقيم في سورية.

الإعلام أكثر خطورة من الإعلان:

الشارع يتعلم ويعلم

محمد خالد

الاعلام العادي هو من يقنعك بفكرة انت مقتنع بها

الاعلام الجيد هو من يقنعك بفكرة لم تكن لديك

الاعلام الممتاز من يغير فكرتك الحالية ويقنعك بعكسها

وفي الحالتين ـ الإعلان والإعلام ـ هناك الكثير من الكذب والقيل من الحقائق.. ولقد مارست الفضائيات العربية الإعلام العادي خلال شهر الانتفاضة بالتوجه إلى المواطن العربي لإقناعه بما هو مقتنع به.. كما مارس العدو الصهيوني الإعلام الجيد والممتاز تجاه الإنسان الغربي بشقين:

الأول: أن العدو يتصدى لهجمة إسلامية تريد تدمير الغرب والثاني أن الجيش الإسرائيلي يدافع عن نفسه أمام الميليشيات الفلسطينية المسلحة استناداً إلى صور الملثمين المسلحين في المظاهرات وجنازات الشهداء.

ان بعض الإعلام العربي كان رديئاً.. ومثال على ذلك تصريح مدير إحدى الهيئات لجمع التبرعات: (لقد حرصت الهيئة على وصول المساعدات إلى مستحقيها الفعليين بعيداً عن التعاون مع السلطة الفلسطينية لايصالها) وأضاف مؤكداً «ان المعونات تتم بشكل مباشر عن طريق الجمعية ولا تسلم للحكومات.. لافتاً إلى أن التجارب السابقة للجمعية اثبتت أن المساعدة عن طريق الحكومات لا تصل أبداً».

ان مثل هذا الفخر ـ في هذه الظروف العصيبة التي تتطلب تضافر جميع الجهود وتوحيدها ـ غير لائق ويسكل استفزازاً لا داعي له.. فالمهم أن نأكل العنب لا أن نقتل الناطور.

من الملفت للنظر أن المواطن العربي قد أبدى اهتماماً واضحاً بدور الإسلام وأهميته في هذه الانتفاضة البطولية.. وتبارى الناس العاديون بطرح أفكارهم ورؤاهم حول وسائل الإعلام في المعركة مما يمكن تلخيص بعضه في إطارات ثلاثة: المدى القريب.. والمتوسط والبعيد.

في المدى القريب:

.. مطالبة الفضائيات العربية التي ما تزال تستضيف رموزاً للعدو في برامجها أن تمتنع عن هذا التطبيع الإعلامي الرديء.

.. أن تكون اصدار البيانات في فلسطين من مهمة القيادة المشتركة للانتفاضة وعدم انفراد فريق دون آخر باصدار بيانات خاصة.

.. التخطيط العسكري المشترك للعمليات الاستشهادية.

.. تأليف لجان مشتركة من قيادة الانتفاضة تتولى توجيه المظاهرات والمعالجة السريعة للأخطار الميدانية التي يمكن أن ترتكب (حرق العلم المصري - تخريب ممتلكات فلسطينية).

.. عدم حمل السلاح في الجنازات أو المظاهرات وعدم تصويرها تلفزيونياً لأن الإعلام الصهيوني استغل ذلك في الغرب وأظهر أن الجيش الإسرائيلي يدافع عن نفسه أمام هجمات الميليشيات الفلسطينية عليه.

.. رفع الصلبان في التظاهرات لإظهار اشتراك العرب ـ مسلمين ومسيحيين ـ في الدفاع عن المقدسات وخوض انتفاضة تحرير واستقلال.. وكذلك تصوير وبث قصف الدبابات الإسرائيلية لمدن وقرى فلسطينية مسيحية مثل بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور.

.. رفع يافطات باللغات الانكليزية والفرنسية والألمانية في التظاهرات ليقرأها المشاهد الغريب بعيداً عن التعليق المنحاز للمذيع المتصهين.

.. عمل محاضرات توعية باللغات المتعددة للاجانب المقيمين في البلادالعربية.

.. عمل ملصقات باللغات وتوزيعها على المؤسسات الأجنبية محلياً وخارجياً.

.. عمل ورشات عمل مكثفة في الجامعات والمدارس الثانوية والأندية والاتحادات حول الإعلام.

.. المطالبة الجادة للدول العربية التي لم تقفل مكاتب العدو لديها بإقفال مكاتبها لدى الكيان مثل قطر وموريتانيا.. وكذلك سحب السفراء لكل من مصر والأردن.

في المدى المتوسط

.. إرسال مثقفين ورجال دين عرب مسيحيين في جولات لأمريكا وأوروبا لشرح أبعاد الانتفاضة الوطنية الاستقلالية.

.. تأليف لجان دائمة مع الكنائس الغربية وتزويدها بالنشورات والمحاضرين والمبشرين الزائرين.

.. عمل طوابع بريدية لأبرز أحداث الانتفاضة.

.. توجيه برامج باللغة العبرية لداخل فلسطين المحتلة وموجهة للفرد الإسرائيلي عبر فضائيات مؤهلة كما هو الحال مع تلفزيون (المنار) التابع لحزب الله.

.. فضح المفهوم الإسرائيلي للسلام المؤدي إلى نظام الفصل العنصري.. وهو نظام مكروه في جميع أنحاء العالم كما حصل في جنوب أفريقيا..

في المدى البعيد

.. كنا نعتقد ان هناك ٤٠ محطة تلفزيون عربية فإذا بها ٧٠ محطة ليس بينها محطة واحدة موجهة للغرب وبعدة لغات.. إن الميزانية السنوية لهذه المحطة توازي أقل من ثمن طائرة واحدة لأي من الجيوش العربية.. وبذلك يمكن استمرار هذه المحطة لمدة ٢٢ سنة على الأقل إذا تم التبرع لها مداورة بطائرة واحدة لكل بلد.

.. اقتراح شراء إحدى المحطات التلفزيونية المعروضة للبيع بكثرة في الغرب وإدارتها بذكاء وبطاقم غربي يعرف كيفية مخاطبة الإنسان هناك..

.. يمكن شراء حيز زمني في إحدى المحطات الغربية وبث برامج موجهة لذلك الإنسان الغربي من خلالها.

.. التعاون مع فعاليات الجاليات العربية في المهجر والتنسيق معها حول شكل الدعاية والإعلام المطلوبين تجاه الإنسان الغربي.

.. دعم المؤسسات العربية في الغرب والعاملة في الشأن القومي العام.

.. إرسال بعثات وهيئات ثقافية ودينية وسياسية للاتصال بالمؤسسات الأهلية والشعبية مثل مؤسسات السود والجمعيات اللاتينية في الأمريكيتين وأوروبا.

هذه بعض الأفكار التي يطرحها المواطن العربي العادي هذه الأيام مساهمة منه في خوض واحدة من أهم ساحات الصراع مع العدو.. فلنتعلم من الجماهير ومن مبادراتها الإبداعية.. ولنتذكر كلمة (ريك وارن):

(اللحظة التي تتوقف فيها عن التعلم تتوقف فيها عن القيادة) ●●

العالم العربي في مئة عام

صقر أبو فخر*

عاش العالم العربي، منذ السيطرة التركية عليه في سنة ١٥١٦ فصاعداً في رقاد وركود وخدر. وطوال ٤٠٠ سنة من هذه السيطرة لم يستيقظ العرب إلا مرتين: الأولى في عهد الإصلاحات التي أجراها الصدر الأعظم مدحت باشا سنة ١٨٦٤، والثانية مع قيام دولة إسرائيل في سنة ١٩٤٨. وأكثر ما يثير الخشية هو أن يكون العرب استيقظوا ولم يفعلوا شيئاً، خلال القرن الشعرين إلا الاستيقاظ.

دشن احتلال نابليون مصر في سنة ١٧٩٨ ما عُرف، في ما بعد، بـ «المسألة الشرقية». وحينما استفاق المصريون والعرب على مدافع الأسطول الفرنسي تدك معاقل المماليك في خليج أبو قير أيقنوا أن عصراً جديداً بدأ يبزغ وهم كانوا عنه غافلين، فقد أذهلتهم المدافع الفرنسية وغيرت أحوالهم من الطمأنينة البلهاء إلى الاضطراب والبلبلة. وعندما تعرفوا على فن الطباعة الحديثة على أيدي الفرنسيين راحوا يكتشفون كم أنهم كانوا في تأخر وتخلف قياساً بما وصلت إليه الأمم الأوروبية. ومن هنا، بالذات بدأت أسئلة النهضة تحرك نعاسهم وتثاقلهم العجيب: كيف نتقدم ونحافظ، في الوقت نفسه، على ديننا؟ كيف نتعلم فنون الغرب وعلومه من غير أن نفقد هويتنا؟ لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ ماذا نأخذ من حضارة الغرب وماذا نترك؟

شُغل الفكر العربي طويلاً بهذه الأسئلة. وظل مشغولاً بها من دون أن يتوصل إلى أجوبة من شأنها أن تضعه فوراً على سكة الإقلاع صوب العصر. واستمر الجدال طويلاً حتى عاد الكثيرون إلى نعاسهم القديم، ولم يستيقظوا إلا على طرقات عصا موسى تفسد عليهم طمأنينتهم. وكانت عصا موسى، هذه المرة، ليست مدافع نابليون، بل الهجرة اليهودية التي فاجأتهم بها أوروبا في سنة ١٨٨٢ وما بعدها. ففي ١٨٨٢/٨/١ بالتحديد أسس «أحباء صهيون» أول مستعمرة لهم في فلسطين، وأطلقوا عليها اسم «ريشون لتسيون» أي «الأولى لصهيون»، وأقاموها فوق أراضي قرية عيون قارة العربية. ولم يكد العام ١٨٩٧ يطل حتى كان اليهود قد أسسوا عشرات الجمعيات والمؤسسات والصناديق التي راحت تعمل بنشاط دؤوب على شراء الأراضي في فلسطين ومساعدة اليهود على الهجرة إليها وتوطينهم في الأراضي الجديدة. وعلى الرغم من ذلك لم يكتشف العرب أبعاد الهجرة اليهودية إلا ابتداء من سنة ١٩٠٨ فصاعداً عندما صدر الدستور العثماني الذي أتاح حرية التعبير للصحافة والجمعيات التي راحت تتحدث عن الخطر اليهودي المرتقب. وعلى الرغم من ذلك أيضاً، ظل بعض العرب ينظر إلى الهجرة اليهودية نظرة إيجابية إذ رأى فيها عاملاً من عوامل تنشيط الاقتصاد وتحسين انتاجية الأرض وتطوير الزراعة، ولم تنكشف له أبعاد الخطة الاستعمارية الجديدة إلا عندما فضحت ثورة أكتوبر الروسية بنود معاهدة سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا التي ترافق فضحها مع صدور إعلان بلفور في ١٩١٧/١١/٢.



كيف عاش العرب القرن العشرين؟ أي أحداث عصفت بهم؟ ماذا فعلوا إزاء هذه العواصف؟ كيف جابهوا اضطراب الأحوال؟

هاكم محصلة هذا القرن المرير.

من تقطيع الأوصال حتى إلغاء الخلافة

شاخت الامبراطورية العثمانية كثيراً في القرن التاسع عشر. وحاول بعض المجددين فيها أن يعيدوا إليها الشباب. لكن هيهات أن تعود النضارة إلى جسد ذوى وتغضن. ففي ١٨٧٧/١٢/٢٤ وتحت ضغط الصدر الأعظم مدحت باشا، سكرتير حزب الاتحاد والترقي في ما بعد وأبو الإصلاح التركي، أصدر السلطان عبد الحميد إرادة شاهنشاهية منحت الأمة دستوراً جديداً يضمن لها الحرية على النمط الأوروبي. لكن عبد الحميد نفسه ما لبث أن انقلب على الدستور فحلَّ مجلس المبعوثان وألغى الدستور. وفي هذه الفترة كانت أوروبا تعد العدة لاقتسام تركة الدولة العثمانية أو ما كانت تسمى بـ «الرجل المريض». ففي ١٩٠٠/٦/٢٧ وقعت فرنسا واسبانيا اتفاقاً يقتسم فيه الطرفان الصحراء الغربية. وفي ١٩٠٣/٤/٨ وقعت فرنسا وانكلترا اتفاقاً يطلق يد فرنسا في المغرب ويد انكلترا في مصر.

وعلى الرغم من أن بعض الأحرار العرب تنبهوا مبكراً لهذه المطامع وبادروا في ١٩٠٢/٤/٢ إلى عقد مؤتمر لهم في باريس للتصدي لهذه الأحوال المهينة وللدفاع عن حرية العرب واستقلالهم، إلا أن مسار الأحداث كان أقوى من هذه التحركات السياسية ومن النيات الطيبة التي كانت تشيع في مثل هذه المؤتمرات. ومع أن السلطان عبد الحميد الثاني اضطر، مجدداً، إلى إعلان الدستور في تموز ١٩٠٨ إلا أن الاتحاديين ما لبثوا أن خلعوه في ١٩٠٩/٤/٢٧ وعينوا مكانه محمد الخامس وهو خليفة ضعيف وبلا حول ولا قوة ما أدى إلى انفلات الأمور شر فلتة. ففي ١٩١١/١١/٥ احتلت إيطاليا طرابلس الغرب وبنغازي، وفي

١٩١٢/٣/٣٠ أعلنت فرنسا حمايتها للمغرب وفي ١٩١٤/١٢/٨، إبان الحرب العالمية الأولى التي اندلعت في ١٩١٤/٧/٢٨ أعلنت بريطانيا مصر محمية لها.

وإزاء الهلع الذي انتاب تركيا من انتفاضة الولايات العربية والأحرار العرب ضدها أعدم جمال باشا، قائد الفيلق الرابع، الدفعة الأولى من العرب في ١٩١٥/٨/٢١ في بيروت ودمشق. وكان توقيع الملك عبد العزيز معاهدة صداقة مع بريطانيا في ١٩١٥/١/٢ غذى هذا الهلع بقوة. ولم يكد الشريف حسين يبدأ بمراسلة حسين مكماهون في القاهرة في ١٩١٥/١٠/٢٤ حتى كان جمال باشا يستعد لإعدام الدفعة الثانية من الوطنيين اللبنانيين والسوريين في ١٩١٦/٥/٦ وفي ١٩١٦/٥/٩ وقعت بريطانيا وفرنسا معاهدة سايكس - بيكو المشهورة التي نصت، كما هو معروف، على اقتسام الشام والعراق بينهما، فكانت العراق وفلسطين من نصيب بريطانيا، وسورية ولبنان من نصيب فرنسا.

اعلن الشريف حسين الثورة العربية ضد الأتراك في مكة يوم ١٩١٦/٦/١٠ آملاً أن يتمكن من توحيد الشام والعراق والجزيرة العربية في دولة واحدة بحسب الوعود البريطانية. وتقدمت قوات الثورة العربية بقيادة الأمير فيصل لتحتل العقبة في ١٩١٧/٧/٦. ولم تكد تمر أربعة شهور على ذلك حتى كان اللورد آرثر بلفور يصدر إعلانه المشهور في ١٩١٧/١١/٢ الذي يَعِدُ فيه اليهود بوطن قومي لهم في فلسطين. وعلى الرغم من انكشاف أمر معاهدة سايكس - بيكو، وعلى الرغم من إعلان بلفور الصريح، وعلى الرغم من ارتفاع الاحتجاجات ضد المعاهدة والإعلان معاً، والتحذير من الخطر الوشيك للصهيونية، إلا أن التحالف بين قوات الثورة العربية والجيش البريطاني بقي ثابتاً.

ففي ١٩١٧/١٢/٩ دخل الجنرال اللنبي القدس بعد طرد القوات العثمانية منها، وفي ١٩١٨/٩/٢٧ احتل الأمير فيصل مدينة درعا، وفي ١٩١٨/٩/٣٠ دخلت القوات العربية والبريطانية دمشق، وفي ١٩١٨/١٢/١٩ عزلت القوات البريطانية الخديوي عباس حلمي وجددت إعلان مصر محمية بريطانية، وفي ١٩١٩/٣/١٩ اعترفت الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وفي ١٩١٩/٥/٢٠ أعلن أعضاء المجلس الإداري في جبل لبنان استقلال لبنان الصغير. غير أن المؤتمر السوري العام، وأعضاؤه من سورية وفلسطين والأردن ولبنان، أعلن في ١٩٢٠/٣/٨ استقلال سورية كلها ونصّب الأمير فيصل ملكاً دستورياً عليها.

استقبلت فرنسا قرارات المؤتمر السوري بغضب شديد، فحركت قواتها باتجاه دمشق، وخاض السوريون معركتهم على أبواب دمشق في ميسلون، فاستشهد فيها يوسف العظمة وزير الدفاع في حكومة الملك فيصل يوم ١٩٢٠/٧/٢٤. وفي ١٩٢٠/٧/٢٥ دخل الجنرال غورو دمشق، وفي ١٩٢٠/٨/٣١ أعلن غورو بنفسه قيام دولة لبنان الكبير وفي ١٩٢٠/٩/١ أعلن قيام دولتين مستقلتين في دمشق وحلب، وفي ١٩٢٠/٩/٣٠ أعلن إنشاء دولة العلويين في اللاذقية ومنطقتها، وفي آذار ١٩٢١ أعلنت سلطات الانتداب الفرنسي إنشاء دولة ذات استقلال إداري في منطقة جبل الدروز بسورية.

لم تحرك بريطانيا ساكناً، ولم تعترض على الإجراءات الفرنسية، فهي لم تحترم وعودها للشريف حسين ولبقية رجالات العرب الذين اتصلوا بها أو الذين كانوا على اطلاع ومعرفة بهذه الوعود. وانكشف مدى الخديعة التي وقع العرب في شراكها عندما بدأت طلائع الهجرة اليهودية تتقاطر على فلسطين، وعندما راحت فرنسا وبريطانيا تتقاسمان الولايات العربية الواحدة تلو الأخرى حتى قطّعوا أوصال العالم العربي تقطيعاً شنيعاً بعدما ظل موحداً طوال ٤٠٠ سنة من السيطرة العثمانية. ففي ١٩٢٠/١٢/٢٢، وبموجب اتفاق باريس بين بريطانيا وفرنسا رسمت الحدود بين سورية ولبنان والعراق وفلسطين. وفي ١٩٢١/٣/١١ رسمت الحدود بين تركيا وسورية والعراق.

وفي ١٩٢١/١٠/٢٠ جرى توقيع معاهدة أنقرة بين فرنسا وتركيا الخاصة بالحدود مع سورية. وكان ذلك كله يتم خلافاً لإرادة السكان وفي غياب تام لأي تمثيل شرعي للسكان العرب. ولم يطل الأمر حتى كانت عصبة الأمم تذيع في ١٩٢٢/٧/٢٤ صك الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، وصك الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، وفي ١٩٢٣/١٠/٢٩ ألغيت الخلافة العثمانية وأعلنت الجمهورية التركية.



من المجابهة إلى النكبة

خرج العرب من تحت السيطرة العثمانية وهم لا يمتلكون شيئاً من عناصر القوة، فإذا بهم تحت السيطرة الغربية بلا حول أو سند. وعلى الرغم من ذهولهم وارتباكهم إلا أنهم بدأوا، بالتدريج، رحلة المواجهة والمقاومة. ففي العراق ومصر اندلعت انتفاضات متتالية ابتداء من سنة ١٩٢٠ فصاعداً ضد الانتداب البريطاني، وفي سورية قامت حركات احتجاجية مسلحة ابتداء من سنة ١٩٢٣ حتى تكاملت بقيام الثورة السورية الكبرى في سنة ١٩٢٥ بقيادة سلطان باشا الأطرش، وفي فلسطين لم تكف الانتفاضات عن الاندلاع منذ سنة ١٩٢١، فشهدت في سنة ١٩٢٣ تظاهرات صاخبة ثم وقعت هبة البراق في آب ١٩٢٩ وانتفاضة أيار ١٩٣٣، وتجمعت عوامل الثورة حتى اندلعت في كفاح مسلح ريادي دشنه الشيخ عز الدين القسام سنة ١٩٣٥. ومهد هذا التمرين العسكري لنشوب ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية العارمة. وفي هذه الأثناء كان عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود يستولي في ١٩٢٣/١٠/١٣ على الطائف ومكة، ويعلن في ١٩٢٦/١/٨ نفسه ملكاً على الحجاز حتى إذا جاء يوم ١٩٣٢/٩/٢٢ أعلن تأسيس المملكة العربية السعودية في خطوة مهمة وتوحيدية في منطقة كانت تتفتت وتنقسم باطراد.

إزاء فشل الثورتين المصرية والعراقية سنة ١٩٢٠، وتتالي النكبات التي حلت بقلب العالم العربي وأطرافه، توفي سعد زغلول في ١٩٢٧/٨/٢٣ ثم تبعه في ١٩٣٣/٩/٨ الملك فيصل الأول الذي كان اعتلى العرش العراقي في ١٩٢١/٨/٢٣ بعد مغادرته سورية عقب معركة ميسلون. وفي ١٩٣٩/٤/٤ توفي بحادث سيارة في بغداد الملك غازي الأول بن فيصل





الأول. وإذا بالعواصف راحت تتجمع في سماء المنطقة العربية مؤذنة بتغيرات كبيرة، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩/٩/١ ألغى جميع هذه الارهاصات وأدخل العالم العربي في معمعان واضطراب ما كان من الممكن التنبؤ بنتائجهما في ذلك الوقت.

استفادت الحركة الصهيونية ايما استفادة، من النتائج التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية ومن مسار الأحداث التي بدأت في ٩/١/ ١٩٣٩ وانتهت في ١٩٤٨/٥/١٤ بقيام دولة إسرائيل. ففي هذه المرحلة تمكنت الحركة الصهيونية من أن ترسخ وجودها في فلسطين باستقدام الآلاف من اليهود في موجات متلاحقة بحيث ارتفع عددهم عشية الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ إلى نصف مليون نسمة بعدما كانوا عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ ما لا يزيد على ٨٥ ألف نسمة ثم هبط عددهم في نهاية سنة ١٩١٨ إلى ٥٦ ألف نسمة. وفي هذه الفترة أسس الصهيونيون الكثير من المؤسسات الفاعلة كالهاغاناه (١٩٢٠) والجامعة العبرية في القدس (١٩٢٥) والصندوق التأسيسي (١٩٢٠) والهستدروت (١٩٢٠) والوكالة اليهودية (١٩٢٩) والمؤتمر اليهودي العالمي (١٩٣٩) فضلاً عن شراء المزيد من الأراضي وبناء العشرات من المستوطنات.

أسفرت هزيمة ألمانيا ودول المحور في الحرب العالمية الثانية عن صعود قوة اليهود في أوروبا والولايات المتحدة، وتضاؤل قوة العرب. وبعدما كان الحاج أمين الحسيني زعيماً عربياً وإسلامياً كبيراً صار طريد المنافي في إشارة إلى تراجع قوة الحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت أجبرت سلطات الانتداب البريطاني على إصدار الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ والذي ينص على بقاء فلسطين واحدة لأبنائها جميعهم.

عملت دول الحلفاء المنتصرة على معالجة مشكلات الحرب ومشكلات ما بعد الحرب وفي مقدمتها المشكلة اليهودية. وبينما كان العرب يحاولون تجميع قواهم فيوقعون بروتوكول الاسكندرية في ١٩٤٤/١٠/٧ الذي ينص على إنشاء جامعة للعرب، ثم يعلنون في ٣/٢٢/ ١٩٤٥ تأسيس جامعة الدول العربية، وبينما كان الفلسطينيون يذيعون في ١٩٤٥/٦/١٢ نبأ تأليف الهيئة العربية العليا لفلسطين بزعامة الحاج أمين الحسيني، وبينما كانت القوات الفرنسية تجلو عن سورية في ٤/١٧/ ١٩٤٦ وعن لبنان في ١٩٤٦/١٢/٣١، كانت الأمم المتحدة، بإيعاز من الولايات المتحدة، تصدر في ١٩٤٧/١١/٢٩ القرار رقم ١٨١ الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وجعل القدس تحت إدارة دولية. وهكذا أعطى هذا القرار لليهود ٥٥٪ من فلسطين ولم تكن أملاكهم تتجاوز ٥,٧٪ من أراضي فلسطين ولم يكن عددهم يتخطى ٣٠٪ من مجموع السكان.

رفض الفلسطينيون والدول العربية قرار التقسيم رفضاً قاطعاً. ولما كانت بريطانيا هي الدولة المنتدبة على فلسطين بموجب قرارات مؤتمر السلم المنعقد في فرساي في ١/١/ ١٩١٩ وبموجب صك الانتداب الصادر في ٢٤/ ١٩٢٢/٧ فإن الدول العربية امتنعت عن التدخل في فلسطين وحاولت التدخل لدى بريطانيا لايقاف مفاعيل قرار التقسيم. لكن بريطانيا أعلنت أنها ستنهي الانتداب وستنسحب من فلسطين بحلول مساء ٥/١٤/ ١٩٤٨. وفي الفترة الواقعة بين صدور قرار التقسيم وانسحاب بريطانيا كان العراق مشغولاً بمقارعته الانتداب البريطاني وبانتفاضة الوثبة ثم بتوقيع معاهدة بورتسموث في ١٩٤٨/١/١٦. وفي هذه الأثناء استشهد عبد القادر الحسيني قائد جيش الجهاد المقدس في معركة القسطل يوم ١٩٤٨/٤/٨، وارتكبت القوات الصهيونية مجزرة دير ياسين في ١٩٤٨/٤/٩.

لم يكد آخر جندي بريطاني يغادر مرفأ حيفا في ١٩٤٨/٥/١٤ حتى اجتمع ممثلو الجمعية التأسيسية اليهودية بزعامة دافيد بن غوريون الذي أعلن قيام دولة إسرائيل. وفي اليوم التالي ١٩٤٨/٥/١٥ عبرت بعض الجيوش العربية حدود فلسطين ونشبت عدة معارك في معظم الأراضي الفلسطينية انتهت إلى توقيع اتفاقات الهدنة بين مصر وإسرائيل في ١٩٤٩/٢/٢٤، وبين لبنان وإسرائيل في ١٩٤٩/٣/٢٣، وبين الأردن وفلسطين في ٤/٣/ ١٩٤٩ وبين سورية وإسرائيل في ٧/٢٠/ ١٩٤٩.

كان انتصار الصهيونية في عام ١٩٤٨ التعبير الأكمل عن انتصار الامبريالية في المنطقة العربية وهزيمة المشروع الوحدوي العربي الذي قاده الشريف حسين والملك فيصل من بعده. وهكذا تمكنت الصهيونية من تقديم نفسها كمشروع أمثل لخدمة السيطرة الغربية على المنطقة ولتخليص أوروبا من عبء المسألة اليهودية في آن واحد.

من النكبة إلى الهزيمة

زلزلت نكبة فلسطين أوصال العالم العربي، وأطلقت موجات من الغضب الشعبي والاحتجاج السياسي. وظهرت المنطقة العربية مكشوفة أمام السياسات الغربية. ففي ٣/٣٠/ ١٩٤٩ قاد حسني الزعيم أول انقلاب عسكري في سورية، ولم يلبث النظام الجديد أن سلم زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطون سعادة، إلى لبنان لتعدمه السلطات فوراً في ١٩٤٩/٧/٨. ورد الحزب باغتيال رياض الصلح رئيس وزراء لبنان والمسؤول عن إعدام أنطون سعادة في عمان بتاريخ ١٦/ ١٩٥١/٧. وفي ١٩٥١/٧/٢١ اغتيل الملك عبد الله في القدس بعدما كان أُعلن ملكاً على الضفتين في ١٩٤٨/١٢/١.

غير أن الحركات الاستقلالية العربية بدأت تتحرك بزخم نحو التخلص من الوجود الاستعماري المباشر في بلادها، فنالت ليبيا استقلالها في ١٩٥١/١٢/٢٤ تحت قيادة الملك إدريس السنوسي. واندلعت الثورة المصرية ضد الملك فاروق في ١٩٥٢/٧/٢٣ بقيادة جمال عبد الناصر، وأجبرت هذه الثورة الملك فاروق على التنازل عن العرش في ١٩٥٢/٧/٢٦. وفي ١٩٥٣/٦/١٨ أعلنت الجمهورية وأُلغيت الملكية في مصر وتولى اللواء محمد نجيب

منصب رئيس الجمهورية وعين جمال عبد الناصر نائباً له ووزيراً للداخلية. وفي ١٩٥٤/٢/٢٥ استقال محمد نجيب من منصبه. وفي ١٩٥٤/٤/١٨ صار جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء. وفي ١٩٥٤/١٠/١٠ وقعت السلطات المصرية الجديدة المعاهدة المصرية - البريطانية التي تنص على جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس. وفي ١٩٥٤/١٠/٢٦ وقع حادث المنشية حيث حاولت جماعة الاخوان المسلمين اغتيال جمال عبد الناصر.

في جانب آخر، كان المشرق العربي يخوض غلياناً كبيراً. ففي ١٩٥٥/٢/٢٤ وقعت تركيا والعراق اتفاق حلف بغداد، وفي ١٩٥٥/٣/٣ انضمت بريطانيا إلى هذا الحلف. وصار واضحاً أن ثمة صراعاً كبيراً يخاض الآن في المنطقة بين التيارات الاستقلالية الجديدة من جهة، وبين القوى التقليدية المرتبطة بالسياسة الانكليزية تحديداً. وفي خضم هذا الصراع عقد مؤتمر باندونغ في أندونيسيا في ١٩٥٥/٤/١٨ ليؤسس لحركة كبيرة هي حركة عدم الانحياز قادها كل من جمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو وجوزف بروز تيتو وأحمد سوكارنو وشو إن لاي. وفي ١٩٥٥/٧/١ انضمت باكستان إلى حلف بغداد. وفي ١٩٥٥/١١/١١ انضمت إيران إلى هذا الحلف.

وفي انعطافة سياسية مفاجئة وقعت مصر في ١٩٥٥/٩/٢٧ صفقة مع تشيكوسلوفاكيا لاستيراد أسلحة لجيشها الضعيف. وجن جنو بريطانيا وفرنسا، فهذه الخطوة المصرية كسرت احتكار السلاح الذي كانت بريطانيا وفرنسا تتحكمان بسوقه. وفي ١٩٥٥/١٠/٣٠ وقعت مصر وسورية اتفاق الدفاع المشترك.

في ١٩٥٦/١/١ أعلن السودان استقلاله، وفي ١٩٥٦/٣/١ اضطر الملك حسين إلى عزل غلوب باشا من قيادة الجيش الأردني تحت ضغط الحركة الوطنية الأردنية، وفي ١٩٥٦/٣/٢ أعلن المغرب استقلاله، وفي ١٩٥٦/٤/١ أعلنت تونس استقلالها، وفي ١٩٥٦/٦/٢٣ انتخب جمال عبد الناصر رئيساً لجمهورية مصر. وكان أخطر قرار اتخذه الرئيس الجديد هو إعلانه في ١٩٥٦/٧/٢٦ تأميم شركة قناة السويس. وأدت هذه الخطوة إلى قيام بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بعدوان واسع على مصر كان من نتيجته احتلال سيناء وبور سعيد وبعض مناطق القناة، ووقع الهجوم في ١٩٥٦/١٠/٣١.

التف العالم العربي بأكمله إلى جانب الرئيس جمال عبد الناصر، وصار زعيماً قومياً لا يضاهى. وأطلق العدوان الثلاثي على مصر زخماً كبيراً من الترابط القومي بين أجزاء البلدان العربية، ووجد الشباب العربي في هذه المعركة كأنها معركته الخاصة وليست معركة مصر وحدها.



وما إن أعلن الاتحاد السوفياتي انذاره الشهير لدول العدوان الثلاثي في ١٩٥٦/١١/٥ حتى كانت الولايات المتحدة الأمريكية تطلب بدورها، من إسرائيل الانسحاب من سيناء في ١٩٥٦/١١/٧. وعندما انسحبت الدول المعتدية كان عبد الناصر قد أصبح الزعيم العربي الأوحد الذي لم ينازعه فيها أحد طيلة الأربعة عشر عاماً المقبلة.

وفي ١٩٥٨/٢/٢٢ اتحدت مصر وسورية في أول وحدة في تاريخ العرب المعاصر. وجاءت هذه الوحدة في سياق انقاذ سورية من المخاطر التي كانت تتهددها من حلف بغداد. ولم تلبث أحداث لبنان أن اندلعت في ١٩٥٨/٥/٩ بين النظام الموالي للغرب برئاسة كميل شمعون، والقوات الشعبية المؤيدة للجمهورية العربية المتحدة. وإزاء احتدام الصراع في المنطقة وقعت ثورة ١٩٥٨/٧/١٤ في العراق التي أطاحت الملكية وحلف بغداد وأعلنت الجمهورية برئاسة عبد الكريم قاسم. وفي الأثر نزلت قوات أمريكية في لبنان وقوات بريطانية في الأردن لتحمي بعض ما بقي من مواقع موالية للغرب في المنطقة.

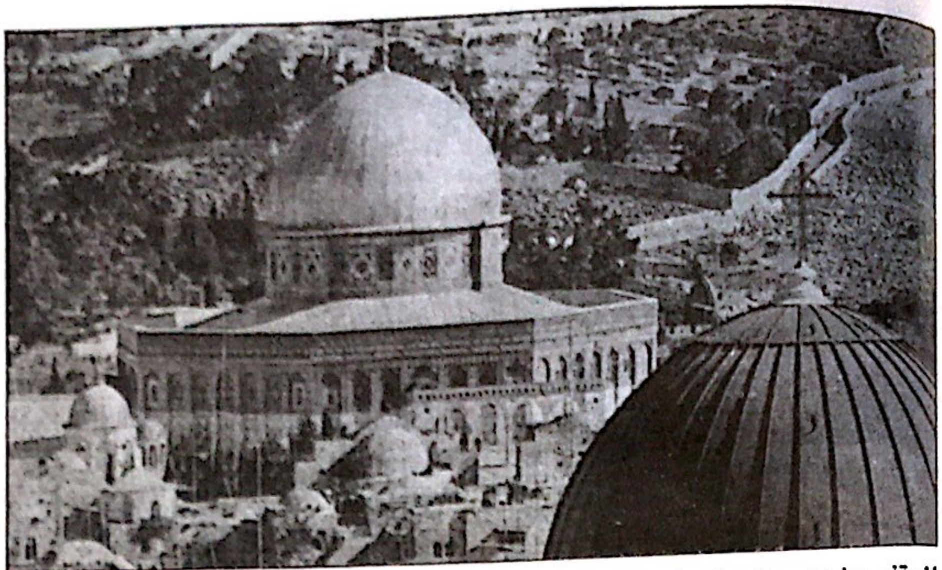
وفي خطوة أخرى نحو الاستقلال عن الغرب، بدأ العمل في سد أسوان في مصر يوم ١٩٥٨/١٠/٣١ بمساعدة من الاتحاد السوفيتي. وفي ١٩٥٩/١١/٢٨ استقلت موريتانيا، وفي ١٩٦١/٦/١٩ استقلت الكويت. غير أن هذا الزخم ضُرب بقسوة صبيحة ١٩٦١/٩/٢٨ عندما وقع الانفصال بين سورية ومصر. وكانت هذه الخطوة ضربة قاصمة للتيار القومي العربي الذي كان الرئيس جمال عبد الناصر رمزه الأبرز لم يوازيها إلا إعلان استقلال الجزائر في ١٩٦٢/٧/١.

في جانب آخر نفذ اللواء عبد الله السلال فجر ١٩٦٢/٩/٢٦ انقلاباً عسكرياً في اليمن وأعلن الجمهورية، وطلب نجدة الرئيس جمال عبد الناصر. وبالفعل وصلت طلائع القوات المصرية إلى اليمن في ١٩٦٢/١٠/٤ في خطوة كان لها الكثير من الآثار السلبية التي ظهرت لاحقاً. وفي ١٩٦٣/٢/٨ أطاح انقلاب عسكري حكم عبد الكريم قاسم في العراق، وتولى رئاسة الجمهورية عبد السلام عارف. وفي ١٩٦٣/٣/٨ أطاح انقلاب عسكري آخر في سورية حكم الانفصال وتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة.

تجمعت عوامل كثيرة لكي يتداعى العرب لعقد أول مؤتمر قمة لهم في القاهرة يوم ١٩٦٤/١/١٣. وتمخض عن هذا المؤتمر قرار ينص على ضرورة إنشاء كيان فلسطيني ينطق باسم الفلسطينيين، وكُلف أحمد الشقيري بهذه المهمة. وقد تمكن الشقيري من أن يعقد في ١٩٦٤/٥/٢٨ المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس، وهذا المؤتمر أعلن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ١٩٦٥/١/١ سمع العالم أول عملية لحركة فتح في فلسطين معلنة بداية الكفاح المسلح لتحرير فلسطين. غير أن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية انفرد في ١٩٦٥/٣/٦ بالدعوة إلى السلام مع إسرائيل على أساس تطبيق قرار التقسيم الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ عن الأمم المتحدة، ولاقت دعوته تلك استهجاناً واستنكاراً كبيرين.

في ١٩٦٥/٦/١٩ أطاح انقلاب عسكري في الجزائر الرئيس أحمد بن بيلا وحمل العقيد هواري بومدين إلى السلطة. وفي ١٩٦٥/١٠/٢٩ اختفى في باريس زعيم المعارضة المغربية المهدي بن بركة، وتبين لاحقاً أنه اختطف وقتل. وفي ١٩٦٦/٢/٢٣ وقع انقلاب عسكري في سوريا أطاح حكم الرئيس أمين الحافظ وتسلم السلطة مجلس جديد ضم كلا من صلاح جديد ونور الدين الأتاسي وحافظ الأسد.

في ١٩٦٧/٣/٧ ومع تصاعد عمليات الكفاح المسلح الفلسطيني وقعت عدة معارك على الحدود بين سورية وإسرائيل. وتوتر



الموقف بشدة، وظهر أن إسرائيل تعد العدة لغزو سورية. وعلى الأثر طلبت مصر سحب القوات الدولية المرابطة فوق أراضيها. وفي خطوة تصعيدية أخرى أغلقت مصر مضيق تيران فقطعت بذلك الملاحة الإسرائيلية عبر البحر الأحمر. وهكذا راحت المنطقة العربية تنزلق نحو الحرب بقوة. ولم يكد فجر الخامس من حزيران ١٩٦٧ يبزغ حتى كانت الحرب تندلع بقوة على جبهات ثلاث: السورية والأردنية والمصرية. وكانت الكارثة الكبرى، فقد تبين أن إسرائيل تمكنت من احتلال الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن بما فيها مدينة القدس، وسيناء بكاملها ووقفت قواتها عند قناة السويس.

حيال هذه الهزيمة المروّعة أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في ١٩٦٧/٦/٩ تنحيه عن السلطة متحملاً المسؤولية كاملة. غير أن تظاهرات شعبية كبيرة في مصر والعالم العربي اضطرته إلى العودة عن قراره وإلى البدء في لملمة آثار الهزيمة، فكان أن تم القبض على المشير عبد الحكيم عامر في ١٩٦٧/٨/٢٥ بتهمة التآمر على النظام، وفي ١٩٦٧/٩/١٤ أعلن عن انتحار المشير عامر.

عقدت القمة العربية الرابعة في الخرطوم في ١٩٦٧/٨/٢٩ وخرج المؤتمر بموقف موجز هو: «لا للصلح، لا للاعتراف، لا للمفاوضات». وفي ١٩٦٧/١١/٥ أطاح انقلاب عسكري في اليمن بحكم الرئيس عبد الله السلال. وفي ١٩٦٧/١١/٢٢ أصدر مجلس الأمن القرار ٢٤٢ الذي يعلن فيه عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، ويطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في الحرب. وفي ١٩٦٧/١١/٣٠ استقل اليمن الجنوبي باسم «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، واستقال أحمد الشقيري من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية في ١٢/٢٤/ ١٩٦٧.

من الهزيمة إلى التسوية

خلّف العام ١٩٦٧ وراءه أسوأ كارثة في تاريخ العرب الحديث. وتداعت الأحداث، بعد ذلك، بطريقة دراماتيكية، فتصاعد الكفاح المسلح الفلسطيني كطريقة في الرد على الهزيمة، فجرت معركة الكرامة بين الفدائيين والقوات الإسرائيلية في ١٩٦٨/٣/٢١، وفي ١٩٦٨/٧/١٧ وقع انقلاب عسكري في العراق أعاد حزب البعث إلى السلطة، وفي ١٩٦٨/١٢/٢٨ أغار الطيران الإسرائيلي على مطار بيروت ودمر ١٣ طائرة مدنية لبنانية انتقاماً لعمليات الفدائيين. وفي ١/ ١٩٦٩/٢ انتخب المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي ١٩٦٩/٥/٢٤ وقع انقلاب عسكري في السودان حمل اللواء جعفر النميري إلى السلطة، وفي ١٩٦٩/٨/٢١ أحرقت مجموعة من اليهود المتطرفين المسجد الأقصى في القدس، وفي ١٩٦٩/٩/١ أطاح انقلاب عسكري بزعامة العقيد معمر القذافي الملكية في ليبيا. وفي ١١/٣/ ١٩٦٩ وقعت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية في القاهرة وبرعاية من الرئيس عبد الناصر اتفاق القاهرة الذي ينص على حرية العمل الفدائي في جنوب لبنان.

في ١٩٧٠/٧/٢٤ خُلع سلطان عمان سعيد بن تيمور، واعتلى ابنه السلطان قابوس سدة السلطنة. وفي ١٩٧٠/٩/١٧ شن الجيش الأردني هجمات متتالية ومنسقة على مواقع الفدائيين في عمان والمخيمات أدت لاحقاً إلى إخراجهم من عمان ثم من الأردن. وفي ٩/٢٨/ ١٩٧٠ توفي الرئيس جمال عبد الناصر. وفي ١٩٧٠/١١/١٤ قام الفريق حافظ الأسد بحركة تصحيحية ضمن النظام وتسلم مقاليد السلطة في سورية.

دشن الرئيس السوفياتي بودغورني والرئيس المصري أنور السادات مشروع السد العالي في ١٩٧١/١/١٥. وفي ١٩٧١/٨/١٤ أعلن عن استقلال دولة البحرين، وفي ٩/١/ ١٩٧١ أعلنت دولة قطر استقلالها، وفي ١١/٣٠/ ١٩٧١ احتلت إيران جزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى عشية إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٩٧١/١٢/٢.

في ١٩٧٢/٦/١ أمم العراق شركة نفط العراق، وكانت ليبيا أعلنت تأمين شركة بريتش بتروليوم في ١٩٧١/١١/٧. وكان ذلك إيذاناً بارتفاع قيمة النفط كسلعة استراتيجية وتزايد وزن المنطقة العربية في السياسات الدولية.

في خطوة مفاجئة أعلن الرئيس المصري أنور السادات في ١٩٧٢/٧/١٨ ترحيل جميع الخبراء السوفييت من مصر في الوقت الذي كانت المنطقة العربية تراوح وقتذاك في ما عرف بحالة اللاسلم واللاحرب. وفي هذه الأثناء وقعت في ٨/١٦/ ١٩٧٢ محاولة لاغتيال الملك الحسن الثاني وفي أثر فشل هذه المحاولة انتحر الجنرال أوفقير.

اندلعت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة في ١٩٧٣/١٠/٦ بين مصر وسورية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. ومع أن القوات العربية حققت انتصارات رائعة في الأيام الأولى من الحرب، إلا أن النتائج التي انتهت إليها كانت كارثية. ومهما يكن الأمر فإن الدول العربية النفطية سارعت إلى نجدة سورية ومصر فأعلنت في ١٩٧٣/١٠/١٧ حظر النفط عن الدول المؤيدة لإسرائيل. وفي ١٩٧٣/١٠/٢٢ أصدر مجلس الأمن القرار ٣٣٨ الذي ينص على وقف النار، وفي ١٩٧٣/١١/١٩ بدأت المفاوضات العسكرية المصرية ـ الإسرائيلية عند الكيلو ١٠١، وفي ١٩٧٤/٣/١٨ رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة.

بعد حرب ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ صارت القضية الفلسطينية على جدول أعمال المجتمع الدولي، وتمكن ياسر عرفات من أن يخرق الحصار العالمي عليه وأن يذهب إلى الأمم المتحدة ليخطب أمام الجمعية العامة في ١٩٧٤/١١/١٤. وفي هذه الأثناء وقع العراق وإيران اتفاق الجزائر المتعلق بشط العرب في ١٩٧٥/٣/٧ فانهارت المقاومة الكردية المسلحة فوراً. وفي ٢٥/ ١٩٧٥/٣ اغتيل الملك فيصل.

في ١٩٧٥/٤/١٣ أطلق أفراد من حزب الكتائب اللبنانية النار على حافلة تنقل عدداً من الفلسطينيين واللبنانيين في ضاحية عين الرمانة. وصار ذلك التاريخ بداية للحرب الأهلية اللبنانية التي تركت تأثيراً كبيراً على الوضع العربي برمته، وأدت إلى دخول القوات السورية إلى لبنان في ١٩٧٦/٥/٣١.

في ١٩٧٦/٣/١١ انتهت ثورة ظفار. وفي ١٩٧٧/٣/١٦ اغتيل كمال جنبلاط، وفي ١٩/ ١٩٧٧/١١ زار الرئيس السادات القدس في أخطر حدث منذ سنة١٩٤٨. وعلى الأثر عقدت قمة عربية مصغرة في طرابلس الغرب ضمت سورية وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة

التحرير الفلسطينية وأعلنت في ١٩٧٧/١٢/١ رفضها زيارة القدس. وكان أن ردت مصر بقطع علاقاتها بهذه الدول.

في ١٩٧٨/٣/١٤ اجتاح الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان وأنشأ ما عُرف بـ «الحزام الأمني»، وفي ١٩٧٨/٩/١٧ وقعت مصر وإسرائيل اتفاق كامب ديفيد. وتداعت الدول العربية إلى الرد على هذه الخطوة فعقدت القمة العربية التاسعة في بغداد في ١٩٧٨/١١/٢ واقرت رفض اتفاق كامب ديفيد وأعلنت تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية. وفي ١٩٧٩/٣/٩ جرى نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس، وفي ١٩٧٩/٣/٢٦ وقعت مصر وإسرائيل في واشنطن معاهدة الصلح.

في ١٩٧٩/٧/١٦ تسلم الرئيس صدام حسين السلطة في العراق خلفاً للرئيس أحمد حسن البكر، وعلى الفور قضى على جميع خصومه الذين كانوا يرغبون في تنفيذ ميثاق العمل القومي بين سورية والعراق. وفي ١٩٨٠/٩/٢٢ هاجمت القوات العراقية إيران في حرب طاحنة ومديدة استمرت ثماني سنوات، وفي ١٩٨١/٢/٤ تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وفي ١٩٨١/٦/٧ دمر الطيران الإسرائيلي مفاعل أوزيراك في العراق، وفي ١٩٨١/١٠/٦ اغتيل الرئيس السادات الذي لم يقيض له أن يشهد انسحاب الجيش الإسرائيلي عن سيناء (ما عدا طابا) في ١٩٨٢/٤/٢٦.

في ١٩٨٢/٦/٦ اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان. وبعد قتال مرير استمر ٨٨ يوماً غادرت القوات الفلسطينية لبنان إلى تونس والسودان واليمن وسورية. وكان من نتائج هذا الاجتياح انتخاب الكتائبي بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية في ١٩٨٢/٨/٢٣.

وفي ١٩٨٢/٩/١٤ اغتيل بشير الجميل بعبوة ناسفة، وفي ١٩٨٢/٩/١٦ بدأت القوات اللبنانية مجازرها في مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت ضد اللاجئين الفلسطينيين المدنيين وبرعاية أكيدة من القوات الإسرائيلية.

تمكنت القوات الإسرائيلية من إخراج الفدائيين الفلسطينيين والجيش السوري من بيروت والجنوب والجبل. غير أن العمليات العسكرية ضد الإسرائيليين لم تتوقف البتة. في ١٩٨٣/٤/١٨ وقع هجوم انتحاري ضد السفارة الأمريكية في بيروت نتج عنه تهديم المبنى بكامله وسقوط نحو ٨٠ قتيلاً. وفي ١٩٨٣/١٠/١٣ وقع هجومان متزامنان ضد مركزين للقوات الأمريكية والقوات الفرنسية والمحصلة: ٢٤١ قتيلاً أمريكياً و٨٨ قتيلاً فرنسياً. وكانت معارك واسعة اندلعت في ١٩٨٣/٩/٣ بين الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية في الجبل اللبناني. وتطورت الأحوال إلى أن جرى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحزام الأمني في جنوب لبنان وإلى هزيمة القوات اللبنانية وعودة الجيش السوري إلى بيروت.

في ١٩٨٥/١/٣ أسهم الرئيس جعفر النميري بتهجير اليهود الفلاشا من اثيوبيا إلى إسرائيل، وفي ١٩٨٥/٤/١ أطاح الجنرال سوار الذهب حكم جعفر النميري وتسلم مقاليد السلطة في السودان.

في ١٩٨٥/١٠/١ قام الطيران الإسرائيلي بالإغارة على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في محاولة لقتل قيادة المنظمة، إلا ان ياسر عرفات نجا. وفي ١٩٨٧/١٢/٩ بدأت الانتفاضة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية والتي استمرت ست سنوات متواصلة. وفي ١٩٨٨/٤/١٦ تمكنت إسرائيل من اغتيال أبو جهاد (خليل الوزير) في منزله بتونس، وفي ١٩٨٨/٥/٣ تم إعلان الوحدة بين شطري اليمن. وفي ١٩٨٨/١٠/١٣ فاز الأديب العربي نجيب محفوظ بجائزة نوبل للآداب. وفي هذه السنة توقفت الحرب الإيرانية ـ العراقية.

في ١٩٩٠/٧/١٦ اتهم العراق الكويت بخنق العراق لاتباعها سياسة خفض أسعار البترول. وبعد اجتماعات مكثفة جرت في جدة في ١٩٩٠/٧/٣١ لم تسفر عن أي شيء، قام الجيش العراقي صبيحة ١٩٩٠/٨/٢ بالاستيلاء على الكويت. وفي ١٩٩٠/٨/٢٨ أعلنت الكويت المحافظة التاسعة عشرة من العراق. في هذه الأثناء كانت مساعي المصالحة العربية تثمر في بعض المواقف، فالرئيس الأسد تصالح مع مصر وقام بأول زيارة له إلى القاهرة في ١٩٩٠/٧/١٤، أي بعد ١٤ عاماً من القطيعة. وفي ١٩٩١/١/١ اعيدت جامعة الدول العربية إلى مقرها القديم في القاهرة. بينما في ١٩٩١/١/١٥ اغتال شخص ينتمي إلى مجموعة أبو نضال كلاً من أبو إياد (صلاح خلف) وأبو الهول (هايل عبد الحميد) وفخري العمري في تونس.

في ١٩٩١/١/١٧ وبعد أن أكملت القوات الأمريكية والقوات الحليفة انتشارها في المنطقة العربية شنت عملية «عاصفة الصحراء» ضد القوات العراقية المنتشرة في الكويت. وكانت نتيجة المعارك ان وافق الرئيس صدام حسين في ١٩٩١/٢/٢٦ على وقف النار بعدما أُجبر على الانسحاب من الكويت. وفي ١٩٩١/٣/٢٠ ألغى العراق قرار ضم الكويت. وفي ١٩٩١/٥/٢٢ جرى توقيع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسورية. وفي ١٩٩١/١٠/٣٠ افتتح مؤتمر مدريد للسلام، وفي ١٩٩١/١١/٢١ انتخب بطرس غالي أميناً عاماً للأمم المتحدة.

بعد تعثر مفاوضات السلام المنبثقة عن مؤتمر مدريد باشرت منظمة التحرير الفلسطينية مفاوضات سرية في أوسلو مع إسرائيل، وتمكنت هذه المفاوضات من الوصول إلى إعلان مبادئ. وتم توقيع هذا الإعلان في حديقة البيت الأبيض في ١٩٩٣/٩/١٣ بحضور الرئيس بيل كلينتون والرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين.

بعد اتفاق أوسلو دخلت المنطقة العربية مرحلة التسوية مع إسرائيل. وما كان محرماً من قبل ذلك صار أمراً طبيعياً بعده. فوقع الأردن اتفاق وادي عربة في ١٩٩٤/١٠/٢٦، وزار الملك حسين إسرائيل في ١٩٩٦/١/١٠. وعلى الرغم من اغتيال اسحق رابين في ١٩٩٥/١١/٥ فإن التسوية على المسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني سارت باضطراب، ففي ١٩٩٤/٥/٤ تم توقيع اتفاق القاهرة المتعلق بالحكم الذاتي في غزة والضفة الغربية، فعاد ياسر عرفات إلى غزة في ١٩٩٤/٧/١ في زيارة تمهيدية، وفي ١٩٩٤/٧/١٢ عاد نهائياً بعد ٢٧ عاماً من المنفى. وفي ١٩٩٤/١٢/١٠ فاز أبو عمار بجائزة نوبل للسلام مشاركة مع إسحق رابين وشمعون بيريز. وفي ١٩٩٦/١/٢٠ جرت أول انتخابات تشريعية في الأراضي الفلسطينية وانتخب ياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية. وفي ١٩٩٦/٢/١٢ أقسم ياسر عرفات اليمين الدستورية كأول رئيس منتخب للسلطة الفلسطينية.

وعلى الرغم من هذا الاتجاه السلمي في المنطقة، إلا أن المقاومة المسلحة في فلسطين وجنوب لبنان استمرت بوتائر متفاوتة، فقامت إسرائيل في ١٩٩٦/٤/١١ بمهاجمة لبنان وأطلقت على عملياتها اسم «عناقيد الغضب». وفي ١٩٩٦/٤/١٨ ارتكبت القوات الإسرائيلية مجزرة في بلدة قانا اللبنانية ذهب ضحيتها ١١١ ضحية.

وفي ١٩٩٦/٤/٢٤ اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في أول اجتماع له في الأراضي الفلسطينية واتخذ قراراً بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وألغى المواد التي تتناقض مع الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية.

في ١٩٩٦/٦/٢٥ دمر انفجار كبير مبنى عسكرياً أمريكياً في الظهران بالمملكة العربية السعودية وأوقع ١٩ قتيلاً ونحو ٣٨٦ جريحاً، وفي ١٩٩٧/٥/١٠ قام البابا يوحنا بولس الثاني بزيارة تاريخية إلى لبنان، وفي ١٩٩٧/١٠/١٤ فازت فيروز بجائزة القدس، وتسلم الشاعر محمود درويش الجائزة بالنيابة عنها.

قبل انقضاء هذا القرن توفي الملك حسين بعد معاناة قاسية مع السرطان في ١٩٩٩/٢/٧، ثم لحقه الملك الحسن الثاني في ١٩٩٩/٧/٢٣، واندحر الاحتلال الإسرائيلي عن جنوب لبنان في ١٩٩٩/٥/٢٤. وفي ٢٠٠٠/٩/٢٩ انتفضت فلسطين كلها ضد الاحتلال، وهبّ العالم العربي كله لنصرتها ●●

(*) كاتب في جريدة «السفير»، وعضو في هيئة تحرير «مجلة الدراسات الفلسطينية».

عشر سنوات على الحصار الظالم:

العراق يقاوم ويستعيد دوره العربي

علي فياض*



بدعوة من وزارة الثقافة العراقية قمت في شهر أكتوبر (تشرين الاول) الماضي بزيارة إلى العراق بعد غياب طال عشرين عاماً. وقد أتيح لي خلال الزيارة المشاركة في النشاطات الثقافية التي جرت على ضفاف مهرجان بابل الدولي وكذلك الندوات الأكاديمية التي أقامتها الجامعات العراقية بمناسبة ذكرى تحرير القدس، والفعاليات السياسية والجماهيرية والإعلامية تضامناً مع الانتفاضة الفلسطينية الحالية، كما تصادف وجودي هناك مع حلول الذكرى العاشرة لفرض الحصار الظالم ضد شعب العراق.

في هذه المقالة أحاول نقل مشاهداتي، انطباعاتي، وملاحظاتي على تلك النشاطات والفعاليات الثقافية والتضامنية، كما أرصد تجربة العراق الشقيق في مقاومة العدوان وتحدي الحصار والتصدي لآثاره التدميرية، وفي إعادة بناء الوطن وفي استعادة دوره العربي والإقليمي بالتطبيع والتعاون والتفاعل مع كل من سوريا ومصر وإيران وعدد من البلدان الشقيقة والصديقة.

بابل: تظاهرة فنية سياسية

شكل المهرجان منذ افتتحه وزير الإعلام والثقافة يوم الجمعة ٩/٢٢ وحتى اختتمه الوزير همام عبد الخالق مساء الأحد ١٠/١/ ٢٠٠٠م تظاهرة فنية وثقافية كبرى اشتملت على عروض فنية ومسرحية وندوات ومحاضرات وأمسيات ومعارض ومتاحف، وشاركت فيها وفود وفرق وفنانون ومبدعون من مختلف أنحاء العالم، عراقيون وعرب وأجانب، وتجاوز عدد الذين حضروا فعاليات المهرجان وأنشطته المليون نسمة توزعوا بين مسارح بابل التاريخية وقاعات بغداد الحديثة.

مهرجان بابل ٢٠٠٠ حقق كما المهرجانات السابقة إنجازات فنية وثقافية عديدة لكنه حمل خصوصيته وأهميته عندما ساهم على نحو أعظم في كسر الحصار على العراق وبناء جسور المحبة بين العراق وأشقائه وأصدقائه في الخارج.

يمكن القول أن مهرجان بابل ٢٠٠٠ على المستوى الفني والثقافي شكل تظاهرة عراقية عربية دولية، نجحت بالتنسيق والتوافق بين تقاليدها وأطرها وأدواتها، في الزمان والمكان، في تقديم مضمون حضاري إنساني بعد تأكيد دور العراق المتواصل بين الماضي والحاضر، ويرفع مهرجان بابل من جديد إلى مستوى المهرجانات العربية والدولية كجرش وبصرى وقرطاج وغيرها.

أما على المستوى السياسي والإعلامي فقد نجح مهرجان بابل في إطلاق صرخة قوية للإنسان المتحضر في وجه الطغاة والمعتدين الأميركيين والبريطانيين أعداء الحضارة والإنسان. كما سجل الحضور هذا العام خرقاً للحصار على أكثر من جبهة. فالوفود التي تعودت كسر الحصار براً في كل عام كللت فرحتها بالوفد الفرنسي يكسر الحصار جواً عبر رحلة مبادرة جريئة حطت في مطار صدام الدولي.

كذلك على المستوى النفسي والمعنوي أعطى المهرجان ٢٠٠٠ للعراقيين ثقة عالية بالنفس، وأعاد إليهم الكثير من الثقة بالشعوب العربية التي أرسلت فنانيها ومثقفيها وصحفييها لبناء جسور المحبة مع الأشقاء المحاصرين. لقد عبر عن هذه اللحظة أصدق تعبير الاستقبال الحميم الخاص الذي خصه العراقيون للفرقة السيمفونية السورية التي أطلقت الأفراح والدموع في لوحة وجدانية عز مثيلها.

وهكذا فإنه بالإمكانات المادية والتقنية البسيطة لكن بالقدرات الروحية والمعنوية الهائلة وبالحضور الشعبي الكبير المفعم بالمشاعر الفياضة، تمكن العراقيون من إنجاح مهرجان بابل ٢٠٠٠ وتحويله حقاً إلى تظاهرة ثقافية وفنية كبرى وإلى جسور محبة وتضامن تتجاوز خط الحصار لتعيد التلاحم بين العراق وأهله وأشقائه وأصدقائه وتفتح للمستقبل آفاقاً جديدة مبشرة.

انتفاضة الأقصى قضية عراقية

منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى بعد الزيارة الاستفزازية لمجرم الحرب الزعيم الليكودي أرييل شارون وحتى انعقاد القمة العربية الأخيرة لم تتوقف حركة التضامن العراقية الشاملة والحميمة مع الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته المباركة الحالية ولأكثر من ثلاثة أسابيع متواصلة لم تهدأ مشاعر العراقيين ولا شوارعهم ومازالت.

ومن حجم هذه الحركة واتساعها واستمراريتها وشعاراتها ومضمونها والحرارة والانفعالية التي تسودها والمبادرات الجريئة التي تخللتها يكتشف الزائر للعراق إلى أي مدى تحتل فلسطين موقعها الخاص في الوجدان العراقي، وإلى أي مدى يستطيع العراقيون تجاوز الجراح والآلام والصعاب عندما يتعلق الأمر بالقضية المركزية، فيلتفون حول فلسطين استعداداً كاملاً للدعم والتضحية والاستشهاد، غير عابئين بالمسؤوليات

والتبعات والتحديات التي تنصب أمامهم.

التزام الشعب العراقي بالقضية الفلسطينية خارج النقاش وغير قابل للمساومة أو المقايضة، والعلاقة بين الشعبين والقضيتين خاصة ومتميزة، تلمس ذلك في كل مكان تذهب إليه، مع الناس العاديين ومع المتعلمين والمثقفين ومع المسؤولين وأصحاب القرار.

عندما انطلقت الانتفاضة الفلسطينية في القدس كان العراقيون يعيشون أعراس الفرح وبشائر الأمل، أولاً: أعراس الفرح البابلي الناتجة عن فعاليات مهرجان بابل الدولي التي شكلت تظاهرة ثقافية وفنية عربية ودولية للتضامن مع العراق، وثانياً: بشائر الأمل الناتجة عن وصول عدد من الطائرات المدنية إلى مطار صدام حسين الدولي كاسرة الحصار الجوي على العراق فاتحة الطريق أمام الانفتاح على العالم الخارجي.

لذلك كانت بغداد في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر، تبدو بالفرق الفنية والفلكلورية والاستعراضية، وبالوفود الرسمية والشعبية والثقافية وكأنها لبست حلة جديدة، كما كانت فنادق العاصمة تغص بأعداد كبيرة من الإعلاميين والصحفيين والبعثات التلفزيونية العربية والأجنبية.

تحرير القدس: الذكرى والشعار

إلى جانب العامل السابق المواتي لإظهار مشاعر ومواقف العراقيين الشعبية والرسمية، فإن انتفاضة الأقصى انطلقت على أبواب مناسبة عظيمة كان العراقيون يعدون للاحتفال بها هي الذكرى السنوية لتحرير القدس على يد القائد العربي الإسلامي صلاح الدين الأيوبي والتي تصادف الثاني من شهر أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

وقد أحيت جامعة تكريت هذه الذكرى بالتعاون مع اتحاد المؤرخين العرب للمرة الثانية تحت شعار «وحدة الأمة طريقنا لتحرير القدس»، وعُقد المؤتمر برعاية الرئيس صدام حسين وبحضور نائب رئيس الوزراء الأستاذ طارق عزيز وبمشاركة عدد كبير من الباحثين والأساتذة القادمين من البلدان الإسلامية والعربية إضافة إلى الباحثين العراقيين.

وقد تناولت محاور المؤتمر (الذي عقد على يومين) المكانة الرمزية والمقدسة للمدينة في الحضارتين العربية والإسلامية، والحقوق التاريخية والوطنية والأبعاد القانونية والدولية والسياسية لقضية القدس، وقد تركت انتفاضة الأقصى آثارها على أعمال المؤتمر ومقرراته التي دعت إلى إسناد الشعب الفلسطيني بالدعم وفتح باب التطوع للجهاد في سبيل تحرير القدس وفلسطين.

وفي الفترة ذاتها شهدت بغداد ندوة أكاديمية أخرى حول موضوع القدس حيث أقامت كلية العلوم السياسية في جامعة صدام حسين ندوة علمية تحت عنوان «القدس حاضراً ومستقبلاً» عالجت أربعة محاور رئيسية قدمها وشارك فيها عميد وأساتذة الكلية وعدد من المدعوين والضيوف.

فلسطين: القضية المركزية

من هنا يمكن القول أن مشاعر التضامن العراقي مع فلسطين كانت صادقة وحميمة وحارة، وأن أشكال التعبير عن هذا التضامن والدعم كانت شاملة ومتنوعة، رسمية وشعبية، سياسية وإعلامية، مادية ولوجستية، دبلوماسية ومعنوية.

ولعل الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة العراقية في هذا المجال كاعتبار كل شهداء الانتفاضة شهداء العراق في المعاملة والامتيازات والاستثناءات، وتخصيص مبلغ خمسة ملايين يورو لدعم الانتفاضة وتوجيه وزارة الصحة ومؤسساتها للقيام بواجباتها تجاه الجرحى الفلسطينيين، وإطلاق اسم الشهيد محمد الدرة على أحد الشوارع الكبيرة في بغداد تحمل قيمتها البليغة في ظل ظروف العراق الاستثنائية والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها في ظل حصار العشر سنوات المستمر والتي لا يشعر بضراوتها إلا من يعيشها بكيانه ويشهدها بأم عينيه.

إن إصرار العراقيين على القيام بالتزامهم القومي تجاه فلسطين كان أقوى من قدرة الأمريكيين وحلفائهم على تدمير إرادتهم، بل إن المسؤولين يعبرون بصراحة وحزم بأن العراق لن يتذرع بظروف الحصار الجائر للتقاعس عن القيام بدوره القومي، وتتجلى التعبئة الشعبية أولاً في التأكيد على الربط الدائم بين انتفاضة الشعب الفلسطيني البطولية وبين صمود الشعب العراقي الباسل وثانياً في التضامن الحميم ووحدة الدم بين الشعبين التي عبر عنها الفلسطينيون في الوطن دعماً للعراق وتضامناً معه في أحلك الظروف والتي يتذكرها العراقيون على مختلف المستويات باعتزاز كبير وتقدير عال.

حرب عدوانية تدميرية شاملة

لقد رأى الأمريكيون في العراق قوة إقليمية طموحة في منطقة من أكثر المناطق حيوية لمصالحهم واستراتيجيتهم لذلك لجأوا إلى استخدام قوتهم وتسيير حلفائهم من أجل التخلص من الخطر الذي يشكله العراق على مصالحهم في منطقة الخليج، ومن أجل إفقاد العراقيين ركائز قوتهم الإقليمية وتحويلهم إلى دولة محطمة بائسة غير مؤثرة على تطورات المنطقة، وغير قادرة على الاستمرار في التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية، وبالتالي تمرير مشروع التسوية الأمريكية ـ الإسرائيلية بأقل قدر ممكن من المتاعب.

وإذا كانت الأهداف السياسية المعلنة للحملة العسكرية الأمريكية ـ الأطلسية التي شاركت فيها ثلاثون دولة هي تحرير «دولة الكويت» من الاحتلال العسكري العراقي وإعادة الاعتبار لإستقلال وسيادة أحد أعضاء الأمم المتحدة، فإن الأهداف العسكرية كان يمكن أن تتلخص في إخراج الوحدات العسكرية والإدارة الحربية العراقية من الأراضي الكويتية وإجبارها على العودة إلى ما وراء الحدود الدولية بين الدولتين.

لكن الذي جرى كان غير ذلك. فالآلة العسكرية للتحالف والثقل العسكري الأمريكي وتكنولوجيا الدمار الجنهمي اتجهت كلها بعد إنجاز الهدف العسكري المذكور إلى العمل على ثلاث جبهات متوازية:

- الجبهة العسكرية: لتدمير الوحدات العسكرية وقوات الجيش العراقي داخل العراق، والمنشآت ذات الطبيعة العسكرية والأمنية والدفاعية، والصناعات العسكرية ومراكز الاتصالات والمواصلات والتموين.
- مقومات الدولة: لتدمير المراكز القيادية والحزبية والإدارية والقصور الرئاسية والإدارات الحكومية، والبنى التحتية الاقتصادية(السدود والجسور والكهرباء والمواصلات) والمصانع والمعامل والمخازن.
- مؤسسات المجتمع: تخريب المؤسسات التعليمية والبحث العلمي، والطبية والرعاية الصحية، وإلحاق الضرر الفادح بالبيئة والأسرة والإنسان في حياته المادية والروحية.

وإذا كانت الحرب التدميرية قد أصابت ركائز الدولة ومقومات المجتمع بالخراب فإنها ألحقت أفدح الخسائر بالاقتصاد العراقي في مختلف فروعه الزراعية والصناعية والتجارية، بضرب القواعد الانتاجية والمصانع والمعامل وشبكة النقل والمواصلات والهاتف والسدود ومشاريع الري إضافة إلى تعطيل الآبار النفطية ومعامل التكرير والمستودعات والأنابيب.

وقد عسكت الحرب التدميرية للاقتصاد العراقي نفسها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العراقي، الذي أصيب في مصدر دخله ووظيفته، في الرواتب والمكافآت، في قيمة العملة الوطنية والممتلكات العقارية، وفرص العمل التي تراجعت إلى حدود غير مسبوقة، وقد لعب الحصار الظالم دوره في تفاقم الآثار الاقتصادية التي سببها العدوان الغاشم.

وكان من الطبيعي أن تترك الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المذكورة آثارها السلبية على الحياة الاجتماعية للأسرة العراقية

وللمواطن الإنسان، الذي اضطر تحت وطأتها الثقيلة إلى استنفاذ مدخراته وأرصدته وإلى بيع ممتلكاته ومقتنياته والأجهزة المنزلية والمكتبية، وإلى التنازل عن الكثير من العادات والعلاقات والمسلكيات السابقة سواء في حقل الوظيفة والعمل أو في ميدان العلاقات الأسرية والاجتماعية.



صمود متواصل وحصار متآكل

في مقابل شراسة واتساع وهمجية العدوان الإمبريالي واختلال ميزان القوى العسكرية بين الدولة الأقوى في العالم وبين دولة من العالم الثالث، رفض العراق الاستسلام لإرادة خصمه المتجبر، وأبدى مقاومة عنيدة، دفع ثمنها غالياً (تضحيات بشرية ومادية) لكنه حافظ على إرادته الوطنية والسياسية، رغم الضغط الهائل الذي تعرض له والذي تركز في هجمتين عسكريتين كبيرتين عامي ٩٣-٩٨ تخللتا العدوان الجوي المتواصل منذ عشر سنوات.

وإذا كان صمود العراق أمام الضغط العسكري والحصار الاقتصادي والعزل الدولي قد شكل مثالاً ناصعاً لشعوب العالم الثالث فإن روح المقاومة لدى العراقيين وقدرتهم على التحدي وإعادة بناء الدولة والمجتمع قد شكلت إنجازات هامة في صراع الإرادات مع واشنطن.

إن زيارة واحدة إلى متحف الصمود والتحدي في بغداد تكفي للاطلاع أولاً على مدى التدمير والتخريب الذي لحق بالبنى التحتية، وثانياً على درجة إعادة بناء وتعمير وتطوير تلك البنى في ظروف استثنائية،كما أن جولة واحدة إلى المدن والأرياف العراقية من الموصل شمالاً وحتى البصرة جنوباً تكفي الزائر للتعرف على تلك الإنجازات من خلال الجسور والسدود ومحطات الكهرباء والمياه، والتي تؤشر على إرادة الصمود وروح التحدي وقدرة العمل لدى الإنسان العراقي في كافة مواقعه وفئاته الاجتماعية.

إذا أضفنا إلى اعتبارات المصالح المتبادلة بين الدول، الاعتبارات الإنسانية والتضامنية التي لعبت دورها في الجسر بين شعب العراق وأشقائه وأصدقائه، فإننا ندرك القيمة المعنوية والرمزية لتلك المبادرات التي قامت بها شخصيات سياسية أو ثقافية أو هيئات اجتماعية أو وفود شعبية والتي راكمت في اتجاه كسر الحصار النفسي.

إن الزائر للعراق يدرك منذ اليوم الأول حجم العتب ومقدار المرارة التي يحملها العراقيون تجاه أشقائهم العرب سواء الذين شاركوا في الحملة العسكرية ضده وفي تشديد الحصار عليه أو أولئك الذين لم يهبوا لفك الحصار الجائر عليه. لاسيما أن العراق لم يكن دولة هامشية ولم يدر ظهره لأشقائه ومشاكلهم، بل كان السباق إلى القيام بواجبه القومي عند كل مشكلة أو أزمة أو مأزق.

لكن العراقي لم يفقد الأمل في أشقائه ولا كفر بعروبته ولا تخلى عن انتمائه، وقد شهدت بأم عيني كم كان العراقيون سعداء بالمبادرات والزيارات والمشاركات العربية التضامنية والإعلامية والتجارية. ولعل وصول الطائرات العربية إلى مطار صدام الدولي لعب دوراً في عودة الثقة إلى العمق العربي للعراق. صحيح أن العراقي كان يتمنى أن تكون أول الطائرات المخترقة للحصار عربية لا روسية ولا فرنسية، لكن توالي وصول الطائرات من مختلف البلدان العربية خلال الأسابيع الأخيرة ساهم في إعادة الاعتبار للعامل القومي وللجسر المتواصل بين العراق في الداخل وأشقائه في الخارج، وشكل أحد علامات الغروب لحصار جائر وعزل لشعب عربي عريق في حضارته وأصيل في انتمائه.

العراق يستعيد دوره

لقد شكلت التطورات المتلاحقة، بعد مهرجان بابل وندوة القدس ووصول الطائرات إلى بغداد والمشاركة العربية الرسمية والواسعة في معرض بغداد الدولي مؤشرات إضافية على تآكل الحصار تدريجياً عن العراق. فالمشاركة العراقية في دعم انتفاضة القدس وفي مؤتمر القمة العربي الاستثنائي بالقاهرة ومؤتمر القمة الإسلامي في الدوحة فتحت المجال واسعاً أمام عودة العراق إلى أسرته العربية واستعادة دوره العربي والإقليمي.

لقد دخلت العلاقات العراقية العربية والإقليمية مرحلة جديدة لا يستطيع أي مراقب موضوعي أن يتجاهلها لأنها تفتح على احتمالات كبيرة وآفاق واسعة وتعطى كل الأطراف عناصر قوة جديدة، فخلال أسابيع قليلة دفع العراق بنجاح باتجاه تطبيع وتنشيط وتفعيل علاقاته التجارية والرسمية والدبلوماسية مع ثلاث من أهم دول المنطقة المؤثرة في تطوراتها وتفاعلاتها ومصيرها:

- مع سوريا شهدت العلاقات الثنائية سلسلة من الاتصالات والزيارات والاتفاقات توجت بزيارة نائب رئيس الوزراء السيد طارق عزيز في أواخر سبتمبر ثم زيارة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة السيد عزت إبراهيم إلى دمشق واجتماعهما مع الرئيس بشار الأسد التي عززت دبلوماسية الخطوات الهادفة بين البلدين.

- مع مصر تطورت العلاقات بين الطرفين بشكل متسارع بعد تبادل الزيارات الدبلوماسية والرسمية وأخرها زيارة وزير الخارجية العراقي محمد الصحاف إلى القاهرة ثم الإعلان المصري لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى السفراء، وبذلك أثمرت دبلوماسية المصالح المشتركة بين البلدين.

- مع إيران شهدت العلاقات تطوراً هاماً بزيارة وزير الخارجية الإيراني كمال الخرازي إلى بغداد ولقائه مع الرئيس العراقي صدام حسين، التي أسفرت عن التسريع في عمل اللجان المشتركة الهادفة إلى تسوية القضايا العالقة بين البلدين والانتقال إلى مرحلة التطبيع والتعاون بينهما.

والخلاصة أن العراق الذي تعرض لعدوان إمبريالي غاشم ومدمر، ولحصار ظالم وطويل، تمكن بفضل صموده ومقاومته من تجاوز عنق الزجاجة، وهدم تدريجياً جدران العزلة والحصار، واتجه اليوم لبناء جسوره العربية والإقليمية ولاستعادة دوره ومكانه اللائق بين الأمم ●●

(*) كاتب فلسطيني - سفير سابق.

انتفاضة جديدة في شروط لا تتجدّد

د. فيصل درّاج

الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي عُرفت بـ«انتفاضة الحجارة» تُستأنف اليوم فوق أرض فلسطين، متوسلة سلاح الحجارة مرة أخرى. والانتفاضة الجارية، كسابقتها، تفصح عن إرادة شعب يرفض الاستسلام، وعن إجرام إسرائيلي مطلق السراح وشرعية دولية متآكلة، تملي دلالاتها الولايات المتحدة الأمريكية. والانتفاضة الجارية، كسابقتها، تعلن تعاطف شعبي عربي شديد مع الشعب الفلسطيني، كما لو كان الفلسطينيون يقومون بما عليهم أن يقوموا به، وبما تطمح الشعوب العربية أن تقوم به ولا تستطيع.

تحيل الانتفاضة الفلسطينية الجارية الآن إلى انتفاضة شهيرة سبقت، دون أن تكون الثانية مساوية للأولى، بسبب متغيرات عديدة. ففي زمن الانتفاضة الأولى، التي بدأت في كانون أول عام 1987 واستمرت لسنوات، كان الوضع العربي أفضل حالاً. لم يكن الاحتراب الداخلي قد أرهق الشعب الجزائري، ولا العدوان الأمريكي الظالم قد قوّض العراق، ولا الفرقة العربية قد وصلت إلى ما بلغته الآن، ولا المسؤولون الإسرائيليون قد صافحوا أكثر من مسؤول عربي. وعلى المستوى العالمي، لم يكن «النظام العالمي الجديد» قد ولد بعد، حتى لو كان المعسكر الاشتراكي السابق يلفظ أنفاسه الأخيرة. والمتغير الأكبر في الزمن الفاصل بين الانتفاضة الأولى والثانية هو لقاء ياسر عرفات، مع اسحاق رابين في البيت الأبيض في الثالث عشر من أيلول عام 1993 وتوقيع معاهدة أوسلو في الرابع من أيار 1994. ومهما يكن أثر التحولات الدولية والعربية على القضية الفلسطينية، فإن الواقعة الأكثر وضوحاً، في الزمن الفاصل بين الانتفاضتين، هو اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، مقابل اعتراف الأخيرة بحق الفلسطينيين في كيان سياسي مستقل، ومجزوء بالضرورة. ولعل الوقائع الفاصلة بين الانتفاضتين هي التي تغوي بالمقارنة بينهما، سعياً وراء أسبابهما من ناحية، وتأمل الغايات التي تنشدانها من ناحية أخرى.

أسباب كثيرة جعلت انتفاضة 1987 ضرورة لا يمكن تلافيها. فإضافة إلى سنوات طويلة من القهر والاعتقالات ونسف البيوت ومصادرة الأراضي، فرضت الحكومة الإسرائيلية على الفلسطينيين ضرائب باهظة، غايتها تقويض الاقتصاد الفلسطيني، وهو هش بطبيعته، ودفع الفلسطينيين من جوع محتمل إلى جوع لا يمكن تحمله. ومع أن فرانسوا ميتران، رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك، رأى في البؤس الاقتصادي مرجعاً للتمرد الفلسطيني، وهو ما سيعيده شيمون بيريس بشكل آخر، فإن شعب المناطق المحتلة، وعلى المستوى الوطني، كان يشعر بالإحباط والاختناق، بعد أن همشت ظروف عديدة دور منظمة التحرير. كما لو كان عليه، وقد فقدت منظمة التحرير بريقها، أن يبرهن أن القضية الفلسطينية قائمة، وأن شعبها لا يسمح بجرّها إلى زوايا النسيان. وعن القهر الوطني والاقتصادي صدرت الانتفاضة الأولى، التي أعطت منظمة التحرير هواء كانت تحتاجه، وأجبرت الإسرائيليين، تالياً، على قبول التفاوض مع منظمة التحرير.

وحين جاء اتفاق أوسلو، كما «إعلان المبادئ» في واشنطن الذي سبقه، شعر الفلسطينيون ببعض الرضى، رغم إدراكهم أن في الاتفاق ثغرات كثيرة، ذلك أن السياق يجعل من السلام المفترض سلاماً أمريكياً بامتياز.

وواقع الأمر، أن الفلسطينيين استولدوا التفاؤل من اتجاهات ثلاثة: اعترفت إسرائيل، أولاً، بالتفاوض مع منظمة التحرير بعد أن جعلت منها، ولسنوات عديدة، نظيراً للإرهاب. ورأى الفلسطينيون، ثانياً، في الاتفاق بداية أفق جديد، يبدأ بكيان ذاتي مجزوء وينتهي إلى دولة مستقلة. واعتبروا الاتفاق، ثالثاً، إشارة إلى نهاية الأحلام التوسعية الإسرائيلية. نظر الفلسطينيون إلى هذه النقاط الثلاث كتعبير عن قدرتهم على الفعل، وكتتويج لكفاح بطولي، لم يبخلوا فيه بالتضحيات أبداً. ولعل هذا التفاؤل المرتبط بثقة في النفس عالية، هو الذي سمح لهم أن يمزجوا الاستقلال القادم بحلم حياة ديمقراطية، وأن يشتقوا من الديمقراطية القادمة حياة رغيدة. والشهادات التي جمعها نورمان ج. فنكلستين في كتابه «صعود وأفول فلسطين» تذهب في هذا الاتجاه، الذي رأى في الانتفاضة ولادة فلسطينية جديدة.

بيد أن الفلسطيني، وبعد مجيء السلطة، لم يلتق بما كان ينتظره. لا بسبب أخطاء منظمة التحرير فقط، وهي قائمة، بل لأنه اخترع أحلاماً لا يمكن، موضوعياً، تحقيقها. لقد نسي بعض الفلسطينيين أن السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي لم يصبح ممكناً إلا بعد توطد السيطرة الأمريكية على العالم من ناحية، وتوطد السيطرة الصهيونية على القرار الأمريكي من ناحية ثانية. وفي شروط كهذه لن يحصل الفلسطينيون على ما يرغبون به، بل على ما يسمح به السياق العالمي والإقليمي، ولن يسمح للسلطة الفلسطينية الوليدة أن تتصرف كما تشاء، بل كما يشاء السياق المسيطر أيضاً. وبسبب ذلك، فإن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي، الذي أعلن في واشنطن، انطلق من القرارين 242 و338، اللذين لا يذكران الشعب الفلسطيني، علماً أنه كان هناك جملة قرارات أخرى صادرة عن الأمم المتحدة منذ عام 1948 بما فيها القرار رقم 194، الذي يقول بحق الفلسطينيين بالتعويض أو العودة. إضافة إلى ذلك، فإن السياق التاريخي فرض على منظمة التحرير أن تفاوض على حكم ذاتي مجزوء لا على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهو ما يترك نصف الشعب الفلسطيني منسياً أو مهملاً. وسواء أُدرجت منظمة التحرير في ا لسياق، المحكوم أمريكياً وإسرائيلياً، أم قبلت هذا الاندراج بغبطة كبرى، فقد كان في اتفاق أوسلو، ما يثير في الفلسطينيين تساؤلات كثيرة.

إضافة إلى اتفاقات تثير تفاؤل الفلسطيني في لحظة وترسل إليه بالتساؤل القلق في لحظة تالية، لم تستطع الإدارة الفلسطينية الجديدة أن تحقق الوعود التي انتظرها «شعب الانتفاضة». فالأزمة الاقتصادية تفاقمت بدلاً من أن تتراجع، والحريات الديمقراطية بقيت أحلاماً مؤجلة، وعلاقة الشعب بالسلطة ظلت قلقة وبعيدة عن التوازن، والكفاءة الإدارية مجرد احتمال.. أيقظت هذه الأسباب جميعاً حرماناً قديماً مضاعفاً بحرمان جديد. دافعة بـ«شعب الانتفاضة» إلى تخوم الغيظ والغضب، إن لم تدفعه إلى تخوم اليأس والمغامرة. وربما تكون مواجهة السلاح الإسرائيلي بـ«صدور عارية» كما قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك، تعبيراً عن الوضع الفلسطيني في «الانتفاضة الجديدة» الذي يختلط فيه الالتزام الوطني بالغضب الحارق، وتمتزج فيه المقاومة الوطنية بأقساط من اليأس والاستهزاء بالموت. كما لو أن سوء الحظ والأقدار أخذ بيد الفلسطيني إلى حكمة حزينة تقول: «الخاسر لا يخسر شيئاً»، أو إلى أعتاب جملة فاضلة تقول: «الفقراء لا يرثون شيئاً»، خاصة إن كان الفقير فلسطينياً في زمن سيطرة القرار الصهيوني على القرار الأمريكي.

وإذا كان لدى الإنسان الفلسطيني العادي ما يحرّضه على البحث عن الأحجار والتصدي للإرهاب الإسرائيلي، فإن وضع السلطة الفلسطينية، وقد قدّمت تنازلات كثيرة، لم يكن أحسن حالاً، فوفقاً لـ«إعلان المبادئ» في

واشنطن كان من المفترض أن يأخذ الحكم الذاتي الانتقالي، وبعد خمس سنوات، صيغة جديدة، وأن يتم الوصول إلى الوضع النهائي لغزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. غير أن انتخاب بنيامين نتنياهو في أيار 1996 أدى إلى تجميد المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي للمناطق المحتلة، ذلك أن رئيس الليكود أراد أن يأخذ من الفلسطينيين كل شيء راغباً في تحويل السلطة الفلسطينية إلى بوليس من نوع هجين دوره حماية الأمن الإسرائيلي لا أكثر. وعلى الرغم من إرادة الرئيس كلينتون في استئناف «عملية السلام» باللغة الأمريكية، في اتفاق «وي ريفر» في تشرين أول 1998، فإن التعنّت الإسرائيلي، الذي لا جديد فيه، لم يغير في مأزق «السلام» في شيء. ولهذا كان على المجلس الوطني الفلسطيني أن يؤجل موعد إعلان الدولة الفلسطينية في أيار 1999، كي «يعطي للسلام فرصة جديدة».

حمل معه انتخاب باراك، في السابع عشر من أيار 1999، رئيساً للحكومة الإسرائيلية، أوهاماً جديدة لمن ينقب عن الأوهام لا عن الحقائق، اعتقاداً أن في حزب العمل مرونة لا توجد عند منافسه، وترجم باراك «سياسته الجديدة» باستعداده منح الفلسطينيين الحق في السيطرة الكاملة على 17,2% من أراضي الضفة الغربية والسيطرة الجزئية على 23,8%، بينما تحتفظ إسرائيل لنفسها الحق في السيطرة الكاملة على 59% من الضفة الغربية و30% من غزة. وبعد هذا الإعلان، الذي كان الرئيس الأمريكي حاضراً في تفاصيله، سارع المجلس الوطني الفلسطيني، وفي أوائل تموز، إلى الإعلان عن عزمه، مرة أخرى، على إعلان الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. بيد أن باراك، الذي كان يعيد سياسة نتنياهو بلغة ناعمة، عرقل المفاوضات مرة أخرى، مجبراً المجلس الوطني الفلسطيني، مرة أخرى، على تأجيل إعلان الدولة المنتظرة.

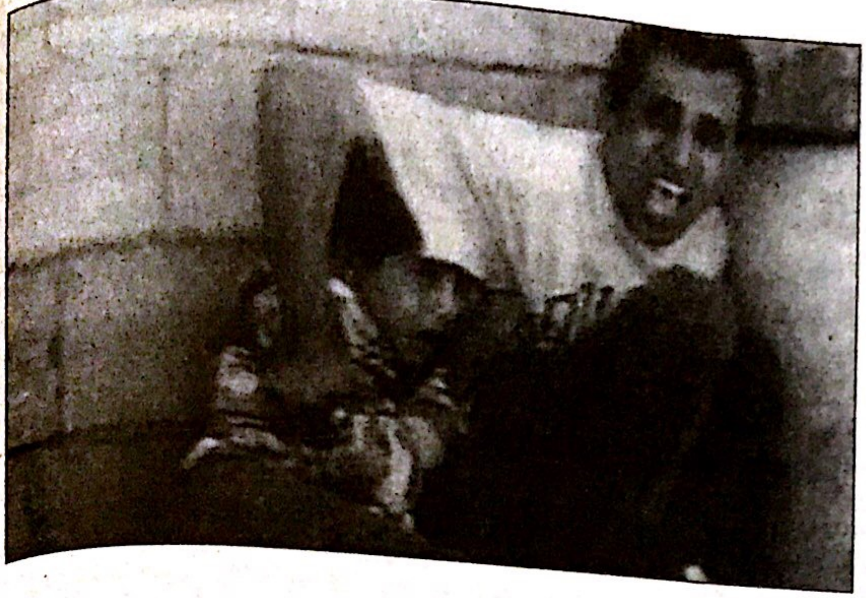
إذا كان التأجيل الثاني في العاشر من أيلول من هذا العام، لإعلان الدولة قد وضع في حلق السلطة الفلسطينية أشواكاً جديدة، فإن زيارة شارون للمسجد الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول، محاطاً بالأسلحة والجنود، قد استفز السلطة والشعب معاً، معلناً عن اندلاع الانتفاضة الجديدة. ففي الزيارة لم يكن الجنرال المترهل ذو المشية المتغطرسة يقمع الفلسطينيين، سلطة وشعباً، بل كان يتناسى الوجود الفلسطيني كله، مؤكداً أن الإرادة الإسرائيلية هي التي تحدّد الوجود والغياب معاً. ولعل هذا التناسي، وهو أشد إيلاماً من القمع المباشر، هو الذي وحدّ الإرادة الفلسطينية، شعباً وسلطة، في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وبهذا المعنى، فإن زيارة شارون هي النقطة الأخيرة، التي ضاق بها الكأس الفلسطيني، بعد سنوات من الأمل والانتظار. فلا الشعب ظفر بما حلم به، ولا سلطته الوطنية أعلنت دولتها، ولا قبضة الاحتلال كفّت عن مصادرة الحقوق الفلسطينية. وفي شروط كهذه، تحوّلت القدس إلى مكان وإشارة معاً، مكان مقدس لا ينفصل عن الهوية الدينية والثقافية، وإشارة إلى معركة مفتوحة بين طرفين متناقضين، يريد أحدهما أن يلتهم الآخر أرضاً وكرامة وموروثاً. وهذا الجدل بين المكان والإشارة أطلق تمرداً وطنياً شاملاً، يشارك فيه الفلسطينيون جميعاً، بعيداً عن التحزّب والإيديولوجيات المختلفة، وتقترب فيه الآفاق الشعبية من آفاق السلطة، رغم مسافة ضرورية تظل قائمة بينهما. فالشعب يقاتل، وبسبب تجربته دفاعاً عن حقه في الكرامة الوطنية والإنسانية، والسلطة، وبسبب شروطها، تقاتل من أجل ميزان قوى سياسي جديد، يجعل قيام الدولة الفلسطينية أمراً ممكناً.

يخوض الشعب الفلسطيني، في انتفاضته الثانية، معركة صعبة وغائمة الآفاق. فإن كان الشعب الفلسطيني يواجه، وبشجاعة نموذجية، آلة القمع الإسرائيلي الممتدة من الرصاص المطاطي إلى الصواريخ والمروحيات العسكرية، فإنه يعاني، وفي الوقت ذاته، من أزمة اقتصادية متصاعدة. فقد منعت الانتفاضة أكثر من مائة وثلاثين ألفاً من الفلسطينيين أن يستمروا في العمل في إسرائيل، ومنعت من العمل مائة وخمسين ألفاً عن أعمالهم داخل «المناطق المحتلة»، وأصبح قطاف الزيتون مجرد احتمال. إلى جانب المعاناة الاقتصادية، هناك الإرهاق النفسي والمعنوي في بقعة شبه محاصرة، يصل إليها من الدعم المادي قليل القليل، كما لو كان المسلمون قد أوكلوا إلى الشعب المحاصر مهمة الدفاع الباهظ عن مدينتهم المقدسة. والأمر ليس أقل صعوبة في علاقته بالسلطة، التي تحاول إرضاء الطموحات الوطنية، ولو بشكل جزئي، في سياق لا يسعفها كثيراً. فإسرائيل ترفض الحديث عن «موضوع اللاجئين»، معتبرة أن الزمن قد حل بعض مشاكلهم، وأن الزمن القادم يحل ما تبقى. والقدس، التي ثبتها الإسرائيليون عاصمة لهم بلغات متعددة، موضوعاً غير قابل للمفاوضات أصلاً، بعد أن أعاد الإسرائيليون، ومنذ عام 1967، إعادة صياغتها عمرانياً وسكانياً، كي تبدو مكاناً لليهود لا لغيرهم.

ولعل ما يحاصر الانتفاضة الثانية، رغم قوافل الشهداء، هو الشرط العالمي وتجسيداته السياسية في المنطقة العربية. فـ «راعي السلام» أي الإدارة الأمريكية، ينظر إلى الحقوق الفلسطينية بعين إسرائيلية يقظة. ولذلك لم يتورع مدير المخابرات المركزية، وبعد رفض عرفات لاقتراحات كلينتون الأخيرة، أن يهدّد رئيس السلطة الفلسطينية بالكلمات التالية: «إننا قادرون على تغيير الحدود والشعوب». أما وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فقد صاغت التهديد على طريقتها «الدبلوماسية»: «هؤلاء الفلسطينيون الذين يرمون الحجارة يضعون إسرائيل في حالة حصار». والقول الأول واضح الهدف: من لا يمتثل إلى الإرادة الأمريكية يخسر موقعه، فعليه أن يتنازل حتى يظل حاكماً، والقول الثاني يبرّر كل إرهاب الجيش الإسرائيلي، طالما أن «إسرائيل محاصرة». وبداهة، فإن السياسة الأمريكية تقول ما تشاء وتجعل «الآخرين» يفعلون ما تشاء. ولهذا كان على الإدارة الأمريكية أن تصادر القمة العربية الموسعة بقمة «مصغرة ملائمة» في شرم الشيخ، وأن «تقنع» المجتمعين في القمتين أن يصادروا الأحكام الصحيحة، أي أن يصادروا، وللمرة الألف، الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ومع أن الشعب العربي تعاطف صادقاً مع «شعب الانتفاضة»، وأرسل إليه ما يستطيع إرساله، فإن الفلسطينيين بقيوا ذلك الطفل الفقير المعلّق في العراء، الذي عليه أن يقاتل حتى يهده التعب.

والغريب في هذا كله، أن تبدو القدس شأناً إسلامياً، ثم تتحول إلى شأن عربي، إلى أن تنتهي، وعلى مستوى الفعل، إلى شأن فلسطيني. والمفترض، منطقياً، أن الجهد الإسلامي، الموزّع على اتجاهات متعددة، بلغة سياسية متحزّبة أو بلغة عادية، أن يكون أكثر نشاطاً وفاعلية في الدفاع عن رمز إسلامي كبير. ومما يثير الفجيعة أن تهب مئات الألوف لزجر كاتب أساء إلى الدين، ولا تهب دفاعاً عن رمز ديني قديم يدافع عنه شعب محاصر وشبه أعزل. ومع أن بعض المشايخ قد قال بفتاوى كريمة تطالب بنصرة القدس والفلسطينيين، فإن «اليقظة الإسلامية» تحوّم، غالباً فوق أماكن مختلفة، دون أن تحط فوق قبة الصخرة. في مقابل مواقف عربية رسمية لا يقف معظمها إلا ليقع، وتعاطف شعبي عربي نبيل لم يعثر على صيغته الفاعلة بعد، «يكتشف» الفلسطينيون هشاشة الحدود بين اليمين واليسار الإسرائيلي. فلم يبرهن باراك أنه نسخة مهذبة عن سابقه الليكودي فقط، بل أن «دعاة السلام اليوم» غيروا من لغتهم احتجاجاً على «حصار» الشعب الفلسطيني للشعب الإسرائيلي. وفي واقع الأمر، فإن اليسار الإسرائيلي المسيطر يعترف بالفلسطينيين على شرط أن يعترف الفلسطينيون بالحقوق التاريخية للشعب اليهودي وأن يتنازلوا عن حقوقهم الوطنية في التحرر والاستقلال. بلغة أخرى: يقبل اليسار الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني شريطة أن لا يتغير الواقع الإسرائيلي في شيء.

في شروط كهذه يكون على الفلسطينيين أن يتحصنوا بضلوعهم، في انتظار يوم سعيد يمدّهم بدعم غير متوقع. ويكون على السلطة الفلسطينية الرسمية أن تقارن بين شروط المفاوضات القائمة وقدرة الفلسطيني على الاستمرار في المواجهة. في كانون أول عام 1987 أطلق الشعب الفلسطيني انتفاضة مجيدة لم تحقق أحلامه، وفي خريف هذا العام أطلق انتفاضة ثانية طامحاً، وفي شروط أكثر صعوبة، إلى تحقيق ما لم يتحقق في المرة الأولى. وسواء وصل هذا الشعب إلى غاياته أم لم يصل، فإنه، ومنذ عام 1948، يفاجئ الكثيرين بقدرة هائلة على التجدّد والانبعاث ●●



لمَ يا أبي؟!

إبراهيم صموئيل

لولا أنهم كانوا يعرفون، معرفة اليقين، «الثمن» الذي سيدفعونه، لما قتلوك يا درّة أبداً.

ففي عالمنا اليوم - الذي لم يتركوا لك فرصة التعرّف إليه أو المشاركة به - لكل شيء ثمن، ولكل شيء معلومة وحساب دقيق، وهم دون شك، ملوك الحسابات والسمسرة والبنوك والصفقات والمؤامرات.. ملوك الطرح والجمع وتحصيل الناتج.. سادة من تعاون مع شياطين التوازن والخسارة والربح.

لولا كانوا يدركون أنهم سيربحون ربحاً أكيداً، أو في أسوأ الأحوال وأفجعها، لن يخسروا شيئاً، لما قتلوك يا درّة.

قبل أن يغتصبوا وطنك، قتلوا أجدادك وآباءك، وشرّدوا من شردوا، وحين تمكنوا، ازدادوا يقيناً على يقين، فمضوا باشرس وأعتى مما كانوا. مضوا غير قلقين أبداً، ولا متوجسين، ولا مترددين، لأن ذلك من سمات الجاهل بالثمن، أما هم فكانوا يعرفون تماماً!

كانوا يعرفون، ففتكوا بأمثالك يا درة، وبآباء مثل أبيك، وأمهات مثل أمك في مجازر دير ياسين وكفر قاسم وبحر البقر وغيرها، وغيرها مما لا يعدّ ولا يحصى هنا وهناك من وطنك الصغير والكبير، مما لابد سمعت نتفاً عنه من أبيك دون أن تفهم، لصغر سنّك، ما يقول، وما يجعل الدم يصعد إلى وجهه، والحيرة تتلبّسك من غضبه المفاجئ الذي لابد بدا لك، في حينه لا مبرر له!

من حقك أن تحار في كرههم الأعمى لك ولأصدقائك وأهلك وأقربائك وأبناء حيّك. من حقك أن تسأل حائراً وتزداد حيرة حين يجيبونك: لأنهم أشرار. فلا يكفي، بالنسبة لك، أن يكونوا أشراراً فقط ليفعلوا ما فعلوه. كم من صديق لك حاول أن يفعل شراً في لعبة جمعتكم، أو نزهة قمتم بها، بيد أن «الشلة» زجرته ومنعته، فكفّ. لِمَ لم يكفّ اولئك الأشرار عن أفعالهم؟! لِمَ قتلوا عمك يوسف النجار، وعمك غسان كنفاني، والكثير من أعمامك وأخوالك وأقربائك، كما سمعت مرات من أبيك، ولم تفهم أيضاً؟!

ظل صوت أبيك مع روحك الطاهرة وهو يصرخ بالجنود الأشرار: هذا ابني، فلا تطلقوا النار. ظلت أصابعه المرتجفة مرفوعة: لا تقتلوه. دفء جسده النحيل مازال يدفّئ روحك وهو يضمّك إليه. خفق قلبه لامس قلبك، فرحت تصرخ باكياً علّك تساعده في رفع الصوت وإيصاله: لا تقتلوه.. لكنهم - رغم كل ذلك - قتلوك. جندلوا جسدك الغض كزهر الياسمين برصاص حقدهم المبصر، فانطويت على حضن أبيك تسأله: لِمَ يا أبي؟! رحلت، لا تحمل معك سوى مرارة السؤال: لِمَ يا أبي؟! كنت تريد أن تعرف وتفهم حتى لو كلّفك ذلك حياتك، بيد أنك خسرت حياتك، ولم تربح الجواب، وهذا أضنى ما يضنيك! على طفولتك، يضنيك.. وعلى براءة عالمك، يضنيك.. وعلى همومك البعيدة عن الشر والعدوان، يضنيك..

فماذا أقول لك، أنا المعذّب، مثلك، بسؤال أبي، أبي المعذّب، مثلك بسؤال أبيه؟! ماذا أقول لك غير أنهم يعرفون «الثمن»؟! لو كان في يقينهم قلامة ظفر من شك، لما فعلوا، لما فعلوا ابداً يا درة الحبيب.

لكنهم يعرفون.

عارفون، وواثقون، ومتأكدون. جرّبوا وخبروا واستنتجوا طوال ما يزيد عن خمسين عاماً أن القيامة لن تقوم!

مهما أحرقوا، وقتلوا، وهجّروا. مهما هوّدوا واستوطنوا واستكلبوا، فإن طيفاً من قيامة عربية لن يهلّ. طيفاً من ردع عربي. طيفاً من تهديد عربي. طيفاً من ثأر الأحياء لأنفسها، للدفاع الطبيعي عن وجودها لن يحدث.

لا تغرّنك بيانات هنا، وتصريحات هناك. لا تخدعنك اجتماعات ولقاءات. مظاهر وأكاذيب وصحف وإذاعات.. فكلّها، في حسابات من قتلوك، تساوي صفراً. ولم الصفر، فالصفر علامة؟! الصفر ظل من أمل في درجة واحدة. هي لا تساوي شيئاً. وجودها وعدمها - في أحسن الأحوال - سواء، وهم علم اليقين يعلمون ذلك. سامحني يا حبيبي، وسامح جيلي، والأجيال التي سبقتني. فانت لا ذنب لك، ولا لجيلك. قداسة دمك المهدور علينا، وعلى آبائنا وأجدادنا من قبلنا ●●

المسرح الفلسطيني في القدس:
الفرق المسرحية تقاوم على الخشبة لإعادة الناس إليها

مسرحيات أم سياسة: كيف نراها ونفهمها؟!

ريم الخوري*



المسرح هو صورة أخرى للحياة، وغالباً ما يكون حياة مكثّفة في مدة العرض المسرحي تنقل للمتلقي حكاية يعرفها أو هاجساً راوده أو حلماً موغلاً في ذاكرته يجعله المسرح حقيقة مجسّدة مُرّة كانت أم حلوة.

وحين نقرر بإرادتنا، أو بإرادة العالم ـ منذ عُرف فن المسرح ـ أنه حياة أو صورة عنها، فإن كل عرض مسرحي على اختلاف جنسيته وفكرته وممثليه وأماكن طرحه ـ هو شكل مصغر للبيئة والمجتمع الذي خرج منه رغم عالمية لغة المسرح التي تجعل عشاقه يفهمونه حتى لو كان آتياً من بلاد الواق واق، ولو كان يعاني من إشكاليات في أسلوب التقديم والحكاية التي يطرحها أو الاتجاهات التي يمثلها، وهذه الإشكاليات تبدو بشكل واضح في المسرح الفلسطيني المعاصر الذي انعكست عليه القضية الفلسطينية بأبعادها السياسية المعقدة منذ النكبة عام ١٩٤٨.

ماذا يقدم الفلسطينيون في مسرحياتهم، وهل مواضيع فلسطينيي ١٩٤٨ تختلف عن مواضيع فلسطينيي غزة وأراضي السلطة الوطنية، وعن تلك التي يطرحها المسرحيون الفلسطينيون في الأردن، وأيضاً عن أيٍّ من الأعمال المسرحية الفلسطينية المقدمة على مسارح الدول العربية والعالم شرقاً وغرباً؟!

المسرح رغم قوته وشدة تأثيره تغلبه السياسة أحياناً (كثيرة) فالسياسة تحكم العالم بقبحها، وجمالياته، التي يبدو على المسرح رأسها، لذلك يعيش المسرحيون الفلسطينيون واقعاً مختلفاً عن نظرائهم، في بلدان أخرى، فالوضع السياسي يتحكم بصورة رئيسية في عملهم، ولكن هذا لا يعني أن لديهم ما لنظرائهم من مشكلات تقنية وفنية مع المسرح كفن وعمل إبداعي، وهذا جزء من أزمة يعانيها المسرح ليس على المستوى العربي وحسب بل على مستوى العالم أيضاً.

«القصبة» ثلاثون عاماً على الخشبة

يقول بيتر بروك في كتابه «ليس هناك أسرار»: (إذا أفضت بنا العادة على الاعتقاد بأن المسرح يجب أن يبدأ بخشبة العرض والديكور والإضاءة والموسيقى والكراسي المريحة، نكون قد سلكنا الطريق الخطأ. ولكن لنقوم بعمل مسرحي هناك شيء واحد يحتاجه المرء إنه عنصر الإنسان وهذا ليس معناه أن ما تبقى ليس مهماً، إنما ليس المهم الأساسي، لقد ادّعيت ذات مرة أن المسرح يبدأ عندما يلتقي شخصان، هذه هي البداية، ليكون هناك تشكل للعمل، يحتاج الأمر إلى وجود شخص ثالث ليتم اللقاء، وبعدها تدبّ الحياة، ومن الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير، ويبقى أن العناصر الثلاثة هي الشيء الأساسي).

هذه الرؤية العميقة للمسرح في حقيقته ـ كما يراه بروك ـ لا تنطبق على المسرح الفلسطيني إلا من جانب لقاء الأشخاص ـ الممثلين، والذين بدأت منهم تتشكل نواة لعدة فرق مسرحية مقدسية، أما العنصر الثالث ـ وهو المتلقي او الجمهور ـ فإنه غير موجود بصورة حقيقية لخصوصية المجتمع الفلسطيني التي انعكست على مسارحه بصورة مباشرة. الممثلون يعملون، يتدرّبون، يُدعَون لحضور المسرح، لكن الناس لا يذهبون إلى هناك ـ كما يجب ـ لشعورهم الدائم بالإحباط والحصار من كل الجهات إضافة لأن هناك ما هو أكثر مسرحية وقسوةً من المسرح فلم الذهاب إليه..؟!

○ يقول جورج إبراهيم مدير فرقة القصبة المسرحية وهي من أعرق الفرق العاملة في القدس حتى اليوم: ارتياد دور السينما والمسارح كجزء من الحياة الاجتماعية ليس تقليداً يومياً أو أسبوعياً أو حتى موسمياً بالنسبة للعربي عموماً، فكيف الحال بالنسبة للفلسطيني الذي لا يستطيع العيش بصورة طبيعية في ظل الاحتلال؟!

التلفزيون في القدس خرّب حياة الناس وتفكيرهم، لم يعد لديهم أية رغبة بحضور المسرح أو تشجيعه مادام يأتيهم عبر التلفاز إلى بيوتهم، بغض النظر عن سويته التي أدت مع مرور الوقت إلى تراجع في الحياة الثقافية الفلسطينية منذ أيام الانتفاضة الأولى حتى مجيء السلطة الوطنية التي لا تملك اليوم أية مخططات مسرحية أو ثقافية لعدم قدرتها على إنشاء مؤسسات تقوم بهذه المهمة.

٩٨٪ من المراكز الثقافية الحالية تعاني من ضعف التقنيات والإمكانات الفنية والبشرية والتقنية، وحين تستطيع هذه السلطة أن تدعم وتطور تلك المراكز بصورة جدية تكون قد بدأت بخطوة إيجابية لرفع سوية الوضع الثقافي الفلسطيني.





وبالنسبة لمسرح القصبة فالأمر يختلف كونه مؤسسة مسرحية وثقافية مستقلة تأسست في القدس عام ١٩٧٠ لاستيعاب نشاطات الحركة الثقافية الفلسطينية بشكل عام، والحركة المسرحية على وجه الخصوص، حيث يوفر المسرح مكاناً للتمارين والعروض وغيرها من الفعاليات الثقافية والفنية.

حظي مسرح الطفل بأولوية كبيرة من منطلق أهميته التربوية في زيادة وعي الأطفال وتنشيط خيالهم وقدراتهم على التعبير لذلك تنتج (القصبة) ثلاث مسرحيات للأطفال في السنة، إضافة للتمارين المسرحية الخاصة بهم على مدار العام.

على مدى سنوات أنتج المسرح ٥٦ مسرحية عالمية ومحلية خرجت بعضها من خشبة المسرح التقليدية لتعرض في قاعات المدارس والمخيمات وساحات القرى والمدن الصغيرة. وللمسرح مشاركات واسعة في المهرجانات الدولية والعربية كمهرجان قرطاج وأيام عمان والرباط، وأفنيون الدولي وزيوريخ ولندن وغيرها، ومن خلالها حاز ممثلو (القصبة) على عدد من الجوائز المهمة: كجائزة أحسن تمثيل لمسرحية (رمزي أبو المجد) في قرطاج ١٩٩٥، وجائزة أفضل تمثيل لطاقم مسرحية الأطفال (القزم وبنت الطحّان) في مهرجان مسرحيات الأطفال بحيفا. ومنحته السلطة الوطنية الفلسطينية جائزة ،مسرح عام ١٩٩٦، كما منح ممثلها ـ الأكثر تألقاً ـ محمد البكري جائزة فلسطين للتمثيل عام ١٩٩٨.

عرب ١٩٤٨... مسرحية

غيّرت الفرقة اسمها من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٩ أربع مرات، في البداية سُجلت تحت اسم فرقة الفنون المسرحية، بموجب قانون الجمعيات العثمانية في فلسطين وكانت تهتم بشكل رئيسي بمسرح الطفل مع تقديم مسرحيات الكبار أيضاً، وفي عام ١٩٨٤ ألغت السلطات القانون الذي أسست الفرقة على أساسه فغيّرت اسمها ومضمون أعمالها وصارت (مسرح الشوك)، واتجهت موضوعاتها إلى الواقعية الانتقادية الاجتماعية. في عام ١٩٨٦ تغير اتجاهها مرة أخرى وتحولت إلى مسرح الورشة الفنية الذي بدأ يعمل على تطوير عمله وأدائه بحيث يواكب الحياة اليومية لسكان فلسطين المحتلة، وأخيراً عُرفت (القصبة) باسمها في عام ١٩٨٩ واتخذت مقرها الرسمي في القدس وبدأت تؤكد خصوصيتها من خلال تجارب مسرحية نابعة من التجارب الشخصية والفلسطينية، ولعب الاحتلال الإسرائيلي دوراً في خلق خصوصية لهذا المسرح الذي بدأ يتحول إلى شكل من أشكال المقاومة عبر المواضيع التي يطرحها وتناقش أزمة الحياة الاجتماعية والسياسية للمواطنين العرب خاصة الذين ظلوا في أراضيهم عام ١٩٤٨ وفرضت عليهم جوازات السفر والهويات الإسرائيلية. ومشكلة عرب ١٩٤٨ مع بعض الدول العربية عانتها الفرقة ممثلة بفنانها وأحد أركانها ـ محمد البكري ـ بطل: «العذراء والموت» «رمزي أبو المجدي»، «المهاجر»، «المتشائل»، حين ذهبت الفرقة لأيام عمّان المسرحية ١٩٩٩، فاتهم المهرجان بالتطبيع مع إسرائيل بسببها ـ ولأسباب أخرى ـ وقامت الدنيا على رأس المهرجان ومنظميه وبدأت حرب البيانات بين المهرجان ولجنة مكافحة التطبيع الأردنية، ويومها قال البكري رداً على الاتهام: «في المسرح أريد التجرد من السياسة (القذرة) والكلام كبني آدم وإنسان المسرح يفقد خصوصيته حين يتحول إلى منبر لمناقشة قضايا سياسية، وطرح شعارات جافة ومكرورة، قصتي أطرحها بإنسانيتها بجمالها وقسوتها وليس بسياستها، هكذا تصل إلى الناس وتنطلق في أخيلتهم، أما حين أسقط عليها فكراً سياسياً فإن المسألة تتحول إلى (زفت)؟!

هل أحاسب لأني بقيت في أرضي، وأمنع من الدخول إلى أية دولة عربية بسبب حملي لجواز سفر لم يكن لي الخيار في رفضه أو قبوله؟هل على كل من (هبّ ودب) أن يشكك في وطنيتي وإخلاصي لفلسطين فقط لكوني أحمل جواز سفر إسرائيلي، هل بسبب ورقة أحرم من الجلوس لتناول القهوة في أي شارع لأية عاصمة عربية..؟!».

منهاج مسرحي للمدارس

تعمل في القدس فرق أخرى تأسست في وقت لاحق لمسرح القصبة وبمشاركة مؤسسات أوروبية تدعم الأنشطة الثقافية لدول العالم الثالث، مثل فرقة عشتار المسرحية التي قدّمت مؤخراً مسرحية مسك الغزال عن نص للكاتبة اللبنانية حنان الشيخ وإخراج السويسري بتربر اشلار، وبالتعاون مع مسرح مارلام السويسري الذي يدعم وينتج أعمال مسرحية تطرح هموم اللجوء السياسي، وفقدان الثقافات الوطنية والهوية القومية والعنصرية، ويعمل المسرح في عدة بلدان في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وروسيا ويهتم بالممثلين الذين يعيشون في المنافي على الخصوص.

وعشتار فرقة مسرحية أنشأت في القدس عام ١٩٩١ لتضع أول برنامج تدريبي منهجي للمسرح في فلسطين، وتهتم الفرقة بجيل الشباب وتدربهم ليقوموا بدورهم بتعليم الدراما في المدارس بغية تحويل المسرح إلى حاجة وضرورة لدى الجمهور الفلسطيني في مواقعه المختلفة وبمستوياته الثقافية المتنوعة. وتتواصل الفرقة مع الحركة المسرحية عربياً وعالمياً عبر المشاركة في التظاهرات المسرحية وتنظيم ورش مسرحية متخصصة وإنتاج مسرحيات مشتركة لتأكيد حضور المسرح الفلسطيني ودعمه وتطويره.

«عِناد» وشباب

في بداياتها، نشأت معظم فرق المسرح في القدس من خلال مجموعة ممثلين هواة للمسرح، ومهتمين به من مخرجين ومعدّين، وتقنيي

إضاءة وصوت وديكور وموسيقى، وفيما بعد تطورت هذه المجموعات لتتحول إلى مؤسسات مسرحية ثقافية متكاملة مثل «مؤسسة يوم المسرح» في القدس التي قدّمت بالاشتراك مع مسرح عناد في بيت لحم مسرحية (جسر إلى الأبد) عن نص إذاعي كتبه غسان كنفاني للإذاعة منذ ثلاثين عاما واشتغلت عليه الفرقة لتحوله إلى عمل مسرحي عرض في المناطق الفلسطينية المختلفة على مدى عامين.

ولمسرح عناد قصة معاناة طويلة تحكيها الفنانة راندة غزالة. تقول راندة: «التقينا مجموعة هواة للمسرح من الطلبة الثانويين واشتغلنا في العام ١٩٨٧-١٩٨٨، كنّا نمثل، وعملنا مسرحية إلى أن اندلعت الانتفاضة فلم يعد العمل سهلاً، أثناءها، اشتغلنا ثلاث مسرحيّات لم نستطع تقديمها للجمهور، زميلنا في الفرقة خالد المصو ذهب إلى تشيلي ليدرس المسرح، أما أنا فدرسته في مدرسة المسرح اللامرئي في القدس.

اخترنا اسم عناد لكثرة ما واجهتنا الصعوبات كشباب، لكن الدافع الداخلي ساهم في سعينا للاستمرار في الفن، ومنذ ذلك اليوم ونحن نعاند. عاد خالد من دراسته وصرنا نعمل معاً في الفرق المحلية (عشتار، الحكواتي، الرخالة)، وكنا نتساءل في لقاءاتنا لماذا لم نعد نقف على الخشبة؟ في عام ١٩٩٦، أغلقت مناطق ١٩٦٧ فكانت فرصتنا لنستعيد الحوار من جديد حول «عناد» خاصة أنني وخالد نعيش في منطقة واحدة (بيت جالا)، توجّه خالد للاهتمام بالطفل ومسرحه، واتجهت للإخراج والكتابة المحلية وكانت باكورة أعمالنا مسرحية (جسر إلى الأبد) بعد أن بحثنا طويلاً عن نص مسرحي فلسطيني أو عربي لنقدمه للجمهور الفلسطيني خاصة جيل الشباب الذين لم يتعرفوا على المسرح بسبب الأوضاع السياسية العاصفة التي مرت بها بلادنا، فالحصار الجغرافي والسياسي الذي تعرّض له الشباب الفلسطيني، إضافة لقمع إبداعاتهم ووأد أحلامهم كل ذلك كان، وما يزال يثير الغضب في نفوسهم، لقد كانت رغبتنا قوية في أن نتحدث عن الشباب - عنّا - نحن الذين قدّمنا كل شيء فيما نحن الآن لا شيء، لقد أثيرت أسئلة كثيرة وكبيرة خصوصاً بعد اتفاقات أوسلو حينما فاضت الكآبة.

الذات، الهوية، الأرض

تدور معظم القضايا التي يطرحها المسرح الفلسطيني حول مقاومة الاحتلال والأرض، البحث عن الذات والهوية، الذكريات، الهجرة والتهجير والضياع وأحلام العودة، وهذه موضوعات لا تخص العاملين بالمسرح في الداخل وحسب بل نراها تطرح من قبل أولئك الذين هاجروا إلى أماكن أخرى لا يربطهم بها سوى المكان كجغرافيا.

وسواء كانت نصوص المسرحيات مأخوذة من أعمال مسرحية عالمية أو مكتوبة من قبل الفرق التي تقدمها، فإن القضايا التي تحدثنا عنها هي الخيط الرئيسي الذي يربط أعمال تلك الفرق ببعضها، وبغض النظر عن سويّات الطرح والمعالجة والأداء.

فعبر مسيرته - ثلاثين عاماً - قدّم مسرح القصبة أعمالاً لكتاب عرب كتوفيق الحكيم/ شمس النهار - مصير صرصار - أشواك السلام/ وألفرد فرج/ حلاق البلد/، وعلي سالم/ الرجل يلي ضحك على الملائكة/ وجان بول سارتر/ موتى بلا قبور/ وشكسبير /روميو وجولييت/ وأثارت هذه المسرحية تحديداً ضجة كبيرة لأنها انتجت وأخرجت بالتعاون مع إسرائيليين حين كانت حمى السلام مع إسرائيل تجتاح المنطقة. عرّب مسرح القصبة أيضاً نصاً لصموئيل بيكيت وغيّر عنوانها لتقدم بصبغة فلسطينية جديدة هي مسرحية (فرجة سور سالم) المأخوذة عن «في انتظار غودو» لبيكيت، وكما في مسرحية العذراء والموت لأرئيل دورفمان وتدور المسرحية حول معاناة امراة فلسطينية تدعى ليلى كانت فرداً في خلية مقاومة ثورية، اعتقلت واغتصبت من قبل عميل فلسطيني لسلطات الاحتلال الإسرائيلي يُدعى الدكتور نبيل، يسبب هذا الأمر عقدة شخصية لليلى تدفعها الرغبة الجامحة بالانتقام حين تحدث المواجهة بينها وبين الدكتور نبيل بوجود زوجها جواد رئيس لجنة التحقيقات في قضايا المعتقلين والشهداء بعد توقيع معاهدة السلام، ينكر الدكتور في بداية الأمر اتهام ليلى لكنه يعترف بفعلته فيما بعد محاولاً تبرير ذلك بانه أراد التخفيف من معاناة المعتقلين في بادئ الأمر لكنه سرعان ما أدمن مشاهدة العنف والمشاركة فيه، والعرض يقدم معالجة درامية لإشكالية تعايش الثوري مع واقع السلام، ومع العملاء الفلسطينيين.

أثار العرض مشكلة بين الفلسطينيين/ أفراداً ونقاداً/ لأنهم اعتبروا أن المسرحية حوّلت المشكلة بين الفلسطينيين واليهود إلى مشكلة بين الفلسطينيين أنفسهم عملاء ومُعتدى عليهم.

○ البحث عن الذات ومشكلات الانسجام مع المجتمع وتعقيداته والإجابة عن سؤال: من أكون؟ وما هي هويتي؟ وهذه مسالة على تماس مباشر وفي غاية الحساسية سواء للفلسطينيين في الداخل أو الخارج قدّمها المسرح الفلسطيني في معظم أعمال مؤسسة يوم المسرح، ففي مسرحية (عيد قنديل) يتوجه ممثلها الوحيد (عامر خليل) للاستفادة من مسرح الحكواتي العربي ليقدم مونودراما تدورحول سؤال وجهّه إليه طفله في منتصف الليل: (بابا.. مين أنا؟)، وعبر المسرحية يمثل قنديل دور الولد والأب والأم وجندي الاحتلال والجدّة، ومن خلال الحكايات الشعبية التراثية والأغنيات الفلوكلورية يقدم لنا حياة يوم كامل لإنسان من فلسطينيي الداخل، يحزن ويفرح ويُضرب ويقاتل، وفي النهاية يسأل عن سبب وجوده هناك وسبب وجوده أصلاً على الأرض.

○ حول هذه الفكرة أيضاً: التوق لمعرفة من نكون؟ وماذا نريد من الحياة ومن أنفسنا؟ قدمت المؤسسة مسرحية (منطق الطير) عن ملحمة شعرية للمتصوف الإسلامي فريد الدين العطار وأخرجها فرانسوا أبو سالم - أحد أهم المخرجين المقدسيين - لمجموعة من الشباب المتدربين، ومعظمهم - من غزة -. وبغض النظر عن أهمية الملحمة وعمقها الفلسفي والأدبي الذي لم يصل كما يجب للجمهور، إلا أن شباب يوم المسرح عملوا جهوداً تحسب لهم مقارنة بخبرتهم ومدة تدريبهم القصيرة نسبياً، وهم يعملون الآن ليشكلوا فرقة مسرحية تجريبية ستقدم أعمالاً متميزة - كما يعدون - مستقبلاً رغم الظروف السياسية التي تلقي بظلالها الثقيلة عليهم وعلى عملهم.هذه الظروف التي لا يعتبرها البعض مبرراً لتواضع عملهم المسرحي الأول.

○ يشترك كل من عرضَي «جسر إلى الأبد» و«أبو عرب في خانة اليك» التي قدّمها مسرح البيادر في غزة، ومونودراما «المتشائل» لمحمد البكري، بكونها تتحدث جميعاً عن الفلسطيني المقهور المصاب بمخاوف من شتى الأنواع: الخوف من سلطة الاحتلال من سلطة الدولة، من سلطة العائلة، من سلطة التقاليد الموروثة الموضوعة على رقبته والتي يسعى دائماً للتخلص منها باحثاً في ذكرياته الماضية عن أمل لمستقبل أفضل.

البطل في «أبو عرب في خانة اليك» يحدثنا عن غزة مدينته، عن حكاية أمه التي عادت لقريتها لتجدها مستوية بسطح الأرض بعد أن دمرها المحتلون، لكن أمل تلك الأم يتجدد وتمسح دموعها حين تجد اسمها مازال محفوراً مع زوجها - والد أبو عرب - على شجرة الجميزة الوحيدة التي نجت من الخراب.

في جسر إلى الأبد هناك أمل بإعادة الحياة لشخصية معقدة ومرتبكة من خلال شخصية أخرى أكثر تفاؤلاً وإصراراً على الجمال القادم للحياة.

في الحكايتان «جسر إلى الأبد» و«أبو عرب» صيغ الحوار باللهجة الفلسطينية المحكية لتكون أكثر مصداقية وتواصلاً مع المتلقي، وهذه واحدة من أهداف المسرح الفلسطيني في الحفاظ على اللهجة وخصوصية الثقافة الفلسطينية وإن كان مخرجو هذه الأعمال ليسوا فلسطينيين دائماً مثل المخرج الأميركي «يان وليامز» /مخرج جسر إلى الأبد وعيد قنديل/ أو المغربي محمد خميس /مخرج مسرحية مهاجر بريسبان لفرقة القصبة/ أو السويسري بيتر بلاشلار /مخرج مسرحية فرقة عشتار الجديدة مسك الغزال/ ●●

(*) كاتبة وصحفية سورية - دمشق.

نظرية لتجاوز أوهام الدراما التلفزيونية

علي الكردي

الكتاب: حول بنية المسلسل الدرامي التلفزيوني - نحو درامية جديدة.
المؤلف: قيس الزبيدي.
إصدار: دار قدمس للنشر والتوزيع - دمشق.
تاريخ: ٢٠٠١

قاد نجاح الدراما السورية إلى التمسك بكثير من الأوهام حول قدرة الدراما التلفزيونية على الاستمرار والتطور دون الالتفات إلى دراسة بنية المسلسل الدرامي نفسه والتعرف على خصوصية الوسيط الفني له، وبالتالي وعي العلاقة التي يمكن أن تنشأ بينهما، مما يشكل ضماناً لتقدم الأعمال الدرامية، كذلك دون الالتفات إلى الظروف الجديدة التي دفعت بعملية الإنتاج، وسارعت في وتيرة تطور الدراما التلفزيونية، لكن أيضاً دون أن تُخضِع هذا التطور إلى دراسة ميدانية وفقاً لطبيعة الوسائط الفنية أو لحاجات المشاهد أو لبرامج البث المختلفة، وهدف هذا الكتاب كما يقول المؤلف: هو البحث عن «نظرية» لبنية المسلسل الدرامي، وعن وضع مخطط لها يكون بمثابة «موديل» (MODEL) تحاول الدراسة أن تصل إلى تحديد مصطلحاته ومبادئه الأولية.

إنّ أهمية فكرة دراسة، تتناول الدراما التلفزيونية، والمساهمة في البحث عن كتابة درامية جديدة، توازي الأهمية التي بدأت تستأثر بها الدراما نفسها في العالم العربي، وهذه الفكرة كانت هي المنطلق إلى إنجاز هذه الدراسة النظرية التي لم يكن الهدف منها أن تكون نظرية خالصة، وإنما دراسة، تتناول خصوصية وتطور المسلسل التلفزيوني، وترسم معالم نموذج إجرائي يتناول، ليس فقط عناصر ووظائف البنية الدرامية السائدة، وإنما تطوير البنية الدرامية عن طريق وضع هذا النموذج في متناول المخرجين المبدعين والمؤلفين وورشات العمل، إضافة إلى فرصة اعتماده كمرجع يساعد في تقييم النص الدرامي التلفزيوني من قبل أولئك المستقبلين من ذوي الحاجات الجمالية الذين لا ترضي المسلسلات حاجاتهم الجمالية سواء أكانوا نقاداً أم مشاهدين.

تتألف الدراسة من ثلاثة فصول، الأول منها يتناول بنية المسلسل الدرامي في بعض الدول التي جرت فيها تغيرات ملموسة تناولتها الأبحاث بالدراسة والتمحيص، ووضعتها في متناول أهل الاختصاص، ليتمكنوا من الاستمرار في عملية التغيير الواعي، متى دعت الحاجة إلى ذلك، والثاني منها، يتناول التجربة الدرامية العربية، التي تشكلت معالمها وعناصرها السردية في بنية درامية، لم تتناولها الدراسة بالبحث اللازم الذي يساعد على تغيير هذه البنية، ويضع مسألة إمكانية تجاوز وتخطي هذه البنية السائدة موضع الممارسة الإبداعية بشكل واعٍ ومقتدر. والثالث منها، ملحق يضم بعض الدراسات، التي يمكنها أن ترفد، نظرياً، موضوع الدراسة. أما محتويات الكتاب فهي:

تعريف بمنهج الدراسة مع مقدمة وثلاثة أبواب. يتناول الباب الأول:

١ ـ الدراما التلفزيونية.
٢ـ تقاليد السرد المتسلسل.
٢-١ـ ألف ليلة وليلة.
٣ـ طبيعة التلفزيون.
٤ـ تطور المسلسل التلفزيوني.
٥ـ الفن والمال.
٦ـ جمالية المسلسل.
٧ـ أشكال سردية فنية مختلفة.
٧ - ١ـ دالاس ـ نموذج سردي متطور.

أما الباب الثاني فيتناول:

١ـ قضية اللغة في السينما والتلفزيون.
٢ـ نمط الحكاية.
٣ـ زمن سرد الحكاية.
٤ـ الحوار.
٥ـ ازدواجية بنية النص الفنية.
٦ـ العلاقة بين الأدبي والسمع ـ بصري.
٧ـ العلاقة بين نص السيناريو الأدبي وبين نص الإخراج (الديكوباج).
٨ـ بنية المسلسل ـ نحو مفهوم جديد. وخاتمة.

بينما يأتي الباب الثالث، بمثابة ملحق يضم أربع دراسات منها دراستان مترجمتان للباحث الهولندي جان ـ ماري بيترس، الأولى عن بنية اللغة السينمائية، والأخرى عن نظرية المونتاج السينمائي وممارساته من جريفث حتى اليوم. والثالثة دراسة لقيس الزبيدي عن فن صورة الحركة في السينما والرابعة دراسة معدّة حول تصميم الأزياء والملابس لرولان بارت.

في دراسة تقاليد السرد المتسلسل يأتي كتاب ألف ليلة وليلة في المقدمة، وفيه نقرأ: كيف لفت الباحث الألماني (Knut Hickethier) الانتباه إلى كتاب الليالي في دراسة بعنوان «أفضل ما في حكايتي سيأتي بعد». وبودنا هنا أن نشير إلى عبارته الساحرة حينما يكتب: «تَعِدُ شهرزاد دائما، أن أفضل ما في حكايتي سيأتي بعد. كانت تقص حكاياتها ضد موتها الخاص، ووعدها بأن كل شيء سيأتي أحلى وأفضل وأكثر إثارة وممتلئ بالحياة، قادها إلى الانتصار على الموت، أما التلفزيون، فعلى العكس، إنه كما يبدو حالياً، مهدد بطريقة السرد الكثير جداً بالاختناق، أو أنه أقرب إلى الاختناق». ومن الطريف أن يشير كيليطو إلى افتراض مماثل يخص اقتراب حكايا الليالي من نهايتها حيث تقول بعض الروايات بأن الملك قام بإيقاف شهرزاد بفظاظة وكاد يأمر بضرب عنقها لأن حكاياتها الأخيرة بعثت في نفسه مللاً قاتلاً، ولم يَعْفُ عنها إلا لأنها أنجبت له ثلاثة أطفال ذكور. فها نحن أمام العبرة الأخرى التي أشار إليها كل من الكاتبين والمستخلصة من ظاهرتين مختلفتين. فالحكي في نهاية المطاف لا ينقذ من الموت، أو على الأقل ليس أي حكي ينقذ من الموت، فها هي شهرزاد نفسها كادت أن تموت لأنها لم تفلح في الحفاظ على مستوى حكاياتها.

أما في الباب الثاني «قضية اللغة في السينما» وبالعودة إلى أحدث دليل في السيميائية للألماني Winfried Noth، نقرأ:

قام كثير من النقاد والنظريون، تاريخياً، بالتعرض إلى ما سُمّيَ، استعارة، بلغة السينما أو قواعد السينما، حتى أن «بالاج» تبنّى وجهة النظر القائلة بأن السينما لغة جديدة، وأن على المتفرجين أن يتعلموها، أولاً، قبل أن يفهموها.كذلك اعتبر «بالاج» أن قواعد هذه اللغة تنشأ من تقنية اللقطة واللقطة الكبيرة والمونتاج. كذلك اعتبر كثير من النظريين القدامى مبادئ المونتاج بمثابة البناء النحوي في الفيلم، حتى أن «بودفكين» قارن اللقطات المنفردة بالكلمات، وتركيب الصور في مشاهد، بالجمل في لغة السينما. أيضاً «ايزنشتين» قارن الصورة المنفردة بالكلمة ومقطع المونتاج بالجملة. أما «متري»، منظّر السينما، الذي كتب كثيراً حول التماثل بين الفيلم واللغة، وتطرق في كتابه «جماليات وسيكولوجيا السينما» إلى قضية اللغة في السينما باعتبارها من أهم القضايا السينمائية وأكثرها تداولاً على الإطلاق ،فقد اعتبر الفيلم، أيضاً، لغة، أي نظام من علامات ورموز، يمكنّنا من التعبير عن الأشياء عبر تسميتها، والتعبير عن الأفكار وترجمة الخواطر. وقد ميّز «ميتري» في مرحلة لاحقة بين اللغة وبين الفيلم ولم يعتبر الفيلم كاللغة الطبيعية، إنما اعتبره كلغة فنية.

من هنا أتى اهتمام السيميائية في تقاليد هذا التموضع في مجازية لغة السينما، وانصرف







اهتمام السميوتيك السينمائي، في مرحلة بدايته الأولى الكلاسيكية، إلى تناول مسألة التماثل بين اللغة الطبيعية واللغة السينمائية.

ويعقّب الزبيدي: «لقد جرت، إذن، منذ البداية المقارنة بين السينما واللغة - الطبيعية - وعلينا أولاً أن نحاول متابعة وتوضيح مثل هذه المقارنة لمعرفة الإشكالية التي يمكن أن تنشأ عنها، ولمعرفة الفائدة التي يمكن أن نجنيها إذا ما أردنا أن نقترب من ذلك النص الذي يحمل في بنيته المميزة سمات وخصائص التعبير المناسبة لوسيط السينما أو التلفزيون السمعي البصري. فاللغة، ونحن نذكّر هنا باستنتاج «بارت»، لا تكف عن مصاحبة الخطاب السمعي البصري، وعكس مرآة بنيتها الخاصة عليه».

وفي الخاتمة يرسم الكاتب شكل الموديل النهائي، الذي يبحث الكتاب مفصّلاً في معالمه المختلفة، لكي تساعد معرفتها على تحليل النص التلفزيوني الدرامي أو كتابته، وفق خصوصيته الدرامية والجمالية، كما يضع وصفاً موجزاً لعناصر ووظائف الموديل المنجز. ويؤكد الكاتب:

إن اختيار نمط الحكاية، منذ البداية، هو الأمر الحاسم في تطوير بنية المسلسل السردية:

حكاية مغلقة أم حكاية مفتوحة، لقد حذّر أرسطو نفسه من تحويل المأساة، التي تستند على الحكاية المغلقة، إلى الملحمة، التي تستند إلى الحكاية المفتوحة، فمضمون الحكاية الملحمية (متعدد المواد)، بينما مضمون الحكاية المغلقة (متوحد المواد) كما ميّز غوتة وشيلر بين الدراما والملحمة، واستهدف عملياً بهذا، تحاشي الوقوع في خطأ اختيار المادة.

ولا يمكن الآن تتبع تطور الدرامية دون الأخذ بالمفهوم المضاد، ألا وهو تعبير (ملحمي)، الذي يدّل على وجود عناصر بنائية مشتركة بين الملحمة وبين أشكال السرد الدرامية المختلفة. إن ذلك يقود في الأساس، بشكل حاسم، في اختيار المادة، أي اختيار نمط الحكاية: حكاية درامية مغلقة، أو حكاية درامية مفتوحة. تتم هندسة قصص المسلسلات على أساس عمر زمن الحكاية وقدرتها على سرد أحداث درامية تسرد أو تولّد قصصاً دائرية ، تتزامن وتتداخل باستمرار في بنية الحكاية الأم. إن مدى توسع زمن الحكاية، أية حكاية، كما نرى، يرتبط بشكل عضوي بنمط الحكاية ولا يستطيع أن يتجاوز الحدود التي يرسمها النمط نفسه. إن الوسيط الذي تتحقق بواسطته الحكاية، يحدد كيفية سرد الحكاية، ولا يمكن تأسيس وسيلة سرد الحكاية، في السينما والتلفزيون، بتجاهل طبيعة وخواص الوسيط ذاته، التي تتركب، في نفس الوقت، من أنواع سردية مختلفة، وتنشأ بين هذه الأنواع روابط على درجة عالية من التعقيد والتركيب، لكن حتى عندما يبلغ هذا التركيب درجة عالية من الحيوية، فإن الصورة، كعلامة أيقونية مبتكرة، تظل هي الغالبة ●●

التراجيكوميدي: حزن الضحك

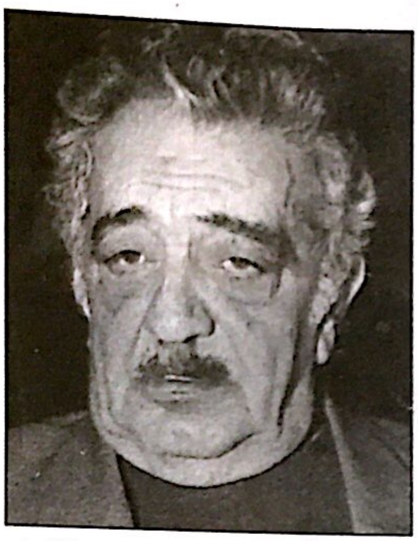
أسلوب أميل حبيبي الروائي

عبد الكريم درويش

ما نكاد ندخل عالم حبيبي الروائي حتى تستوقفنا إزدواجية لافتة غذتها ظروف حياته وردّدت أصداءها مؤلفاته.يكفي أن نتأمّل موقفه الدقيق: كاتب فلسطيني يعيش في حيفا وهو في الوقت نفسه مُنتخب ليمثل شعباً في «دولة» لا يقبل قيامها في صيغتها الحالية على الأقل. لذا فقد اختار لحياته نهجاً عبّر عنه في مقدمة رواية «سرايا بنت الغول»[1] عندما قال: [إن حمل بطيختين بيد واحدة: الانشغال بالسياسة والانشغال بالأدب أمر ممكن بل مفيد](ص12). ولكن خطورة هذه المغامرة لم تخف عليه، فيضيف مشبهاً الأديب بشجرة الاجاص: [فهل نقبل من شجرة الأجاص أن تثمر باذنجاناً وأن تُبرر فعلتها هذه بالادعاء أنها تود إطعام الفقراء «لحم الفقراء»](ص15). إنما وبالرغم من هذا التحفظ نسمعه يصرّح: [هذا أنا، شجرة عتيقة كان بمقدورها أن تعطي إجاصاً ووعياً فنياً وإنسانياً وأعمالاً أدبية أكثر مما أعطت ولكني أردت أن أنتج باذنجاناً كثيراً ومقاومة سياسية وهوية وطنية]. كان حبيبي مُقلاً في إنتاجه الأدبي الصرف. فإذا استثنينا أعماله الصحفية كرئيس تحرير لجريدة «الاتحاد» وكمنشئ لمجلة «مشارف» فقد نشر «سداسية الأيام الستة» و«الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل» وقصصاً أخرى: «لكع بن لكع» و«أُخطية» إضافة إلى بعض القصص باللغة العبرية.

ليس هناك عمل أدبي مهم هو فقط تعبير عن تجربة شخصية صرف ـ فالعمل الأدبي هو انعكاس لتجربة مجتمع بأسره. وانطلاقاً من تفاعل هاتين التجربتين الشخصية والاجتماعية تشكلت مادة روايات وقصص حبيبي حتى جاءت نهجاً مميزاً وبناءً فريداً في الرواية العربية.

في مجتمع غارق في تناقضاته، يتعايش الجلاد والكاهن، والضحية، يصبح فيه الخوف مُحركاً لكل تصرف والحذر الحذر سيّد الموقف يعمق الشرخ بين السر والعلن ويُضحي الكلام منزلقاً نحو الهلاك ينسى فيه الإنسان، كما يقول الراوي، [أنه حيوان ناطق، فيتواصل الأفراد بلغة السرد العميق التي يختارونها إمعاناً في الاحتراس][2]. وقد ضاعف من هذا الانشطار النفسي والاجتماعي ـ كما عكسته مؤلفات حبيبي ـ تقسيم جغرافي استمر حتى /١٩٦٧/ وشقّ القدس شقين والقرية



قريتين، تماماً كما حدث في قرية «بيت صفافا» في ضواحي القدس التي شقّتها اتفاقية رودوس بالأسلاك الشائكة إلى شقين: إسرائيلي وأردني. ويصف الكاتب عرساً كان فيه «حريز اليقظان» بطل اقصوصة «مرثية السلطعون»، إشبين العريس، فيروي: [وكانوا يزفون العريس في شارع القرية الوحيد، وعلى يسارهم الأسلاك الشائكة التي تحزّ القرية إلى قسمين، وسار العريس وحوله أقرباؤه وأصحابه في القسم الإسرائيلي بينما سار بقية أقربائه وأصحابه يهزجون ويزفونه إلى جانبهم من وراء الأسلاك الشائكة في القسم الأردني. وقد حافظ كل فريق على مقتضيات الامتناع الكلي عن تبادل الحديث فيما بينهما كما في ذلك من اتصال ممنوع بالعدو، هذا القريب بَعدُوّه القريب وذاك القريب بعدوه القريب][3].

لا نستغرب إذاً أن تصبح الإزدواجية طبيعة ثانية في شخصيات تعاني هذا الواقع، وأن يغدو الاستاذ (م) مثلاً في أقصوصة «وأخيراً زهر اللوز» الازدواجية بحد ذاتها. فلنتأمله يصف ذاته: [شرعت في كتابة قصة مدينتين ثم قررت أن أتخصص في موضوعين: الانكليزية والمحاماة، ويؤلمني أنني لم أنجب سوى ولداً واحداً فإنني راغب في ولدين اثنين.. وعليك أن تَسأل ابنك الذي أعلّمه في المدرسة الثانوية فيخبرك أنني لا أعطيهم للقراءة سوى كتابين معاً وشاعرين للحفظ وأديبين للمقارنة وساعتين للامتحان وأشياء أخرى تؤكد هذه الإزدواجية][4]، ففي مثل هذه الظروف المثقلة بالريبة والشك والانفصام والصراع الداخلي، ولدت شخصية «سعيد» بطل رواية الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل والذي قد يُعتبر تطويراً أو بالأحرى مسخاً كافكاوياً مضحكاً للأستاذ (م).

سنحصر كلامنا في هذه الدراسة، بجانب واحد من هذه الازدواجية وهو مزج الهزل بالجد، ونبحث في فنية وتقنية التعبير الساخر اللاذع عن المصائب والمآسي مهما كانت عميقة، متوكئين على أهم رواية عنده وهي «الوقائع» والتي نقول فيها مأساة يرويها لنا الكاتب بلغة الملهاة.

تقع الرواية في ثلاثة أقسام يُطلق عليها الكاتب اسم كتب: الكتاب الأول «يُعاد» ويقع في ٢٠ فصلاً، الكتاب الثاني: «باقيه» ويقع في ١٣ فصلاً، والكتاب الثالث: «يُعاد الثانية» ويقع في ١٢ فصلاً. ويبدأ كل كتاب بجملة: [كتب إليّ سعيد أبو النحس المتشائل، قال]. هناك إذاً راويان: راوٍ أول يفتح باباً يدخل منه الراوي الثاني الذي هو سعيد فيتحدث مستعملاً ضمير المتكلم ويروي وقائع متفرقة من حياته مذكراً إلى حدّ بعيد بأسلوب «ألف ليلة وليلة» وأسلوب المقامات في توليد الحكايات/ المغامرات من بعضها. وكالحكواتي في سرده يتوجه الراوي الأول بتعابير مثل: يا أستاذ، يا متعلم، يا محترم: [لن أُطيل عليك السرد يا محترم](ص91).. وفي الفصل الثالث «سعيد ينتسب» من الكتاب الأول، يعرّف البطل بنفسه فيقول: [إن اسمي، وهو سعيد أبو النحس المتشائل، يطابق رسمي مخلقاً منطقاً، وعائلة المتشائل عائلة عريقة نجيبة في بلادنا](ص62). تبدأ الازدواجية في الاسم حيث يظهر الطباق بين «سعيد» من جهة «والنحس» اسم أبيه من جهة ثانية. والمزج بين المعنيين المتناقضين يؤدي إلى «المتشائل» وهي لفظة منحوتة من لفظتي: المتشائم والمتفائل. وتتجلى ازدواجية الهزل والأسى في ثلاثة أنماط أسلوبية رئيسة، نعالج النمطين الأولين مجتمعين لأنهما متداخلان إلى حد بعيد في الرواية ويكوّنان مادة القسم الأول: الهزل الناتج عن تصوير طبع البطل، والهزل الناتج عن تقنية السرد وخلق المواقف المتناقضة المثيرة للسخرية والضحك. أمّا القسم الثاني فسيتناول الهزل الناتج عن التعبير اللغوي.

بعد أن عرّف البطل بذاته ذكّر المرسَل إليه، أي

الراوي الأول، بأن بقاءه على قيد الحياة هو أعجوبة يعود الفضل فيها إلى حمار، إذ يقول: [ففي الحوادث كمنوا لنا وأطلقوا الرصاص علينا فصرعوا والدي، رحمة الله عليه، أمّا أنا فوقع بيني وبينهم حمارٌ سائب فجندلوه. فنفق عوضاً عني. إن حياتي التي عشتها في إسرائيل بعد، هي فضلة هذه الدّابة المسكينة. فكيف علينا أن نقوّم حياتي يا استاذ؟](ص62). بعد غياب بسيط في لبنان، قرّر البطل العودة إلى إسرائيل ومما دفعه إلى ذلك ما كان لوالده من علاقة مع الإسرائيليين. لقد قال له الوالد وقد فاضت روحه على قارعة الطريق: [رُحْ إلى الخواجه سفسارشك، وقل له، والدي قبل استشهاده سلّم عليك وقال: دَبّرني](ص62). لم يعد سعيد إذن كمقاتل أو كمقاوم وإنما كمواطن عادي شاء أن يتكيف مع الوضع القائم في البلاد وأن يخدم ما بوسعه «الدولة».

انطلاقاً من هذه المعطيات تتكشف لنا ملامح شخصية سعيد في مغامراتها داخل إسرائيل وتتضح بالتالي خصائص التعبير عنها: كان متيقّناً في قرارة نفسه أن ميزان القوى ليس لصالحه. فهو الفلسطيني الضعيف الذي يتملّق الإسرائيلي القوي ليحمي نفسه، هذا الموقف المحزن بحد ذاته لشاب احتفل بصيفه الرابع والعشرين على ظهر الجحش وهو في طريقه من أبو سنان إلى كفريا سيف تغلب عليه البطل انطلاقاً من طبعه المتشائل. فتعويضاً عن عقدة النقص هذه وعن الشعور بالدونيّة جعل دخوله إلى مقر الحاكم العسكري دخول عزّ وانتصار مستعيراً من الانجيل الحادثة الوحيدة التي يظهر فيها المسيح داخلاً أورشليم كمنتصر على ظهر جحش ابن أتان فيقول: [وأرشدوني إلى مقر الحاكم العسكري. فدخلت راكباً جحش ابن أتانٍ. وكان على عتبته ثلاث درجات صعدتها الدابّة في خُيَلاء]، واللقاء الأول بين سعيد والحاكم العسكري أعاد بالطبع العلاقة بينهما إلى واقعها المجرد: حاكم ومحكوم، آمر ومأمور: [وصرخ: أنا الحاكم العسكري وانزل عن الحمار، فنزلت]، وتستمر هذه المعادلة: أمر ـ تنفيذ، دون أي اعتراض، والدالة على ثبوتية العلاقة بينهما، من بداية الرواية حتى نهايتها: [ثم القاه (التلفون) وصاح في وجهي أن قم. فقمت](ص67). [ثم قلتُ: إلى أين؟ فقال عكا وانكتم. فانكتمت]. [وتبجحت فسألته: سيارتك هذه من أي موديل؟ فقال: انكتم. فانكتمت](ص69). [فتحركت وأنا أحاول أن أتوسع في مقعدي. فزجرني. فانزجرت.. فقال: إنزل. فنزلت](ص92). في دوران عجلة «الدولة» التي تهمّش العربي، راح سعيد ينسى هذا الجوهر المأساوي أو يتناساه على الأقل محاولاً التعلّق بالقشور ليُعيد شيئاً من التوازن وإن وهمياً. فنقع في الرواية على واقع جدّي ومحزن ومؤلم، هو واقع العلاقة التي أشرنا. يقابله موقف هامشي ساخر ومضحك يُستَشف من لقائه للحاكم العسكري، يقول: [لما نزلت عن الحمار رأيتني أطول قامة من الحاكم العسكري. فاطمأنت نفسي حين وجدتني أطول قامة منه بدون قوائم الحمار](ص65). لقد أفلح حبيبي في خلق مواقف مفرطة في البلاء والمأساة وقابلها مباشرة ودون أي ارتباط منطقي بمواقف ساخرة تكاد، لعنصر المفاجأة الذي تحمله، تُنسيك الحادثة/ المأساة وتجعلك تتعلق بالجديد الطارئ. فإليك مثلاً كدليل على «جمالية الأضداد» هذه الحادثة التي تجمع في شقها الأول كل عناصر الفجيعة، وكل عناصر الهزل والمفاجأة في شقها الثاني: [هبّت عاصفة اقتلعت الونش الذي كان يعمل عليه أخي البكر في ميناء حيفا. فلموه وأعادوه إلينا إرباً إرباً، لا رأس ولا أحشاء وكان عروساً ابن شهره]. إنه وصف يكاد يكون مثالياً للفاجعة في الشق الأول. ثم يكمل في الشق الثاني: [ثم إذا بوالدتي ـ التي هي من عائلة المتشائل أيضاً ـ تستشيط وتضرب كفاً بكف وتبح قائلة: مليح إن صار هيك وما صار غير شكل]، فما ذُهل أحدٌ سوى العروس التي لم تكن من العائلة ففقدت رشدها وأخذت تعول في وجه والدتي: [أي غير شكل يا عجوز النحس (هذا اسم والدي)، أي شكل بعد هذا الشكل يمكن أن يكون أسوأ منه؟ فأجابتها بهدوء: أن تخطفي في حياته يا بنيّة. والحقيقة أنها هربت بعد سنتين مع رجل آخر: فكان عاقراً. فلما سمعت الوالدة أنه عاقر ردّدت لازمتها فلماذا لا نحمده؟](ص66)، فمن العبث إذن أن يحاول القارئ استيعاب مثل هذا التصرف من خارج الدائرة التي تتحكم بمسار الأحداث في الرواية، إذ يمحى الفاصل بين القاعدة والشواذ ليتداخلا تماماً كما يتداخل تلقائياً الضحك بالبكاء.

يأتي تناقض المواقف مصحوباً بالتركيز غالباً على طبع سعيد الذي يجعل المؤلف من سذاجته وتناقض انفعالاته باعث سخرية وهزل. من هذه السذاجة مثلاً عندما يجعله يُدرك من خلال تلاحق الأحداث وطيبة معدنه أنه أهبل. وقد تَيَقّنَ من ذلك عند بلوغه حيفا مع حارسه الإسرائيلي الذي قال: [أهلاً وسهلاً في مدينة إسرائيل]. فانقبض صدر سعيد وقال: [فحسبت انهم غيروا اسم مدينتي الحبيبة حيفا فأصبح «مدينة إسرائيل»]. وعندما سلّمه حارسه إلى اللجنة العربية المؤقتة أراد أن يؤكد عروبته كي يستميلهم، أضاف: [فتحسّرت أمامهم على اسم مدينة حيفا الذي أصبح مدينة إسرائيل. فحملق أحدهم بالآخرين وقال: وأهبل أيضاً، ولكنني عندما علمت فيما بعد أن كلمة «مدينة» بالعبرية تعني «دولة» اقتنعت بيني وبين نفسي بأنني حقاً أهبل](ص93).

يلتقي سعيد في تفتيشه عن الخلاص بـ «رجل الفضاء العجيب» الذي يتخذ اسم «أبو المهابة» في الرواية. ولكن سعيداً الذي يعاني من أزمة نفسية حادّة لأنه لا يثق بأحد على الأرض عملاً بوصية أبيه الذي [قد علّمنا أنّ الناس يأكلون الناس، فحاشا أن نثق بمن حولنا من الناس. إنما علينا أن نسيء الظن بكل الناس، حتى لو كانوا إخوتك من بطن أمك ومن ظهر أبيك](ص88). خاف سعيد أن يكون الحاكم العسكري قد أرسل «أبا المهابة» ليختبره، ولكنه عندما اطمأن إلى هويته أشار إلى الداء وإلى الرغبة في الدواء، فقال: [فرمقني بعينين رأيت في سوادهما الواسع سعيدين ينظران إليّ بتعجب: سعيداً ملحاحاً وسعيداً خائفاً. فقال أحد السعيدين: وكان السعيد الآخر ينكمش ويتضاءل: فانقذنا يا أبا المهابة](ص89). يخضع سعيد في الرواية لأمرين: «الرجل العجيب» ورئيسه المباشر في مكتب المخابرات الإسرائيلية: «يعقوب»، ويُظهر لهذا الأخير ولاءً لا حدود له، وهو مستعد للقيام بكل ما يطلب منه وإن كان الهدف هو إعادة «يُعاد» حبيبته التي طردت خارج فلسطين إليه. يقول: [ووعدني (يعقوبُ) أن يتدبر الأمر وأن يعيدوها إلي، بشرط واحد يا سعيد وهو أن تكون ولداً طيباً/ ـ حاضر/ وأن تخدمنا بأمانة/ ـ حاضر فكنت لا أنام ولا أهدأ وأنا ألاحق الشيوعيين وأحرّض عليهم وأنظم الاعتداء عليهم وأندس في صفوف تظاهراتهم، فاقلب صناديق القمامة في طريق التظاهرة واهتف بسقوط الدولة](ص111). ولكنّ التمادي في ولائه لم يحمه من شر رؤسائه فقد أدخل السجن نتيجة افراطه في الولاء لأن الافراط في عرفهم تفريط. ففي حرب الأيام الستة وعندما كان يستمع إلى الإذاعة العربيّة من محطة إسرائيل احتراساً، سمع صوت المذيع يدعو العرب المهزومين إلى رفع أعلام بيضاء فوق أسطحة منازلهم فيوفرها «العسكر المارقون مروق السهم». قلت: [أنهزم أسلم عاقبه! فصنعت من بياض فراشي علماً أبيض علّقته على عصا المكنسة ونصبتها على سطح بيتي في شارع الجبل في حيفا، ولاء الافراط في الولاء للدولة](ص162). فهذه الحادثة التي بدأت تعبيراً عن التمادي في الولاء انتهت إلى جرّ صاحبها إلى السجن وذلك لأنه رفع العلم الأبيض في حيفا، وحيفا في قلب «الدولة» ولا أحد يعتبرها محتلة. فرفع علم أبيض أُوّلَ من قبل الأجهزة بأن سعيداً يعتبرها مدينة محتلة ويدعو إلى فصلها عن «الدولة». انطلاقاً من تحليل أسلوب الرواية لهذه الحادثة سنلج القسم الثاني من بحثنا حيث تتعدى السخرية اللاذعة والهزل خلق التناقض بين المواقف إلى اللغة، إلى التصوير الذي يحمل بشكل مستمر عنصر المفاجأة وإلى التلاعب بالألفاظ وتوظيفها شكلاً ومضموناً إلى أبعد حدّ. ومن النماذج الأسلوبية المباغتة للهزل والسخرية نتوقف أولاً عند التلاعب بالألفاظ واستغلال شكلها وتجاوب أصواتها وتجانسها، وثانياً عند اللبس. ونلمح هذين النموذجين في المقطع التالي من رواية الحادثة الأخيرة: [فما أن أشرف على الناس هذا الشرشف حتى شرفني معلمي يعقوب بزيارة عاطل اي خلواً من السلام عليكم.. وكان يصرخ: أنزله يا بغل! فانزلت رأسي حتى لامست قدميه وأنا أقول: هل عيّنوك ملكاً على الضفة يا صاحب الجلالة؟]. بالإضافة إلى اعتماد حبيبي على أصوات: ش. ر. ف لتوليد ثلاثة ألفاظ متجانسة لفظاً، مختلفة معنىً، جعل سعيد يعيد

الضمير «الهاء» في «أنزله» إلى «رأسه» بينما يعقوب يقصد «العلم». وذلك لأن سعيداً لم يشك لحظة بأن ما قام به يستأهل هذا الغضب. ويتكرر اللبس نفسه في هذا الحوار: [فقلت إنني رفعت الشرشف على عصا المكنسة مُلبياً أمر المذيع من محطة الإذاعة الإسرائيلية. قال: حمار، حمار! قلت: ما شأني إذا كان حماراً؟ ولماذا لا تستخدمون مذيعين سوى الحمير؟ فافهمني أن المعني بالحمار هو أنا](ص162). ويتكرّر الجناس أيضاً في لفظتي «عصا» للدلالة على معنيين بعيدين عن بعضهما بُعداً شاسعاً، أحدهما مجرّد والآخر حسّي: [قرر رئيسنا الكبير، ذو القامة القصيرة، أنه ليس التباساً بل نفير بشق عصا الطاعة على الدولة. قلت: كلها عصا مكنسة](ص163). وأدت هذه الحادثة التافهة بحد ذاتها إلى سجن مرتكبيها. نتيجة مؤسفة ومصير مقلق ينتظران سعيداً. ولكن أسلوباً ساخراً لاذعاً يُحاك حول المصير/ المأزق، ويواكب السرد في هذه المغامرة الجديدة. يروي سعيد توقيفه واقتياده إلى السجن. وهو يزعم أو يوهم نفسه على الأقل بأن «الرجل الكبير» أصرّ على اصطحابه إلى بيت خالته ليسلّمه إلى مدير السجن اليد باليد لأنه من اللذين ورثتهم «الدولة» عن آبائهم، تظل مراتبهم عالية ولو في قاووش السجن. يقول: [اركبوني في سيّارة البوليس المقفلة.. وأنا محشور مع ستة من رجال الشرطة فيما يُشبه عربة الكلاب. فلما أقفلوا الباب قلت: صوناً لسمعتي. فلما تأففوا من شدة الحرّ، وكنّا في آب اللهاب، تأففت معهم. فانهالوا عليّ لكماً ورفساً وأنا أصيح: النجدة ـ النجدة أيها الرجل الكبير. ولفظتها بلغة عبرية فُصحى لأقنعهم بعلو كعبي وحتى أقوم من تحت أكعابهم](ص164).

في السيارة راح الرجل الكبير يُلقنه مبادئ حياته الجديدة هناك، فيروي سعيد: [وكنت كلّما أمعن في هذا التلقين، ازداد يقيناً أنه لا فرق بين ما هو مطلوب منّا في السجن وما هو مطلوب خارجه حتى صحت من شدة الاستحسان: ما شاء الله!]. هذه الجملة التعجبية التي يرددها ثماني مرات متتالية في ردّه على الرجل الكبير دون أن ندري إن كانت صادرة عن سذاجته أو عن تساذجه ونقده المبطّن، ينفذ الكاتب من خلالها إلى استعراض سياسة هي أبعد من حدود السجن الذي ينتظر البطل. [قال (الرجل الكبير): ونهدم بيوتهم خارج السجن. أمّا في داخلها فيعمرون وينشؤون. قلت: ما شاء الله! ولكن ماذا يعمرون؟ قال: سجوناً جديدة وزنازين جديدة في السجون القديمة ويزرعون حولها الأشجار الظليلة. فقلت: ما شاء الله! ولكن لماذا تهدمون بيوتهم خارج السجن؟ قال: لنقطع دابر الجرذان التي عششت فيها فننقذهم من الطاعون. قلت: ماشاء الله!](ص166). وعلى النمط نفسه من التورية والتلميح اللاذعين يستمر الحاكم في تلقين سعيد مبادئ سلوكه. ولكننا نستشف هذه المرة وكأن المواقف تنمو في اتجاه معاكس. كأن الحاكم يتجه نحو السذاجة وسعيداً نحو الفطنة. وذلك لأن التكرار علم سعيداً الاستنتاج المنطقي بينما علّم التمادي في الاستخفاف بالغير الحاكم ألاّ يحسب حساباً لأحد. يقول الحاكم: [إذا ناداك السجان فليكن أول جوابك ـ نعم يا سيدي! فإذا انتهرك السجّان فعليك الاكتفاء بأمرك سيدي]. ويستمر على هذا النحو إلى أن يقول: [فإذا ضربك مدير السجن فقل له. فقاطعته هاتفاً: حقك يا سيدي. قال: كيف علمت؟ وهل كنت مسجوناً قبل أن نسجنك؟ قلت: حاشا يا سيدي أن يسبقكم أحد إلى هذا الفضل، إنما وجدتُ أن سجونكم عطفاً على ما شرحته من أصول التأدّب في سجونكم، هي من الإنسانية والرحمة في معاملة المسجونين بحيث لا تختلفون فيها عنكم خارجها في معاملتنا، ولا نختلف](ص165).

ويصل سعيد إلى السجن. وفي وصف مغامراته هناك يتنوع الأسلوب ويفاجئنا الكاتب بأنماط تعبيرية مختلفة تصب بمجملها في ازدواجية الهزل والأسى. يبدأ لقاء سعيد لمدير السجن بتلميح لاذع يحتفظ بأثره بالرغم من الإفصاح اللاحق: [نزلنا أمام باب السجن الحديدي فهبط العسكر من عربة الكلاب.. أما الرجل الكبير فتصدر الموكب أمام الباب. نبح الكلب، فإذا بمدير السجن.. يهرع لاستقبالنا وأمامه كلب البولدوغ المدلل]. لقد جاء ذكر الكلب الحقيقي بعد أن كان التصادم بين جملتي «نبح الكلب» و«فإذا بمدير السجن» قد أثار في ذهن القارئ تساؤلات عمن هو المقصود بالكلب؟.

وفي سياق الطرافة في التعبير يلجأ حبيبي إلى التكرار مع قلب تراتبية الكلام كما بدا ذلك في وصفه لقلق سعيد وثقل الكابوس الذي يرزح تحته دون أن يُدرك تماماً إن كان في الواقع أم في الحلم.. ففي إحدى الليالي استيقظ ثم قال: [فأيقنت أني جالس على رأس خازوق بلا رأس]. ولكن، بعد تحليل عقلي اختلط الأمر عليه وأضاف: [هذا خازوق في كابوس لا محالة، كابوس عن خازوق. فإذا نزلت عن الأخير نفضت الآخر عن صدري فأعود إلى فراشي واتغطى واتدفأ]. وعلى هذا النمط من الشفافية واللطافة يتداخل الجدّ والهزل في توليد مغامرات سعيد المتشائل. ولا نستغرب عندما نكتشف في نهاية الرواية أن طريق سعيد الذي سلكه مختاراً أو مكرهاً وهو في بحثه عن الخلاص قد أدى به إلى مستشفى المجانين العقلية في عكا. ومن هناك كان يبعث برسائله إلى الراوي. وعليه، فقد بقيت الأزمة دون حل. و«يُعاد» حبيبة سعيد الذي لم يترك وسيلة شريفة أو غير شريفة للحصول على عودتها، بقيت مبعدة. وإذا سلمنا بأن الأسلوب الساخر هو الأسلوب الأنجع الذي يسلكه الراوي ليختفي وراء أشخاصه ويتميز عنهم، على أساس أن هذا الأسلوب يشدّ انتباه القارئ إلى استقلالية الأشخاص من جهة ويؤكد من جهة ثانية على دور الراوي الحاسم في التحكم بالأسلوب الروائي، فإن رواية «الوقائع الغريبة» خير تجسيد لهذا الرأي، حيث تبدو شخصية سعيد نموذجاً فريداً مستقلاً يرافقها القارئ ويتعلق بها بكل تناقضاتها: التواطؤ والإخلاص، الحكمة والسذاجة، الفطنة والرعونة، الواقع والحلم.. ولكن هذه الاستقلالية تؤكد حضور الكاتب الواعي في كل تعبير من روايته. وقد تجلّى حضوره في فنية وصهر الوحدات التعبيرية الغنية التنوّع مستحضرة التراث بلباقة وطرقت أشكال اللغة بحذاقة، ثم انتظم الكل المتشعّب داخل «وحدة الكلّ العليا» على حدّ تعبير ميخائيل باختين. ألا يمكننا إذاً اعتبار رواية أميل حبيبي هذه نموذجاً خاصاً في الكتابة حاول صاحبها أن يفتح ثغرة في واقع الرواية العربية؟

الرواية الجديدة لغةٌ في مجال الواقع والتاريخ. ورشةٌ للتدمير والتعمير في المفاصل الزمنية/ المكانية. في اللحم التاريخي والدم الواقع لاستعادة الجسد البشري واستحضاره إلى مجاله بين واقعه وتاريخه. الرواية الجديدة كتابة صعبة لمعلوم الواقع ومجهول التاريخ في سبيل إرجاع الرّوح للواقع والتاريخ. إنها هكذا مجال استردادهما، مفتوحٌ في مساحة الواقع ومسافة التاريخ. والثاني هو الأول الإبداعي والأول هو الثاني التاريخي. نقول: «الوقائع الغريبة» ليست مادة للزمن «الصحيحة» بل مجموع كسوره. مجموع تخلخلاته المؤلفة بالمعاناة بعد تفكيك قسري. نسأل: لماذا هذا الإتعاب؟ لأنه التعبُ الضروري لانتزاع الحق. وبالتالي، «فالوقائع» ليست عملية استرداد زمن كامل مغتصب بل هي لغة تكوين زمن لا يستقيم إلا مفككاً، لا يكمل إلا مجزءاً. بل هي جغرافيا لا تعود مستقيمة إلا مجمّعة، بعد تدميرها، في طريق التوحيد. ونسأل قسراً: ولماذا هذا الإرهاق الكشفي؟ لأنّ كل من نصيّ أي واقع وتاريخ مستلبين بحاجة إلى إرهاقهما لإضعاف مادتيهما القشرية وتسهيل عملية الحفر والتنقيب عن الواقع والتاريخ المنتظرين خلاصهما.

مسافة التاريخ ومساحة الواقع هكذا تتفقان على كتابة، تُنتزعان من مجاليهما إلى مجال ثالث. والأصدق أن يقال تنحرفان بـ«أخلاقهما الروائية» إلى كتابة بلا حسب أدبي، أو أخلاق كتابيّة، اللهم إلاّ الأخلاق «العالية» الجديدة، ونعني ما يتوفر من قيم إنسانية مكبوتة عن البث، ممنوعة من المعاناة الأعمق، مقموعة عن ذاتها. إنها مغامرة البحث المتوالد عن ذاتها الجديدة، ونعني ذواتها.. والبحث الشيق عن المفقود المنتظر في زمن مفقود ●●

الهوامش والمراجع

١ ـ أميل حبيبي. «سرايا بنت الغول» رياض الريس، لندن، ١٩٩٢.

٤،٣،٢ ـ أميل حبيبي. «سداسية الأيام الستة والوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل وقصص أخرى» دار الجليل، منظمة التحرير ـ دائرة الإعلام، ط٣، دمشق ١٩٨٤ ص١٥، ٢١٢، ٢٠٣.

بؤس العالم

إعداد: رندة بعث*

سوف تنشر عما قريب الترجمة العربية للكتاب الهام المعنون: بؤس العالم، الصادر عن دار بوان الفرنسية والذي ترجم إلى لغاتٍ عدة. انجز هذا الكتاب عددٌ من الباحثين الاجتماعيين بإشراف بيير بورديو، عالم الاجتماع الفرنسي اللامع، وأعيدت طباعته ثانية بعد أن لاقى من الرواج ما لاقاه. سوف تصدر الترجمة العربية بثلاثة أجزاء عن دار كنعان بدمشق بالتعاون مع القسم الثقافي في السفارة الفرنسية، وعمل عليها ثلاثة مترجمين، كما راجع الطبعة العربية وقدّم لها الدكتور فيصل درّاج، المفكر العربي المعروف.

يتطرق الكتاب إلى عددٍ من المواضيع الهامة، كتاثيرات المكان، وتراجع دور الدولة، وقضايا المنبوذين، وتناقضات الميراث، ومشاكل المهاجرين.

في ما يلي، مقتطفٌ من الكتاب وتعريف بالمفكر بيير بورديو.

مقتطف من فصلٍ بقلم عبد المالك صياد «أحد مساعدي بورديو»

اللعنة

ما هي حياة العامل المهاجر؟ للإجابة الواعية على هذا السؤال، ينبغي على المرء في بداية الأمر أن يعيش تلك الحياة بشكل كامل، وكما يقال، دون أن «يفكر بها كثيراً»؛ ينبغي أيضاً أن يتشكل شيئاً فشيئاً ذلك الاستعداد الخاص الذي يسمح «بالابتعاد عن الحياة وأكاذيبها»، أي الابتعاد عن أباطيلها، وهي الصيغة شبه المعتادة للحكمة التقليدية، وهي مستخدمة هنا بالمعنى المليء: «تعليق حياة (المرء) ليراها كما كانت»، واستحضارها أمام ذاته كموضوع للملاحظة، يمكن أن تطبّق عليه تحديداً كلّ قدرة التأمل التي تهبها التجربة المكتسبة على مدى تلك الحياة لأولئك الذين يهتمون بـ «معرفة ذاتهم ومعرفة الحياة على الرغم من الخداع الذي تمارسه هذه الحياة (الغدر: أي الفخ، والخيانة)»؛ وهذا كله بمساعدة بعض الظروف التي تساعد على تسهيل الابتعاد عن تلك الحياة، كوفاة الأبوين، وتجاوز الأبناء لسنّ الوصاية، سواءً أكانوا صبياناً أم بناتاً، والمرض، وحوادث العمل، وما يسبق التقاعد، والتقاعد ذاته، وكلها مناسباتٌ ليشعر المرء بفراغ وجودٍ ليس له معنى إلاّ بالعمل.

عباس، الذي يتحدثُ بهذه العبارات، هو من أولئك الناس. وهو عاملٌ متقاعد كان يعمل في مؤسسةٍ صناعيةٍ كبيرة تقع في المنطقة الباريسية، وهو مثقف على طريقته. وعلاوةً على المؤشرات الموجزة وذات الدلالة حول أصوله الاجتماعية («لم يخلق أبي ليكون فلاحاً». «كان جدي المتعلمَ الوحيد في العائلة، وقد عاش دوماً من تعليم القرآن»)، فإنّ



خطابه كله هو الذي يقدم البرهان على كونه مثقفاً، وبصورةٍ خاصة ذلك النمط من الابتعاد عن ذاته الذي يطلق عليه بألم تعبير: «الطلاق من الذات». وبالجمع بين التجربة المباشرة لوضعية المهاجر التي عاشها مطولاً وبين الوضع التأمّلي الذي يسمح بتطوير التجربة الذاتية من أجل ذاته أولاً، وتسمح بإخضاعها للتمحيص النقدي وبتقديمها للآخرين، وهذا أكثر ندرةً، بطريقة الرواية التي تبدو ظاهرياً اعتيادية جداً (كما هي الحال هنا)، فإنه يتملص من الخيار المعتاد للتجربة الصامتة والخطاب الفارغ حول تجربةٍ لا يمكن الوصول إليها (إنّ عالم المهاجرين وتجربة هذا العالم هما دون ريب مغلقان تماماً بالنسبة لمعظم أولئك الذين يتحدثون عنهما). مع عباس، يصبح المفحوص والمراقَب هو الفاحص والمراقِب لنفسه، ولا يعود وجود المستقصي المحترف سوى الفرصة المنتظرة لكي يبوح بصوتٍ مرتفع بنتاج استقصائه حول ذاته بعد أن فكّر به وانضجه طويلاً («لقد فكرت ملياً بكلّ ذلك. الأصح أنني لم أتوقف عن التفكير وعن تمحيص وإعادة تمحيص هذه الأسئلة في داخلي»). وهو نتاجٌ يقترب من التماثل مع نتاج العلم طالما أنّ الفاحص والمفحوص يتوافقان بسبب مصلحتهما المشتركة في الاستقصاء الذي يجمع بينهما، ويكون هذا التوافق دون تشاورٍ مسبق، فالمفحوص يطرح بنفسه الأسئلة التي يودّ الفاحص أن يطرحها عليه.

كيف يتوصل الإنسان إلى تلك المقدرة على «نسيان ذاته» كما يقول المعنيّ، لكي «يتذكر ذاته» بصورةٍ أفضل؟ لازال من الضروري البحث عن مصدر الخيبة العميقة التي تحث على العودة إلى الذات في التقاء بعض العناصر الاجتماعية المميزة، وخاصة في العلاقة التي تقيمها عائلة عباس مع الهجرة، وهي علاقةٌ استثنائية في تلك المنطقة التي قامت منها هجرةٌ كبيرة وقديمة جداً إلى فرنسا. ولكي يكون بالإمكان تحملها، فإن ظروف ذلك اليوم تحث على النظر من جديد إلى المسيرة التي أدت إليها منذ «اليوم الأول» المشهود، وهو موقع «اللعنة الأساسية»، وعلى إعادة بناء التكون الاجتماعي وعلى إعطائه نوعاً من التفسير؛ لكن ظروف الأمس التي يستمتعون بالتذكير بها تؤدي على العكس من ذلك إلى تبني وجهة النظر النقدية التي تبشّر بصفاء أحاديثه عن مسيرته الشخصية (والتي هي مسيرةٌ جماعية أيضاً)، وتبشّر بصورةٍ خاصة بتأثير الانعتاق الذي يؤدي إليه عمل التحليلِ الذاتي والاعتراف من الذات إلى الذات. وهو اعترافٌ بحالة الأزمة التي وصل إليها ذلك «الجيل» من المهاجرين الذين لم يعد من الممكن الحديث عنهم الآن سوى بصيغة الماضي. «لم يعد شيءٌ كما كنا نعتقد». إن ذلك «الجيل» يعيش بصورةٍ مأساوية الانقطاع الجذري مع الحالة السابقة وهي ليست بعيدةً جداً، ويصف عباس هذا الانقطاع، وهو موقظ الضمائر، تارةً بأنه حالة سبات («كنا منومين»)، وتارةً بأنه «حالة خدر». ولكونه يعي ما يفصله عما هو مشترك بين المهاجرين من معاصريه الذين يشاطرهم مع ذلك ـ وهو يؤكد على تلك الجالية القدرية ـ كل مساره وكل شروط الحياة، فإنه يدعوهم إلى المزيد من الحذر؛ ويدعوهم كذلك إلى شكلٍ من «اليقظة». ولأنه يعتقد بأنه قد سيطر على وضعه وتمثّل «حقيقته»، فإنه يودّ لو أنّ الجميع يشاطرونه «الحقيقة» التي يقترحها عليهم، ولو أنهم يعملون جميعاً على إنتاج «حقيقتهم» وعلى التخلص من كافة الأقنعة وكافة الأمور المخفية التي تفرضها الهجرة على الجميع ليكونوا مقبولين. الأمر ليس سهلاً، وهو اختبار شديد الإيلام، حتى لو عرف الجميع بأنّ تلك المراجعة المضنية هي شرط استمرارهم في الحياة ومقاومتهم للعدم الذي يهددهم بسبب التغيرات التي تطرأ على شروط حياتهم، وخاصةً على التصور الذي اعتادوا أن يقدموه عن أنفسهم وعن وضعهم كمهاجرين. ويشعر عباس بأنه منذورٌ مسبقاً لدور موقظ الضمائر، ولديه إحساسٌ شديد الأرستقراطية بتميزه يوصله إلى نوعٍ من الرأفة تجاه الآخرين («إنهم يستحقون الشفقة»، «ينبغي فتح أعينهم(....)، لكنهم يرفضون») الذين يرفضون شكل الزهد الذي يعرضه عليهم ليس بأفعاله وحسب، بل أيضاً، وبصورةٍ خاصة، بأقواله. الجميع من حوله، وبالأخص عائلته، ينظرون إليه بصفته استثناءً ويشعرون حياله بالإعجاب والاحترام والانبهار، ويشعرون في الوقت ذاته بالمضايقة

والانزعاج اللذين يثيرهما كل استثناء. الجميع، سواءً الأقربون أو الأقل قرباً منه، يستشيرونه، وكثيراً ما يحيط به عددٌ كبيرٌ من الحضور الذين يأتون ليستمعوا إليه (وهو يدعى بالشيخ، فهو الحكيم)، وقد تشكلت له سمعة كونه «متوحداً» وهو ينزوي بصورةٍ شبه متباهية حتى ضمن عائلته، في «انعزالٍ» مصطنعٍ وحقيقيٍّ في آنٍ معاً لم يؤدِّ تعطله عن العمل إلاّ إلى تقويته.

إنه رجل الحقيقة والاستقامة، يخشاه الآخرون لصرامة أحكامه، وإذا كانوا يعترفون له بفضل قوله للحقيقة، فإنهم يلومونه في كثير من الأحيان لقيامه بذلك. هذه هي الحال بصورةٍ خاصة في كلّ مرة يتم فيها طرح موضوع وضع الأطفال، وهي مناسبة لملاحظة الأزمة التي تعيشها بشكلٍ ملحٍّ كافة عائلات المهاجرين، وتتجلّى هنا في القطيعة بين جيل الآباء وجيل الأبناء التي نتجت عن الاختلاف التام للظروف الاجتماعية والثقافية بينهما. من الممكن تجاوز إعلان الحكيم، الذي يتحول أحياناً إلى نبيٍّ للتعاسة، بأنّ الهجرة كانت «خطأ» وبأن الجميع قد أخطأوا في تلك المناسبة. لكن حين يعلِن بأن هجرة العائلات ـ وعائلته هو أولاً ـ هي خيانةٌ وإنكارٌ وردّة (بالمعنى الديني للعبارة)، وبأنّ هذه الهجرة قد أدت إلى انقلاب كاملٍ جعل المهاجرين (كعائلاتٍ) «يعملون في الواقع من أجل ازدهار الآخرين عوضاً عن أن يعملوا من أجل ازدهارهم (هم)»، فإنه يصعب تحمل مثل ذلك الإعلان، لكونه تنديداً في الوقت ذاته؟

مقتطف من خاتمة الكتاب

وفقاً للطب الهيبوقراطي، يبدأ الطب الحقيقي مع معرفة الأمراض غير المرئية، أي الأمور التي لا يتحدث المريض عنها، سواءً كان لا يدركها أم ينسى الحديث عنها. وكذلك الأمر بالنسبة لعلم اجتماعي يحرص على أن يعرف ويفهم الأسباب الحقيقية للتململ التي لا تعبر عن نفسها بوضوح إلاّ عبر إشاراتٍ اجتماعية يصعب تفسيرها لأنها ظاهرياً بديهية للغاية. وهنا أفكر باندلاع العنف المجاني في ملاعب كرة القدم أو غيرها، أو بالجرائم العنصرية، أو بالنجاحات الانتخابية لأنبياء التعاسة، الذين يسارعون إلى استثمار وتضخيم التجليات الأكثر بدائية للألم المعنوي الذي ينتج عن كافة المصائب الصغيرة وحالات العنف الهادئة في الحياة اليومية بمقدار أو أكثر مما ينتج عن البؤس و«العنف الهامد» للبنى الاقتصادية والاجتماعية.

وللذهاب إلى ما وراء التجليات الظاهرية، التي يتشاجر بسببها أولئك الذين كان أفلاطون يدعوهم بفلاسفة التمجيد، «فنيّو الرأي العام الذين يعتقدون أنفسهم علماء»، العلماء الظاهرون للمظهر، فإنه ينبغي بالطبع العودة إلى الأسباب الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء الانتهاكات التي لا عدّ لها لحرية الأشخاص، ولتوقهم المشروع إلى السعادة وتحقيق الذات، التي تمارسها اليوم ليس فقط ضغوط سوق العمل أو السكن التي لا ترحم، بل أيضاً أحكام السوق التعليمية أو العقوبات المفتوحة أو الاعتداءات الخفية في الحياة المهنية. لأجل ذلك، يجب أن نعبر شاشة الإسقاطات التي كثيراً ما تكون منافية للعقل، وبغيضةً أحياناً، والتي خلفها تتخفى الململة أو الألم بمقدار ما يعبران عن نفسيهما.

إنّ حمل الآليات التي تجعل الحياة مؤلمةً، بل وغير محتملة، إلى مستوى الوعي لا يعني تحييد هذه الآليات؛ وإظهار التناقضات لا يعني حلها. لكن، مهما كنا متشككين في الفعالية الاجتماعية للرسالة الاجتماعية، فإنه لا يمكن لنا أن ننكر التأثير الذي يمكن لها أن تمارسه حين تسمح لأولئك الذين يتألمون باكتشاف إمكانية عزو ألمهم لأسباب اجتماعية وأن يشعروا بالتالي بأنهم أبرياء؛ وكذلك حين تعرّف على نطاقٍ واسع الأصل الاجتماعي للألم بكافة أشكاله، بما فيه أكثرها حميميةً وسريةً، والذي يخفى بشكلٍ جماعي.

ورغم المظاهر، فإنّ إثبات الحال هذا ليس فيه ما يدفع إلى اليأس،: فما صنعه العالَم الاجتماعي، يمكن للعالم الاجتماعي المسلح بهذه المعرفة أن يلغيه. وعلى كل حال، فمن المؤكد أنّه ما من شيءٍ أقل براءةً من اللامبالاة: فإن كان صحيحاً أنّ معظم الآليات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في أصل أكثر أشكال المعاناة إيلاماً، وخاصةً تلك التي تنظّم سوق العمل وسوق التعليم، يصعب حذفها أو تغييرها، فإنّه يمكن اعتبار أية سياسةٍ مذنبةً بعد نجدة شخصٍ معرّض للخطر إذا كانت لا تستفيد بصورةٍ كاملةٍ من الإمكانيات المتاحة للتطبيق، مهما كانت محدودة، والتي يمكن للعلم أن يساعد على اكتشافها.

والأمر سواء بالنسبة لكافة الفلسفات المنتصرة اليوم التي تهدف إلى إلغاء دور أي تدخل للعقل العلمي في السياسة، وكثيراً ما يكون ذلك باسم الاستخدامات الجائرة للعودة إلى العلم والعقل التي يمكن أن تكون قد تشكلت، على الرغم من أنّ فعالية هذه الفلسفات، وبالتالي مسؤوليتها، هي أقل، وعلى كل حال أقل مباشرةً: إذ لا يهتم العلم بالتناوب بين المغالاة المجمّعة للعقلانية القطعية، وبين التخلي الجمالي للاعقلانية العدمية؛ العلم يكتفي بالحقائق الجزئية والمؤقتة التي يمكن له أن يكسبها ضدّ الرؤية المشتركة وضد المعتقد الثقافي، هذه الحقائق القادرة على توفير الوسائل العقلية الوحيدة من أجل استخدام كل هوامش المناورة التي لا تزال حرة، أي للفعل السياسي

مقتطف من فصلٍ بعنوان: تناقضات الميراث.

من بين كل المآسي والنزاعات، الداخلية منها والخارجية، والتي ترتبط بالصعود بقدر ما ترتبط بالانحدار، والناتجة عن تناقضات التوارث، فإنّ أقلّها توقّعاً قد يكون التمزق الذي ينتج عن النجاح كفشل، أو بتعبيرٍ أفضل، كتعدي: فكلّما نجحتَ (أي كلما حققت رغبةَ الأب في أن يراك تنجح) كلّما فشلتَ وقتلتَ أباك أكثر، وانفصلتَ عنه أكثر؛ وعلى العكس من ذلك، فكلّما فشلتَ، (محققاً بذلك الإرادة غير الواعية للأب الذي لا يمكن أن يريد في أعماقه أن يتم إنكاره كلّياً، بالمعنى الفعال للكلمة)، كلّما نجحتَ. ويبدو الأمر كما لو أنّ موقع الأب الذي كان يجسّد حداً ينبغي عدم تجاوزه قد أصبح يشكل نوعاً من منع الاختلاف معه والتميّز عنه وإنكاره ومقاطعته.

يمكن أن يمارس هذا التحديد للطموحات في الحالات التي حقق فيها الأب نجاحاً كبيراً (وتستحقّ حالة أبناء الشخصيات المشهورة تحليلاً خاصاً). إلا أنّه يكتسب قوّةً خاصّة في الحالات التي يحتلّ فيها الأب مركزاً خاضعاً سواءً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية (حيث يكون مثلاً عاملاً أو موظفاً صغيراً) أم من الناحية الرمزية (حيث يكون عضواً في جماعةٍ موصومة) ويجد نفسه بحالة تناقض تجاه نجاح ابنه وتجاه نفسه أيضاً (حيث يكون منقسماً في داخله بين الفخر بالابن والخجل من الذات الذي يسببه استبطان نظرة الآخرين له). فهو في الوقت نفسه يقول لابنه: كن مثلي واعمل ما عملته، وكن مختلفاً، اذهب. إنّ وجوده كله يشتمل على حكم مزدوج: انجح، تغيّر، تحوّل إلى برجوازي، وابقَ بسيطاً، متواضعاً، قريباً من الشعب (مني أنا). إنه لا يمكن أن يريد أن يتماثل ابنه معه في وضعه واستعداداته لكنه مع ذلك يجتهد بصورةٍ مستمرة لإحداث هذا التماثل في كلّ جوانب سلوكه، وبصورةٍ خاصة بلغة الجسد الذي يساهم بقوة في تشكيل المظهر. إنه يتمنى ويخشى أن يصبح ابنه نسخةً عنه، وهو يخشى ويتمنى أن يصبح صنواً له. إن الابن، وهو نتاج ذلك الإيعاز المتناقض، منذورٌ للازدواجية تجاه الذات وللإحساس بالذنب لأنّ نجاحه هو بالفعل قتلٌ للأب في هذه الحالة: فهو خائن إذا نجح، ومخيب للأمل إذا فشل. ينبغي للخيانة أن (تُنصف) الأب، ومن هنا ينبع الإخلاص لقضية الشعب الذي هو إخلاصٌ للأب، (وكما تثبت ذلك مثلاً شهاداتٌ قمنا بجمعها، فإنّ بعض حالات الانتساب إلى الحزب الشيوعي مستوحاةٌ من البحث عن مصالحةٍ مع شعبٍ وهميّ، يتم العثور عليه بشكلٍ خياليّ في صفوف الحزب)؛ ويمكن فهم العديد من التصرفات، غير السياسية بالضرورة، على أنها محاولاتٌ لإجراء تحييدٍ سحريّ لتأثيرات تغير الموقع وتبدّل الاستعدادات التي تفصل الابن عملياً عن الأب وعن الأنداد («لم تعد تطيقنا») وللتعويض عن استحالة التماثل الكامل مع أب خاضع(5) بالوفاء لمواقف ذلك الأب. تميل مثل هذه التجارب إلى أن تُنتج أناساً ممزّقين، منقسمين ضدّ أنفسهم، يتفاوضون باستمرارٍ مع أنفسهم ومع تناقضهم الذاتيّ، وهم بالتالي منذورون لشكلٍ من الازدواجية، لإدراكٍ مزدوجٍ للذات ومنذورون كذلك لتعدد الهويات ولأشكالٍ متعاقبة من الإخلاص.

وهكذا، فإنّ العائلة تفرض في معظم الأحيان أوامر متناقضة، سواءً بذاتها أم بالعلاقة مع الشروط المتوفرة لتحقيق تلك الأوامر، وذلك على الرغم من أنها لا تحتكر إنتاج المآزق الاجتماعية وأنّ المجتمع يضاعف الأوضاع التي تُنتج تأثيراتٍ مماثلة تماماً. إنها السبب الأساسي والأكثر شمولاً للمعاناة الاجتماعية، بما فيها ذلك الشكل المتناقض ظاهرياً للمعاناة المتجذرة في الامتياز. العائلة هي التي تجعل ممكنةً تلك الامتيازات المفخخة التي كثيراً ما تستجرّ المستفيدين من هدايا التكريس الاجتماعي المسمومة إلى أشكالٍ مختلفة من المآزق الملَكية، الطرق الملَكية التي تتكشّف عن كونها طرقاً جانبية بدون

مستقبل (وهنا، نتذكر عبارة: «الوجاهة تقتضي» وكلّ المستفيدين - الضحايا لشكلٍ من أشكال التكريس الاجتماعيّ أو الانتقاء، كالنبلاء والرجال والأخوة الأكبر سناً وحاملي الألقاب العلمية النادرة). ربما تكون العائلة هي المسؤول الأساسيّ عن هذا الجزء من المعاناة الاجتماعية التي يكون الضحايا أنفسهم موضوعاً لها (وبشكلٍ أدق، المسؤول عن الظروف الاجتماعية التي تنتج عنها استعداداتهم).

وبعدئذٍ، ينبغي الحذر من جعل العائلة السبب الأخير للمشاكل التي يبدو وكأنها تثيرها. وفي الواقع، وكما نرى في العائلة الفلاّحية حيث يحصل التوقف النهائي للعمل بسبب عدم الزواج أو رحيل الابن الأكبر، فإنّ العوامل البنيوية الأكثر أهمية (كتوحيد سوق الممتلكات المادية، والرمزية منها بصورةٍ خاصّة) موجودةٌ ضمن العوامل المسجّلة في قلب المجموعة العائلية. وهذا يجعل التكوينات الأكثر عمقاً في عالم المجتمع والتناقضات الكائنة في ما بينها تعبّر عن نفسها في كثيرٍ من الأحيان عبر سرد الصعوبات الأكثر "شخصيّة" للتوترات والتناقضات التي هي ظاهرياً ذاتية جداً. وأشد ما يكون هذا الأمر وضوحاً في حالة الأشخاص الذين يحتلون مراكز غير مستقرة والذين يَظهرون بصفتهم «محللين عمليين» بارعين: فهم يوجدون في مراكز «تؤثّر» فيها البنى الاجتماعية، وهم لذلك يتأثرون بتناقضات تلك البنى، فيضطرون، كي يعيشوا أو يصمدوا، لأن يمارسوا شكلاً من التحليل الذاتي يفتح الطريق في كثيرٍ من الأحيان أمام التناقضات الموضوعية التي تسيطر عليهم وأمام البنى الموضوعية التي تعبّر عن نفسها عبر تلك التناقضات.

بيير بورديو: تعريف

عالم اجتماع فرنسي، ولد عام 1930 وتابع منهج دوركهايم. حصل على إجازةٍ في الفلسفة، وبدأ مسيرته العملية بسلسلةٍ من التحقيقات حول الطبقات الاجتماعية في الجزائر، ثم حول الفلاحين منهم بصفةٍ خاصة. ثمّ توجه نحو علم اجتماع الثقافة، وخاصةً ما يتعلق بالمثاقفة، متعاوناً باديْ ذي بدءٍ مع جان كلود باسيرون في كتابي: الوارثون (1964)، وإعادة الانتاج؛ ثم نشر كتاب: عناصر من أجل نظريةٍ حول نظام التعليم (1970) يشرح فيه كيف تنقل الطبقات الاجتماعية قيمها الثقافية، وبالأخص: كيف تعيد البرجوازية إنتاج ذاتها عبر التعليم. توجّه بعد ذلك نحو تفحّص الانقسامات الاجتماعية عبر تصرفاتٍ نوعية يدعوها habitus (كتاب التمييز الصادر عام 1980)، وعرض النتائج العامة لأعماله في الكتاب الذي تلاه: الحس العملي (1980). وقد ربط بورديو أنتولوجيا هايديغجر بانتمائه إلى الحزب النازي (الأنتولوجيا السياسية لمارتن هايديغجر، 1988). وبعد أن أصبح مديراً في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، أصبح أستاذاً في الكوليج دو فرانس عام 1982 ●●

(*) باحثة سورية وأحد طاقم ترجمة كتاب بورديو بؤس العالم

خاطرة

اتركونا نحلم ونعلم أطفالنا

كايد محمد حسونة

الزمان: صيف ١٩٨٢.

المكان: لبنان - بيروت

الهدف: إعدام الطفولة الفلسطينية وقتل الحلم الفلسطيني، قتل المخيمات والمدن قطع ألسنة السياسيين وبتر يَدْ من يحمل الراية والانتهاء من الكابوس الذي اسمه شعب فلسطين وتغير الزمان وتغير المكان، ولكن هذه المرة نحن الذين اخترنا ونحن الذين بادرنا فالحلم مازال يكبر ويزدهر فحملنا الحجارة ورجمنا بها عدونا وشاركتنا طيورٍ أبابيل فأصبح للحجر شكل جديد، فهو يدك مضاجع الغزاة، وما كان منهم إلا أن قتلوا.. دمروا.. كسروا العظام علّنا لا نستطيع القيام ثانية.. علّ هذا الكابوس ينتهي، اهتزت العروش، وكيف لا تهتز رُشاشات التلفزة تنقل صورة طفل يحمل حجراً وكأنه قنبلة ويضرب جندي يحمل سلاحاً، الجندي يخاف من الحجر الفلسطيني ولكن الطفل لا يخاف كل اسلحة البطش، هذا هو حلمنا الذي يكبر.. ويكبر.. ويكبر.

ذهب هذا الطفل البطل إلى بيته كي يرتاح قليلاً وينفض الغبار عن جبينه ويمسح زنده بقليل من الماء قبل أن يبدأ مرة أخرى وهذه هي الانتفاضة الأولى التي امتدت طويلاً حتى شعروا بها وكأنها الدهر كله وهكذا سكن الأطفال، ولكن سكونهم لم يكن سكون الموت بل سكون ما قبل الثورة والذي يشبه الثورة ويشبه الهدوء الذي يسبق العاصفة.

وقبل ثلاثة أسابيع بدأت العاصفة وانفجر البركان الذي لم يعرف الخمود يوماً، وأعلنوا للعالم بأسره أن حلمنا أكبر منهم وأكبر مما يتصورون، إن حلمنا هو وطن وقدس، حلمنا هو الأقصى وحيفا ويافا، حلمنا هو هواؤنا وماؤنا فليتحول الهواء إلى دخان وغبار حتى لا يستنشقوا هواء فلسطين النقي وليتلوث الماء حتى لا يشربوا من ماء فلسطين الشهية ولن نسمح لهم أن يأكلوا برتقالنا وتفاحنا فلتتحول بياراتنا إلى جحيم يحرق الغزاة.

لذلك كان رد الغاصب على أحلامنا بالقتل والمجازر.

وعن أية مجزرة نتكلم.. هل صحيح أن هذا الشعب الديمقراطي يمكن أن يرتكب مجازر.. هل هي مجزرة حقيقية.. ماذا فعلوا...

وهل تسمي بضعة مئات من الشهداء مجزرة، إن الشعب الفلسطيني هو الذي ارتكب المجزرة فقد قتلوا اليوم جنديين إسرائيليين جاؤوا إلى الوطن لقتل الأطفال فقتلهم الأطفال هذه هي الحقيقة هذا هو لسان حال الغرب والأمريكان.

أما نحن فقد رأينا الجزار يحمل سكيناً ويهم بالذبح.. سكين إنها رشاش.. ومن قال رشاش لقد كانت دبابة!! إنها طائرة بل طائرات وبارجات تقصف شعب كامل أعزل.

أية معادلة هذه حجر مقابل صاروخ.. وجسد مقابل دبابة.. وصرخة أمام مدفع، إنها القيامة، نعم إنها قيامة مبكرة لشعب يريد أن يعيش، نعم إنها القيامة ولكنها لذلك الجندي بل الجيش الذي قتل محمد الدرة فلم يكن جندياً أو فصيلاً أو كتيبة بل كان الجيش بأكمله وأي قتل هذا، هل هناك حقداً أكبر.. لا بل هناك خوف أكبر، لقد خافوا منك يا محمد وأنت الأعزل.. خافوا من نظرتك إليهم.. خافوا من حلمك.. لذلك أرادوا لهذه العيون التي تراهم أن تُعمى ولهذه اليد التي يمكن أن تحمل حجراً أن تُبتر ولهذا الحلم ان يقتل، فأطلقوا عليك وهم يرون الخوف والذعر في عينيك، لا بل كان الذعر في عيونهم ظنوا أنهم قتلوا الحلم فيك، ونسي الجزار أن محمد الدرة سكن ضمائرنا وقلوبنا وأصبح شعب فلسطين كله محمد الدرة، هذه درر فلسطين تقدم الروح رخيصة وتروي بدمائها أزقة المخيم.

أسلمت الروح يا محمد.. ومع ذلك يطلقون النار عليك، عيونهم لم تر روحك تطير لتحط فينا ربما إنهم يحاولون تدمير الصخرة التي تختبأ خلفها، رغم أنها خذلتك، ربما يريدون أن يدمروا الصدر الذي حضنك، نعم ربما.. وربما يريدون!! لا أدري ماذا يريدون ولكني أعرف ما نريد..

فقسماً يا محمد أن يبقى دمك شموعاً تضيء ظلامنا

وقسماً يا محمد بأننا سنثأر لك وللأرض الجريحة

وقسماً يا محمد بأن يعيش الحلم، حلمك، فينا

وقسماً يا محمد بأن نقتل أحلامهم، نحن أبناء فلسطين.. وأطفال فلسطين

أما أنتم أيها الحكام صبراً، فلن ننتظر اجتماعكم ولن ننتظر أن تقتلونا وتقتلوا أحلامنا لا نريد إدانتكم فقط، نريد أن تتركونا وشأننا، اتركونا نحلم ونعلم أطفالنا كيف يرمون الحجر على الحلم يتحقق ●●



قصة قصيرة

بحيرة الأماني

تهامة الجندي*

عشت حياة قلقة منذ الطفولة، أسلمتني لأحزان غامضة، وحالات اكتئاب، كانت تتلبسني من وقت لآخر، وكنت كلما كبرت، كلما احتلت أحزاني المساحة الأكبر من زمني..

ربما هي الزنازين التي محت صور الحاضر، ربما هي القضبان والشباك التي استقبلت من خلفها أعيادي ولوّحت لمن أحب.. لعله صقيع المنافي والمدن الغريبة مازال يحاصرني، لعلها أحلام الوطن التي انكسرت في قلبي، أم تراه فشلي وهشاشتي..؟!!!

لم أعثر على الجواب..

آه.. «أعدي لي الأرض كي أستريح! فاني أحبك حتى التعب..

هل كان بإمكاننا أن نحب أقل، كي نفرح أكثر».

لو تعلم يا صديقي محمود ما الذي يفعله شعرك في قلوبنا نحن القراء..؟ هل تعلم أن كلماتك هي التي حركت في أعماقي شهوة الحياة، وشهوة الكتابة، كي أصبح ذات يوم امرأة جديرة باللقاء.. امرأة تترك عطرها وظلالها في استدارات القصيدة..

أحلام المراهقة مضت، وخلف وقع خطوتها المحمومة تسربت سنوات الشباب، وكبرت الأنثى بلا شعر أو شعراء.. ولم تبرعم أوراقي إلا في أواني الخريف..

صباح مكهرب، أقف فيه عزلاء أمام كآبتي، فأهرب إلى الشارع، مطر خفيف ينساب على شعري وفي قلبي.. «كم اريدكِ عند هبوط الخريف على الروح».

شوارع المدينة تفتح لي ذراعين باردتين، الأمكنة تقطر ذكريات، تثير في رأسي الألم، خطواتي تتباطأ وتغيّر دربها باتجاه لحن حبيب: «قفي لا ترحلي سأغدو حزيناً بدون يديك»...

سنوات عشر مرت على سماعي هذه الأغنية، أول مرة، سنوات عشر أحببت خلالها ثلاثة رجال ورحلوا.. وكم بكيت في كل مرة وأنا أرقب الغبار الذي تثيره حولي الخطا الغاربة.. كم تساءلت لماذا يجرني قدري دوماً باتجاه الفراق رغم الشفافيات التي أطرت تجاربي، رغم فرادة من أحببت فالأول كان شاعراً، والثاني رساماً والثالث من مناضلي اليسار.. وأنا لست أي امرأة..

أراهم الآن أمامي، فرسان الزمن القادم، أصغي إلى وعودهم تتوجني ملكة على أرض بلا عذاب، وغداً أبيضاً نكتب على صفحاته ما نشاء..

لماذا رحلوا..؟!!

لم أعثر على الجواب..

وحيدة منذ سنين، ما عاد قلبي يخفق لأحد، جفت عروقي، ماتت فيّ الحياة، تعبت من إشغال نفسي بأمور تعنيني وأخرى لا...

تعبت من وحشتي ونوبات حزني، وأحتاج إلى صدر يحتضن قلقي، ليدين تمسحان عن وجهي التعب..

منذ ساعة خطواتي تغزّ السير باتجاه لم أعرفه، إلا حين عبرت أعتاب حديقة «الحرية» واكتشفت أني أسرع باتجاه «بحيرة الأماني» وحديقة الحرية هذه هي أكبر وأجمل الحدائق التي تتوسط مدينة صوفيا وتمتد في قلبها عدة كيلومترات أما بحيرة الأماني فهو الاسم الذي أطلقته معلمة اللغة البلغارية على بحيرة اصطناعية تمتد لعدة أمتار في الربع الأول من الحديقة، حين قادتنا هناك ذات صباح قبل عشر سنين، وكنا حينها طلاباً جدداً نتعلم اللغة والحياة.. وكان للمعان شكل جنة العشاق على هذه الأرض.. أشجار الصنوبر والصفصاف تؤطر الفضاء، العشب الناعم وزهر البراري يتوج الأرض، شقائق النعمان والغاردينيا تطفو على صفحات البحيرة، وفي أعماقها تلتمع قطع معدنية وفي الأثير تسري رائحة المسرات والوعود..

وقفنا مسحورين نتأمل الجنة، وبعيون خجولةٍ تسترق النظر إلى مشاهد الحب المتناثرة على المقاعد أو تحت الظلال.. قالت المعلمة: هذي البحيرة تلبي نداءات العشاق وهذي النقود أمنيات.. من يرغب فليجرب حظه..

بسرعة تمتمت شفاهنا البكر، وألقت أيدينا الأماني في الماء، ومع أنني لا أؤمن بالخرافة أو القوى التي تأتي من خارج إرادة الإنسان فقد رجوت البحيرة أن تُعيد لي حبيبي الأول الذي فقدته منذ شهر، وحين رجعت مساء ذلك اليوم إلى سكني في المدينة الجامعية، وجدت الشاعر بانتظاري أمام الباب، وصار لذلك المساء طعم لا ينسى..

بعد ست سنوات عدت إلى بحيرة الأماني أرجوها أن تهبني قلب فارس تنافسني عليه الكثيرات، ولم تخيبني بحيرتي، وصار الفارس حبيبي الثالث..

حضرتُ قروشي، تنفست بعمق، وسرت بأقدام واثقة، تسير أمامي ابتهالاتي: «يا نصيرة العشاق والمحرومين، امنحيني رجلاً أقاسمه ما تبقي لي من وقت على هذه الأرض...».

خطواتي تقترب، دقات قلبي تزداد، وحين وصلت المكان سربلتني الدهشة والقشعريرة، لم يكن هناك ماءً ولا عشاق، بحيرة الأماني جفت وغطتها القمامة والأشنيات..

عدت أدراجي أضم خيبتي بين ذراعيّ أمسح الاتجاهات بيأسي، وحين أطبقت جدران بيتي، ارتميت على سريري وغفوت مبللة بالدموع..

جسدي مسمّر على الصليب، دمائي تسيل على التراب.. حشد كبير من العمائم والملاءات تحيط بي، ألمح في الجهة اليمنى منصة وقضاة، ينادي كبيرهم: فليتقدم الشهود.. ينسل رجالي الثلاثة من بين الجموع، ويقفون في مواجهتي، متعبة أبتسم لهم ويغمرني الحنين.

يقول الشاعر: رقيقة كنسمة، ناعمة كالريش، من أين تأتيك هذه القوة، كي لا تخطئي، أو تخضعي لمساومة أو تنازلات كأنك قديسة أو ملاك، أو لكأنك جئت من إحدى المدن الفاضلة، وأنا ابن الهشاشة والخطايا، ابن الحياة، عبرت ضفافك خائفاً طوال سنين، أن تعتريني نظراتك أو تقطع عليّ درب الملذات، لن أغفر لك هذا الخوف.

يقول الرسام: تجلسين في المقهى وحيدة، تقلبين الصحف، تكتبين وشعرك ينسدل على الصفحات، تجلسين ببنطالك الضيق وصدرك المكشوف، دون أن تكترثي لعيون تشتهيك، وألهث طويلاً خلف روائح الجسد الطري، حتى هدني التعب، وبات عالمي مؤطر في لوحة أرسمها لطيفك، لن يغفر لك الله هذا العذاب..

يقول المناضل: تريدين تغيير العالم، تريدينها ثورة يتساوى فيها الرجال بالنساء، فاعلمي إذن أن الطموح من حقنا فقط، وأن الثورات من صنعنا، والعالم ملك يميننا وكذلك النساء..

يا إلهي ماذا أسمع، لماذا يحاكمونني وما هذه الذنوب؟ يا إلهي ما الذي جرى لعقول البشر..؟! لم أعثر على الجواب..

غامت عيناي، دخلت في غيبوبة الألم..

وحين أفقت كان ثمة صوت أجش يصيح: «غطّوها هذه الآثمة، جسدها المضمخ بالدماء يثير في أعماقنا الغرائز».. وهوت عليّ ملاءة سوداء.

وحدي على الصليب، أنزف عذابي.. ما من عشاءٍ أخير، ما من رشفة نبيذ أو قبلة وداع.. ما من يد تمسح الجراح، ما من خائن أو مخلص.. الكل متشابهون، والكل متفقون في هذا السرمد المفتوح على التسلط والقهر والغباء ..●●

(*) كاتبة سورية.

حركة الترجمة.. واقعاً وطموحاً

تحقيق: علي حسون*

الترجمة هي البوابة الحقّة للتلاقح الحضاري، وهي وسيلة انفتاح الأمم على المكتسبات الحضارية التي تنجزها كل منها، وفي كافة الميادين، وهي بالتالي ليست فعلاً آلياً يقوم به نخبة من المترجمين ممّن أخذوا على عاتقهم مهمة غاية في الصعوبة والجمال والمتعة وهي الترجمة، فالأمر يتعدى المترجم ليعم المجتمع وبكل مستوياته.

وبعد.. يحقُّ لنا أن نتساءل أين موقعنا اليوم في الترجمة؟ وهل بلغت هدفها في نقل المعارف والعلوم الحديثة إلى اللغة العربية؟ وهل صارت العربية لغة علم في هذا العصر؟ في إحدى دراساته ذات الصلة بهذا الموضوع يقول الأستاذ شحادة الخوري/ خبير الترجمة في المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة:

«بدأت حركة الترجمة الحديثة بصورة عامة، والترجمة العلمية بصورة خاصة في القرن الماضي ثم توبعت حتى منتصف هذا القرن (القرن العشرون) بجهود أفراد أو مؤسسات للترجمة والنشر خاصة، ثم أحدثت بعد ذلك في بعض الأقطار العربية مؤسسات رسمية تعنى بالترجمات ونشرها في نطاق وزارات التربية أو الثقافة أو التعليم العالي والجامعات، لكن المتتبع لهذه الحركة يلاحظ بأن الترجمة في مجال الآداب والفنون والجغرافيا ومشكلات التنمية والمذاهب الاقتصادية والاجتماعية تأتي في المقدّمة، وتليها الكتب العلمية بمستوياتها الثلاثة المبسّطة والمنهجية والموسعة، ويفسّر الأستاذ الخوري هذه الظاهرة بأن الترجمة تتأثر بحاجات القرّاء ورغباتهم وتستجيب لها، ومازال قرّاء الكتب الأدبية والفنية والكتب ذات الطابع السياسي والاجتماعي والاقتصادي أكثر عدداً في البلدان العربية من قرّاء الكتب العلمية.

ويضيف الخوري قائلاً: إنّ ترجمة الكتب العلمية تكون مطلباً للقرّاء عندما تدرّس العلوم باللغة العربية على جميع المستويات، وفي جميع الفروع العلمية، إذ يحتاجها آنئذٍ طلاب المدارس والمعاهد والجامعات والدراسات العليا للحصول على المعلومات العلمية.

غير أنّ هذا الوضع كما يؤكد الأستاذ الخوري مازال غير متحققاً في معظم البلدان العربية. مادام التعليم باللغة العربية غير مُعتمد بعد في الاختصاصات العلمية ولا سيما في المستويات الجامعية.

هذا من جهة، ومن جهةٍ ثانية فإن الكتب العلمية المترجمة متفاوتة في الجودة والإتقان فبعضها يتميز بالدقة في الأداء اللغوي واستخدام المصطلح، وبعضها غير ذلك، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى المترجم الذي يجب أن تجتمع لديه الشروط المطلوبة للقيام بهكذا عمل.

ويمكن اعتبار أن الترجمة حتى الآن هواية لدى المترجم أو رغبة لديه في تحصيل كسبٍ معنوي أو مادي، أضف إلى ذلك ضعف الوسيلة، إذ ليس بين أيدي المترجمين العلميين حتى الآن معاجم عامّة أو متخصصة لجميع المواد العلمية مُتفق عليها ومُعتمدة من الهيئات العلمية والثقافية والجامعية.

أمّا في مجالٍ آخر من حقول المعرفة وأخصّ الأدبية منها، وهذه التي تُعدّ أصعب أنواع الترجمة، فهي عملية خلاقة بحيث على المترجم إقامة عالم موازٍ لما هو في اللغة الأصلية، يشبهه ولكن يخونه أحياناً.

وعلى اعتبار أن الترجمة الأدبية (ورغم صعوبتها) هي الأكثر انتشاراً وممارسةً من قبل المترجمين فإن هذا التحقيق ركّز عليها خاصةً، من خلال رصده لآراء مجموعة من المترجمين المختصين في هذا الجانب من الترجمة.

يقول المترجم رفعت عطفة: أنا أترجم كتاباً أكون مقتنعاً به، رغم أنه يمكن أن يكون هناك مثالب على هذا الكاتب، ولكن بقناعتي يجب أن يعرفه القارئ، ويعرف كيف يفكّر، فالترجمة ليست تبنّي لفكر المترجَم له بقدر ما هي تقديم كاتب بجمهور يجب أن يحكم عليه.

أمّا أسامة منزلجي فينطلق في اختياره للكتاب الذي سيترجمه من علوّ مكانته في الأدب العالمي، ويبحث دائماً عما لم يُترجم بعد وكان يجب أن يُترجَم منذ زمن بعيد، ويضيف بأنه يرتاب في سبب غياب مؤلفين معينين وكتب معينة عن اهتمام المترجمين ودور النشر على السواء.

المترجم عدنان الحسن تستهويه النصوص الصعبة التي تشغله بالتفكير والبحث والجهد لما تشكّله من حافز معرفي وإبداعي، بل ويجد نقاطاً مشتركة بين الشطرنج والترجمة، مؤكداً أنه لا يمكنك التقدم في لعبة الشطرنج إذا لم تلعب مع لاعب أقوى منك، كذلك الترجمة، لا يمكنك أن تصبح مترجماً جيداً إذا لم تغامر بترجمة نصوص صعبة باعتبار أن النصوص السهلة لا تقدم للمترجم اي فائدة أو متعة.

وبناءً عليه فهو يختار كتابه على أساسين: ذاتي (حسب إعجابه الشخصي وتذوّقه له وتأثره به وموضوعي (بحيث يقدم شيئاً جديداً من حيث المضمون).

أما عن العوائق التي تعترض سبيل الكتاب المُترجم فيمكن اعتبار الرقابة أوّلها وأشدّها تثبيطاً للمترجم كما للمؤلف أيضاً.

وتتنوع أشكال الرقابة المفروضة على الكتاب من بلد عربي لآخر، وهي تلعب دوراً سلبياً في منع طباعته ثم انتشاره سواء في بلده أو في البلدان العربية الأخرى.

ورغم أنّ الناشر هو من يواجه عملياً مشاكل الرقابة، غير أن نتائج المنع تطال المترجم والناشر والقارئ أيضاً. ولهذا يعتبر المترجم رفعت عطفة أنه من غير المعقول أن تبقى الرقابة على الكتاب بهذا الشكل ونحن في عصر العلمنة والاتصالات، ويتابع: هل يعقل ألا نخشى الانترنت والصحون اللاقطة في حين نمنع وصول نسخة من كتاب؟ «يجب تغيير هذه العقلية».

أمّا المترجم أسامة منزلجي فهو لا يقبل بأي حال من الأحوال أن يتحول عدد من الموظفين ومهما بلغوا من الوعي إلى موجهين لما ينبغي أن يسمح بالإطلاع عليه من الآداب ومصادر المعرفة عموما مؤكداً أن الحجر على عقول الناس بالمحظورات والممنوعات إنما يربي أجيالاً عقيمة الإبداع والمبادرة، وينمي داخلها خوفاً مقيماً من اتخاذ أي خطوة ذاتية كما المخلوق المعاق الذي يحتاج دائماً، ومهما بلغ من العمر إلى من يمسك بيده ويحقق له التوازن.

ورغم أنه يقرّ بالدور السلبي للرقابة على المترجم، بحيث أنها تحدّ من اختياره فإن المترجم عدنان الحسن متفائل بأن هذا الدور بدأ يفقد كثيراً من فاعليته بفضل التطور التكنولوجي والإعلامي.

الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والناشر:

من الموضوعات المتصلة بمؤسسات الترجمة والنشر سواء حكومية أو خاصة، موضوع مراعاة حقوق المؤلف واحترامها والاستئذان من المصدر الأصلي: المؤلف والناشر، وليس الوضع إزاء هذه القضية موحّداً في الأقطار العربية، ففي حين تراعي بعض المؤسسات هذه الحقوق وتدفع المقابل النقدي المترتب على ترجمة الكتاب، تعتبر أخرى أن هذا الأمر يعوق الترجمة في هذا السياق يقول الكاتب والناشر محمد عدنان سالم (رئيس اتحاد الناشرين السوريين):

«إن كثيراً من المترجمين يعمدون إلى ترجمة أعمال عن لغات أجنبية ومن دون أية رعاية لحقوق ملكيتها ثم يطوفون بها على الناشرين، ويطلبون التعاقد على نشرها مقابل مبالغ مقطوعة أو نسبية كما لو كانوا المؤلفين الأصليين لها، وهو أسلوب دارج في ظل ثقافة الاستباحة لحقوق المؤلف». وتردّ المترجمة (روز مخلوف) على ذلك، فتؤكد أنها مع الكثير من أصحاب دور النشر المحلية الخاصة التي تتساءل: كم سيبلغ سعر نسخة الكتاب محلياً إذا دُفعت حقوق الناشر الأصلي والمؤلف الأصلي؟ وهل سيكون بوسع القارئ المحلي الذي كثيراً ما تكون الأسعار الحالية أصلاً مرتفعة بالنسبة له، شراء هذا الكتاب وبهذا السعر؟ أمرٌ مشكوك به وكم ستبلغ القيمة المادية لهذه الحقوق إذا كان عدد النسخ التي تطبع من الكتاب هو ألف نسخة؟!!

- إن موضوع الحقوق الفكرية للمؤلف والناشر الأصلي هو موضوع إشكالي مازال يتفاعل حتى الآن في أوساط المعنيين فيؤيده البعض ويعارضه الكثيرون.

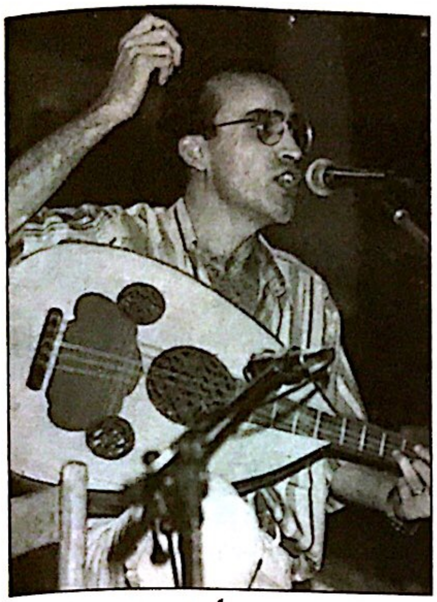
ورغم أن هناك بعض الدول العربية التي وقّعت فعلاً على الاتفاقية الدولية لحقوق المؤلفين فإن القسم الأكبر من هذه الدول لا يستطيع وهذه الحال التوقيع عليها في هذه الفترة على الأقل.

أخيراً: أمّا الترجمة ككل، فمن الواضح أنها بدأت تلقى اهتماماً متزايداً من قبل جهاتٍ خاصة وحكومية لدعمها، على أساس الاقتناع بأنها أي (الترجمة) تمثل الجسر الواصل بيننا وبين الثقافات المختلفة.. لكن هذه الجهود المبذولة مازالت مُبعثرة وغير منظمة، وعلى هذا فلا بد من بذل المزيد من الجهود لتنظيمها والإرتقاء بها إلى المستوى المطلوب لتستطيع مواكبة التطورات الكبيرة والمتسارعة في هذا المجال ●●

(*) صحفي سوري.

الفنان سميح شقير لـ "الهدف":

أنا بصدد التحضير لأوبريت غنائي عن الانتفاضة



أجرى الحوار: عصام سلامة

احتلت الأغنية الملتزمة، الجادة على مستوى الكلمة واللحن والأداء، دوراً مهماً وفاعلاً في صياغة الوعي الجماهيري المقاوم، والتعبير عنه بصيغة فنية وجمالية مؤثرة، وإذا كانت هذه الأغنية قد انحسرت نسبياً في السنوات العشر الماضية، نتيجة انحسار حركة الشارع العربي، فها هي تنهض من جديد، مع نهوض حركة الشارع الذي تقوده انتفاضة الأقصى المباركة، وتعود لتأخذ دورها الريادي في التعبير عن نبض الناس وغضبهم وطموحاتهم، وتجربة الفنان سميح شقير تأتي في سياق هذه التجارب الملتزمة، فمنذ أن بدأ مشواره الفني في مطلع الثمانينات وهو يغني لقضايا الوطن والإنسان منحازاً لهذا الخيار الذي لم يحد عنه، فغنى لفلسطين وجنوب لبنان والجولان، وغنى من أجل حرية الإنسان وكرامته وخبزه، واجتهد لأن يرتقي بخطابه الفني (على مستوى الشكل)، حتى يكون موازياً للمضامين الوطنية والإنسانية الكبيرة التي قاربها، وفي هذا السياق لم يكن هاجسه الفني والجمالي أقل مستوىً من هاجسه الفكري والإنساني.

سميح شقير الشاعر والملحّن والمغني، يتحدث في هذا اللقاء عن هواجسه الفنية عموماً، وعن نتاجاته الجديدة ومشاريعه المستقبلية، سيما وأنه يحضّر لجولة فنية في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الجالية العربية هناك، ليغني دعماً للإنتفاضة المجيدة، وفيما يلي نص الحوار:

● ما هو دور الأغنية الجادة، خاصة في ظل انتفاضة الأقصى المباركة في فلسطين هذه الأيام.. وذلك لما للفن عموماً، والأغنية بشكل خاص من تأثير كبير وحيوي في حياة المجتمع؟

×× مما لاشك فيه أن دور الأغنية كان ومايزال وسيستمر بتأثيره القوي والفعال بعلاقته مع وجدان الناس وخاصة إذا امتزج هذا الفعل الغنائي بهموم الناس، تجربتنا تقدم دليلاً واضحاً على ذلك، من خلال التواصل العميق مع الجماهير، وهذا بدوره يلعب دوراً هاماً في رفع وتيرة أحاسيسها وزجها بالحدث والهم العام، فالدور الذي تلعبه الأغنية هو دور كبير جداً، ومن الملفت أنه خلال الأزمنة الماضية هناك من الشواهد الموثقة والتفاصيل الإنسانية الكثيرة التي تتردد على مسمعي حول تأثير الأغنية وخاصة بمواقع الفعل المقاوم في مختلف الجبهات.. إن كان في حصار بيروت أو على الجبهات المفتوحة في الجنوب اللبناني، أو في داخل الأرض المحتلة وفي الجولان.. الخ. والتي تؤكد جميعها على خصوصية هذه العلاقة بين الأغنية التي تحمل الهم الشعبي وبين الناس.

● من خلال تقديمك لمجموعة أمسيات غنائية فنية هامة سواء في دمشق أم في باقي المحافظات السورية في الآونة الأخيرة دعماً للانتفاضة.. ما هو انطباعك العام عن مستوى الحضور الجماهيري وتفاعله؟

×× برأيي الجمهور كان موجوداً دائماً، فمنذ بداية هذه التجربة رافقنا هذا الجمهور في رحلة من الاحتفاء بهذا النوع من الأغنية التي اعتبرها امتداداً لوجدانه.. وهذا ما يشرّف تجربتنا الغنائية، وما أريد قوله أن الجمهور لعب دوراً كبيراً في دفعنا إلى المزيد من العطاء، وإلى المزيد من الولوج في أعماق همومه لالتقاط ما هو جوهري منها وصياغته على شكل أغنيات تتردد على ألسنة الناس، وتقوي من عزائمهم في اللحظات القاسية من المواجهة، ولكي تمنحهم بعض الدفء عبر المدى الإنساني الموجود في الكثير من الأغاني.. إذن فالجمهور هو حالة وجدانية متواجدة وبقوة وتؤكد نفسها عبر كل لقاءاتنا مع الجمهور.

● ما هو برأيك تأثير المتغيرات الجديدة على الأغنية السياسية... خاصة بعد بروز مايسمى بالنظام العالمي الجديد والعولمة في بداية التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن؟

×× هذه المرحلة كنتُ قد أسميتها بأزمة الفلسفة التي هي نتاج طبيعي عن انهيار الاتحادالسوفيتي والكتلة الشرقية، وما حدث من تأثيرات على الجميع ابتداءً من الفلاسفة وانتهاءً برجل الشارع العادي.. هذه المرحلة كان لها خصوصيتها، واثرت سلباً على فعالية الجماهير، كما أنها أصابت الجماهير بحالة من اليأس. إذن.. المرحلة الماضية كانت من أشد المراحل خطراً على روح الجماهير، وذلك لشعورها بأن انكساراً ما حدث، وعمّق هذا الشعور أيضاً حرب الخليج مع كل تداعياتها.. وانهيارات الوضع العربي وتشرذمه.. إذن.. هناك العديد من الأسباب التي أوجدت هذا الانكسار.. ولكن الآن نحن نتفاعل بعودة الروح إلى الإنسان العربي خاصة بعد الانتفاضة الباسلة في فلسطين.

● كيف كانت البدايات، ولماذا اخترت هذا اللون من الغناء، ولم تختر أي لون آخر من أنواع الأغنية الدارجة.. مع أنك تمتلك الحس الفني والصوت القوي والموهبة الرفيعة؟

×× بدأت تجربتي الغنائية في العام ١٩٨٢م، بتقديم مجموعتي الأولى: «لمن أغني»، وكانت هذه المجموعة ثمرة عدة سنوات سابقة من الجهد لإنجاز تجربة غنائية متمايزة، ومتصلة بالهم الوطني العام، وفيها قراءة لحال الإنسان العربي، وقدمت مضامين جديدة عبر قصائد منتقاة، وقصائد كتبتها بنفسي تلامس مفاصل هامة من حياتنا، وفيما بعد تتالت الأغنيات، فقدمت المجموعة الثانية: «بيدي قيثارة»، ثم أتت المجموعة الثالثة: «حناجركم» والتي أخذت صدىً وانتشاراً واسعين من خلال أغنية: لو رحل صوتي، فالمجموعة الرابعة: «وقع خطانا» والخامسة: «زهر الرمان»، والمجموعة السادسة لي هي: «زماني». وقمنا بنشرها في كاسيتات، وتوالت الحفلات داخل سورية وخارجها في أوروبا وفي شمال أفريقيا واستراليا، وبلاد

كثيرة زرناها، حيث أوصلنا صوت هذه الأغنية، وكان للكاسيت دور حاسم ومهم جداً في إشهار أغنيتنا التي لم تراهن على الإعلام بتقديمها، وإنما راهنت على التواصل المباشر مع الجمهور، وعلى التصاقها بهم الناس للوصول.

أما عن اختيارنا لهذا النوع من الغناء.. فهو عبارة عن خيار وعي، هكذا ارتأيت أن من واجبي أن لا أقدم نفسي كمطرب جديد، وإنما أقدم حالة وعي كانت تناديني لفعل شيء للمشاركة في صياغة تيار جديد في دم الأغنية العربية، أغنية ذات مضامين، تعتمد على النص الشعري العالي، إن كان بالفصحى أم بالعامية، أغنية كتبت للناس لكي تلامس تفاصيل حياتهم.. وبهذا المعنى.. هي أشبه ما تكون بالرسالة الفنية في الوصول إلى قلوب الناس.

● بمن تأثرت تحديداً من الجيل الذي سبقك في هذا المضمار؟ وما هو رأيك في ألوان الأغنية المشابهة لتجربتك من أمثال مدرسة الثنائي المعروف: الشيخ إمام وأحمد فؤاد نجم، وكذلك تجربة الفنان: عدلي فخري (مصر)، أو مدرسة الفنان: مارسيل خليفة (لبنان)..؟ ولماذا بقي هذا اللون محدود التأثير ومقتصراً على شريحة معينة من الجمهور؟

×× لاشك ان الفنان هو نتاج استيعاب ما أتى قبله من أعمال فنية او تيارات في الغناء والموسيقى، وقد تأثرت بكل ما سمعته، وكنت على صلة مع الأغنية الهادفة والتي سُميت بالسياسية الملتزمة.. منذ بواكير وعيي كان هناك تجربة الشيخ إمام كحالة مكتملة، حين بدأت التجريب على صياغة تجربة غنائية... وفي ذات الوقت كنت قد سمعت أولى أغنيات مارسيل خليفة، وقبلها كنت قد سمعت بتجارب أخرى جادة كتجربة الفنان عابد عزرية (من حلب وهو مقيم حالياً في باريس) في العلاقة مع القصائد وأنا أعتبره من الرواد في هذا المجال، كما كان هناك مجموعة من التجارب التي اشعرتني بأن هناك الكثيرين ممن يحاولون التعبير عن الهم الإنساني الشعبي، وعن الأفكار الجديدة في الفن والمجتمع والسياسة، وفي التطلع للمستقبل لبناء غدٍ أفضل، وبالطبع وجدت نفسي ضمن هذا التيار، كما أن هناك تقاطعات كبيرة بفهم دور الفن مع العديد من التجارب الأخرى التي حملت ذات الفكرة وذات الهم.

وحول الشطر الثاني من السؤال.. فأنا برأيي أن القصة هي في الإعلام اي التسويق.. فكلنا يعرف أن هناك نوع من التعتيم المبالغ فيه على هذه التجارب، ومع ذلك استطاعت هذه التجارب وسط هذا التعتيم الإعلامي أن تمتد وتشق طريقها وتصل إلى الناس.

● تشهد الأغنية بوجه عام في الوطن العربي انحداراً وهبوطاً حاداً في المستوى الفني.. ما هو السبب في ذلك؟ وما هو رأيك في الأغنية الشبابية الحديثة أو ما يُسمى بـ (الفيديو كليب) المعروفة بالصوت والصورة، وكيف ترى سمات الأغنية الجيدة؟

×× عموماً.. أنا أرى أن أهم مفصل هابط في الأغنية السائدة هو تكرار ومحدودية المواضيع التي يعبر عنها، لقد امتدت الأغنية في كل أنحاء العالم لتعبر عن موضوعات متعددة، لها علاقة بكل الأنشطة الإنسانية والحلم الإنساني.. أما الأغنية العربية فبقيت أسيرة مضامين محدودة تدور في معظمها حول الحب.. ويتم ذلك بتناول غير عميق لهذا المعنى العظيم. وحتى على الصعيد الموسيقي تقل النماذج التي تنم عن حالة بحث داخل إطار الأغنية أو الموسيقا العربية وتطويرها لتكون معبرة عن حال مجتمع ينمو ويقدم نفسه للعالم، وهناك أيضاً تأثيرات مبالغ فيها من الموسيقا العالمية على الموسيقا العربية، فكثير من الاقتباسات التي تأخذ بعداً كبيراً داخل الأغنية العربية، وبالتالي تجردها من إبداعياتها، طبعاً هذا في الغالب، ومع ذلك يبقى مجموعة من النتاجات المهمة برأيي والتي لا يمكن تجاهلها وسط هذا المحيط الكبير من الانتاج الفني، صحيح أنها جزر ولكنها جزر مهمة وتنم عن موهبة كبيرة.

أما عن الشطر الثاني من السؤال.. فأنا شخصياً لست ضد التقنية، التقنية تدخل، حياتنا وتلونها، لا يمكن أن نتجاوز التقنيات، ولايمكن أن نتجاوز البعد البصري في إطار الفنون المركبة مثل: الأغنية التي دخل فيها العامل البصري كعامل مهم في تكوينها.. لكن يبقى السؤال: كيف توظف هذه التقنيات؟، وبأي رؤيا يوظفها المخرج..؟ بحيث يجعل منها حالة تصعيد للمعاني وحالة إضافة إبداعية للنص والأداء ولمضمون الأغنية.

أما عن سمات الأغنية الجيدة.. فبرأيي هي التي تتمتع بالنص الجميل، وبالعمق الإنساني..، وتنوع الفكرة.. والجملة الموسيقية المبدعة التي تنم عن حالة بحث إبداعية..، وفي عالم الأغنية لا يمكن الحديث بشكل مجرد، العمل يقدم نفسه ويقنعنا في حال تماسكت فيه العناصر الفنية لتشكل عملاً فنياً متكاملاً يهز وجداننا.. فالفن الذي لا يهزك هو فن ميت، هذه باختصار هي القاعدة.

● شهدت مسيرتك الفنية بعض الانقطاعات.. بماذا تعلل ذلك؟

×× لقد حدث غياب وانقطاع لفترة من الزمن ليست بالقصيرة نتيجة ظروف خارجة عن إرادتنا، منها ظروف السفر خارج البلاد للدراسة لعدة سنوات، كما تعثر بعد ذلك إقامة حفلات لأسباب عديدة أهمها يكمن في التكاليف التي لم يكن لأحد أن ينهض بها، بالإضافة لوجود عوائق لها علاقة بإحباط جماهيري غير مواتٍ كثيراً للتعامل مع أغنية ذات مزاج صاعد ومواجه وثائر الخ..، إضافة إلى معوقات إنتاجية وكذلك لانهيار الكثير من المؤسسات الثقافية التي تجسر العلاقة مابين هذه التجربة والجمهور.

● خلافاً لمجموعاتك الغنائية الستة المعروفة.. هل لك نتاجات جديدة؟، وهل هناك شيء خاص تعده عن الانتفاضة المجيدة في فلسطين؟

×× بالطبع هناك مجموعة كبيرة من النتاجات الجديدة سيصدر أولها في كاسيت خلال الأشهر القليلة القادمة، ولم يبقَ سوى بعض اللمسات الفنية الأخيرة علىطرح هذا الشريط الذي يحوي حوالي (١٣) أغنية جديدة، وفي هذا الشريط هناك موضوعات حارة كموضوع الانتفاضة وأطفال العراق والوضع في الجزائر، وهناك أيضاً ودفاعاً عن حرية التعبير.. أغنية «دع المغني يغني»، والتي سبق أن قدمناها في أمسية، وهناك أغاني جديدة للجولان، وهناك أغنيات ذات مضامين إنسانية شفافة أيضاً، ومجموعات متعددة من المحاور، وهي بمجملها تواصل وتأكيد لهذه التجربة.. كما أن هناك أكثر من مجموعة غنائية كأعمال خاصة للأطفال، ولي نشاط مكثف في الفترة الأخيرة في مجال الموسيقا التصويرية، والعمل مع الدراما وأنجزت مجموعة من الأعمال في هذا المضمار، وأيضاً أنا بصدد التحضير لأوبريت غنائي عن الانتفاضة.. وهذا آخر ما ألامسه حالياً.

أما بالنسبة لاختيار الكلمات: ففي المجموعات الغنائية السابقة.. كان هناك تفاعل مع بعض القصائد الهامة للعديد من الشعراء البارزين ومن ضمنهم الشاعر الكبير محمود درويش ونزيه أبو عفش، وشوقي بزيع وآخرون. أما الأشرطة الأخيرة فكلها من تأليفي الخاص، فقبل أن أصبح فناناً في مجال الأغنية الملتزمة، أنا أصلاً شاعر ولي تجربتي الشعرية الخاصة والتي أخذت مداها ضمن توظيفها في إطار الأغنية. أما بالنسبة للألحان: فجميعها من تلحيني.

● في نهاية هذا الحوار الممتع والمفيد معك.. هل تحب أن تقول شيئاً لجمهورك العربي والفلسطيني منه بشكل خاص؟

×× ما أريد أن أقوله.. أنني كنت وسأبقى دائماً مع هم الناس، كنت وسأبقى دائماً مع الروح المقاومة لشعبنا العربي، ومقترباً دائماً من اللحظة المتقدمة للمواجهة، والتي يقوم فيها الآن وفي هذه اللحظات الشعب الفلسطيني بأطفاله وشيبه وشبابه بتوحده حول الانتفاضة، وكل أملي أن أستطيع أن أقدم شيئاً لهذه الانتفاضة العظيمة، ولنتوحد معاً في لحظة العطاء الذي له ملمح تاريخي هام ●●



لهب الرماد

محمود صالح

للسيف ذاكرةٌ على أهدابها هَدَلَ الحمامُ
لحجارة السِّجيل جلجله
يطيبُ بأفقها الدّامي الكلامْ

* * *

هُبّي فملءُ رمادِكِ اللّهبُ
هُزّي دمي يَساقط الرُّطَبُ
النار تغلي في مراجلنا
وتنام ملء جفونها العرب

* * *

الياسمين وسام مقصلتي
ورأسي في يدي وللمدى أشذائي
لن يلدغوا الحجر الشريف بقمة رقطاء
حجري سأسرجه نبوءات
ليهبط وحيها مطراً على الصحراء
من فضّ سرَّ الكون غير حجارة
شهقت بشلال الإباء
قلبي يحلّقُ في رؤاه مدمدماً
وعلى جناح لهيبه
شرعت صدري كي أفوز بطعنةٍ نجلاء
والآن أطلع من ضريح حياتكم
شهباً تضيءُ مجرة الظلماء
باب القداسة لي على عتباته
يحلو النزيف وتنتشي اشلائي
وحدي أقيم إقامة أبدية في موطني
أحنو عليه بأضلعي ودمائي
إن كان موتي صاعداً في ضوئه
فلتعلموا!!!..
هذي استحالة عيشكم في أرضنا الشمّاء

* * *

ما من مكانٍ باردٍ في أرضنا
فلتشهدوا الوثب المقدّس للضلوع
من أفق أعناق إلى غابات أحداق
إلى كف تلوحُ للربيع
من غير أجنحة دلقنا روحنا
مثل الصنوبر والصباح على الربوع
كي ننثر البشرى كما الحلوى
أقمنا عرسنا ولائماً قدّت
من الأحجار والدم والدموع
في الرحم مارسنا تماريناً مبكرة
على الموت المريع
فليعلن الجلاد قتلي مرة أخرى
ليأمن ظله وقت الهجوع
في أي وقتٍ سوف يثمر حلمنا
في أي فجرٍ سوف نغسل وجه هذا الليل
نخرج من حرائق غُلفت
بالصبر والرعب الحلال وبالخشوع
اليوم حين تدور دائرة الحجارة بالزمان
سيشرق الأقصى
ويبزغ فجر من صلى
صلاة العيد في ثوب النجيع
فلتعقدوا قمماً لتنأى عن عذابات الرضيع
أو فاحشدوا جيشاً لتأديب القطيع
واستسلموا لغرام سلمكم الرفيع
ثم ارقصوا في حضن أمريكا كمخصيٍّ خليع

* * *

لم يبق في ليلي نجوم لانتظار أحبتي
لم يبق عصفور لحلم أبتغي منه المطر
لم يبق إلا الملح والصبّار في هذا المدى
لم يبق غير نعاسكم
وتثاؤب يعلو ليفترس الحجر
الشمس تفجعكم فناموا
لن أبللكم بماء توهجي
مأواي جرحي ليس لي وطن سواه
ولن أفتش عن صلاح الدين في دمكم
وعن جدي غمر
فأنا الدليل، أسوق عائلة الصهيل
وأزجر الخيل التي أنست
حوافرها التمرغ في الحفر
وأنا القتيل، أعيد للرشد الأعاصير
التي قصت جوانحها
لأنسج من بقايا الروح شريان القدر
فلتحذروا قتلي!!
دمي يستدرج الموتى إلى الطوفان
أعصابي مفخخة بأصحابي
وموتي عابق في حضرة الدنيا كأنسام الزهر
لا تحزنوا يا إخوتي
إن حان يومي للرحيل وهللوا
أحصيت نبضي كم حصىً سيضخها
سددت كل خلية أحيا بها
فلتأذنوا لي بالسفر

* * *

تهوي الخيول لتنتمي لهديرها المتعالي
فلتنغرز في اللحم أنياب الليالي
ولتلاحق شارد الأوصال
كم أغضب الطلقات وهج حروفنا
فسعت تهجّي أضلع الأطفال
لو يعلم الفولاذ أن غريمه حجر
تشظى قلبه شوقاً لكل نزال
لتحولت حمم اللهيب أزاهراً
تهدى إلى مقلاعنا
فوّاحة بالطيب والإجلال
فليقرأ الأقصى مصابيح الفداء مهللاً
للريح والزلزال
وليحتشد فينا بلال مكبراً
الله أكبر، أشرقت بملاحم الأبطال

* * *

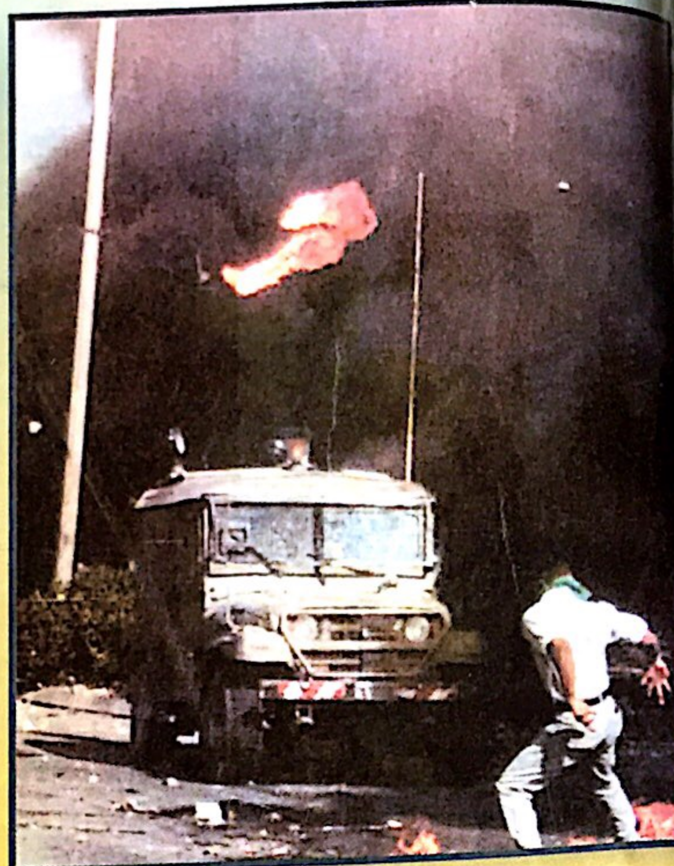
كم قايضوا حقل الفؤاد براية ثكلى
فأحرقنا مراكبنا
وصعّدنا مواكبنا
وأمطرنا الحجارة بالجنون
لن نستقيل من البداية فالنهايات استعدت
للنهوض إلى اليقين
ماذا ستحتاج البداية روحنا؟!
فلينفجر دمنا شظايا ولندجّج بالمنون
قم يا محمد شاهداً
واحزم بصرّتك الصغيرة يومك الأبدي
سر في أفقه
واطلق عنادك
في الهواء وفي المياه وفي الطحين
في البال وردته
ويركض خلفها..
والورد أعلى من طفولته
ويركض خلفها..
يعدو، فيسقط في براءته، ويعلو
في عروق الياسمين
ومحمد ما كان يمتحن الزمان
لتقرأ الأيام سيرة مجده
فلترسم الآن الطفولة جرحها
قمراً يعرّش ملء ذاكرة السنين

* * *

للقدس أجنحة من الأنوار تخفق كالبنود
قم يا محمد وانتصر
القدس معراج القيامة والخلود
قم يا محمد وانتصر
القدس ميلاد البشارة والوعود
قم يا محمد وانتصر
قم سيدي...
عيسى المسيح اليوم بشّر بالخلاص لننتصر
يا ناصريُّ انصر أخاك محمداً كي ننتصر
وسننتصر.. وسننتصر.. وسننتصر..

مهداة إلى انتفاضة الأقصى
وروح الشهيد محمد الدرة









الانتفاضة مستمرة...

شارك في هذا العدد

أبو علي مصطفى
د. ماهر الطاهر
فاروق القدومي
عوض عبد الفتاح
عبد الرحيم ملوح
خالد عبد المجيد
علي جرادات
صابر محيي الدين
حنين نمر
أحمد صدقي الدجاني
عارف سليمان

جواد عقل
د. عارف دليلة
د. نبيل مرزوق
مروان عبد العال
ماجد كيالي
نصار زواهرة
خليل جنداوي
أحمد جابر
علي وراه
سيد البحراوي
منير شرايحة
جبران الجابر
عبد الغفار شكر
عائشة واسمين
أبو العلا ماضي
إدريس علوش

ظافر الخضراء
سمير الزين
أحمد جرادات
محمد صوان
محمد خالد
صقر أبو فخر
علي فياض
د. فيصل دراج
إبراهيم صموئيل
ريم الخوري
علي الكردي
عبد الكريم درويش
رندة بعث
كايد محمد حسونة
تهامة الجندي
علي حسون
عصام سلامة
محمود صالح

